

الدَّبْلُومَاسِيَّ

السنة الخامسة والثلاثون - العدد 347
يونيو 2026 الثمن 10 جنيهاً



٢٠٠ عام من عراقية الدبلوماسية





Boghos Bey Youssofian
1775 - 1844

بوضوم بك يوسفیان
١٧٧٥ - ١٨٤٤

أول من تولى ديوان التجارة والأمور الإفرنكية
First to Lead the Bureau of Trade and Foreign Affairs
سرور ماشي عام علي

إنشاء أول مؤسسة للخارجية المصرية [ديوان التجارة والأمور الإفرنكية]

The 200th Anniversary of the Establishment of
The First Egyptian Foreign Affairs Institution
(The Bureau of Trade and Foreign Affairs)



4	وزارة الخارجية المصرية: مئتا عام من الدبلوماسية فى خدمة الوطن... وزير الخارجية د. بدر عبد العاطى
8	ذكرى مرور قرنين على إنشاء وزارة الخارجية السفير رضا الطايفى
12	الحقبة الدبلوماسية.....
18	نشاط المجلس المصرى للشئون الخارجية.....
22	أربعة آلاف سنة دبلوماسية رائدة..... سفير جمال الدين البيومي
26	شخصيات دبلوماسية مصرية لها تاريخ..... سفير د. السيد أمين شلبى
28	وزارة الخارجية وعملية صنع القرار السياسى سفير د. عزت سعد
30	الذكرى المئتين للدبلوماسية المصرية .. سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى
32	الدبلوماسية: أحد أهم أعمدة القوة الناعمة المصرية سفير رضا أحمد حسن
34	حوار مع قرينة السيد الدكتور «بدر عبد العاطى» وزير الخارجية ميساء جيوسى
38	الفرانكوفونية السفيرة فاطمة الزهراء عثمان
42	د. بطرس غالى سفير هشام الزميتى
44	200 عام من التاريخ المسجل على جدران الزمن سفير د. سامح أبو العينين
48	الدبلوماسية المصرية وإنجاز مهام تحقيق الاستقلال الوطنى وحمايته والحفاظ عليه سفير د. وليد محمود عبد الناصر
52	وزارة الخارجية وعلاقات مصر الدولية سفير د. عادل السالوسى
54	تاريخ وزارة الخارجية المصرية فى العصر الحديث سفير أشرف عقل
58	الخارجية المصرية ...قرنان من الزمان فى خدمة الوطن وزير مفوض ناجى غابة
60	مصر والأمم المتحدة سفير عمرو الشربيني
62	حول تطور السياسة الخارجية المصرية وأبرز إنجازات الوزارة على الصعيد العربى سفير ايهاب فهمى
66	بناء الشراكات مع دول الأمريكتين سفير خالد عزمى
68	«دبلوماسية البيئة والمناخ: مواكبة السياسة الخارجية لمتطلبات التحول للاستدامة» سفير وائل أبو المجد
70	«مصر وأوروبا وعلاقات ضاربة فى أعماق التاريخ سفير وائل حامد
74	من ديوان التجارة إلى دبلوماسية التنمية: 200 عام من الدبلوماسية الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية سفير شريف كامل
78	العلاقات المصرية-الأفريقية: رؤية استراتيجية شاملة لتعزيز الشراكة والتنمية والاستقرار سفير كريم شريف
82	تطوير العمل القنصلى استراتيجية مستمرة لرعاية مصالح الجاليات المصرية فى الخارج سفير حداد الجوهري
84	السياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا: رؤية متجددة وإنجازات راسخة سفير عمرو حمزة
86	مصر وحقوق الإنسان سفير خالد البقلى
88	المرأة فى الدبلوماسية المصرية: من عرش الحضارة الى قيادة المستقبل سفيرة د. عبير بسيونى
92	الاحتفال بمرور مائتى عام على انشاء الخارجية المصرية..... سفير عزت البحيرى
94	الدبلوماسية بعيونهم حوار مع السفارة وفاء بسيم مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون مكتب الوزير ميساء جيوسى
98	تأشيرتنا الأولى، وطريق Waghorn البريدي وزير مفوض ناجى غابة

CONTENTS



اكتشفوا
الموقع الإلكتروني
للمجلة عبر مسح رمز
الاستجابة السريعة
(QR Code)

مجلة شهرية متنوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النابى الابلوماسى المصرى
أسسها

السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النابى الابلوماسى
سفير تامر مصطفى محمد

رئيس التحرير
سفير رضا الطائفى

المستشار القانونى

د. علاء مبروك

مستشار التحرير

عادل عبد الصمد

المستشار الفنى

جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى

شادى غالى

أسرة تحرير العدد

سفير أشرف عقل

سفير د. سامح أبو العينين

سفير عمرو الجوىلى

مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى

رئيس تحرير مجلة «الابلوماسى»:

مبنى وزارة الخارجية المصرية

ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820

تليفاكس 202 27735457



diplomatmagazine92@gmail.com



/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها

دون أدنى مسؤولية على المجلة، والخراائط

المنشورة توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك

- 100 وزراء الخارجية السابقون
- 107 وثائق خطية لقامات دبلوماسية
- 110 الدبلوماسية الرياضية العالمية «الدبلوماسية الرياضية المصرية» ريادة بلا قيادة ... زهير عمار
- 112 افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (26) سفير عمرو الجوىلى
- 114 أخلاقيات الدبلوماسية المصرية وتطورها التاريخى خديجة ربيع الدمرداش
- 118 قراءة أولية للدبلوماسية العامة لمؤلفات الدبلوماسيين المصريين منذ 1952 .. سفير عمرو الجوىلى
- 121 فخر الدبلوماسية المصرية أ.د. سرى الجبالى
- 122 خمسة وعشرون عاماً فى ظل شجرة عمرها مائتا عام الوزير المفوض د. عبد الحميد هانى الرفاعى
- 124 السفارة الافتراضية د. علاء مبروك
- 128 مصر ودبلوماسية اللوتس .. بداية الدبلوماسية وعلامتها المميزة ... سفيرة د. عبير بسيونى
- 131 البعد الأفريقى للسياسة الخارجية المصرية ... د. يوسف حسن
- 132 دبلوماسية تطويق الأزمات عادل عبد الصمد
- 134 الدبلوماسية المصرية الرفيعة منذ عصر الأسرات القديمة ونشأة النظام الدولى سكرتير أول عمرو محى الدين
- 138 الدبلوماسية المصرية فى العصر الإسلامى (عصر الممالك نموذجاً) د. نهى حمدنا الله مصطفى حسن
- 140 القوة الناعمة: بين الدبلوماسية الثقافية والجغرافيا الثقافية د. حاتم الجوهري
- 142 الدبلوماسية فى العصر البطلمى د. هيثم قنديل

إن الاحتفال بمرور مئتي عام على نشأة وزارة الخارجية المصرية، ليس مجرد احتفاء بتاريخ مؤسسة وطنية عريقة، بل استحضار لمسيرة دولة أدركت، منذ بدايات نهضتها الحديثة، أن حضورها فى العالم جزء أصيل من أمنها القومى ومكانتها ورسالتها الحضارية. فالدبلوماسية المصرية لم تكن يوماً وظيفة إجرائية لإدارة الصلات الخارجية، بل كانت، على امتداد قرنين، تعبيراً عن وعى الدولة بذاتها، وبموقعها، وبمسؤوليتها فى محيطها العربى والأفريقى والمتوسطى والإسلامى والدولى.



د. بدر عبد العاطى
وزير الخارجية
والتعاون الدولى والمصريين بالخارج

وزارة الخارجية المصرية: مئتا عام من الدبلوماسية فى خدمة الوطن



وليست مصادفة أن تكون وزارة الخارجية واحدة من أقدم وزارات الدولة المصرية، وأن تكون ضمن الموجة الأولى من المؤسسات التى تشكلت مع نشوء الدولة المصرية الحديثة فى عهد محمد على. فقد كان قدر مصر، بحكم موقعها الاستراتيجى الفريد وعمقها الحضارى الممتد، أن تكون علاقاتها الخارجية فى صلب اهتمامات العمل الوطنى، وأن يرتبط كل مشروع للبناء فى مصر الحديثة بتصوير متماسك عن تنظيم علاقات مصر الخارجية مع محيطها، ومكانتها فيه، وقدرتها على الدفاع عن مصالحها وصون استقلال قرارها.

ومن هذا الإدراك المبكر نشأ، فى عهد محمد على، ديوان التجارة والأمر الإفرنجية، باعتباره أول إطار مؤسسى معنى بتنظيم التعامل مع الأجانب وشؤون التجارة والعمل الخارجى، فى مرحلة كانت مصر تخوض فيها مشروعاً واسعاً لبناء الدولة الحديثة ومؤسساتها. وقد عبر إنشاء هذا الديوان عن وعى مبكر بأهمية العمل الخارجى فى تثبيت مكانة الدولة الناشئة والدفاع عن مصالحها، فى ظل نظام دولى



الرئيس عبد الفتاح السيسي

إلى آفاق التعاون الدولي والتنمية. وفي كل مرحلة، كانت الدبلوماسية المصرية حاضرة بوصفها أحد خطوط الدفاع الأولى عن الدولة، لا في التفاوض السياسي وحده، بل في إدارة الأزمات، وبناء الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية، وشرح المواقف المصرية، والحفاظ على التوازن بين الثوابت الوطنية ومتغيرات الواقع الدولي.

ومن رحم هذه التجربة الممتدة، تبلورت مدرسة دبلوماسية مصرية رصينة، ذات تقاليد راسخة، لا تعتبر مصر دولة عابرة في محيطها، أو طرفاً طارئاً على السياسة الدولية، بل تدرك بوضوح أهمية العمق الحضاري الفريد للدولة المصرية، والموقع الاستراتيجي الذي يربط القارات والبحار والثقافات، وتبني على تجربة سياسية طويلة علمتها أن الاتزان ليس تردداً، وأن الحكمة ليست ضعفاً، وأن الدفاع عن المصالح الوطنية لا يتناقض مع الانفتاح على الشراكات المتعددة ومد يد التعاون للجميع. لذلك، فقد مثلت هذه المدرسة الدبلوماسية المصرية تعبيراً دقيقاً عن العقل الاستراتيجي للدولة المصرية: عقل

كان يمر بواحدة من أكثر مراحل تاريخه تنافسية وتعقيداً.

ومع تطور الدولة المصرية الحديثة، وتشعب مصالحها، واتساع حضورها، وازدياد كثافة تفاعلاتها مع العالم الخارجي، أخذ هذا الجهاز يتطور في اختصاصاته وأدواره، خاصة في مرحلة مجلس النظار عام 1878، التي شهدت نشوء نظارة الخارجية باختصاصات أكثر تنوعاً وتشعباً، إلى أن أعيد تأسيس وزارة الخارجية في صورتها الحديثة عقب تصريح 28 فبراير 1922. ولم يكن تأسيس وزارة الخارجية في تلك المرحلة مجرد استحداث لحقيبة وزارية، بل كان إعلاناً عن مسعى مصري لإعادة تأسيس الحضور الخارجي للدولة على قواعد وثيقة الارتباط بمقتضيات معركة الاستقلال والسيادة.

وبهذا المعنى، فإن وزارة الخارجية المصرية، منذ أيامها الأولى، قد واكبت بشكل وثيق كل المراحل الكبرى لتاريخ مصر الحديث: من عصر التأسيس إلى مواجهة الاحتلال، ومن معارك الاستقلال الوطني إلى بناء الجمهورية، ومن تحديات الحرب والسلام

يعرف متى يتقدم، ومتى يهدئ، ومتى يبني الجسور، ومتى يتمسك بالخطوط الحمراء.

ولعبت هذه المدرسة أدوارًا محورية في لحظات مفصلية من تاريخ الوطن. فقد كانت إحدى الأدوات الأساسية في معركة تثبيت استقلال القرار المصري، وفي إيصال صوت مصر إلى العالم، وفي الدفاع عن الحقوق الوطنية في مختلف المحافل. كما أسهمت في ترسيخ حضور مصر في دوائرها العربية والأفريقية والإسلامية والمتوسطة والدولية، وفي التأثير الإيجابي في المعادلات السياسية للإقليم والعالم، انطلاقًا من إدراك عميق بأن قوة مصر في الخارج تبدأ من صلابة دولتها في الداخل، وأن احترامها بين الأمم يتأسس على وضوح رؤيتها واتساق مواقفها.

إن تاريخ وزارة الخارجية هو أيضًا تاريخ رجال ونساء حملوا على عاتقهم مسؤولية تمثيل مصر في الخارج، وخاضوا باسمها مفاوضات شاقة، وواجهوا أزمات معقدة، وعملوا في ظروف سياسية وأمنية متباينة، قدم بعضهم خلالها حياته استشهاده وفداءً لمصر، واضعين نصب أعينهم، في كل الأحوال، هدفًا واحدًا هو خدمة الوطن بكفاءة وثقافة واتزان، في أداء يجمع بين المهنية العالية والالتزام الوطني العميق. ومن خلال أجيال متعاقبة، تراكمت الخبرات، وتبلورت التقاليد المؤسسية، وتشكل إرث مهني كبير جعل وزارة الخارجية المصرية نموذجًا للاستمرارية والانضباط، والجمع بسلاسة بين ثبات الرؤية الاستراتيجية والمبادئ الحاكمة للتحرك المصري الخارجي، والمرونة العالية في تكيف هذه الرؤية مع مقتضيات النظام الدولي المتغير.

وإذا كان تاريخ الوزارة شاهداً على قدرة الدبلوماسية المصرية على التكيف مع تحولات كبرى، فإن السنوات العشر الماضية قدمت بدورها نموذجًا واضحًا لاستمرار هذه القدرة وتطورها. فقد واكبت السياسة الخارجية المصرية مرحلة تثبيت مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها وإطلاق عملية واسعة للبناء والتحديث، في ظل رؤية وطنية شاملة تستهدف ترسيخ الاستقرار، وتعزيز عناصر القوة الشاملة للدولة، وتوسيع دوائر حركتها الخارجية بما يخدم

أولويات التنمية والأمن القومي.

وتحت عنوان «الاتزان الاستراتيجي»، الذي مثل المبدأ الحاكم للتحرك الخارجي المصري خلال العقد الأخير، حافظت الدبلوماسية المصرية على المبادئ الأساسية التي بلورتها رؤية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدور مصر وعلاقتها بمحيطها. وفي مقدمة هذه المبادئ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والدفاع عن الأمن القومي المصري، ودعم قضايا السلم والاستقرار، واحترام القانون الدولي، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وفي الوقت نفسه، أظهرت السياسة الخارجية المصرية قدرة كبيرة على التكيف مع التحولات الدولية والإقليمية، دون أن تفقد هويتها أو تنقطع عن جذورها. وهذه القدرة على المواءمة بين الأصالة والمعاصرة هي إحدى السمات التي منحت السياسة الخارجية المصرية مكانتها، وجعلت من المدرسة الدبلوماسية المصرية مدرسة ذات تقاليد راسخة في الاتزان، ودقة التقدير، وحسن إدارة المواقف.

وفي إطار مواكبة مقتضيات مرحلة البناء الكبير والسريع والرؤية التي أطلقها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لم يعد دور وزارة الخارجية مقتصرًا على الملفات السياسية التقليدية، بل اتسع ليشمل مجالات شديدة التنوع، تعكس تطور مفهوم الدبلوماسية ذاته. ففي عالم اليوم، أصبحت السياسة الخارجية تتداخل مع الاقتصاد والاستثمار والطاقة والمياه والثقافة والتعليم والبيئة والتكنولوجيا والهجرة ومكافحة الإرهاب، وغيرها من القضايا العابرة للحدود. ومن هنا، كان على وزارة الخارجية المصرية أن تطور أدواتها وأولياتها، وأن تعزز حضورها في مجالات الدبلوماسية الاقتصادية، والدبلوماسية متعددة الأطراف، والدبلوماسية الثقافية، ودبلوماسية التنمية، بما يخدم أهداف الدولة المصرية في بناء شراكات متوازنة، وجذب الاستثمارات، وفتح الأسواق، ورعاية المواطنين في الخارج، والدفاع عن المصالح المصرية في الملفات المستجدة.

إن مصر اليوم تتحرك في بيئة دولية شديدة التغير، تتسم بتعدد الأزمات وتداخلها، وبإعادة تشكيل موازين

ومن الأهمية بمكان ألا ننظر إلى هذه المناسبة باعتبارها لحظة احتفاء بالماضى فقط، فهى، قبل كل شيء آخر، دعوة للتطلع إلى المستقبل. فالمؤسسات العريقة لا تستمد قوتها من تاريخها فحسب، بل من قدرتها على التجدد والاستجابة لتحديات الزمن. ومع تسارع التطورات الدولية، وتنامى دور التكنولوجيا والاتصال الرقمى، وتزايد أثر الرأى العام العالمى، ستستمر وزارة الخارجية المصرية فى تحديث أدواتها، وتعزيز قدرتها على العمل فى بيئة دولية أكثر تشابكًا وتعقيدًا، وتجهيز كوادرها لحمل الأمانة فى عالم جديد، يتسلحون بأدواته، ويتقنون استخدامها، بما يستكمل رسالة أجيال سبقتهم فى الدفاع عن مصالح مصر والذود عن رفعتها.

وستظل وزارة الخارجية المصرية، وهى تدخل قرنها الثالث، وفية لرسالتها الأصيلة: أن تكون صوت مصر فى العالم، ودرع مصالحها، وجسرًا إلى الشعوب، وحافظة تقاليد دولة عريقة تعرف قدر تاريخها، وتثق فى قدرتها على صناعة مستقبلها.

القوى الدولية، وبانكشاف غير مسبوق للأمن الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، وبصعود تحديات جديدة تمس الأمن والاستقرار والتنمية. وفى مواجهة ذلك، تؤدى الدبلوماسية المصرية دورًا بالغ الأهمية فى توسيع دوائر الحركة، وتجنب الاستقطابات الحادة، وبناء شبكة من العلاقات المتوازنة مع مختلف القوى الدولية والإقليمية، على أساس من المصالح المتبادلة والاحترام المتكافئ.

إن الاحتفال بمرور مئتى عام على تأسيس وزارة الخارجية المصرية هو أيضًا مناسبة لتجديد الاعتزاز برسالة مصر الحضارية فى العالم. فعلى رأس اهتمامات الدبلوماسية المصرية اليوم، يأتى تقديم صورة مصر الحقيقية للعالم بوصفها بلد الحضارة العريقة، والثقافة الحية المتجددة، والاعتدال السياسى، والانفتاح الإنسانى. ومن خلال بعثاتها وسفاراتها وقنصلياتها، ستظل مصر حاضرة فى العالم بوصفها دولة ذات رسالة، تدافع عن قيم الاستقرار والحوار، وتؤمن بأهمية التفاهم بين الشعوب، وتعتز بتراثها، وتطمح إلى مستقبل أكثر ازدهارًا.



رئيس التحرير
السفير رضا الطائفي

taifyreda@yahoo.com



إفتتاحية العدد

تتعاقب الأيام والأزمان بأحداثها ورموزها ومتغيراتها، وتبقى وزارة الخارجية وتظل الدبلوماسية المصرية حصناً منيعاً ولاعباً محورياً في إدارة علاقات مصر الخارجية ونسج خيوط العلاقات الدولية وصياغة التوازنات مع العالم الخارجى، دفاعاً عن مصالح مصر العليا وإستقرارها وأمنها القومى فى كافة المحافل الدولية والإقليمية على المستويات الثنائية وتلك المتعددة الأطراف.

ذكرى مرور قرنين على إنشاء وزارة الخارجية

الدولة المصرية على الساحة الدولية وأداة فاعلة للدفاع عن مصالحها وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية عبر مراحل تاريخية متعاقبة شهدت تحولات كبرى فى النظام العالمى، إستطاعت خلالها أن تحافظ على ثوابت الدولة المصرية والحفاظ على شبكة علاقات متوازنة مع مختلف القوى الدولية فى إطار إحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، والسعى إلى تحقيق السلام والإستقرار والدفاع عن المصالح المصرية والحقوق العربية والإفريقية من التحرر الوطنى والإستقلال إلى التنمية والإستقرار والإزدهار والتعاون الإقتصادى فى عالم يموج بالتغيرات والتحولات والتوازنات والإستقطابات غير المسبوقة.

• وتجدر الإشارة إلى أن إسم الوزارة قد تغير أكثر من مرة، بدءاً من « ديوان الأمور الأفرنجية والتجارة » عام 1826 فى عهد محمد على، ثم « نظارة الخارجية » عام 1855 فى عهد الخديوى إسماعيل، ثم « وزارة الخارجية » فى مارس 1922

وإسهاماً متواصلًا منها فى طرح مبادرات لحفظ السلم والأمن الدوليين وإقامة شراكات إقتصادية جديدة وعديدة، بما يعكس ثقل مصر وريادتها الإقليمية التى تفرضها حقائق الجغرافيا وموقعها الإستراتيجى فى القلب من خريطة العالم، ووقائع تاريخها العريق الذى يمتد لأكثر من سبعة آلاف عام من الزمان.

حيث يواكب شهر يونيو 2026 ذكرى مرور مائتى عام على إنشاء وزارة الخارجية المصرية، التى تعد إحدى أعرق مؤسسات مصر السيادية، فى يونيو 1826، التى ولدت من رحم طموح محمد على لتحقيق مشروع نهضوى لبناء دولة حديثة قادرة على الإنفتاح والتفاعل مع دول العالم، خاصة حينما بدأت مصر تشق طريقها نحو الإستقلال الإدارى والسياسى وما اقتضاه ذلك من إتساع علاقات مصر الخارجية وتشابك مصالحها مع العالم الخارجى. ومنذ ذلك التاريخ ظلت الدبلوماسية المصرية ركيزة أساسية فى تشكيل حضور



عصمت عبد المجيد

تعاطيها مع المتغيرات دون تفريط في ثوابتها المبدئية وأهمها إستقلالية القرار المصرى النابع من ضفاف نهر النيل الخالد على أساس المصلحة الوطنية، وذلك فى إطار عدد من الدوائر أهمها: دائرة الأمن القومى «إرتباطاً بالقضايا الوجودية»- الدائرة العربية «دائرة العمق الإستراتيجي» - الدائرة الأفريقية «دائرة الإرتباط بالجزور»- دائرة القوى الكبرى وخاصة أمريكا- روسيا- الصين- الإتحاد الأوروبى «دائرة التوازن مع شركاء التنمية إستراتيجياً وإقتصادياً وتجارياً» - الدائرة المتعددة الأطراف «دائرة التأثير الناعم كقوة إقليمية» وتشمل الأمم المتحدة- الإتحاد الإفريقي- منظمة التعاون الإسلامى- حركة عدم الإنحياز- مجموعة السبعة والسبعين والحوار بين الجنوب والجنوب ومجموعة بريكس وغيرها، فضلاً عن دبلوماسية التنمية والإتجاه شرقاً نحو شركاء التنمية فى الدول الآسيوية وخاصة دول جنوب شرق آسيا ورابطة آسيان ودول النمر الآسيوية بأجيالها المتعاقبة.

• فى هذا السياق، واجهت الوزارة العديد من التحديات وممرت بعدد من المحطات على مدار تاريخها منها على سبيل المثال لا الحصر: معارك الإستقلال والسيادة- مؤتمر لندن عام -1840 مفاوضات الجلاء 1936 و -1954 تأميم قناة السويس- حرب السويس- مؤتمر باندونج وتأسيس حركة عدم الإنحياز- معركة مجلس الأمن فى يونيو 1967 و صدور القرار -242 دبلوماسية الحرب والسلام خلال حرب الإستنزاف وحرب أكتوبر المجيدة- مفاوضات كامب ديفيد- اتفاقية السلام- ملحمة التحكيم حول طابا- ترسيم الحدود البحرية مع قبرص ثم اليونان- مفاوضات سد النهضة- إستضافة قمة المناخ COP27 نوفمبر عام 2022 والنجاح فى إنشاء صندوق الخسائر والأضرار للدول النامية وصفقة الهيدروجين الأخضر ومبادرة الغذاء والزراعة- دبلوماسية الطاقة وإستضافة مصر منتدى غاز شرق المتوسط الذى حول مصر إلى مركز إقليمى للطاقة. وغير ذلك من التحديات



محمود رياض

بعد تصريح 28 فبراير وإعلان إستقلال مصر. وظلت كذلك بعد ثورة يوليو 1952 وحتى الآن.

• وكما تغير إسم الوزارة أكثر من مرة إلى أن إستقر على إسم وزارة الخارجية الحالى، فإنها شغلت أكثر من مقر بدءاً من قصر القلعة 1826، ثم قصر الدوبارة والبستان، ثم قصر التحرير مروراً بمبنى الجيزة ثم برج ماسبيرو 1994 وصولاً إلى مقر وزارة الخارجية الحالى فى العاصمة الإدارية، وقد تعاقب على الوزارة 79 وزيراً بدءاً من الوزير بوغوص بك يو سفیان 1826 وصولاً إلى وزير الخارجية الحالى السفير د. بدر عبد العاطى الذى تولى منصبه إعتباراً من 3 يوليو 2024. تجدر الإشارة إلى أن إثنين من بيت واحد قد شغلا منصب وزير الخارجية هما الوزير إسماعيل فهمى ثم نجله الوزير نبيل فهمى الذى إنتخب بإجماع وزراء الخارجية العرب أميناً عاماً لجامعة الدول العربية خلفاً لأمينها العام الحالى السيد أحمد أبو الغيط إعتباراً من أول يوليو 2026. وفى هذا السياق، فإن خمسة من وزراء خارجية مصر قد شغلوا منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية هم: محمود رياض - عصمت عبد المجيد- عمرو موسى- نبيل العربي- وأحمد أبو الغيط. كما أن د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية قد شغل منصب سكرتير عام الأمم المتحدة خلال الفترة من 1992 حتى 1996. كما كان د. أسامة الباز أشهر من شغل منصب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، وشغل لسنوات طويلة منصب المستشار السياسى للرئيس الراحل حسنى مبارك، ويعد أحد أهم «العقول الدبلوماسية» فى تاريخ مصر الحديث، ومهندس الدبلوماسية الهادئة طوال فترة تواجده فى مؤسسة الرئاسة. • مائتا عام مضت، وبقيت الخارجية المصرية شاهدة على إمبراطوريات سقطت وتوارت، وخرائط جغرافية وجيوسياسية وحيواسراتيجية تغيرت، بقيت لأنها ببساطة ليست مجرد مبنى فى قصر التحرير أو ماسبيرو أو العاصمة الإدارية، بل لأنها صاحبة مدرسة دبلوماسية متفردة ومرنة فى



إسماعيل فهمى



أحمد أبو الغيط



نبيل العربي



عمرو موسى

1957- منظمة الأغذية والزراعة منذ -1945 واليونسكو منذ 1946، وخاضت العديد من المعارك الدبلوماسية فى محافل دولية مختلفة إرتباطاً بقضايا الإستقلال والتحرر الوطنى والقضية الفلسطينية، وقضايا التنمية وإزالة الألغام ونزع السلاح وقضايا المياه والشح والأمن المائى وإصلاح الأمم المتحدة وغيرها من القضايا ذات الأبعاد الثنائية والإقليمية والدولية كما كانت وستظل القضية الفلسطينية فى القلب من دائرة إهتمام الدبلوماسية المصرية وفق ثوابت مبدئية مصرية لا تقبل أى تنازل أو تفريط على غرار الموقف المصرى الصلب لإجهاض محاولات إسرائيل المستتمة لتهجير سكان قطاع غزة طوعاً أو قسراً بهدف تصفية القضية الفلسطينية منذ عملية طوفان الأقصى فى السابع من أكتوبر 2023.

• تقيم مصر علاقات دبلوماسية مع الغالبية الساحقة من دول العالم ، من خلال تمثيل مقيم وغير مقيم عن طريق بعثات دبلوماسية وقنصلية موزعة على كل قارات العالم، تدار من خلال مكتب وزير الخارجية ونواب الوزير وقطاعات ديوان عام وزارة الخارجية التى تضم العديد من القطاعات والإدارات على النحو التالى: القطاع العربى- القطاع الأفريقى- القطاع الأمريكى- القطاع الأوروبى- القطاع الآسيوى- القطاع المتعدد الأطراف والأمن الدولى- قطاع التعاون الدولى- القطاع الإقتصادى- القطاع الثقافى- القطاع القنصلى- قطاع المراسم- قطاع الشؤون المالية والإدارية- قطاع الشؤون البرلمانية- قطاع الأمن- قطاع حقوق الإنسان- قطاع الشؤون القانونية الدولية والمعاهدات- قطاع السلك الدبلوماسى والقنصلى والتفتيش- قطاع الإتصالات ونظم المعلومات والتحول الرقمى- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية- اللجنة الوطنية فى إطار الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر- المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية- الهيئة العامة لصندوق تمويل مبانى وزارة الخارجية

والإنجازات التى ساهمت الدبلوماسية المصرية فى تحقيقها على مدار تاريخها القديم والمعاصر والتى سيتم التطرق إليها بين ثنايا هذا العدد الخاص.

• من الجدير بالذكر التأكيد على أن وزارة الخارجية المصرية تقف على أعتاب القرن الثالث من عمرها فى عالم متغير، عالم الطفرات الرقمية غير المسبوقة، والذكاء الإصطناعى بما يوفره من فرص وما يفرضه من تحديات، والأمن السيبرانى والدبلوماسية الرقمية، وحروب الجيل الخامس وحروب المياه والطاقة والمرات المائية وأزمات التغيرات المناخية وفرص وتحديات التكتلات الإقتصادية الجديدة، وعمليات الإستقطاب التى تتعرض لها دول الجوار العربى والإفريقى وغير ذلك من تحديات مثل محاولات تصفية القضية الفلسطينية وتداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية، وهى تحديات نثق بأن الدبلوماسية المصرية - عقل مصر الإستراتيجى وعينها على ما يدور فى العالم- قادرة على التعاطى معها بكل حرفية وإقتدار إستناداً إلى ثوابت ومبادئ وطنية مصرية لا تهتز تقوم على التوازن ما بين إعتبارات حضارية وبرجماتية وأسس تاريخية وأخلاقية لا تتزعزع وفق المصالح العليا للوطن، ولغة دبلوماسية رصينة تعرف متى تتكلم ومتى تصمت ومتى تبادر، دبلوماسية تمتلك رصيذاً ضخماً من الخبراء والإنجازات والخبرات، ساهمت على مدار تاريخها فى تأسيس العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل جامعة الدول العربية «22 مارس 1945» - منظمة الوحدة الإفريقية «25 مايو 1963» - الأمم المتحدة «24 أكتوبر 1945» - والتى شارك الدكتور/ عبد الحميد باشا بدوى فى وضع ميثاقها والتوقيع عليه كرئيس للوفد المصرى وهو أول قاض عربى فى محكمة العدل الدولية- منظمة المؤتمر الإسلامى «25 سبتمبر 1969» - البنك الإفريقى للتنمية «10 سبتمبر 1964» - الكوميسا «8 ديسمبر 1994» - الإتحاد الإفريقى «9 يوليو 2002» - كما تعد مصر عضواً مؤسساً فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ



عبد الحميد باشا بدوى



د. أسامة الباز



د. بطرس غالى

الخارجية / د. بدر عبد العاطى وكل أسرة الدبلوماسية المصرية وكافة أعضاء الوزارة من دبلوماسيين وإداريين وغيرهم بمناسبة الإحتفال بمرور مائتى عام على إنشاء وزارة الخارجية المصرية ودخولها القرن الثالث من عمرها فى يونيو 2026، داعين الله العلى القدير أن يرحم شهداءها العظام الذين ضحوا بحياتهم شهداء وهم يؤدون واجبهم الدبلوماسى بعيداً عن أرض الوطن، وأن تظل الدبلوماسية المصرية كما عهدناها منذ معاهدة قادش رافعة بكل كبرياء تاريخها ماضياً وحاضراً أغصان الزيتون من أجل سلام المنطقة والعالم، حارسة للنيل، مدافعة عن مياها المقدسة كجزء من عقيدة الدولة بالكلمة قبل السلاح وبالقانون قبل القوة، فى إطار ثوابتها المبدئية دفاعاً عن المصالح العليا للوطن فى كل المحافل والمننديات وعلى كل الأصعدة مستعينة فى ذلك برصيد مصر الزاخر من القوة الناعمة، وبما تمتلكه مؤسسة الخارجية المصرية من تجارب وخبرات وكفاءات ورموز دبلوماسية نفتخر ونزهو بها عبر الأزمان والأجيال. بما فى ذلك خبرات وقدرات العنصر النسائى المتنامى من دبلوماسيات وسفيرات عظيمات أصبحن شريكاً أساسياً فى العمل الدبلوماسى مثلن ويمثلن مصر بعمق وكفاءة وإيجابية فى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية ومختلف المنظمات والمحافل والمننديات الدولية.

• هذا ويسعد أسرة تحرير مجلة الدبلوماسى أن تصدر هذا العدد الخاص للإحتفال بهذه الذكرى الغالية على مصر والدبلوماسية المصرية، مع تقديم خالص الشكر والتقدير لكل من ساهم فى إعداد وتحرير هذا العدد الخاص، وخاصة كل من السفير تميم خلاف المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية والسفير ناجى غابة مدير إدارة التوثيق والمحفوظات بالوزارة، كل عام ومصر بخير.. والدبلوماسية المصرية بخير.

فى الخارج، فضلاً عن عدد من الإدارات أهمها: إدارة شئون المناخ والبيئة والتنمية المستدامة- إدارة مياه النيل والمياه الإقليمية متعددة الأطراف- إدارة التوثيق والمحفوظات- إدارة المؤتمرات الدولية- إدارة الصحافة والإعلام- إدارة التخطيط السياسى وإدارة الأزمات- الإدارة القضائية- الإدارة العامة للموارد البشرية- الإدارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات. ويعكس تعدد وتشعب ومجالات تخصص هذه القطاعات والإدارات مدى طبيعة التطور المتنامى الذى شهدته وزارة الخارجية منذ إنشائها حتى الآن بما يواكب طبيعة ووتيرة المتغيرات التى يشهدها العالم على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية وتلك المتعددة الأطراف وبما يتوافق مع رؤية القيادة السياسية وثوابت الدبلوماسية المصرية والمصالح الوطنية المصرية العليا.

• إن حالة الزخم والوهج والإحترافية العالية التى تميز أداء دبلوماسية الجمهورية الجديدة تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى فى تعاملها مع كافة ملفات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يوليو 2013، قد انعكست أيضاً على إهتمامها الملحوظ بملف الجاليات المصرية فى بلاد المهجر، حيث يولى القطاع القنصلى بوزارة الخارجية اهتماماً ملموساً بمصالح المصريين فى الخارج الذين وصلت أعدادهم إلى حوالى 14 مليون مواطن، سجلت تحويلاتهم لمصر خلال عام 2025 رقماً قياسياً بلغ حوالى 41,5 مليار دولار أمريكى. كما تحرص الوزارة أيضاً على تقديم خدماتها القنصلية للمواطنين فى الداخل من خلال إنشاء وإفتتاح المزيد من مكاتب التصديقات القنصلية التى زاد عددها حالياً عن 36 مقراً فى محافظات مصر المختلفة بعد أن كان تقديم هذه الخدمة فى الماضى قاصراً على العاصمة وعدد محدود جداً من المحافظات.

•بقى ختاماً، أن تتوجه أسرة تحرير مجلة الدبلوماسى بأطيب التهانى وصادق الأمنيات الطيبة إلى معالى وزير

السيد الدكتور بدر عبد العاطى

تضمنت حقيبة

وزير الخارجية نشاطا مكثفا منه:



وزير الخارجية يلتقى مع لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطانى

التقى د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطانى برئاسة السيدة

إيميلى ثورنبرى، رئيسة اللجنة، وذلك فى إطار الزيارة التى يجريها إلى العاصمة لندن. وصرح السفير تميم خلاف المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية بأن الوزير عبد العاطى أعرب خلال اللقاء عن تقديره لما تشهده العلاقات المصرية البريطانية من تطور متنام على مختلف الأصعدة، مؤكداً الحرص المشترك على البناء على العلاقات التاريخية بين البلدين والانطلاق بها نحو آفاق أوسع من التعاون السياسى والاقتصادى والاستثمارى، مشيراً إلى أهمية الدور الذى يضطلع به البرلمان البريطانى فى دعم مسار العلاقات الثنائية، مشدداً على أهمية تعزيز التواصل البرلمانى وتكثيف الزيارات المتبادلة بين أعضاء المؤسستين التشريعتين فى البلدين، بما يسهم فى تعزيز التفاهم المشترك وتبادل الرؤى إزاء مختلف القضايا محل الاهتمام المشترك. كما أكد على أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر والمملكة المتحدة، والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة التى يتيحها السوق المصرى فى عدد من القطاعات الحيوية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين. وأعرب الوزير عبد العاطى عن التطلع لقيام رئيس مجلس العموم البريطانى بزيارة مصر، إلى جانب زيارة رئيسة لجنة الشؤون الخارجية وأعضاء اللجنة، بما يعزز من وتيرة التنسيق والتشاور بين الجانبين

وزير الخارجية يؤكد حرص مصر على جذب الاستثمارات البريطانية خلال لقائه ممثلى الشركات وصناديق الاستثمار البريطانية فى لندن



التقى د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، برؤساء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين للشركات البريطانية العاملة فى مصر، إلى جانب ممثل صناديق الاستثمار وعدد من رجال الأعمال البريطانيين، وذلك خلال زيارته إلى لندن.

أكد الوزير عبد العاطى خلال اللقاء اعتزاز مصر بالعلاقات الاقتصادية الممتدة مع المملكة المتحدة، وما حققته الشركات البريطانية من حضور قوى داخل السوق المصرى على مدار السنوات الماضية، معرباً عن التطلع إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادى وزيادة حجم الاستثمارات البريطانية فى مختلف القطاعات. وأشار وزير الخارجية إلى أن الدولة المصرية تواصل تنفيذ رؤية اقتصادية شاملة تستهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادى وتحفيز النمو المستدام، رغم ما تشهده المنطقة والعالم من تحديات جيوسياسية واقتصادية متلاحقة، مؤكداً أن الاقتصاد المصرى أثبت قدرته على التكيف والصمود فى مواجهة الأزمات الإقليمية والدولية، مستعرضاً الإجراءات والإصلاحات التى اتخذتها الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار وتيسير بيئة الأعمال، بما فى ذلك تطوير السياسات النقدية والمالية، وتعزيز كفاءة المنظومة الضريبية والجمركية، بما يسهم فى دعم حركة التجارة والاستثمار. وأكد كذلك اهتمام الدولة بتمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته فى النشاط الاقتصادى باعتباره شريكاً رئيسياً فى عملية التنمية. واستعرض الوزير عبد العاطى خلال اللقاء المزايا التنافسية التى يتمتع بها السوق المصرى، وفى مقدمتها الموقع الجغرافى الاستراتيجى، والبنية التحتية الحديثة، واتفاقيات التجارة الحرة التى تربط مصر بالعديد من الأسواق الإقليمية والدولية، فضلاً عن الفرص الاستثمارية الواعدة التى توفرها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس فى المجالات الصناعية واللوجستية والطاقة

وزير الخارجية يلتقى مع مستشارى رئيس الوزراء البريطانى للشؤون الاقتصادية والتجارة والاستثمار



التقى د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج بكل من السيد «فaron شاندرأ» والسيدة «مينوش شفيق»، مستشارى رئيس الوزراء البريطانى للشؤون الاقتصادية والتجارة والاستثمار، وذلك فى إطار دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين مصر والمملكة المتحدة.

أشاد الوزير عبد العاطى بالعلاقات السياسية المتميزة التى تجمع مصر والمملكة المتحدة، مؤكداً التطلع إلى الارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادى والاستثمارى خلال المرحلة المقبلة، خاصة فى ظل الخبرة الممتدة للشركات البريطانية داخل السوق المصرى فى العديد من القطاعات الحيوية.

وأكد وزير الخارجية حرص الدولة المصرية على جذب المزيد من الاستثمارات البريطانية، لاسيما فى القطاعات الواعدة، وكذلك فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مستعرضاً جهود الحكومة فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتنمية الشاملة، الذى ساهم فى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلى، وتعزيز استقرار سوق النقد الأجنبى، ورفع احتياطي النقد الأجنبى، رغم التحديات الإقليمية.

وزير خارجية مصر والمملكة المتحدة يبحثان سبل تعزيز العلاقات الثنائية ويناقشان مستجدات الأوضاع الإقليمية



التقى د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج مع السيدة «إيفيت كوبر» وزيرة خارجية المملكة المتحدة، وذلك خلال زيارته إلى لندن، في إطار التشاور الدوري بين البلدين لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الرؤى بشأن مستجدات الأوضاع الإقليمية.

وصرح السفير تميم خلف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن الوزير عبد العاطي ثمن في مستهل اللقاء التطور الذي تشهده العلاقات المصرية البريطانية، مؤكداً التطلع لمواصلة تطوير العلاقات الثنائية في مختلف مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك خلال المرحلة المقبلة، ومواصلة انعقاد الآليات المختلفة لاتفاق المشاركة المصرية البريطانية المبرم في ديسمبر ٢٠٢٠، وذلك لمناقشة مختلف ملفات التعاون بمشاركة المسؤولين من الجانبين. وأكد وزير الخارجية على الأهمية التي توليها مصر لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع المملكة المتحدة، والتطلع لجذب مزيد من الاستثمارات البريطانية، لاسيما وأن المملكة المتحدة تعد من أكثر الدول صاحبة الاستثمارات التراكمية في مصر في العديد من المجالات، وذلك بجانب تعزيز التعاون في المجالات الثقافية والتعليمية والدفاعية. وأضاف المتحدث أن اللقاء تناول كذلك التطورات الإقليمية وفي مقدمتها مسار المفاوضات الأمريكية - الإيرانية، حيث استعرض الوزير عبد العاطي الجهود الحثيثة التي تبذلها مصر لاحتواء التصعيد في المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، مؤكداً موقف مصر الـ

وزير الخارجية يعقد لقاءً موسعاً مع عدد من المسؤولين البريطانيين خلال زيارته إلى لندن



عقد د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج لقاءً موسعاً مع عدد من المسؤولين والبرلمانيين البريطانيين وعلى رأسهم السيد هيمش فولكنر وزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، والنائب مارك بريتشارد رئيس المجموعة البرلمانية العابرة المعينة بمصر "APPG"، والسيدة أوديل رينو-باسو رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الرؤى بشأن مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية.

وصرح السفير تميم خلف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية بأن الوزير عبد العاطي أشاد خلال اللقاء بعمق العلاقات المصرية البريطانية، مؤكداً أهمية مواصلة تطوير مختلف جوانب التعاون الثنائي، وتعزيز الاستثمارات البريطانية في مصر، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين. كما شد على أهمية تعزيز الروابط الاقتصادية والاستثمارية والتجارية من خلال الإعداد لعقد مؤتمر للاستثمار والأعمال، لفتح مجالات جديدة للتعاون ودعم الشراكة الاقتصادية بين الجانبين. وأضاف المتحدث الرسمي أن وزير الخارجية استعرض خلال اللقاء الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية وما يوفره السوق المصري من فرص استثمارية وأعدة في مختلف القطاعات، مشيراً إلى قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، رغم التداعيات الواسعة للتوتر الإقليمي وانعكاسه على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة وسلاسل الإمداد.

كما أكد الوزير عبد العاطي أهمية تعزيز العلاقات مع البرلمان البريطاني بغرفتيه، مجلس العموم ومجلس اللوردات، أخذاً في الاعتبار الدور المصري المحوري في دعم الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وما تضطلع به مصر من جهود لاحتواء الأزمات الإقليمية وتعزيز الحلول السياسية والدبلوماسية.

وزير الخارجية يلتقى بأعضاء الجالية المصرية في لندن



التقى د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج بأعضاء الجالية المصرية في لندن وذلك خلال زيارته إلى المملكة المتحدة، بحضور السفير أشرف سويم سفير جمهورية مصر العربية في المملكة المتحدة والقنصل العام محمد أبو الخير القنصل العام لجمهورية مصر العربية في لندن.

أعرب الوزير عبد العاطي خلال اللقاء عن اعتزازه بالدور الذي تقوم به الجالية المصرية في المملكة المتحدة في تعزيز جسور التواصل بين البلدين ودعم العلاقات الثنائية في مختلف المجالات. كما أكد أن لقاء الجاليات المصرية في الخارج بشكل دوري يأتي ضمن نهج ثابت لوزارة الخارجية يقوم على تقديم أقصى درجات الرعاية والاهتمام للمواطنين المصريين بالخارج، وتوفير كافة الخدمات القنصلية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية لإيلاء المواطنين المصريين في الخارج الرعاية القصوى والكاملة والاهتمام اللازم وربطهم بوطنهم.

واستعرض وزير الخارجية الجهود التي تبذلها الوزارة لتعزيز التحول الرقمي وتطوير البات العمل القنصلي، مسلطاً الضوء على المبادرات المختلفة التي أطلقتها الوزارة بالتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة، والتي تهدف إلى التيسير على المصريين بالخارج وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم بما في ذلك التوسع في رقمنة الخدمات، كما استعرض مساعي القنصلية العامة في لندن لتسهيل سبل التواصل مع أبناء الجالية.

كما أعرب الوزير عبد العاطي عن التطلع لمشاركة أبناء الجالية في المملكة المتحدة في «مؤتمر المصريين في الخارج»

وزير الخارجية يلتقى مع مستشار الأمن القومي البريطاني



في مستهل زيارته إلى لندن، التقى د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج بالسيد «جوناثان باول» مستشار الأمن القومي البريطاني لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الرؤى والتحديات بشأن مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية.

وصرح السفير تميم خلف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية بأن الوزير عبد العاطي استهل اللقاء بالتأكيد على الأهمية التي توليها مصر لتعزيز علاقاتها مع المملكة المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية، مشيداً بما تشهده العلاقات الثنائية من تطور ملحوظ خلال الفترة الأخيرة. كما أكد أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات البريطانية في مصر، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين، ويدعم جهود التنمية الاقتصادية. وشدد على أهمية الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب من التعاون والتنسيق، وفتح مجالات جديدة للتعاون في مختلف القطاعات.

وتبادل الجانبان الرؤى والتحديات إزاء عدد من الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، حيث أطلع الوزير عبد العاطي المسئول البريطاني على مستجدات الجهود المصرية الرامية إلى وقف التصعيد في المنطقة، مؤكداً دعم مصر للمسار التفاوضي بين الولايات المتحدة وإيران، بما يساهم في خفض التوتر وتعزيز الحلول السياسية والدبلوماسية بعيداً عن التصعيد العسكري.

وزير خارجية مصر واسبانيا يعقدان مشاورات سياسية في مدريد



عقد د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج والسيد «خوسيه مانويل ألباريس» وزير خارجية إسبانيا مشاورات سياسية في مدريد، في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين والتنسيق المشترك إزاء التطورات الإقليمية والدولية.

وشرح السفير تميم خلاف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن الوزير عبد العاطي أشاد خلال المشاورات بالمستوى الرفيع الذي وصلت إليه العلاقات المصرية - الإسبانية، ولاسيما في أعقاب تدشين الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في فبراير ٢٠٢٥، منوها بأهمية الدفع المشترك لمتابعة تنفيذ الشراكة وتفعيل آلياتها. كما ثمن الزخم المتصاعد في العلاقات والزيارات رفيعة المستوى المتبدلة بين البلدين، معرباً عن التطلع لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وجذب المزيد من الاستثمارات الإسبانية إلى السوق المصرية، لاسيما مع وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في السوق المصرية في مختلف القطاعات، مثل الطاقة النظيفة والمتجددة، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، منوها بأهمية البناء على النجاح الذي حققه منتدى الأعمال الأخير في القاهرة ضمن فعاليات زيارة جلالة ملك إسبانيا لمصر في سبتمبر ٢٠٢٥. ورحب الوزير عبد العاطي بتجديد العمل بمذكرة التفاهم الخاصة بالتعاون في مجال الهجرة، وذلك بجانب التعاون في مجالات أخرى ومنها التعليم العالي والبحث العلمي والسياحة والصحة والتعاون الثقافي، مشيداً بتعدد مجالات التعاون بين البلدين في انعكاس لعنق الشراكة الاستراتيجية بين مصر وإسبانيا.

بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية ... وزيار الخارجية والنقل يلتقيان الرئيس الإريتري لتعزيز الشراكة الثنائية



بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية، التقى د. بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، والفريق مهندس كامل الوزير، وزير النقل بفخامة الرئيس أسياح أفورقي، رئيس دولة إريتريا، لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وتبادل الرؤى إزاء تطورات الأوضاع الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

نقل الوزير عبد العاطي تحيات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لنظير سيادته الإريتري، مشيداً بالعلاقات التاريخية الراسخة التي تجمع البلدين، ومؤكداً الدعم المصري الكامل لدولة إريتريا من أجل الحفاظ على سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها، والحرص على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع إريتريا في مختلف المجالات بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين من خلال إقامة مشروعات تعاون ثنائي، مبرزا اصطحاب الوفد الزائر لعدد من رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص، بما يساهم في تعزيز الشراكة في عدد من القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها التعدين والنقل، والصناعات الدوائية، والثروة السمكية، فضلاً عن دعم برامج بناء القدرات والتدريب لتأهيل الكوادر الإيتريية في مختلف القطاعات.

وفيما يتعلق بأمن البحر الأحمر، شدد الوزير عبد العاطي على أن حوكمة وأمن البحر الأحمر يظلان مسؤولية حصرية للدول الشاطئة له، باعتباره ممراً استراتيجياً يرتبط بشكل مباشر بالأمن القومي لتلك الدول، ولا يجوز لأي أطراف غير مشاطئة الانخراط في ترتيبات أو تفاهات تخصه، مؤكداً دعم مصر للرؤية الإيتريية بشأن إدارة البحر الأحمر، وما تضمنته من التأكيد على وحدة وسيادة الدول المطلة عليه.

وزير الخارجية يلتقي سكرتير عام المنظمة البحرية الدولية



التقى د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بالسيد أرسينيو دومينغيز سكرتير عام المنظمة البحرية الدولية على هامش زيارته الرسمية إلى لندن.

أعرب الوزير عبد العاطي عن التقدير للتعاون القائم مع المنظمة البحرية الدولية، مشيداً بزيارتي السكرتير العام إلى مصر خلال عامه الأول في المنصب، مؤكداً التطلع لتعزيز التعاون المشترك مع المنظمة البحرية الدولية، خاصة في إطار عضويتها في مجلس المنظمة.

كما أكد وزير الخارجية الحرص، من خلال استضافتها لمكتب التمثيل الإقليمي للمنظمة، على دعم برامج بناء قدرات العاملين بقطاع النقل البحري في دول المنطقة، بما يساهم في تعزيز كفاءة الكوادر البشرية، وتبادل الخبرات، ومواكبة التطورات المتسارعة في مجالات النقل البحري والموانئ والخدمات اللوجستية، بما يدعم جهود التنمية المستدامة وتعزيز أمن وسلامة الملاحة البحرية بالمنطقة. واستعرض وزير الخارجية الدور الحيوي الذي تضطلع به مصر في مجال الشحن البحري الدولي عبر قناة السويس، مشيراً إلى جهود تطوير المجرى الملاحي للقناة، بما في ذلك التوسع في الممرات المزدوجة، لتعزيز كفاءة حركة الملاحة العالمية، كما أشار إلى الفرص الاقتصادية الواعدة التي تقدمها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بما يساهم في تحويل القناة إلى مركز متكامل للتجارة والصناعة والخدمات البحرية.

وزير الخارجية يلتقي نظيره الإيتري لبحث تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتنسيق حول تطورات الأوضاع الإقليمية



التقى د. بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بالسيد عثمان صالح، وزير خارجية دولة إريتريا الشقيقة، وذلك في إطار الزيارة التي يقوم بها إلى أسمرة، حيث تناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وتنسيق المواقف إزاء القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

أكد الوزير عبد العاطي عمق العلاقات التاريخية التي تجمع مصر وإريتريا، معرباً عن تقديره للتنسيق القائم ووحدة الرؤى والمصالح المشتركة بين البلدين، مشيداً على دعم مصر الكامل لدولة إريتريا من أجل الحفاظ على سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها، والحرص على مواصلة البناء على الزخم الذي تشهده العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات بما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين.

كما أكد وزير الخارجية الحرص على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع إريتريا في مختلف المجالات، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين، ويدعم جهود التنمية الاقتصادية، معرباً عن التطلع لمواصلة العمل المشترك لزيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات المشتركة، ودعم مشاركة القطاع الخاص المصري في السوق الإيتريية، خاصة في القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها النقل، والتعدين، والصناعات الدوائية، والثروة السمكية، والبنية التحتية.

وفيما يتعلق بأمن البحر الأحمر، شدد الوزيران على أن أمن وإدارة البحر الأحمر يظلان مسؤولية حصرية للدول الشاطئة له، وأن مصر ترفض أية محاولات من أطراف غير مشاطئة لفرض ترتيبات أو أدوات أمنية في هذا السياق.

وزير الخارجية يلتقى نظيره الروسى على هامش اجتماع وزراء خارجية البريكس



التقى د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج مع السيد «سيرجى لافروف»، وزير خارجية روسيا الاتحادية، وذلك على هامش اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة البريكس المنعقد في نيودلهي.

أكد الوزيران خلال اللقاء على الاعتزاز بالشراكة الاستراتيجية التي تجمع مصر وروسيا، والحرص المشترك على مواصلة الدفع بأوجه التعاون الثنائي في مختلف المجالات، تنفيذاً لتوجهات القيادة السياسية في البلدين. وأشاد الوزير عبد العاطى بالتقدم المحرز في عدد من المشروعات المشتركة، وعلى رأسها المنطقة الصناعية الروسية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومشروع محطة الضبعة للطاقة النووية، مؤكداً أهمية الإسراع في تفعيل التعاون في هذه المشروعات، وجذب المزيد من الاستثمارات الروسية في القطاعات ذات الأولوية.

كما أكد الوزير عبد العاطى أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، والعمل على زيادة حجم الاستثمارات الروسية في مصر، مستعرضاً في هذا السياق جهود الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار وتطوير البيئة التشريعية والمؤسسية، بما يدعم دور القطاع الخاص. كما أشاد بالتعاون القائم في مجال استيراد الحبوب، معرباً عن التطلع لتعزيزه ودراسة إنشاء مركز لوجستي للحبوب بمساهمة الجانب الروسى.

وعلى صعيد التعاون متعدد الأطراف، أكد الوزير عبد العاطى أهمية تعزيز التنسيق بين البلدين في إطار تجمع البريكس، بما في ذلك دعم جهود إصلاح النظام المالي العالمى، وتعزيز دور بنك التنمية في دعم أولويات الدول النامية.

وزير الخارجية يلتقى رئيس وزراء الهند بمشاركة وزراء خارجية الدول أعضاء تجمع البريكس



التقى د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج مع السيد «ناريندرا مودي»، رئيس وزراء الهند، وذلك بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في تجمع البريكس والدول الشريكة، على هامش الاجتماع الوزارى للمجموعة المنعقد في نيودلهي.

ونقل الوزير عبد العاطى خلال اللقاء تحيات فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، إلى رئيس الوزراء الهندى، معرباً عن الاعتزاز بالتطور اللافت الذى تشهده العلاقات الثنائية بين البلدين، والذي تجسد في تبادل الزيارات رفيعة المستوى، ورفع العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، كما أشاد وزير الخارجية بانطلاق الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجى بين البلدين في ٢٠٢٥، مؤكداً الحرص على عقده بشكل دورى بالتناوب بين الجانبين، مشدداً على أهمية تبادل الرؤى لتعزيز التعاون الثنائي في إطار هذه الآلية، خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وأكد الوزير عبد العاطى الاهتمام بالتوسع في التعاون مع الهند في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار، والعمل على رفع حجم التبادل التجاري ليصل إلى ١٢ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، مستعرضاً الإصلاحات الاقتصادية التى نفذتها الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك السياسة النقدية ونظام سعر الصرف المرن، والتي ساهمت في تحسّن أداء الاقتصاد ورفع التصنيف الائتماني لمصر وتعزيز مناخ الاستثمار. كما تناول اللقاء سبيل التعاون في مجال الربط والمرات التجارية الدولية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية، لاسيما في ضوء ما تمتلكه مصر من بنية تحتية متطورة تتيح الربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، إلى جانب الدور المحورى لقناة السويس في حركة التجارة العالمية.

وزير الخارجية يلتقى رؤساء كبرى الشركات الهندية فى نيودلهي



التقى د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج في نيودلهي، برؤساء مجالس إدارات ومديرى عدد من كبرى الشركات الهندية، من بينها «أوكيور للطاقة» (Ocior Energy)، و«تى سى آى سانمار» (TCI) (Sanmar)، و«هندوجا» (Hinduja Group)، وذلك في إطار دعم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين مصر والهند.

وأكد الوزير عبد العاطى خلال اللقاءات اهتمام الدولة المصرية بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية، من خلال تطوير الإطار التشريعى والمؤسسى، وتعزيز الشفافية، وتذليل أية معوقات قد تواجه المستثمرين، بما يساهم في تعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسى في تحقيق التنمية.

وشدد وزير الخارجية على ترحيب مصر بتعزيز الاستثمارات الهندية في مختلف القطاعات، خاصة الصناعية منها، بما يتماشى مع أولويات الدولة واحتياجات السوق المصرى، مؤكداً حرص الحكومة على دعم الشركات الأجنبية الجادة، والعمل على سرعة التعامل مع أية تحديات قد تواجهها، وتيسير إجراءات عملها في السوق المصرى. كما أشار إلى ما تتمتع به مصر من مقومات جاذبة للاستثمار، تشمل موقعا جغرافيا متميزا، وبنية تحتية متطورة، وشبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة، بما يتيح النفاذ إلى أسواق إقليمية ودولية، ويعزز من فرص التوسع والتصدير.

وزير الخارجية يشارك في اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة البريكس



شارك د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج في اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة البريكس في نيودلهي، وذلك في إطار تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء إزاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وصرح السفير تميم خلاف، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، أن الوزير عبد العاطى أعرب في كلمته عن التطلع لمواصلة تعزيز التعاون الاقتصادى بين دول البريكس، ودعم دور بنك التنمية الجديد، والدفع نحو تنفيذ مشروعات مشتركة في قطاعات الطاقة والتصنيع والبنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة. كما تناول المبادرات التى طرحتها مصر في إطار البريكس، ومن بينها إنشاء مركز لوجستى للحبوب في شرق بورسعيد لتعزيز الأمن الغذائى، بما يساهم في دعم التعاون الصناعى والتجارى والاستثمارى بين الدول الأعضاء.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الوزير عبد العاطى تناول خلال كلمته عدداً من القضايا ذات الأولوية على أجندة العمل متعدد الأطراف، وفي مقدمتها إصلاح النظام الاقتصادى العالمى، وإصلاح مجلس الأمن، حيث استعرض الموقف المصرى الداعم لـ«توافقى أوزوليني» و«إعلان سرت» باعتبارهما الإطارين المعبرين عن الموقف الأفريقى الموحد، والسبيل الوحيد لمعالجة الظلم التاريخى في تمثيل القارة الأفريقية داخل مجلس الأمن.

كما استعرض وزير الخارجية التحديات المتشابكة التى يشهدها النظام الدولى والاقتصاد العالمى، مشيراً إلى أن الدول النامية تتحمل العبء الأكبر من تداعيات هذه الأزمات. وتناول في هذا الإطار تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، وما يشهده الإقليم من متصاعد يهدد الاستقرار الإقليمى والدولى، ويؤثر سلباً على أمن الملاحه الدولية وسلاسل الإمداد وأسعار الطاقة والغذاء.

مومباي



في إطار الترويج للفرص الاستثمارية بمصر ، نظمت قنصلية جمهورية مصر العربية في مومباي بالتعاون مع مركز التجارة العالمي بمومباي الذي يعد من اقدم واعرق المؤسسات الهندية المعنية بالترويج للتجارة والاستثمار ، جلسة نقاشية حول «Doing Business with Egypt» بمقر المركز ، شارك فيها عدد كبير من الشركات الهندية العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث سلطت السيدة القنصل / داليا توكيل الضوء على العلاقات الثنائية الممتدة بين مصر والهند، كما تناولت فرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل مصر، مع التركيز بصفة خاصة على قطاعي الطاقة المتجددة والسياحة، فضلاً عن استعراض الأهمية المحورية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZONE) باعتبارها إحدى أهم المراكز اللوجستية في المنطقة . بالإضافة الي ذلك ، مثلت الجلسة فرصة ممتازة لاستعراض مختلف إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الحكومة المصرية من اجل خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية . كما شاركت في الجلسة السيدة / داليا حافظ المدير الإقليمي لمكتب مصر الطيران بمومباي ، حيث استعرضت التسهيلات التي تقدمها الشركة من اجل الربط بين مصر والهند.

أستراليا



التقى السفير هاني ناجي، سفير مصر لدى أستراليا، برئيس مجلس النواب الأسترالي السيد ميلتون ديك، بمقر البرلمان الفيدرالي في كانبرا، وذلك في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى القاهرة في يناير ٢٠٢٦ ، والتي تعد الأولى لرئيس مجلس نواب أستراليا إلى مصر منذ إقامة العلاقات الثنائية بين البلدين. تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون بين المؤسسات التشريعتين وتفعيل قنوات التواصل البرلماني، حيث أكد السفير المصري أهمية البناء على الزخم الإيجابي الذي أفردته الزيارة، بما يدفع نحو ترسيخ نمط أكثر انتظاماً للتفاعل وتكثيف الزيارات المتبادلة خلال المرحلة المقبلة. كما أشار إلى أهمية تعزيز الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها أداة مكملة للعمل الدبلوماسي، والتوسع في مجالات التنسيق والحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في دعم العلاقات الثنائية وترسيخ أطر التعاون المستدام. في سياق متصل، أشاد رئيس البرلمان الأسترالي باللقاءات المثمرة التي أجراها مع عدد من كبار المسؤولين خلال زيارته إلى مصر، والتي شملت وزير الشؤون النيابية والقانونية، ورئيس مجلس الشيوخ، ونائب وزير الخارجية، إلى جانب عدد من البرلمانيين المصريين..

افتتاح مكتب جديد للتصديقات والخدمات القنصلية بمدينة السنبلاوين



افتتح السفير حداد عبد التواب الجوهري، مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية والمصريين بالخارج، واللواء طارق مرزوق، محافظ الدقهلية، واللواء أركان حرب أحمد العوضي، وكيل مجلس الشيوخ، مكتب التصديقات والخدمات القنصلية الجديد بمدينة السنبلاوين. من جانبه، أشاد محافظ الدقهلية بسرعة استجابة وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج لطلب افتتاح مكتب للتصديقات بمدينة السنبلاوين، والذي سيقدم خدمات التصديق لمراكز وقرى المحافظة وعدد من المناطق في المحافظات المجاورة. وأكد السفير حداد الجوهري حرص وزارة الخارجية على تقديم أفضل الخدمات القنصلية للمواطنين على مستوى الجمهورية، في ضوء توجيهات د. بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بأهمية تطوير وتحديث وتيسير الخدمات القنصلية المقدمة للمواطنين في الداخل والخارج، مضيفاً أن الفترة المقبلة ستشهد افتتاح مكاتب جديدة للتصديقات في محافظات أخرى، من بينها الفيوم والبحر الأحمر.

الكويت



نظمت سفارة جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت، لقاءً تفاعلياً موسعاً بمقر السفارة جمع السفير محمد جابر أبو الوفا سفير مصر بالكويت، مع مجموعة من الطلاب المصريين من أبناء الجالية المصرية بالكويت، بحضور د. أمينة أبو المكارم الملحق الثقافي بالسفارة. وقد أكد السفير أبو الوفا خلال اللقاء، أن الدولة المصرية تولي اهتماماً كبيراً بأبنائها الدارسين بالخارج، باعتبارهم سفراء لوطنهم ونماذج مشرفة تعكس الصورة الحضارية لمصر، مشدداً على أهمية الحفاظ على الهوية الوطنية والارتباط الدائم بالوطن الأم، إلى جانب الالتزام بالقيم الإيجابية والتميز العلمي والأكاديمي. وأشار السفير المصري إلى أن الدولة المصرية بمختلف مؤسساتها تضع ثقة كبيرة في شبابها وطلابها داخل الوطن وخارجه، وتعول عليهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وصياغة مستقبل أكثر إشراقاً. كما استعرض عدداً من المبادرات والبرامج التي أطلقتها الدولة بهدف تنمية قدرات الشباب وصقل مهاراتهم في مختلف المجالات بما يعزز من مساهمتهم الفاعلة في بناء الوطن. شهد اللقاء حواراً مفتوحاً وتفاعلياً، طرح خلاله الطلاب مجموعة من الرؤى والأفكار والاستفسارات المتعلقة بمستقبلهم الأكاديمي والمهني، وتمت الإجابة عنها.

مبادرة «مرحباً بكم في مصر» تنظم النسخة الثانية من معرض «فن بلا حدود.. أصداء عبر الثقافات» بدار الأوبرا المصرية



«Welcome to Egypt – WTE» (نظمت مبادرة «مرحباً بكم في مصر» برئاسة السيدة نجلاء عبد السلام حرم د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، وبالتعاون مع وزارة الثقافة، النسخة الثانية من معرض «فن بلا حدود.. أصداء عبر الثقافات»، والذي أقيم خلال الفترة من ١٢ إلى ١٧ مايو ٢٠٢٦ بقاعة صلاح طاهر للفنون التشكيلية بدار الأوبرا المصرية.

شهد حفل الافتتاح حضور عدد من الشخصيات العامة والدبلوماسية البارزة، من بينهم د. مايا مرسى وزيرة التضامن الاجتماعى، والسيد عمرو موسى الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، ود. غادة والى المدير التنفيذي السابق لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ود. أسامة طلعت رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية نائباً عن د. جيهان زكى وزيرة الثقافة، إلى جانب عدد من المسؤولين الرسميين، والسفراء المصريين والأجانب، ورؤساء البعثات الدبلوماسية وأسرهم، ونخبة من الفنانين والشخصيات العامة.

وعكست الأمسية الدور المحورى للفن والثقافة في تعزيز الحوار بين الشعوب وبناء جسور التفاهيم والتواصل الإنساني، حيث تضمنت احتفالية الافتتاح، التى أقيمت على المسرح المكشوف بدار الأوبرا المصرية، عروضاً ثقافية من أوغندا والهند، إلى جانب فقررة غنائية قدمها فنانون مصريون شباب من فرقة تنمية المواهب التابعة لدار الأوبرا المصرية.

وضم المعرض أكثر من ٣١ فناناً يمثلون أعضاء السلك الدبلوماسى المصرى وممثلين عن سفارات ومنظمات دولية معتمدة في مصر، حيث قدم المشاركون أعمالاً فنية متنوعة بين اللوحات والمنحوتات والتصوير الفوتوغرافى. كما تولى تقييم المعرض لجنة تحكيم ضمت نخبة من الفنانين والمتخصصين المصريين. وأكد منظمو المعرض أن «فن بلا حدود» يمثل منصة ثقافية وإنسانية تجمع بين الشعوب من خلال لغة الفن العالمية، وتعكس قيم التنوع والتواصل والإبداع.





فعاليات وأنشطة المجلس المصري للشئون الخارجية خلال شهر مايو ٢٠٢٦

أولاً: الندوات واللقاءات:

١- ندوة «فرص وآفاق تسوية الأزمة السودانية في إطار المبادرة المصرية»:

في ٩ مايو، عقد المجلس ندوة بعنوان «فرص وآفاق تسوية الأزمة السودانية في إطار المبادرة المصرية»، حيث تناولت تطورات الأزمة، وتطورات الموقف السياسي والعسكري والإنساني، ومساعي ومبادرات تسويتها. وتناولت أعمال الندوة على جلستين: الصراع في السودان: الخلفيات التاريخية وتحديات الاستمرار عبر مناقشة أربعة محاور هي: حصاد حكم البشير (تقييم عام)، والأوضاع السياسية الراهنة، الأوضاع العسكرية الراهنة، والأوضاع الإنسانية. بينما جاءت الجلسة الثانية بعنوان «جهود تسوية الأزمة» من خلال تناول المبادرات التي طُرحت للتسوية من جانب دول ومنظمات دولية، ورؤية لتطوير المبادرة المصرية وسبل تفعيلها. وأخيراً، قُدمت توصيات الندوة التي تؤكد على ضرورة دعم وحدة واستقرار الدولة السودانية، في سياق مشروع المبادرة المجتمعية المصرية السودانية للرباعية الدولية، التي أعدها المجلس سابقاً، مع إدخال بعض التعديلات عليها، وفقاً لآخر التطورات.

٢- حلقة نقاشية بعنوان «التحديات التي تواجهها المنطقة العربية بأبعادها المحتملة: فرص وآفاق مواجهتها»:

في ١٩ مايو، نظم المجلس حلقة نقاشية حول «التحديات التي تواجه المنطقة العربية بأبعادها المختلفة وفرص وآفاق مواجهتها»، بمشاركة السيد السفير / نزيه النجاري، مساعد وزير الخارجية للتخطيط السياسي. وقد دارت المناقشات حول الدروس المستفادة من الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ضد إيران، فيما يتعلق بالأمن القومي العربي بصفة خاصة، والأمن الإقليمي بصفة عامة، والتصور الإسرائيلي لما يسمى بـ «الشرق الأوسط الجديد»، وكيف يمكن التعامل معه، والأزمات العربية / العربية: كيف يمكن تسويتها أو حتى إدارتها، وفرص وآفاق إقامة نظام أمن قومي عربي في الإطار الشرق أوسطي. وقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات المحددة في هذا الشأن.

٣- ندوة حول «الثروة البشرية في مصر: إدارتها وآفاق تنميتها»:

في ٢٣ مايو، نظم المجلس ندوة بعنوان «الثروة البشرية في مصر: إدارتها وآفاق تنميتها» على مدار جلستين، حيث تناولت الجلسة الأولى بعنوان «الوضع الحالي لتنمية الموارد البشرية في مصر»، ثلاثة محاور نوقش فيها الإطار المؤسسي والمفاهيمي لتنمية الموارد البشرية في مصر، ورؤية دولية حول تطوير رأس المال البشري في الاقتصاديات الناشئة، والتجارب الدولية لمعالجة تحديات تنمية الثروة البشرية وإعدادها لسوق العمل في مصر. فيما تناولت الجلسة الثانية،

التي جاءت بعنوان «التحديات أمام تطوير الثروة البشرية المصرية آفاق المستقبل»، التحديات (الاجتماعية والنفسية وتلك الخاصة بالبنية التحتية) أمام تطوير الثروة البشرية المصرية، وريادة الأعمال والاقتصاد الرقمي كآلية لخلق فرص العمل، ورؤية مستقبلية لتعزيز الأمثل لتنمية الثروة البشرية المصرية.

ثانياً: زيارات إلى المجلس:

١- زيارة سفير اليابان لدى القاهرة إلى المجلس:

في ٣ مايو، استقبل المجلس السيد / فوميو إيواي، سفير اليابان لدى القاهرة، برفقة السكرتير الثاني بالسفارة؛ للتعرف على الرؤية المصرية من الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران. وقد عرض المجلس للأهداف الإيرانية والأمريكية من هذه الحرب في المقام الأول، والتعامل الدولي مع البرنامج النووي الإيراني. كما تم تبادل الرؤى بشأن مدى سلمية البرنامج ومدى تأثير الحرب على ذلك. كما تناول اللقاء العلاقات الثنائية بين كل من القاهرة وطوكيو، ومشاركة الأخيرة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إطار القوة المتعددة الجنسيات في سيناء (MFO)، مع التشديد على الأهداف السلمية الدفاعية الجديدة لليابان، في ظل المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي عامة، والتطورات السياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصفة خاصة.





سي (CIPHL) ومعهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC ETRI):

في ١١ مايو، زار المجلس وفدين، ضم كل منهما ستة أشخاص، من كل من: المعهد المركزي لتاريخ وأداب الحزب الشيوعي الصيني (CIPHL) ومعهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC ETRI). وقد ناقش اللقاء تطورات العلاقات بين القاهرة وبكين عبر مراكز الفكر من الجانبين، مشيداً بعمق العلاقات التاريخية بين البلدين على الأصعدة الرسمية والنخبوية والشعبية. وبشأن التعاون مع معهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا، عبر أعضاء المجلس عن الرغبة في تعزيز التعاون بين البلدين في مجال استكشاف وإنتاج الطاقة التقليدية والجديدة والمتجددة.

٥- زيارة وفد من دار مجلة «العالم المعاصر» الصينية:

في ١٧ مايو، زار المجلس وفداً من دار مجلة «العالم المعاصر»، التابعة لدائرة العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، بناءً على طلب السفارة الصينية بالقاهرة، برئاسة السيد / LvXuejun، المدير العام ورئيس التحرير. وقد تم تبادل الرؤى بشأن المبادرات العالمية التي طرحها الرئيس شي جين بينغ وسبل تطبيقها لتعزيز مبدئي المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة، مع حث الجانب الصيني على إطلاق مبادرات للتنمية الاقتصادية وإصلاح النظام المالي العالمي. ونوقشت العلاقات المصرية - الصينية، والعربية - الصينية، بما في ذلك طرح مجالات متنوعة للتعاون بين الجانبين في مجال المعادن النادرة - على سبيل المثال. بجانب تناول تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط لاسيما



شينخوا للدراسات التابع لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا»:

في ١٠ مايو، زار المجلس وفداً من معهد شينخوا للدراسات التابع لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، برئاسة السيد / ليو قانغ، رئيس المعهد، بناءً على طلبه، حيث تناول اللقاء أواصر العلاقات المصرية - الصينية، وسبل توطيدها ترجمة لعمق العلاقات بين القاهرة وبكين والاستفادة من التكامل بين رؤية مصر ٢٠٣٠ ومبادرة الحزام والطريق. وفي هذا الإطار، قدّم المجلس مقترحات من شأنها الدفع في هذا الاتجاه الذي تعبر عنه القيادة في البلدين، وذلك بتعزيز المبادلات التجارية بين البلدين، وخاصة بالعملات الوطنية، استثماراً في أن الصين هي الشريك التجاري الأكبر لمصر، فضلاً عن بحث تعزيز التعاون في القطاع المصري والطاقة الجديدة والمتجددة على خلفية مساعي مصر لتوطين الصناعة.

٢- زيارة نائب رئيس المعهد الصيني الشعبي للشؤون الخارجية:

في ١٠ مايو، زار المجلس نائب رئيس المعهد الصيني الشعبي للشؤون الخارجية (CPIFA)، السيد / Zhou Pingjian، بناءً على طلب الجانب الصيني، على هامش مشاركته في منتدى الجنوب العالمي رفيع المستوى لوسائل الإعلام ومراكز الفكر - مؤتمر الشراكة العربية الصينية، الذي عُقد يومي ١٢ و ١٣ مايو ٢٠٢٦، في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة. وقد تم تناول العلاقات الثنائية بين القاهرة وبكين، وفرص تعميق الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الجانبين، وتعزيز الشراكة مع المجلس، بما يُترجم التوجهات الصينية لتعزيز تعاون جنوب - جنوب ونظام دولي قائم على التعددية القطبية على أساس المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة.

٣- استضافة المجلس وفداً من معهد



فعاليات وأنشطة المجلس المصرى للشئون الخارجية خلال شهر مايو ٢٠٢٦



الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي. كما تناول التهديدات للملاحة في هذه المنطقة من قرصنة والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، مما أثر على أمن الملاحة البحرية المصرية والأمن القومي المصرى بشكل عام. ويُضاف لهذه التحديات دور جماعة الحوثيين في التأثير على الملاحة في باب المندب. وتدفع هذه التحديات مصر لاتباع سياسة التحوط الاستراتيجى. وعليه، اتبعت مصر سياسات للتغلب على ذلك بتطوير الجسر البحرى (ميناء ينبع - الموانئ المصرية)، وتجهيز البنية التحتية والموانئ، والتأمين العسكرى عبر «قاعدة برنيس»، ومشروع الربط البرى الاستراتيجى. وخلص المنتدى إلى أنه يمكن فرض الأمن البحرى في منطقة البحر الأحمر من خلال الحوار وتفعيل القانون الدولى.

٢- مشاركة السفير د/ عزت سعد، المدير التنفيذى، في أعمال الدورة السادسة عشرة لمنتدى كازان / روسيا؛ شارك السفير د/ عزت سعد، المدير التنفيذى للمجلس، بدعوة من الجانب الروسى، في المنتدى السادس عشر، الذى عُقد في الفترة



الأحمر وخليجي عدن وعمان، في أنقرة، وبدعوة من مجموعة الأمن البحرى الأردنية التابعة للمعهد العربى لدراسات الأمن في الأردن. وتمثلت مشاركة اللواء د/ محمود في عرض للسياسة المصرية لأمن الملاحة البحرية، موضحة أهمية مضيق باب المندب لأمن الملاحة البحرية، وبالتبعية الأهمية

الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران.

ثالثاً: مشاركات أعضاء المجلس:

١- مشاركة اللواء د/ محمود حسنين، عضو المجلس، في منتدى تعزيز الأمن البحرى: في ١٤ مايو، شارك اللواء د/ محمود حسنين، عضو المجلس، وممثلاً عنه، في منتدى تعزيز الأمن البحرى في كل من البحر





من ١٢ إلى ١٦ مايو، حيث شارك في ندوتين:
(١) ندوة حول «مبادرة نحو شراكة أوراسية أكبر: الفرص والتحديات»، في ١٤ مايو، حيث ألقى كلمة تناول فيها المقاربة المصرية للمنطقة الأوراسية والمبادرات والآليات التي تتفاعل مصر من خلالها مع هذه المنطقة ممثلة في: مبادرة الحزام والطريق، تجمع بريكس +، منظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، حيث يجري التفاوض على إنشاء اتفاقية تجارة حرة بين مصر والاتحاد.

(٢) اجتماع مجموعة الشراكة الاستراتيجية: «روسيا والعالم الإسلامي»، في ١٥ مايو، والذي شارك فيه أيضاً السيد الدكتور / عبد العزيز قنصوة، وزير التعليم العالي.
٣- مشاركة السفير / محمد العرابي، رئيس المجلس، في مؤتمر «العلاقات عبر الأطلسية والتجارة وأمن الطاقة»:

في الفترة من ١٩ إلى ٢١ مايو، شارك السفير / محمد العرابي، رئيس المجلس، في المؤتمر السنوي لمعهد الجغرافيا السياسية والاقتصاد والأمن (IGES)، الذي عقد تحت عنوان «العلاقات عبر الأطلسية والتجارة وأمن الطاقة»، في العاصمة سراييفو، بدعوة

ومناقشة المشهد الاستراتيجي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وتداعيات ذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاسيما في قطاع الطاقة. كما نوقشت العلاقات بين القاهرة وسراييفو وسبل تعزيز الشراكة بينهما، وفرص وآفاق التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

من المعهد. وناقش المؤتمر أبرز القضايا الجيوسياسية، والتطورات الاقتصادية عبر الأطلنطية، وبصفة خاصة ديناميكيات التجارة، وتحديات أمن الطاقة في أوروبا ومنطقة غرب البلقان. وألقى السفير / محمد العرابي كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تناول فيها الأوضاع الجيوسياسية الآخذة في التغير على الصعيد الدولي،



تحتفل وزارة الخارجية والدبلوماسيةيون المصريين يوم 15 مارس من كل سنة بذكرى قيام التمثيل الدبلوماسي المصري، في العصر الحديث، وعودة وزارة الخارجية لتمارس عملها كمثل للسيادة المصرية أمام العالم. والملفت أن الاحتفال أقتصر منذ بدأ على وزارة الخارجية ورجالها. ولم تشارك الدولة، برئاستها أو حكوماتها أو حتى إعلامها، في الاحتفال الذي يعتبر عيد استقلال مصر عن الاحتلال البريطاني الذي كان يتولى عمل وزارة الخارجية. ومع تباشير الاتجاه للاستقلال، استعادت الدبلوماسية الوطنية شرف تمثيل مصر في الخارج.



سفير محمد جمال الدين البيومي
gbayoumiii@gmail.com

أربعة آلاف سنة دبلوماسية رائدة

وقد دعانا الدكتور بدر عبد العاطي مؤخرا لإحتفالية تذكارية بقصر التحرير، ضمت نحو مائتين من قدامى الدبلوماسيين، وكانت فرصة عزيزة للغاية، للقاء أحب الناس وشركاء عمل طويل مشرف في خدمة الوطن. وتجولت بعد الاحتفال في قاعات القصر التي تحولت لشبه متحف وطني لذكرى التمثيل الدبلوماسي. وهناك أركان في قاعات القصر تعرض بعض من آثار ومقتنيات السادة الوزراء. ورأيت السجادة المعلقة في حجرة الدكتور بطرس غالي وتعكس تاريخا هاما لمعاهدة قادش. وهي أقدم معاهدة سلام موثقة في التاريخ الإنساني، وقعت حوالي عام 1258 قبل الميلاد بين ملك مصر رمسيس الثاني، وملك الحيثيين» حاتوشيلي الثالث». والحيثيون Hittites حضارة قديمة سكنت آسيا الصغرى (تركيا حاليا) في الألفية الثانية قبل الميلاد. وجاءت بعد معركة قادش الشهيرة سنة 1274 قبل الميلاد، والتي دارت في سوريا، وانتهت دون غالب أو مغلوب بين الطرفين. وفي النهاية توصل كل من الملكين إلى معاهدة سلام. وسجلت المعاهدة نهاية لحرب طويلة بين الإمبراطورية الحيثية والمصريين، استمرت لأكثر من قرنين من الزمان للسيطرة على أراضي شرق البحر الأبيض المتوسط. والنسخة الأصلية للمعاهدة محفوظة بالمتحف في اسطنبول. وتنص المعاهدة على الصداقة الأبدية والسلام الدائم وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء والدعم المتبادل. ووقعت المعاهدة سنة 1259 ق.م بعد عقود من الصراع. وكانت معركة قادش قد دارت بين رمسيس الثاني والملك الحيثي «مواتلي الثاني» وانتهت دون منتصر. وبعد صراعات داخلية حيثية، اعتلى العرش

كمظهر من مظاهر الاستقلال والسيادة. وأذكر أن رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي - وكانت مشاعره طيبة نحو الدبلوماسية المصرية - أوفد مرة مستشاره السفير نبيل حلمي ليمثله في واحد من احتفالات وزارة الخارجية بعيد الدبلوماسية. وأخيرا بادر الرئيس عبد الفتاح السيسي مشكورا بمجاملة مصر ودبلوماسيتها في عيد استقلالها. وقد شملت الاحتفالية في السنوات الأخيرة تكريم رموز الدبلوماسية المصرية الذين أسهموا عبر عقود في الارتقاء بمكانة مصر الإقليمية والدولية، وترسيخ دورها كركيزة للاستقرار في محيطها العربي والأفريقي والدولي. وشملت قائمة المكرمين كوكبة من وزراء الخارجية في الحقب المختلفة بداية بجيل الدكتور محمود فوزي الذي كان أول وزير عمل معه جيلي، والوزراء محمود رياض، والدكتور مراد غالب، وإسماعيل فهمي، ومحمد إبراهيم كامل، والدكتور محمد حسن الزيات، والجنرال كمال حسن علي، والدكتور مصطفى خليل والدكتور عصمت عبد المجيد، والدكتور بطرس غالي، والوزراء عمرو موسى، وأحمد ماهر السيد، والدكتور نبيل العربي، ومعهم الدكتور أسامة الباز. وكل منهم ترك بصمات واضحة على العمل الدبلوماسي المصري، وأسهموا عبر عقود في الارتقاء بمكانة مصر، وترسيخ دورها كركيزة للاستقرار في محيطها العربي والأفريقي والدولي. وذكرني ذلك أنني عاصرت 27 وزيرا للخارجية ووزراء للدولة، منذ خمسة وستين سنة مضت على انضمامي للسلك الدبلوماسي سنة 1961. ليأتى معالي الوزير الدكتور بدر عبد العاطي ليحتل المكان الثامن والعشرين بين وزراء جيلنا.



الرئيس عبد الناصر



تكريم رموز الدبلوماسية المصرية

مصالحتها والدفاع عن قضاياها. فلاحقا قاد السلطان صلاح الدين الأيوبي حركة التوحيد ونجح في استعادة القدس سنة 1187م، وهزيمة الصليبيين في معركة حطين. وصمد ببراعة أمام الحملة الصليبية الثالثة، مكرساً حياته لإنهاء الوجود الصليبي وتأسيس الدولة الأيوبية التي أدارت دفة الصراع. وقبل مواجهة الصليبيين، أدرك صلاح الدين أن النصر يتطلب جبهة داخلية قوية. فعمل على توحيد مصر والشام تحت راية واحدة، لإنهاء حالة التشرد السياسي بين الإمارات الإسلامية. ولاحقا شكلت حملة «محمد على باشا» في السودان نقطة تحول استراتيجية. ولم تكن مجرد توسع عسكري، بل امتدت لتشمل اكتشاف منابع النيل، حيث أوفد بعثات جغرافية بقيادة البكباشي «سليم قبطان» (1839) لاستكشاف مجرى النيل الأبيض؛ مما عزز النفوذ المصري في العمق الأفريقي. وشكّل عهد «محمد على باشا» بداية عهد استكشافي وسياسي منظم لأعلى النيل. فبدافع تأمين الحدود والسيطرة على مقدرات مصر المائية، وجه حملاته العسكرية نحو السودان ومنابع النيل، ليقود بنفسه، وابنه الثالث إسماعيل باشا، سلسلة من الرحلات الاستكشافية التاريخية التي ساهمت في رسم خريطة القارة. وتميزت تلك الحقبة بمحطات رئيسية حددت مسار الاكتشافات، بداية بالتوجه الاستراتيجي لمحمد على في مقولته الشهيرة عندما سأل عن منابع النيل وعلم إنها في الحبشة، فقال «ستكون حدود مصر هي الحبشة». بعدها بعث بالضابط «سليم القبطان» (سليم باشا) خلال السنوات 1839 / 1842 في ثلاثة رحلات استكشافية كبرى للتوغل عبر النيل الأبيض. ونجحت هذه البعثات في إثبات أن للنيل الأبيض مجرى طويلاً مستقلاً، ورسمت خرائط دقيقة لجغرافيته. ووقتها أسس الجيش المصري مدينة الخرطوم لتكون قاعدة

«خاتوشيلى الثالث»، فسعى إلى توطيد السلام مع مصر لتعزيز استقرار مملكته. ونُقشت نسخة من المعاهدة على جدران معبد الكرنك، باللغة الهيروغليفيه، وتصور رمسيس الثانى كمفاوض قوى. كما عُثر على نسخ من المعاهدة مكتوبة على ألواح طينية فى عاصمة الحيثيين حاتوشا (حاليا «بوغازكوي» بتركيا)، ومكتوبة باللغة الأكادية (لغة الدبلوماسية آنذاك). وهناك نسخة من المعاهدة معروضة فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك، كرمز للسلام العالمى. ومن أهم بنود المعاهدة:

1. عدم الاعتداء؛ والتزام كل من الطرفين بعدم غزو أراضي الآخر.
2. تحالف دفاعي؛ مساندة كل طرف للآخر فى حالة تعرضه لهجوم خارجي.
3. تسليم الفارين؛ إعادة المتمردين أو الهاربين إلى بلداهم الأصلي.
4. الاتفاق على الحدود؛ بالاعتراف بمنطقة نفوذ كل من الطرفين.

وتعتبر المعاهدة سابقة لأول اتفاق سلام موثّق بتفاصيل قانونية، مؤكدة مفاهيم التحالف والحدود. وعكست توازن القوى فى العصر البرونزى المتأخر، عندما واجهت كلتا الإمبراطوريتين تهديدات خارجية (كالآشوريين). وعززت المعاهدة بزواج رمسيس الثانى من الأميرة الحيثية «مات حور نفرورع» مما أضفى شرعية دبلوماسية لضمان تنفيذ الاتفاق. وأسهمت فى هدوء الصراعات ببلاد الشام لمدة قرن، حتى انهيار الحيثيين (حوالى سنة 1180 ق.م).

يلهمنا كل ذلك بأنه من حق الدبلوماسية المصرية الاحتفال بتاريخ عظيم ومسجل منذ أربعة آلاف سنة. كذلك يسجل تاريخ مصر الأحداث أن دبلوماسيتها واصلت العمل لتمثيل

العدوان الثلاثي - البريطاني الفرنسي الإسرائيلي - سنة 1956، فكان نهاية لوجود الاستعمار البريطاني في مصر. ومن هنا انطلقت الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر لتحارب الاستعمار حيثما وجد. وصارت مصر ركيزة أساسية في دعم استقلال الشعوب المستعمرة وحركاتها التحررية، وبخاصة في العالم العربي وفي الدول النامية وبخاصة في القارة الإفريقية، ولقب الرئيس عبد الناصر وقتها بـ «مفجر الثورة الإفريقية»، وهو الذي جعل من القاهرة الملاذ الآمن لقادة وزعماء التحرر، وأصبح واحدا من الآباء المؤسسين لحركة عدم الانحياز، ولمنظمة الوحدة الإفريقية، الذي ساند أن يكون مقرها في أديس أبابا لكي تتواجد في العمق الإفريقي وليس في القاهرة. وقد أنشأ صداقات بارزة مع زعماء مثل نهرو في الهند وتيتو في يوجوسلافيا ونكروما في غانا الذي تزوج من السيدة فتحية المصرية، ويكتب ابنه «جمال نكروما» حاليا في «الأهرام وبيكلي»، وموديبو كيتا في مالي، وجوليوس نيريري في تنزانيا وأحمدو أهيدجو في الكاميرون، وبياتريس لوممبا في الكونجو، وغيرهم. واستضافت مصر عشرات المؤتمرات الداعمة للتنمية الاقتصادية ولمحاربة الاستعمار. ولم تقتصر سياسة مصر في ذلك العهد على الدعم السياسي، بل امتدت لتقديم الدعم المالي والعسكري وتوفير السلاح للثوار في مختلف الدول الإفريقية، حيث كان الرئيس عبد الناصر يرى أن تحرير القارة هو استكمال لسيادة مصر واستقلالها، التي برزت معها الدبلوماسية المصرية على كل المستويات. ومن وقتها توسع التمثيل الدبلوماسي المصري حتى صارت القاهرة من أكثر عواصم العالم في عدد السفارات الأجنبية وأحجامها.

الرأي العام والدبلوماسية المصرية

تفخر السياسة الخارجية المصرية، ودبلوماسيتها الرائدة بأنها ظلت متميزة دائما وتساند الحقوق الواضحة التي لا لبس فيها. ونعتز بأنه ما من أحد اختلف مع سياستنا الخارجية، إلا وندم لاحقا وحاول - بعد فوات الأوان - أن يحذو حذوها. وفي هذا نضرب الأمثلة الأربعة التالية:

1. الإنفتاح - ولا يعلم كثيرون أن الرئيس جمال عبد الناصر هو الذي قرر انفتاح مصر اقتصاديا على العالم. عندما تقدم سنة 1968 بطلب عضوية مصر في الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات GATT وتم قبول الطلب بأغلبية ساحقة عدا صوتي أمريكا وإسرائيل. وذلك خلافا لما يقال من أن أمريكا هي التي دفعتنا للانضمام. ووقتها عاتبه الروس على انضمامه لمنظمة «استعمارية» فإذا بروسيا تنضم لمنظمة التجارة العالمية WTO وريثة الجات بعد 43 سنة من انضمام مصر.

2. الصين - اعترضت أمريكا ودول الغرب الأطلنطية باعتراف مصر / عبد الناصر سنة 1955 بثورة «ماو تسي شونج» وصداقة الرئيس مع رئيس الوزراء «شوو إن لاي». وكان ذلك من أحد أسباب شن العدوان الثلاثي على مصر سنة

انطلاق للبعثات الاستكشافية والتجارية، ومركزاً لتوغل مصر في قلب قارة إفريقيا. وخرج الجيش المصري في مهام وطنية وقومية غطت الكثير من الدول العربية وبعض بلدان أوروبا، بل أرسل الجيش المصري إلى المكسيك عام 1863 في عهد الخديوي إسماعيل، استجابة لطلب من الإمبراطور الفرنسي «نابليون الثالث» لدعم القوات الفرنسية، وأرسلت كتيبة من 450 جندياً مصرياً وسودانياً.

ثم جاءت حقبة مظلمة في تاريخ المنطقة، عندما بدأ الاستعمار الأوربي - الفرنسي والبريطاني والإيطالي والبرتغالي والبلجيكي - في مد أذرعة لإحتلال دولها. وعندما فشل «نابليون» في اقتحام «عكا»، توقف ووجه نداء إلى الجالية اليهودية الأوربية «العظيمة» وفق مقولته الشهيرة، لتحتل فلسطين، ولتشكل فاصلا بين المشرق العربي ومغربه. وتكون الأداة لاستنزاف قدرات الدول العربية، ولتنفيذ تطلعات وأطماع أوروبا. وتناوب الإحتلال الفرنسي والبريطاني على استنزاف ثروات الدول العربية. وبدأت في مصر مرحلة طويلة مع الاستعمار البريطاني. وشاهدت بعيني في نهايات عقد الأربعينيات في أول زيارة للقاهرة وأنا طفل، معسكرا للقوات البريطانية في قلب «ميدان الإسماعيلية» - التحرير حاليا - في الأماكن التي يشغلها حاليا مبنى جامعة الدول العربية والفندق المجاور لها والحزب الوطني. وبهذا اشتغلت الدبلوماسية والحركة الوطنية المصرية، وذهبت مصر - وقت حكومة النقراشي باشا وغيرها - بالشكوى للأمم المتحدة، التي لم تنصف مصر.

وقد شهد جيلنا شكل علاقات مصر بالاحتلال البريطاني، وبخاصة وقت الحرب العالمية الثانية واستنزاف الإحتلال لموارد مصر، واستخدامه بالمجان للخدمات الحكومية المصرية المتمثلة في المرافق المصرية كقناة السويس، والسكك الحديدية والبريد والمواد الخام، والقطن، التي وفرتها مصر للجيش البريطاني. وعرفت هذه المديونية تاريخياً باسم «الأرصدة الإسترلينية» والتي بلغت بنهاية الحرب العالمية الثانية نحو 400 مليون جنيه إسترليني. ولم يكن أصل المديونية قروصاً نقدياً، كما يروج البعض بالخطأ كتدليل على أن مصر كانت غنية وتقرض بريطانيا. وقد رفضت بريطانيا سداد هذه الأموال نقداً، وصنفتها تحت مسمى «أرصدة مجمدة» في البنك المركزي البريطاني بدلاً من الاعتراف بها كديون واجبة السداد. وظل جيلنا يتابع مع الحكومات المتعاقبة مسألة «الأرصدة الإسترلينية». كما كنا ندرسها بين موضوعات التربية الوطنية بالمدارس الثانوية وبالجامعات.

قامت ثورة مصر في يوليو 1952 بقيادة الجيش المصري، وانتهت قيادة الثورة إلى الرئيس جمال عبد الناصر. فصفى الوجود العسكري البريطاني في وادي النيل، وانحصر وجوده في منطقة القناة. وصفى مسألة «الأرصدة الإسترلينية» في تسوية عجز ميزان التبادل التجاري مع بريطانيا. ثم جاء

جودة عبد الخالق والإعلامي جمال الشاعر واللواء أحمد عبد الحليم. ولم أشعر إلا وأنا أ تدخل بالقول:

1. غير صحيح يا سيادة الرئيس، فالبعثات المصرية 162 بعثة والأمريكية 320 ولقد عشت مرتين في حياتي، كنت فيهما رئيس البعثة والعضو الوحيدة، والملحق الإداري أيضا لمدة سنة تقريبا.

2. وزارة الخارجية الأمريكية لديها 28 ألف موظف، منهم 11 ألف دبلوماسي. ومصر لديها 920 دبلوماسي فقط .

3. السفارة الأمريكية بالقاهرة لديها على القائمة الدبلوماسية 320 عضوا وكل التمثيل المصري في الخارج لا يتجاوز 500 عضو.

4. مبنى السفارة السعودية في القاهرة 40 طابقا وفوق سطحها مطار، وتخدم أقل من 4000 مواطن سعودي في مصر .

5. بينما السفارة المصرية في الرياض فيها 12 فرد يخدمون 3 مليون مواطن.

6. المصريون في الخارج (11 مليون) حولوا لبلدهم مؤخرا نحو أربعين مليار دولار سنويا. فلا تستكثر إنفاق نصف مليار لخدمتهم. والمتحصلات القنصلية وحدها تحقق أكثر من مليار دولار.

وأخجلني كرم خلق رئيس الوزراء الأسبق، باتصاله بي صباح اليوم التالي ووعدني بعدم تكرار هذه الأقوال غير الدقيقة. وكثيرا وبالتوازي أجدني أدخل في حوارات مماثلة مع شخصيات عامة وصحفيين كبار، مثل صديقي صلاح منتصر، وزميل الدراسة وابن بلدي الدمياطي عباس الطرابيلي، رحمهما الله. وقد نشرنا الكثير من حواراتنا كاملة لتوضيح حقيقة الأمور. مما يعكس الحاجة الملحة لإعلام نشط ينقل للرأي العام حقيقة الأوضاع. وحمدت الله على نشاطات رئيس الدولة حاليا والتي تعكس بذاتها دور الدبلوماسية المصرية في الحفاظ على مصالحنا وحماية الأمن القومي وتحقيق مكاسب كبيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية. ولدينا حاليا وزير للخارجية - ما شاء الله - يلهث المرء وراء نشاطاته اليومية. وعلاقته بالإعلام طيبة للغاية، ومعه طاقم نشط يقدم العمل الدبلوماسي للرأي العام خير تقديم. ولا ينقصنا إلا عودة منصب وزير الإعلام بكل طاقمه المساعد ليتولى المهمة على خير ما يمكن. وكل ألف عام وعام ومصر العظيمة رائدة بين اشقائها، وقائدة في عالمها وإقليمها، ومساهمة بكل الوجوه في دعم السلام والتقدم والتنمية بين دول وشعوب العالم.

1956. فإذا بالصين تصبح من سنة 2009 أكبر مصدر في العالم، وأكبر شريك تجاري لأمريكا وللاتحاد الأوربي. وأكبر حائز في العالم لاحتياطي من الدولارات. والمضارب الأكبر على رفع قيمة الدولار مقابل عملتها «اليوان».

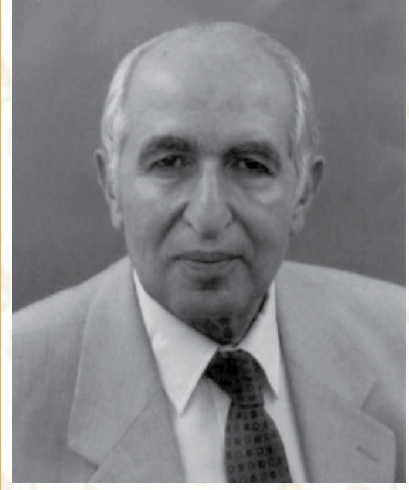
3. كوبا - عابت أمريكا على الرئيس جمال عبد الناصر علاقته بزعيم كوبا «فيديل كاسترو»، وفي سنة 2009 زار كوبا الرئيس الأمريكي «بارك أوباما» وأنهى الخصام وأعاد العلاقات.

4. السلام - قاطع العرب والروس وغيرهم، مصر / السادات عندما وقعت اتفاقية السلام مع «الجارة». وبينما استعادت مصر كامل ترابها الوطني، فإن الجولان سوريا / الأسد، ما زالت محتلة. وستة جيوش تحتل أراضيها. وبينما العراق / صدام تحتله أمريكا، وانقسم العراقيون على أنفسهم شيئا وقبائل. ونفس الشيء في ليبيا / القذافي، وفي اليمن / علي عبد الله صالح. وليست فلسطين بحال أفضل. ولا يستطيع أي ممن عارضوا السلام المصري، أن يحصلوا على عشر ما حصلت عليه مصر. وكسبها السلام والتركيز على التنمية لأكثر من نصف قرن.

لكن الدبلوماسية المصرية تحظى بشعبية وطنية محدودة في مختلف الأوساط. بل كان الرئيس حسني مبارك ينظر للدبلوماسيين كمجموعة من «الإكسلانسات» حسب تعبيره وليسوا بحاجة للدعم أو التكريم. حتى أنه نادرا ما منح أوسمة للدبلوماسيين. وقد حصلت مرتين على أوسمة رفيعة من ألمانيا ومن الكاميرون. ووفقا لقواعد العمل الدبلوماسي فقد طلبت الإذن من الرئيس في الحالتين بقبول وحمل الوسام. ويجري العمل عادة على أن يصدر الرئيس قرارا جمهوريا بالإذن بحمل الوسام، مع منح الشخص الوسام المصري المساوي، وهو ما لم يحدث في حالتي. رغم أنني حزت لاحقا على دعم وثقة الرئيس. ويعكس مثل هذا الموقف حالة عامة يتبناها الإعلام والرأي العام. وأمثلة ذلك كثيرة. وأذكر أننا كنا نحضر محاضرة للدكتور أشرف العربي وقت أن كان وزيرا للتعاون الدولي ومن خيرة الاقتصاديين المصريين. وهو يرأس حاليا معهد التخطيط القومي. وقد أطلعنا في محاضراته على خطط الدولة للخروج من الحالة القائمة والموقف من قضايا كثيرة، كال فقر والبطالة والعشوائيات والمديونية وأزمة السيولة والمساندة الخارجية، والعلاقات بالشركاء الأساسيين. وعلق على الحديث نخبة من الرجال أحسنوا القول توافقا مع المتحدث أو أضافوا إليه. كالدكتور يحيى الجمل، والوزير محمد العرابي. إلا أن رئيس وزراء سابق، من بين الحضور، علق على المحاضرة فاستلفت النظر لأهم ما يمكن أن يدر دخلا لمصر. كما تحدث عن أهم ما يمكن أن يوفره البلايين وهو ميزانية التمثيل الخارجي. واقترح اللجوء لنظام «السمير غير المقيم» وأبدى الانزعاج من أن التمثيل المصري تجاوز 182 سفارة وهو بذلك - ومن وجهة نظره - أكبر من التمثيل الأمريكي. وكنت أجلس بين الدكتور سلطان أبو علي والدكتور

ينقل عن شخصيات دبلوماسية عالمية ان الدبلوماسية المصرية هي من اعرق الدبلوماسيات العالمية. كان ذلك من خلال عملهم مع شخصيات دبلوماسية في المحافل الدولية وفي العلاقات الثنائية واليوم ونحن نؤرخ لوزارة الخارجية المصرية والدبلوماسية المصرية، فأن هذا التاريخ لا يكتمل إلا بتذكر هذه الشخصيات وادوارها.

وأود أن أنوه أن الشخصيات التي تضمنها هذا المقال هي مجرد نماذج من هذه الشخصيات وان ثمة نماذج أخرى كانت علامات مميزة في الدبلوماسية المصرية ارجو ان تسمح الظروف ان اكتب عنها لتستعيد هذه الشخصيات لكي يذكر بها الأجيال الجديدة من الدبلوماسيين المصريين لكي يقتدوا في مسيرتهم الدبلوماسية.



سفير د. السيد أمين شلبي

sams_maadi@yahoo.com

شخصيات دبلوماسية مصرية لها تاريخ

الدكتور / محمد صلاح الدين :

وشارك في البرامج والأنشطة الثقافية، وهو ما جعله بعد عودته لمصر بتشجيع جميع أنواع الفنون وخاصة المسرح ودار الاوبرا في افتتاحه عام 1944.

أحمد أبو الغيط :

لم أعمل مباشرة مع وزراء الخارجية المصريين ولكن بالضرورة كنت أتابع أدائهم وأحاول أن أقيس قدراتهم بل وملاحظ شخصياتهم، والحقيقة أنه فيما يحمد للجهود المختلفة : ناصر السادات، مبارك، أنهم اختاروا وزراء الخارجية من داخل السلك الدبلوماسي حيث نشأوا وعاصروا قضايا مصر الخارجية، ربما كان هذا باستثناءات قليلة مثل حالة الوزير محمود رياض في عهد عبد الناصر، وكمال حسن على في عهد مبارك حيث كان لي معهم تجارب شخصية ربما تنم عن جانب من شخصياتهم، وفي كلا التجريبتين كانت نقاط تحول في حياتي المهنية وكذلك العلمية، كانت الأولى حين طلب السفير الراحل يحيى عبد القادر من الوزير محمود رياض نقلي للعمل معه في بلجراد وبعد أن قدم له دراسات أعدتها عن بلدان المعسكر الاشتراكي، وقد استجاب الوزير محمود رياض لهذا الطلب متجاوزاً التقليد الذي كان متبعاً من أن لا ينقل العضو إلى نفس المنطقة التي عمل فيها. أما التجربة الثانية فكانت حيث تقدم الدكتور بطرس كمال وكان وقتها وزيراً للدولة للشؤون الخارجية إلى الوزير كمال حسن على يطلب نقلي للعمل مستشاراً للسفارة المصرية في واشنطن، وهو ما استجاب له الوزير.

غير أنني أود أن أتوقف عند شخصية وزير الخارجية الأسبق أحمد أبو الغيط، وهو أيضاً لم أعمل معه بشكل مباشر، ولكن كنت أتابعه منذ سنواته الأولى ولاحظت اهتمامه بالقراءة واطلاعه على أدبيات السياسة العالمية، كما لاحظت اهتمامه بالشؤون

يرتبط اسم الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر الأسبق (1902 – 1991) بحديثين او موقفين سيظلان من علامات الدبلوماسية المصرية في فترة الكفاح الوطني والاستقلال ، الموقف الأول هو تفاوضه مع الانجليز حول الجلاء، اقتنع انه لا سبيل غلا الكفاح المسلح، والامر الذي اقنع معه النحاس باشا رئيس الوزراء آنذاك، بإلغاء معاهدة 1936 وهو ما وافق عليه النحاس باشان رغم معارضة بعض الوزراء وكان الغاء معاهدة بداية مرحلة جديد من كفاح المصريين ضد الاحتلال الإنجليزي. اما الموقف الثاني فهو عدم رفض ان تؤيد مصر وتشترك في الحرب الامريكية على كوريا او رفض مرور السفن الامريكية والانجليزية والإسرائيلية من قناه السويس، بهذا الموقف يرسى محمد صلاح الدين من الحياء الذي سوف تتبناه مصر بعد ثورة 1952.

كانت خلفيات محمد صلاح الدين السياسية والثقافية، انه من كفاح ثورة 1919 ثم تكوينه الثقافي من خلال الاطلاع على الأدب والشخصيات الفكرية المصرية طه حسين والعقاد والمازني ثم تكوينه الفكري والثقافي ، فقد حصل على بعثه لفرنسا للحصول على درجة الدكتوراه وعرف الثقافة الفرنسية. من البداية ان صلاح الدين حركة الضباط الاحرار، ولكنه اختلف معهم عام 1965 حول الديموقراطية مما ادى إلى الحكم عليه في السجن لمدة عام. انسحب بعدها من الحياة السياسية حتى رحيله عام 1991. سيظل اسم محمد صلاح الدين لامعاً في تاريخ الدبلوماسية وشخصياتها وادوارها في حزمه قضايا السياسة الخارجية المصرية. وعندما تولى وزاره الشؤون الاجتماعية، تولى الاشراف على معهد السينما والمسرح وانشأ اول ناد للسينما ،



الدكتور محمد صلاح الدين



أحمد أبو الغيث

تحركات ومبادرات ووجود الدبلوماسية المصرية فى كل المناطق الدولية والإقليمية.

ومع احترامى وتقديرى لكل مذكرات وزراء الخارجية السابقين، فإنى كغبرى -أعتقد أن مذكرات أبو الغيث أكثر شمولاً ودقة وصراحة فى رصد سياسة مصر الخارجية وما واجهته من تحديات.

على أية حال، فإن أجيالاً من الدبلوماسيين المصريين الذين انتهت خدمتهم سوف يذكرون دائماً رعاية الوزير أبو الغيث لهم ونظرة فى معاشاتهم المتدنية، كما سوف تتذكر الدبلوماسية المصرية تجديده النادى الدبلوماسى المصرى، وقصر التحرير كواجهة مشرفة مصر والدبلوماسية المصرية.

هذه الخبرات والأدوار فى الدبلوماسية المصرية هى التى اهلته أحمد أبو الغيث لاختياره أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لولايته كانت فيه أكثر الفترات صعوبة وتعقيداً واجهها العمل العربى.

شكر وتقدير

مع احتفال مجلة «الدبلوماسى» بمائه عام على وزارة الخارجية المصرية نتقدم بالشكر إلى مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ومديره أ.د. اشرف مؤنس بالمؤتمر الذى نظمته حول «وزارة الخارجية املصرية فى مئه عام 1922 - 2022» وأصدرت جزءاً تضمن الدراسات والبحوث التى قدمت خلال المؤتمر الذى افتتحه الوزير سامح شكرى وزير الخارجية آنذاك .

كما تتذكر بهذه المناسبة السفير الراحل حسن عيسى على كتابه القيم عن «اعلام الدبلوماسية المصرية» ابتداء من الخواجة باغواص بك يوسفان أول ناظر خارجية حتى عدد من الشخصيات الدبلوماسية المعاصر.



العسكرية - ربما تأثراً بوالده الذى كان لواءً بالقوات الجوية - والمعارك العسكرية وشخصياتها، وهو باستثناء أول منصب له فى قبرص، فإن تاريخه كله حافل بالمناصب الهامة سواء فى الداخل أو الخارج، فقد عمل فى موسكو، ونيويورك، وسفيراً فى إيطاليا، ثم مندوباً دائماً فى نيويورك، وفى الداخل كان دائماً يعمل فى مكاتب الوزراء، وقد شاهده هو - وزميله وصديقه محمد الجوادى الذى افتقدته الدبلوماسية المصرية .

خلال زيارة وزير الخارجية كمال حسن على إلى واشنطن فى منتصف الثمانينات ولاحظت ثقته فيهم واعتماده عليهم، غير أنه مع أهمية هذه المناصب الداخلية، فإنى اعتبر أنه من المحطات الرئيسية فى عمله فى الداخل، هو عمله ضمن فريق الدبلوماسيين المصريين تحت رئاسة السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى، وفى فترة حاسمة من التاريخ المصرى وهى فترة الإعداد لحرب أكتوبر، والذى يقرأ مذكرات أحمد أبو الغيث عن هذه الفترة التى سجلها فى كتاب «شاهد» على حرب أكتوبر»، سوف يلاحظ أنه رغم درجة أحمد أبو الغيث المبكرة، إلا أنه كان يكتب مذكرات إلى المستشار عن رؤيته لمسار المعركة المقبلة وأهدافها النهائية، وسوف يلاحظ أن الخطوط العريضة لهذه المذكرات تكاد تتطابق ما طبقته العسكرية المصرية فى الأيام الأولى لحرب أكتوبر ومع ما تصوره أن يكون هذا العمل العسكرى هو التمهيد لعملية دبلوماسية وسياسية. فى هذا السياق أيضاً من المهم أن نتوقف عند مذكرات أحمد أبو الغيث :

فى شهادتى : السياسة الخارجية المصرية ٢٠٠٤ - ٢٠١١ ، يرصد فيها بوجه خاص سنواته كوزير للخارجية، وهو يحرص فى البداية - بما رداً على الانتقادات التى وجهت إلى السياسة الخارجية المصرية - على أن يؤكد حقيقة مقرررة فى العلاقات الدولية، وهى أن دور وتأثير وفعالية السياسة الخارجية للدولة إنما يعتمد على ما يحققه فى الداخل وهو فى ذلك يقول إن نجاح أو فشل مصر فى تنفيذ سياساتها الخارجية كان يعود دائماً إلى حدود إمكانياتها.. بين متطلبات الأهداف، ومحدودية الموارد، وبين الأهداف والموارد ينبه إلى تجارب سابقة عرضت الأمن القومى المصرى لتهديدات خطيرة منها احتلال أراضى مصرية ولسنوات طويلة»، وفى هذا إشارة واضحة إلى سياسات العصر الناصرى ورغم هذا كان حرص أحمد أبو الغيث على أن يسجل



يقصد بعملية صنع القرار اختيار بدائل سياسية أو إدارية للتعامل مع مشكلة أو أزمة عامة، سواء عبر اتخاذ إجراء أم الامتناع عنه. والأمر هنا يتعلق بعملية تتأثر بالضغوط السياسية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيروقراطية والمؤسسية والقيود المعرفية مثل محدودية المعلومات والوقت وجماعات الضغط والخبراء والاعلام والرأى العام.



سفير د. عزت سعد

saad.ezzat@gmail.com

وزارة الخارجية وعملية صنع القرار السياسي

ولقد استقر العرف والممارسة الدولية على أن رئيس الدولة، أيا كان وصفه أو لقبه، هو اللاعب العام والرئيسي للدولة في جميع علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى وغيرها من أشخاص القانون الدولي. وكما هو الحال بالنسبة لدساتير الدول الأخرى، نص الدستور المصري (2014)، في المادة (151) على أن «رئيس الجمهورية يمثل الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً لأحكام الدستور». كما ينص الدستور (م 153) على أن رئيس الجمهورية يعين الموظفين المدنيين والعسكريين، والممثلين السياسيين، ويعفيهم من مناصبهم، ويعتمد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية، وفقاً للقانون».

وباعتبار النظام السياسي المصري نظاماً رئاسياً، تظل السياسة الخارجية المصرية المجال الحيوى الخاص برئيس الجمهورية، الذى يمتلك صلاحيات واسعة في رسم التوجهات الاستراتيجية الكبرى ودوائر حركة السياسة الخارجية وأولويات هذه السياسة وأدواتها. وباعتبار أن السياسة الخارجية تبدأ من الداخل، من الطبيعي أن يأخذ صانع القرار السياسى في الاعتبار السياق المحلى المرتبط بالموقع والأدوات المتاحة والاحتياجات المحلية الاقتصادية والسياسية والأمنية.

فى السياق عالى، تساهم فى صنع السياسة الخارجية معظم المؤسسات السيادية لا سيما تلك التى تضطلع بمهام المعلومات والاستخبارات، سواء كانت المخابرات العامة أو الحربية. بجانب مكتب رئيس الدولة. وقد نص الدستور على إنشاء بعض الأجهزة التى يمكن أن يكون لها دور فى عملية صنع القرار السياسى مثل مجلس الدفاع الوطنى (م 203) ومجلس الأمن القومى (م 205). وبجانب المؤسسات، يمكن لرئيس الدولة أن يتشاور مع من يراه من ذوى الخبرة، ممن يثق الرئيس فى تقديراتهم. وبطبيعة الحال

وتعد عملية صنع القرار السياسى إحدى آليات فهم السياسة الخارجية للدولة، حيث يمكن تحليل هذه السياسة من جوانب مختلفة، من بينها عملية صنع القرار، بجانب زوايا أخرى مثل توجهات ومحددات هذه السياسة وأنماطها وأدواتها...إلخ. كذلك يستلزم تحليل عملية صنع القرار السياسى الكشف عن المراحل المختلفة لهذه العملية، والتى تتمثل فى رصد الأزمة أو القضية التى تتطلب تدخلاً، وتحديدها، وجميع المعلومات حولها، وطرح البدائل، وصياغة السيناريوهات المختلفة للتعامل مع الموقف والمفاضلة والاختيار فيما بينها، بما يحقق المصلحة الوطنية بأقل تكلفة ممكنة.

وهناك العديد من الدراسات الهامة حول نماذج ونظريات صنع القرار، ما بين نموذج «الرشد العقلاني» Rational Action Model، والذى يفترض أن صانع القرار يتصرف بوعى كامل وبحساب المكاسب والخسائر بدقة رياضية لاختيار القرار الأول، ونموذج السياسات البيروقراطية «Bureaucratic Politics»، أى القرارات التى هى نتاج مساومات وتنافس بين مراكز القوى والمؤسسات المختلفة داخل الدولة. وهناك أيضاً النموذج النفسى أو السلوكى الذى يركز على شخصية القائد، وخلفيته الثقافية، وكيف تؤثر الضغوط النفسية والادراك الخاطى للمعلومات على قراراته، على نحو ما تناوله الباحث الأمريكى روبرت جيرفيس (Robert Jervis) فى كتابه الأشهر «Perception and Misperception in International Politics». كذلك يعد كتاب عالم السياسة جراهام اليسون (Graham Allison) المعنون «Decision Making in International Politics» المرجع العلمى الأشهر فى مجال التحليل البيروقراطى لعملية صنع القرار خاصة فى أوقات الأزمات، حيث حلل فيه المؤلف أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 من خلال نماذج تفسيرية ثلاثة مختلفة لصنع القرار.



د. بدر عبد العاطي

بـ «ثورات الربيع العربي»، كل ذلك جعل من عملية صنع القرار عملية أكثر صعوبة وتعقيداً، حيث تتداخل فيها العوامل النفسية والمؤسسية بجانب الضغوط الداخلية والخارجية وحسابات الربح والخسارة، وصولاً إلى اختيار القرار الأمثل أو البديل الأفضل، من بين عدة بدائل لمواجهة، مشكلة بعينها أو تحقيق هدف عام.

وقد جاءت ظاهرة التنافس الدولي والاستقطاب الحاد الذي أصبح سمة المشهد الجيوسياسي العالمي، لتلقى مزيد من التعقيد على عملية صنع القرار، وتضاعف من مسؤوليات الجهات السيادية المعنية بهذه العملية لاسيما وزارة الخارجية، التي باتت مسئولة عن متابعة الديناميكيات التي تؤثر في العالم اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، بالنظر إلى انعكاساتها، بالضرورة، على مصر مما يستوجب التعامل معها.

وتقوم بعثات مصر الدبلوماسية حول العالم، بما تقوم به من رصد للمتغيرات الإقليمية والدولية، وجهودها المتواصلة لتعزيز علاقات مصر بالدول المعتمدة لديها في مختلف المجالات، بجانب استشراف الاتجاهات الإقليمية والدولية، بدعم عملية صنع القرار الخارجي في مختلف المجالات. ولدى وزارة الخارجية سلطة واسعة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية في سياق أولويات ومحددات هذه السياسة، يساعدها في ذلك موقع مصر الاستراتيجي ودورها التاريخي المعترف به في القضايا العالمية المؤثرة كعامل سلام واستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في السياق عاليه، وفي لقاء جمعه بقيادات وأعضاء القطاع الآسيوي، وقيادات وأعضاء إدارة البحوث والتقديرات والتخطيط السياسي وإدارة الأزمات، في 3 نوفمبر 2025، شدد السيد وزير الخارجية د. بدر عبد العاطي على أهمية التخطيط العلمي والتحليل الدقيق للمتغيرات الإقليمية والدولية لحماية المصالح العليا للدولة المصرية، مشيراً إلى ضرورة مواصلة تطوير أدوات الرصد والتحليل واستشراف الاتجاهات الإقليمية والدولية بما يسهم في دعم عملية صنع القرار بصورة علمية ومتكاملة، ويعزز من قدرة الوزارة على التعامل مع المتغيرات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية. وقد أشار السيد الوزير إلى أن الرؤية الاستراتيجية لأولويات وزارة الخارجية في الفترة المقبلة تتمحور حول عدد من الأهداف أهمها:

- الحفاظ على ثوابت الأمن القومي المصري في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة.
- تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية لدعم البعد التنموي للدولة المصرية، بما في ذلك الترويج للاقتصاد المصري والفرص التي توفرها، والصناعات الواعدة التي تستهدف مصر توطئتها والتعرف على الفرص الاستثمارية.
- التركيز على دور المواطن ورعاية مصالحه في سياسة مصر الخارجية، من خلال البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.
- التوظيف الأمثل لقوة مصر الناعمة، والاستفادة من عناصر هذه القوة الثقافية والتاريخية والفنية بهدف دعم أهداف الدولة المصرية وسياساتها الخارجية.
- تحية إلى وزارة الخارجية في مؤيبتها الثانية، وتحية إلى الرواد العظام الذين أثروا الوزارة بجهدهم وإخلاصهم ووفائهم للمؤسسة وتاريخها العريق، وتمنياتنا بالتوفيق والنجاح للأجيال القادمة.

ينبغي النظر إلى كل هذه الأجهزة والمؤسسات على أنها تقدم المشورة لرئيس الجمهورية الذي يمتلك وحده سلطة القرار. ولمراكز الفكر دوراً هاماً أيضاً في عملية صنع القرار، خاصة وإنها باتت جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من الدول. وتشهد مصر تزايداً واضحاً في أعداد مراكز الفكر والأبحاث، سواء كانت مستقلة أو تابعة لأي من أجهزة الدولة، وهي ظاهرة إيجابية يجب أن يستفيد منها صانع القرار، وأن يتفاعل معها بما يخدم أولويات الأمن القومي وأهداف خطة مصر 2030. أما وزارة الخارجية، التي نحتفي في هذا العدد التذكاري من مجلتنا الغراء بمؤيبتها الثانية عندما أنشأ محمد علي باشا «ديوان التجارة والأمور الافرنكية» عام 1826، فهي الجهاز الرئيسي المعنى بتنفيذ السياسة الخارجية، وتقديم المشورة بشأن كل ما يتعلق بها، وإدارة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع الدول الأخرى، وهي من أهم مظاهر سيادة الدولة.

وفى تناولهم لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، تميل أغلب التحليلات والدراسات المصرية إلى التأكيد على أن رئيس الدولة يظل محور عملية صنع القرار السياسي، ولكن دون تجاهل تام للأجهزة والمؤسسات الرسمية في الدولة، بما فيها وزارة الخارجية. وفي هذا السياق يقول محمد حسنين هيكل في مقال له حول «السياسة الخارجية المصرية»، نشر بدورية «الشئون الخارجية» الأمريكية في يوليو 1978 (المجلد 56 - العدد 4) أن (14) شخصاً عرفوا مسبقاً بقرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس في يوليو 1956، وشخصان فقط هما اللذان عرفاً مقدماً بقرار طرد الخبراء السوفييت من مصر في يوليو 1972، وشخص واحد هو الذي عرف قرار زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977، وهو ما أعترف به السادات نفسه عندما ذكر أنه لم يبلغ أحداً سوى وزير الخارجية إسماعيل فهمي بقراره. وقد ثبت فيما بعد أن السيد / حسن التهامي كان على معرفة بذلك أيضاً ولعب دوراً في التمهيد للقرار خلال لقاءاته بموشيه ديان في المغرب، بترتيب وحضور الملك الحسن الثاني ملك المغرب آنذاك. ومن الناحية العملية لابد من الاعتراف بأن التحديات التي تواجهها مصر منذ بدايات العقد الثاني من الألفية الثالثة، بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة وموجات الإرهاب التي تعرضت لها الدولة المصرية، ناهيك عن البيئة الإقليمية ما بعد ما سمي

احتفلنا في عام ٢٠٢٢ بالعيد المئوي للدبلوماسية المصرية الذي يتزامن مع قيام المملكة المصرية المستقلة وبداية حق مصر في فتح سفارات في دول العالم، ونحتفل هذا العام بمرور مئتي عام على انشاء دائرة التجارة والأمور الافرنكية التي تأسست في عهد محمد علي لرعاية مصالح مصر التجارية والسياسية مع دول العالم بعد ان اقام محمد علي دائرة واسعة من العلاقات مع الدول الاوروبية خاصة فرنسا وإيطاليا وبريطانيا محققا انفتاح مصر على العالم.



سفير محمد عبد المنعم الشاذلي

الذكرى المئتين للدبلوماسية المصرية

معركة ديو امام سواحل الهند إلا ان دولة المماليك سقطت بعد هزيمة قنصوه الغوري في معركة مرج دابق واحتلال العثمانيين.

وارسلت الدولة العثمانية اسطول ثاني إلى الهند لكنه انكسر امام الأسطول البرتغالي في معركة ديو الثانية مثل قيام المملكة المصرية في عام ١٩٢٢ معلم هام في الدبلوماسية المصرية الحديثة ومما لا شك فيه ان الرواد الأوائل بذلوا جهدا مميزا من اجل مصر وقضية استقلالها وجلاء الانجليز عنها ولعل من دلائل سمو الدبلوماسية المصرية دخولها الامم المتحدة كدولة مؤسسة ومساهمتها في صياغة الميثاق العالمي لحقوق الانسان.

رغم ما حققته الدبلوماسية المصرية الحديثة إلا انها اتسمت بطبقية عميقة فكان السفراء من الاسره المالكه والطبقة الارستقراطية واختاروا مستشاريهم وسكرتيريتهم من ابناء المعارف والاصدقاء من الطبقة نفسها دون اعداد مؤسسي.

كانت ثورة ١٩٥٢ خطوه فارقة في حياة البلاد كلها وفي الدبلوماسية بشكل خاص بعد ان عمدت البلاد على تشكيل كادر دبلوماسي محترف يتم اختياره عن طريق امتحان مسابقة لانتقاء احسن العناصر من خريجي الجامعات من كل طوائف الشعب بلا تفرقة ثم ينخرط الناجحون في دوره تأهيليه بالمعهد الدبلوماسي. وتزامن تكوين الكادر الدبلوماسي الحرفي مع انطلاق روح مصر الثوريه الاشتراكية التي تنبذ الطبقيه وتعاذى الاستغلال والاستعمار والعنصرية فكان دورها في محاربة الاستعمار حتى سقط عن مصر والجزائر وسائر الدول العربية والافريقية وتصدت للعنصرية حتى سقطت في جنوب افريقيا وروديسيا.

وتضامنت مع شعوب اسيا وافريقيا وساهمت في تأسيس

خاصة في مجالات الصناعة والتجارة والثقافة والعلم ورعت هذه الدائرة بعثات التعليم التي ارسلها محمد علي إلى اوربا وجلبت الخبراء الذي استعان بهم محمد علي لتحقيق مشروعة التحديث مثل كلوت بك في الطب وسيريزو بك في مجال بناء السفن ولينان باشا الذي بنى قناطر محمد علي إلا ان تفاعل مصر مع العالم الخارجي اقدم كثيرا من ذلك وهو مسجل على البرديات وجدران المعابد الفرعونية منذ الرحلات التي أرسلها خوفو فرعون الاسره الرابعه من الدوله القديمه إلى لبنان لجلب خشب الأرز لصناعة السفن ولاستخدامها في صناعة ابواب المعابد.

وسجلت حتشبسوت فرعون الاسره الثامنة عشر من الدوله الحديثه على جدران معبدها الرائع في الدير البحري رحلة سفنها إلى بلاد بونت للتجاره بين البلدين .وفي المتحف المصري القديم بالتحريير الرسائل التي أرسلها ملوك الحيثيين بالخط المسماري على ألواح من الطمي المحروق إلى الفرعون العظيم رمسيس الثاني بعد ان قهرهم في معركة قادش وابرهم معهم اول معاهده سياسيه في التاريخ وتلاه رمسيس الثالث في اتصالاته باليونان بغرض التحالف ضد من سموا بأقوام البحر الذين روعوا العالم القديم بما قاموا به من نهب وتدمير واستعان بجنود من اليونان عندما خرج بأسطول إلى البحر حيث قهرهم وخلص العالم من شرورهم في اول معركه بحريه يسجلها التاريخ.

وفي عصر دولة المماليك اقامت مصر علاقات وثيقه مع البندقيه في مجال التجاره وتحالفوا معهم لكسر الحصار الذي اقامه البرتغاليون لقطع الطريق التجارى من الشرق إلى أوروبا عن طريق برزخ السويس لصالح الطريق الجديد الذي اكتشفوه بالاتفاف على رأس الرجاء الصالح فتحالف المماليك والبنادقة وارسلوا أسطول مشترك كسر شوكة البرتغال في



المعهد الدبلوماسى المصرى

التراث ونعوض عليه بالنواجز. وبعد استعراض التاريخ لا يكتمل العرض إلا بطرح طموحى واملى للمستقل وهو ان تتجه الوزارة إلى تكوين كادرات متخصصة بتطوير برامج المعهد الدبلوماسى بدورات تخصصية تكون منها دورات فى الولايات المتحدة وفى الاتحاد الاوروبى ودورات لاعداد متخصصين فى الشؤون العربيه والشؤون الافريقية ليخرج الدبلوماسى المصرى إلى موقعة وهو معد ومؤهل للتعامل معه اضافته الى دورات فى اثر التطورات العلمية مثل الذكاء الاصطناعى وأثره على العمل الدبلوماسى وكيف نستفيد منه والأخطار التى يمثلها وكيفية حماية انفسنا منها.

ومع تسارع وتيرة البحث العلمى وما يحقق فى مجال العلم فى مجالات عديده حيوية ستؤثر على وتيرة الحياه كما نعرفها خاصة فى مجال الفضاء والبحاث الذره والاندماج النووى والهندسة الوراثية والكمبيوتر الكومى وما تشكله تلك المجالات من تأثير على الامن العسكرى والغذائى والطبى اتمنى ان تبدأ مصر عصر الدبلوماسية العلمية وتكون لنا ملحقيات علميه فى سفاراتنا فى دول العالم خاصة فى الدول التى تقود التقدم العلمى فى العالم مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى والصين واليابان والهند وروسيا لمتابعة الابحاث التى تجرى ودراسة اثارها علينا وعلى الساحة الدولية وبحث امكانية الدفع بعلمائنا للمشاركة وفيها والاستفادة منها.

كل عام مصر ودبلوماسيتها بخير وتعمل جاهده لأمن واستقرار ورخاء مصر وفى تشكيل النظام الدولى والنظام الاقليمى بشكل يحفظ الامن والسلام وتترك بصمه واضحه للاجيال القادمة فخر بالآباء والأجداد ونثق فى الابناء والاحفاد. كل عام ومصر ودبلوماسيتها بخير وتعمل جاهده لأمن واستقرار ورخاء ارض الكنانه وفى تشكيل النظام الاقليمى والنظام الدولى بشكل يحفظ الامن والسلام والعدل فى العالم وتترك بصمة واضحه ونهجا يهتدى به الاجيال القادمة نفخر بما حققه الابهاء والأجداد ونثق فى الابناء والاحفاد ونسلمهم الراية التى حملناها ليرفعوها اعلى وأعلى إلى عنان السماء.

حركة عدم الانحياز ودعمت ثورات الشعوب ضد التخلف والاستبداد وكانت من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية التى صارت لاحقا الاتحاد الافريقى ولعبت الدبلوماسية المصرية دورا كبيرا فى التصدى للصهيونية وصمدت امام نكسة يونيو وكانت مع القوات المسلحة العناصر الحاسمة فى استعادة سيناء ثم آخر بقعه فى طابا بعد اداء ملحى بطولى. وتحت مظلة الدبلوماسية المصرية نشأ التمثيل المتخصص من مكاتب عسكرى تتابع الموضوع العسكرى من تسليح وتدريب ثم المكاتب التجارى لبحث وتشجيع التبادل التجارى والعلاقات العسكرى والمكاتب الاعلامية لمتابعة الاعلام العالمى وتناولة لقضايا مصر والتصدى لاي نغمت ناشزه والفاء الضؤ على الحقائق لدحض الأكاذيب ثم المكاتب الثقافية للعب بأقوى ورقة تملكها مصر التى تمثل قوه عظمى ثقافية واخيرا المكاتب العمالية لرعاية العمال المصرية المنتشرة فى انحاء العالم والمكاتب الطبية لرعاية مرضانا وأطبائنا الشباب الذين يتلقون العلم والتدريب خارج مصر.

ولعل من اهم مهام الدبلوماسية المصرية الدور القنصلى لرعاية المواطن المصرى خارج البلاد والوقوف بجانبه فى اى ظروف طارئة يتعرض لها خاصة بعد ان زاد انتشار تواجد المواطنين المصريين فى جميع أيقاع الارض وتأكد ان كرامة مصر من كرامة مواطنيها لعلنا بعد ان استعرضنا الدور التاريخى للدبلوماسية المصرية ورسالتها الساميه نكون قد أوضحنا للجمهور اهمية هذه المهمة وسموها وانها الاداه لمخاطبة العالم.

بصوت مصر ودعم اقتصادها وأمنها القومى ودورها فى صنع النظام الاقليمى والنظام الدولى وذلك ردا على اصوات قليلة ينقصها الوعى تروج لان مصر لديها بعثات دبلوماسية اكثر من الولايات المتحدة وهو ادعاء كاذب وباطل وان ذلك يحملها اعباء ماليه لا لزوم لها دون ان تدري ان الدبلوماسية جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة هما خط الدفاع الاول والأخير فى الدفاع عن مصالح مصر وأمنها القومى ولعل الغافل يعلم ان مصر كدولة من دول العالم الثالث يميزها امران هما حضارتها ودبلوماسيتها العريقة اللذان يجعلنا منها قوة عظمى بين أقرانها.

لعلى قد استعرضت جانب من التاريخ العتيد الدبلوماسية المصرية مصدر الفخر لكل مصرى غيور ويجعلنا نتمسك بهذا

لقد مرت الدبلوماسية المصرية بمراحل تاريخية ومعاصرة متنوعة، وكان لها دائماً في كل مرحلة ما يميزها من مستوى أداء ومنهجية تناول القضايا المصرية وارتباطها بمحيط مصر العربى والأفريقي والإسلامى والمتوسطى، والعمل على تعظيم المصالح المشتركة مع كل أطراف هذا المحيط والقوى الدولية الكبرى، ومواجهة كل التحديات دفاعاً عن الأمن القومى المصرى والعربى، وطرح المبادرات وتقديم المساهمات على كافة المستويات فى المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية. وكانت وما تزال الدبلوماسية عموداً من أعمدة القوة الناعمة المصرية.



سفير رخا أحمد حسن

rakhahassan@yahoo.com

الدبلوماسية: أحد أهم أعمدة القوة الناعمة المصرية

وطالبى سيطرة، وتخرج فى كل مرة وهى مصر الحضارة والأمان. لذا فإن مصر فى العصر الحديث هى التى تقدم دبلوماسيتها للعالم كله. يكفى أن يقولوا أنهم مصريون من مصر أم الدنيا، فيلقوا كل احترام وتقدير بفضل بلدهم.

3- الإدراك الاستراتيجى لارتباط الأمن القومى المصرى بأمن الإقليم فى مراحل مبكرة، وحرص الدبلوماسية المصرية على كافة المستويات بالعمل من أجل استقلال وحرية الشعوب العربية والأفريقية، وحقوقها المشروعة فى استثمار مواردها الطبيعية لصالح شعوبها ودولها. هذا المفهوم والمنهج جعل من مصر ملاذاً آمناً لزعماء وقادة حركات التحرير العربية والأفريقية، وبادرت الدبلوماسية المصرية بتبنى مطالبهم والدفاع عن حقوقهم القانونية المشروعة فى جميع المنظمات الدولية والإقليمية والمحافل الدولية. وتضافرت مع مصر دول شارككتها نفس المفاهيم والأهداف دعماً للعمل الجماعى المشترك فى مواجهة التحديات وأطماع الهيمنة. وتعد القضية الفلسطينية خير مثال لتبنى مصر الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى فى الحرية والاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية. فالقضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الأمن القومى المصرى منذ القدم لوقوعها على بوابة مصر الشرقية، ولطالما دافعت مصر عن فلسطين إن حرباً أو سلباً دفاعاً عن الحق والسلام والأمن والاستقرار.

4- دور الدبلوماسية المصرية فى المنظمات الإقليمية والدولية، حيث ساهمت بدور قانونى وسياسى فعال فى إنشاء جامعة الدول العربية لتكون بمثابة بيت العرب فى كل الأوقات والأزمات مهما اختلفت المواقف والسياسات، وما تفرع عن الجامعة من هيئات اقتصادية وثقافية وعلمية وأمنية وإعلامية وعمالية. كما ساهمت الدبلوماسية المصرية فى إنشاء حركة عدم الانحياز، ومنظمة

وثمة عوامل أساسية ساهمت فى تطوير وتميز الدبلوماسية المصرية على المستويين الإقليمى والدولى، يمكن تناولها بإيجاز على النحو التالى:

1- الموقع الجغرافى المتميز لمصر الذى يربط بين آسيا وأفريقيا، والبحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط اتصالاً بأوروبا منذ القدم. وتعد مصر مركزاً لالتقاء وعبور التجارة والنقل البحرى والبرى والجوى، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات الحديثة. وهو ما جذب الاهتمام العالمى من جانب جميع القوى الكبرى والمتوسطة والصغرى، رغبة فى المشاركة وتنمية المصالح المشتركة. وتطلب ذلك بالضرورة نمو وتطور قدرات دبلوماسية مصرية من أجل ضمان مصالح مصر وأمنها سواء بالعمل على تنمية المصالح المشتركة مع الآخرين، أو بمواجهة التحديات والأطماع التى تواجهها، مما أضفى على الدبلوماسية المصرية التنوع والقدرة على تحقيق التوازنات، ودفع الأضرار والتحديات.

2- السكان والحضارة من الدعائم القوية للدبلوماسية المصرية، منذ استقرار المصريين على ضفاف نهر النيل والتعاون فى تنظيم استخدام مياهه والسيطرة عليها فى زمن الفيضانات، وإدخال أقصى ما يمكن منها لزمن التحريك، ومن كل من يهدد مصدر الحياة القادم من خارج الأراضى المصرية. وأبدع المصريون منذ القدم فى بناء حضارة إنسانية متكاملة معمارياً وعلمياً وفنياً وطبياً وفلكياً أنتشر شعاعها الملهم فى كل محيطها وانتقل عبر اليونان وروما إلى أوروبا، واستحقت مصر بجدارة لقب «أم الدنيا» لأنها لم تكن رائدة فى الحضارة فقط، بل فى أسس الدولة الموحدة بنظام حكم محكم جعلها مقصداً للفلاسفة والعلماء والدارسين والأقليات بحثاً عن العلم والمعرفة والأمان. وانصهر من استقر به المقام فى البوتقة الاجتماعية والثقافية المصرية. وكما شهدت مصر من غزاة



التعاون الإسلامي، ومجموعة ال-77 والصين، ومنظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت في ستينيات القرن العشرين وأصبحت الاتحاد الأفريقي منذ 2002. والدبلوماسية المصرية حضور مميز في كل هذه المنظمات والتجمعات ومشاركة فعالة وتبنى مواقف ومشروعات قرارات تخدم مصالح المجموعات الإقليمية المختلفة سواء تجاه القضايا الدولية أو الإقليمية السياسية والاقتصادية والثقافية. وغالباً ما يكون الدبلوماسيون المصريون مقصداً لنظرائهم من الدبلوماسيين العرب والأفارقة والآسيويين للتشاور والتنسيق والتعاون.

5- اكتساب الدبلوماسية المصرية العديد من الخبرات بمواجهتها العديد من تحديات بالغة الصعوبة، من بينها انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961 وما مثله من انتكاسة كبيرة للأمال في إرساء نواة للوحدة العربية، وتداعيات ذلك وتناولها بواقعية، دون أن تؤثر كثيراً على إيمان مصر بأهمية وضرورة العمل العربي المشترك. كما ألقى على عاتق الدبلوماسية المصرية مهام ثقيلة عقب النكسة في حرب يونيو 1967، والتحرك النشط والدؤوب لتهيئة الساحة الإقليمية والدولية بأن من حق مصر تحرير أراضيها التي احتلتها إسرائيل إن لم يكن بالوسائل السلمية ووفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، فبالوسائل الأخرى. وكان انتصار الجيش المصري في عبور قناة السويس، وعبور الهزيمة إلى انتصار مشهود في حرب أكتوبر 1973، بداية لمرحلة جديدة من العمل الدبلوماسي المصري والانتقال من مراحل المواجهات العسكرية مع إسرائيل إلى مرحلة المواجهة السياسية وتحقيق السلام الذي مثل انتقالة كبيرة وتحديداً تطلب، وما يزال، جهوداً دبلوماسية مكثفة في كل الاتجاهات في مواجهة إسرائيل التي لا تعمل على إقرار السلام في المنطقة.

6- دبلوماسية التنمية أصبحت أحد المكونات الأساسية للدبلوماسية المصرية منذ ثمانينيات القرن العشرين. والعمل على تحقيق أهداف عملية التنمية الشاملة في مصر عن طريق جذب الاستثمارات للعديد من المشروعات، وتوطين الصناعات الحديثة والتكنولوجية في مصر، وتنمية مصادر الطاقة التقليدية من بترول وغاز وكهرباء، والطاقة المتجددة بما لدى مصر من إمكانات طبيعية من طاقة شمسية والطاقة الخضراء. واضطلاع الدبلوماسية المصرية بدور نشط وفعال في المنظمات المالية والاقتصادية والتجارية الدولية، والمشاركة في أنشطة المنظمات الإقليمية الفرعية مثل الكوميسا والساحل والصحراء، واتفاقية التجارة القارية الأفريقية، بجانب العلاقات الاقتصادية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، ودول أمريكا اللاتينية. وتعمل الدبلوماسية المصرية بالتعاون مع دول نامية على المطالبة بأهمية تدفق الاستثمارات من جانب الدول الصناعية المتقدمة، والتخفيف من العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام صادرات الدول النامية، ومعالجة مشكلات الديون الخارجية في إطار من التعاون المشترك. هذا إلى جانب التعاون الثقافي والعلمي والتعليمي والفني مع كافة الدول.

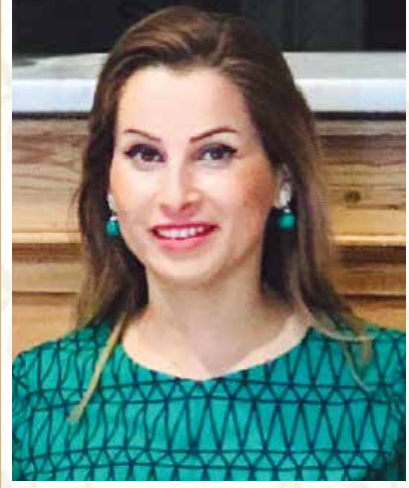
7- إن من عوامل فاعلية الدبلوماسية المصرية وجود بعثات دبلوماسية مقيمة لها في أغلبية دول العالم، مما يساعد على وجودها في قلب الأحداث في جميع مناطق العالم، وتمتد وزارة الخارجية في القاهرة بأحدث التطورات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، والمنازعات والصراعات الداخلية أو البينية بصورة موضوعية بعيدة عن التحيز الإعلامي أو وسائل التواصل الاجتماعي. وهو ما يتيح لصانع القرار تحديد اتجاه المواقف والقرارات المصرية بشأن علاقاتها الخارجية

وأهم القضايا التي تتناولها المنظمات الإقليمية والدولية. ويساعد البعثات الدبلوماسية المصرية في الدول الكبيرة والمهمة مكاتب فنية عسكرية، وثقافية، وتعليمية، وإعلامية، وتجارية، وعدد محدود من المكاتب الصحية. وقد يرى البعض أن التوسع في التمثيل الدبلوماسي المصري الخارجي مكلف مالياً، إلا أن الحسابات المالية السليمة توضح أن ما تنفقه البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة في مصر أكثر من ضعف ما تنفقه البعثات المصرية، ومن ثم فإن انتشار البعثات المصرية ميزة كبيرة وليست بأي حال عبئاً على ميزانية الدولة.

8- حسن اختيار أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المصري من بين خيرة شباب مصر تعليماً وثقافة وشخصية عن طريق اختبارات تحريرية في اللغات، والاقتصاد، والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية والقانون الدولي، والقضايا الدولية والأفريقية والعربية المعاصرة. وامتحان قدرات في الأجهزة الحديثة، واختبار نفسي، واختبار شفوي مع سلامة الموقف الأمني للمتقدمين. يعقب ذلك دراسات في معهد الدراسات الدبلوماسية للتدريب في كافة المجالات المتصلة بالعمل الدبلوماسي على مدى عام، يليها عام آخر تدريب عملي في بعض قطاعات وزارة الخارجية المختلفة. ويشترط في الدبلوماسي المصري عدم الالتزام بانتماء حزبي معين وإنما تمثيل الدولة ورؤسائها في خدمة المصالح المصرية وكل المصريين.

وتتميز الدبلوماسية المصرية في أدائها بالتعددية والتنوع، والالتزان الاستراتيجي في علاقاتها على المستويين الإقليمي والدولي، والثنائي والجماعي، في إطار من التعاون والاحترام المتبادل، وتبادل المصالح والخبرات في كافة المجالات في ظل الاعتماد المتبادل وهو سمة العصر، استناداً إلى خبرات تراكت على مدى سنوات طويلة حافلة بالمتغيرات والتحديات الإقليمية والدولية.

تحتفل وزارة الخارجية المصرية بمرور مئتي عام منذ بدء عطاء كوارها لخدمة المصالح المصرية إقليمياً ودولياً، ولا زالت الدبلوماسية المصرية بعد قرنين من الزمان تتمتع بتقاليد عريقة تضرب جذورها في عمق التاريخ، دبلوماسية تنعكس في التمثيل المصري في الخارج، سواء بشكله غير الرسمي والتمثيل في كل مصرى يعيش في الخارج، فهو مواطن سفير لبلده يحمل كل ثرائها الفكرى والحضارى والتاريخى ويقدمه للعالم بصورة تعكس عراق مصر وتميزها، أو من خلال التمثيل الدبلوماسى الرسمى من خلال سفارات وقنصليات ومكاتب وزارة الخارجية المصرية حول العالم.



ميساء جىوسى

باحثة دكتورة فى دراسات الاورومتوسطية

gayyusi@gmail.com

حوار مع قرينة السيد الدكتور

«بدر عبد العاطي»

وزير الخارجية والتعاون الدولى والقصرين بالخارج

زوجات الدبلوماسيين المعتمدين لدى جمهورية مصر العربية. **بداية، ما هي المحطات التي مرت بها رحلتكم الدبلوماسية؟**
أود أن أعبر عن فخرى وسعادتى بوجودى فى رحاب مجلة الدبلوماسية. لقد كانت بداية الرحلة فى طوكيو- اليابان، وقد كان ذلك بعد زواجنا بأسبوعين، وهذا جعل اليابان من المحطات القريبة لنا، حيث استفدنا وتعلمنا منها الكثير، كما وبنينا فيها الأسرة، حيث رزقنا الله فيها بأولادنا. وهى من المحطات التي سعدنا بها جداً ولها معزة خاصة فى قلوبنا. وأضيف لذلك، أن الشعب اليابانى شعب راقى وفى غاية التحضر. كما أنه مولع بالتاريخ والحضارة وهذا كان يشكل حلقة وصل بيننا وقرب المسافات كوننا مصريين. ولدى الشعب اليابانى اهتمام بالغ بالحضارة المصرية القديمة، وهذا قربنا من المجتمع وسهل دخولنا وانخراطنا به. والشعب اليابانى شعب مميز، وهو من الشعوب التي تضيف لخبرات من يتعامل معهم. نحن تعلمنا منهم وهم استفادوا منا عن مختلف جوانب الثقافة العربية والمصرية، وهذا كان مدخلاً هاماً للتواصل وللتقارب. وأتذكر، أننا قمنا هناك بالعديد من الأنشطة الثقافية لمسنا من خلالها اهتمام اليابانيين بمصر ولعهم بتاريخها حضارتها. وهذا انعكس فى الترحيب والاحتراف الذى كنا نلقاه فى كل مكان تواجدنا فيه فى اليابان. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن البلدين (مصر واليابان) تربطهما علاقات قديمة وطيدة ومهمة جداً. ومما لا شك فيه، كانت طوكيو محطة ناجحة وهامة جداً فى مستهل حياتنا الدبلوماسية.
بعد انتهاء مهمتنا فى اليابان سافرنا إلى العاصمة الأمريكية

وعمل دبلوماسيها بكفائتهم وتميزهم على كافة الأصعدة. واليوم وبعد مئتي عام من العطاء فى هذا المجال، نضيئ على جانب شديد الأهمية من عمل الدبلوماسى المصرى ألا وهو دور زوجة الدبلوماسى التي يكون عملها مكملاً ومسانداً لمهمة زوجها فى الخارج. حيث تتبع زوجات الدبلوماسيين المصريين بروتوكولات وتقاليد الدبلوماسية المصرية العريقة ما أمكنها ذلك حسب دولة الابتعاث والظروف المحيطة بالمكان. وتبدأ مهمة زوجة الدبلوماسى لحظة ارتباطها بزوجها ومعرفتها بأنها ستكون جزءاً من هذه المهمة المشرفة، والتي إلى جانب بعدها التمثيلى تحمل تكليفاً يلقى بأعباء ومسؤوليات كبيرة على الزوجة، كونها المرتكز الأساسى للأسرة، لا سيما وأن طبيعة عمل الدبلوماسى تتطلب الانتقال بصورة مستمرة من دولة لأخرى، باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل والبيئية، وما ينطوى عليه ذلك من مصاعب وتحديات جنباً إلى جنب مع الفرص والإيجابيات للحفاظ على الأسرة والأبناء مع مراعاة هذه المتغيرات. وللحديث حول هذه المعطيات بكل جوانبها، تشرف مجلة الدبلوماسى المصرية بعددها الخاص بمرور مئتي عام على عمل وزارة الخارجية المصرية بحوار السيدة الفاضلة «نجلاء عبد السلام» قرينة السيد الدكتور «بدر عبد العاطي» وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، فى حديث عن رحلتها كزوجة لدبلوماسى، تدرج فى رواق السلك الدبلوماسى المصرى إلى أن تقلد أعلى مناصبه، مروراً بمبادرة أهلاً فى مصر، التي ت دشّن عامها الثانى على التوالي بكل ما تتضمنه من نشاطات تستقطب



لوجود كافة المؤسسات الأوروبية هناك. وهذا تطلب منا أضعافاً من العمل والمجهود، إذا ما قورنت بروكسل بالدول الأخرى في الدبلوماسية الثنائية. كانت محطة مهمة جداً، تواصل العمل بها ليل نهار. والحمد لله، أثمرت جهود البعثة في ذلك الوقت إنجازات كثيرة كان آخرها الشراكة الإستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي وهذا كان إنجاز تاريخي نفخر به جداً، وهو بوابة لشراكات كثيرة على مستويات عدة. ونأمل أن تتمكن مصر من تطوير علاقاتها بشكل إيجابي مع الاتحاد الأوروبي، وهو أمر توليه الدبلوماسية المصرية اهتماماً واضحاً عبر بعثاتها في الخارج. أستطيع القول أن بروكسل كانت من أهم المحطات في حياتنا وأصعبها. لكن على الرغم من ذلك، إلا أنها كانت عزيمة الفائدة، لأننا خضنا فيها تجربة ناجحة، أسفرت عن تطور هام في العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي، وبالتأكيد العلاقات مع بلجيكا ولوكسمبورغ ثنائياً، بالإضافة إلى العلاقات الهامة، وذات الطبيعة الحساسة، مع حلف شمال الأطلسي، وكما يقال فهي محطة بخمس قبعات. والعمل الدبلوماسي يكون على مع أكثر من جبهة، ولا بد، على قدر الاستطاعة، من تغطية كل هذه الجبهات بنفس الطاقة والمجهود. وإجمالاً، لقد كان العمل مثمراً وإيجابياً، وتعزيزت العلاقات بين مصر وبين كل دول الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة. فمصر دولة كبيرة، تتطلع الدول كافة لإقامة علاقات وثيقة معها، والدخول في شراكات من كل النواحي. وحينما تمر بروكسل بخاطري، أتأكد أنها كانت، ولا شك، من أهم المحطات في مسيرتنا الدبلوماسية، كونها المحطة الوظيفية الأخيرة قبل تولي السيد الوزير لمهام منصبه.

هل يختلف نشاط زوجة الدبلوماسي في الدول ثنائية العلاقات وبين الدول متعددة الأطراف؟ وما هو الدور الذي تضطلع به الجاليات المصرية بالخارج؟

لم يكن هناك اختلاف كبير، لأننا في النهاية نقدم محتوى تعريفى عن مصر بكل سماتها، فما قدمته في برلين هو ذاته ما قدمته في بروكسل لكنه يكون على نطاق أوسع. لأن المدعوين لهذه النشاطات يكون عددهم أكبر ومن خلفيات متعددة. فبروكسل من أكبر المدن ذات التمثيل الدبلوماسي بعد نيويورك

واشنطن، وهذه أيضاً كانت محطة في غاية الأهمية. وكان حرصنا كبيراً على القيام بواجبنا هناك بشكل ينبع من أهمية المكان، وأدينا دورنا على أفضل وجه ممكن. دعيني أقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية مثلت محطة ثرية في مسارنا الدبلوماسي، واستفدنا منها بشكل كبير، حيث تعرفنا على الشعب الأمريكي وهو شعب متميز جداً وله أسلوبه الفريد في التعامل. كما أن عمق العلاقة بين مصر والولايات المتحدة تاريخياً أثر بشكل إيجابي أيضاً على تجربتنا هناك. وتلا ذلك، انتقلنا إلى القارة الأوروبية، في بروكسل - بلجيكا، وهى عاصمة الاتحاد الأوروبي، وكانت محطة مليئة بالتحديات خلال الفترة التي تواجدنا فيها هناك. وكان التوجه واضحاً نحو ضرورة السعى لتدعيم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة ومصر. وأتاحت بروكسل الفرصة لأبنائنا الذين التحقوا بمدارسها، وتشربوا من الثقافات المختلفة التي تحتضنها. لقد كانت تجربتنا إجمالاً تجربة ثرية ومتنوعة في نفس الوقت، إذ أتاحت لنا الفرصة للعمل في ثلاث قارات، كل منها لها مميزاتها، وتحدياتها الخاصة بها. ما أود أن أؤكد أن العمل الدبلوماسي في الحقيقة ليس سهلاً كما يتصور البعض. لكنه بالتأكيد عمل مشرف، وعظيم جداً، وركيزة مهمة من ركائز أى دولة. ولا يفوتني أن أذكر شعورنا بشرف تمثيلنا لمصر في الخارج. والحقيقة أن مصر لديها علاقات طيبة مع كل دول العالم، ودائماً هناك توجه مصرى ثابت نحو الاتزان الإستراتيجي. وهذا يجعل علاقتنا بكل دول العالم علاقات ودية، وهو ما ساعدنا بشكل ملموس في كل المحطات التي مررنا بها. هذا على صعيد عضويتنا في سفارات مصر في الخارج. لكن بعد ذلك، أصبح رفيق دربي سفيراً لمصر في برلين، وكان في ذلك شيء من التحدي، لأن العلاقات المصرية - الألمانية كانت تمر في هذه الفترة ببعض التحديات، لكن استطعنا - بحمد الله وتوفيقه - العمل على تطوير العلاقات بين مصر وألمانيا واستخدمنا العديد من الأدوات لدفع وتيرة هذه العلاقات قدماً على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاستثمارية. وقد أثمرت هذه الجهود عن إنجازات جيدة. وقمنا بالكثير من النشاطات التي عادت بالفائدة على مصر. والحمد لله، أشعر بالغبطة أنه خلال فترة تواجدنا هناك تطورت العلاقة بين مصر وألمانيا بصورة ملموسة. من المهم القول بأن الألمان من الشعوب المميزة بحبهم وتفانيهم بالعمل وهم جادين جداً في العمل ويعملون بإتقان ونظام وهذه كانت من التجارب التي أفادتني جداً وتعلمت منها كثيراً، وهم بالمقابل أيضاً كانوا حريصين على التعرف على ثقافتنا المصرية، وفتح هذا الحرص أمامي مجالاً كبيراً للتعريف بالثقافة المصرية والمرأة المصرية. ومن ذلك، قمت في برلين بالعديد من الفعاليات، وكان بيت مصر مفتوح لكل أنواع الأنشطة. وأتاح لي ذلك فرصة الدخول للمجتمع الألماني، واتاح لي بناء صداقات وعلاقات ثرية مميزة للغاية. وكان من المهم بالنسبة لي أن ندخل مصر إلى بيوت الألمان، حيث قدمنا لهم ما يكفي للتعرف على الهوية والثقافة المصرية بكل مكوناتها ودور المرأة المصرية وما وصلت إليه من إنجازات. فمن خلال هذه الأنشطة استطعنا إنجاز الكثير وهذه هي الدبلوماسية الناعمة التي نحرص دوماً عليها. كيف نؤثر في المجتمعات بشكل إيجابي وفعال. أما آخر المحطات التي ابتعثنا إليها، فكانت بروكسل مرة أخرى. وبالقطع، تعددت المسؤوليات انطلاقاً من تغير المهام، ونحن هناك لا نتعامل فقط مع بلجيكا ولكن مع كل دول أوروبا في مكان واحد، بالإضافة

ما قمْتُ به ففى كل مراحل تنقلنا فى الدول المختلفة خلال عملنا هو دراسة المكان الذى سننتقل إليه بشكل جيد، فكما يقوم الدبلوماسى بدراسة الدولة التى سينتقل إليها لا بد للزوجة أيضا أن تحاول الإمام بالمكان الذى ستنقل الأسرة إليه. دراسة شيء من تاريخ البلد وثقافته وطبيعته وشعبه ووضع المرأة ومكانتها فى هذا المجتمع. لأننا سنعيش بتفاعل مستمر مع شعوب هذه الدول، ومعرفتنا المبدئية بالمكان قبل الانتقال إليه ستمكنا من الاندماج فى المكان الجديد بشكل سلس. وحتى نتمكن من أن نخطو خطواتنا الأولى فى المكان بثقة. بعد ذلك بإمكاننا بناء خبرة كبيرة ومعرفة أكثر تعمقا بعد الانتقال للدولة والعيش فيها. هذه الدراسة هامة جدا كي لا نواجه صعوبات فى حال وجود عادات أو أمور لسنا معتادين عليها وعدم معرفتنا المسبقة بها قد تشكل لنا تحدياً بالإمكان تجاوزه فى حالة دراسة المكان قبل الانتقال إليه. ويسير هذا الأمر جنباً إلى جنب مع التجهيز لالتحاق الأبناء بالمدارس والجامعات وفقاً لمراحلهم الدراسية المختلفة، فضلاً عن ترتيبات انتقال الدبلوماسى وأسرته. وبشكل عام يتم التحضير للانتقال بالتواصل مع أعضاء البعثة من الزملاء، فنحن فى الخارج نعمل كأسرة واحدة. فالتواصل المبدئى مهم قبل السفر، ويتعين الحفاظ على علاقات ممتازة بين كافة الأعضاء على اختلاف درجاتهم.

هل هناك اعتبارات خاصة يتعين مراعاتها فيما يتعلق بانتقال الأبناء للخارج؟

لا أبالغ إذا قلت بأن تحضير الأبناء للسفر قد يكون من أكبر التحديات، إذ لا يختلف فقط من بلد لآخر، وإنما من ابن لآخر، حسب اختلاف الشخصية. لكن، استناداً إلى تجربتى الشخصية، يصبح الانتقال أكثر سلاسة كلما كبروا فى السن، وصاروا أكثر نضجاً. أما الأطفال، فمجرد نقلهم من مكان لآخر هو تحد فى حد ذاته، إذ يترتب على ذلك ترك أصدقائهم والمكان الذى اعتادوا عليه. وبمرور الوقت، يصبح لدى أبناء العاملين فى السلك الدبلوماسى القدرة على التكيف فى الأماكن والمجتمعات المختلفة. لكن هذا يتطلب دعم لصيق من الأسرة وهو ركنية أساسية للاستمرار.

هل يمكن أن تحدثنا عن طبيعة الأنشطة التى باشرتها القيام بها كقريبة لدبلوماسى مصرى؟

كنت أقوم بالعديد من النشاطات اختلفت باختلاف البلاد واهتمامات الشعوب فى هذه الدول، وتنوعت بين ثقافية كاستضافة محاضرين مصريين فى مجالات الثقافة والفنون والموسيقى والآثار، وكذا استضافة مصممين مصريين، بالإضافة إلى استضافة لوحات فنية فى معارض ومتاحف تحتوى على آثار مصرية فى دول مختلفة. كذلك القيام بالتعريف باللغة العربية وراثها، وقد قمت بهذا فى العديد من الدول التى عملنا بها، فأنا أرى أن اللغة العربية جزء لا يتجزأ من الهوية المصرية وهى لغة ثرية ونفخر بتقديمها للجميع بجمالها وبلاغتها. وعلى الصعيد الشخصى، كان لدى اهتمام بالحلى المصرى القديمة، وقدمت فى أكثر من مناسبة محاضرات بشأنها. فمصر دولة عريقة غنية بتراثها وثقافتها وفنها وتنوعها، وهذا الثراء هو رصيد هام إذا أحسن الدبلوماسى استغلاله أتاح له معيلاً لا ينضب من الأنشطة والفعاليات. وبصفة عامة، يجب اختيار النشاط بشكل مدروس فى الزمان والمكان المناسبين حتى يفى بالغرض المطلوب منه؛ وهو التبادل الثقافى وتعزيز العلاقات. فعلى سبيل المثال خلال تواجدا فى بروكسل قمنا

وواشنطن. ونحن نحاول التواصل مع الجميع، لذلك يكون نطاق أنشطتنا أوسع.

أما بالنسبة للجاليات المصرية فى الخارج، فلا شك انها تلعب دوراً رئيسياً فى توطيد العلاقة بين مصر والدول المقيمين بها، حيث يعمل أعضاء هذه الجاليات فى شتى المجالات المجتمعية، منها الاقتصادية، والعلمية والثقافية والخدمية وغيرها من المجالات ويساهمون فى تنمية هذه المجتمعات، وبالتالي يعتبر كل مواطن مصرى أو مصرى فى الخارج سفيراً لبلاده ويعمل على تعزيز الروابط بين المجتمع الذى يعيش فيه ومصر. ومن الأمور الضرورية فى العمل الدبلوماسى هو التواصل الدورى مع افراد الجالية، للتعرف على احتياجاتهم والاستماع الى مقترحاتهم فى سبيل توطيد العلاقة بين السفارة والجالية.

تحتفل بمبادرة أهلاً فى مصر بعامها الثانى تحت رعايتكم هل لك أن تحدثنا عن هذه المبادرة وما هى النشاطات التى تضمنتها خلال العام المنصرم؟

أهلاً فى مصر هى مبادرة بدأت بالتفكير بها منذ فترة، وتتمحور حول تعزيز التواصل مع السفارات المعتمدة فى مصر. والهدف منها وجود نقطة وصل بين الدبلوماسيين الجدد والترحيب بهم، ومرافقتهم فى زيارة لأماكن مختلفة بهدف تيسير عملية دمجهم فى المجتمع المصرى وشعورهم بالترحاب وتسهيل التواصل بينهم وبيننا. ولا أقصد فقط التواصل الرسمى بين الدبلوماسيين، ولكن التواصل الاجتماعى، بين زوجات الدبلوماسيين الأجانب والمصريين. والغاية هى إعطاؤهم شعور بالارتياح والقدرة على التعامل مع المجتمع ورؤية مصر بعيون مصرية حريصة على أن تقدم خير ما فى مصر بعيون أهلها، وهذا بالتالى يسهل عملهم وعملنا. وأرى أنها مبادرة مهمة، لأننا لدينا الكثير مما يمكننا عرضه وتقديمه، إذ يمكننا أن نريهم الإنسان المصرى الحقيقى والهوية المصرية الحقيقية. قامت المبادرة بالترتيب لما يزيد على الثلاثين نشاطاً منذ يناير من العام 2025، تنوعت هذه النشاطات بين أيام ثقافية استضافتها زوجات سفراء من دول عربية شقيقة واجنبية صديقة نذكر منها سفارة سلطنة عمان، سفارة البرازيل، سفارة اليابان، وسفارة الهند وغيرها من النشاطات المخطط لها فى الأشهر القادمة تستضيفها سفارات متنوعة. كما كان هناك زيارات ورحلات دمجت ما بين زوجات الدبلوماسيين المصريين ونظرائهم الأجانب كان من أهمها زيارة للعاصمة الإدارية وجولة تفصيلية فى كل مرافق العاصمة، زيارة نالت استحسان الضيوف والإشادة بما تم إنجازه فى هذا الصرح الوطنى العظيم. كما كان هناك زيارة لقصر عابدين، كما شملت النشاطات معارض فنية وثقافية وعروض لصناعات محلية فى معارض تم استضافتها فى النادى الدبلوماسى بالتحريير. كما كان هناك معارض لأعمال فنية استضاف نسختها الأولى العام الماضى المركز الإيطالى فى القاهرة، كما استضافت الثانية فى شهر مايو دار الأوبرا المصرية حيث تضمنت اعمالاً فنية لزوجات دبلوماسيين اجانب ومصريين. كما تم اصطحاب عدد من زوجات الدبلوماسيين الأجانب ونظيراتهن من زوجات الدبلوماسيين المصريين لزيارة الفيوم حيث قاموا بجولة فى أهم معالم المحافظة. هذه النشاطات المتنوعة تزداد كما ونوعاً وتستقطب اعداداً اكبر من المشاركات بهدف الاستمرار بتقديم الجانب المميز لمصر بعيون مصرية لضيوفنا من الدبلوماسيين المعتمدين خلال فترة خدمتهم فى مصر.

كيف تعد زوجة الدبلوماسى نفسها للسفر للخارج؟



الأولى التي اتخذتها حين عودتنا لمصر هي أنني التحقت بدورة مكثفة، استمرت لنصف عام في المتحف المصري بشكل يومي. هذه من الأمور التي نُسأل عنها بشكل مستمر حين نتواجد بالخارج. وبالتالي، فلا بد من الإلمام بنواحي الحياة والتاريخ في مصر، والإحاطة على قدر الإمكان بهذه الأمور. فالتمثيل مسؤولية كبيرة في نفس الوقت، ويتعين أن نكون على قدر هذه المسؤولية عبر تطوير خبراتنا وصقل مهارتنا. وقرينة الدبلوماسية هي مرآة للمرأة المصرية التي وصلت للكثير من الإنجازات وقطعت الكثير من المراحل، ومن الهام تمثيل المرأة المصرية بما يليق بها. والتعليم في حد ذاته عملية مستمرة، واستمرار التعلم بالملاحظة والمراقبة، والتعلم كذلك من الآخرين، وتقبل الاختلافات لأن الاختلاف هو أصل الحياة. وكل هذا أساسه المعرفة.

لمسنا في أنشطتكم حرصاً على العمل التطوعي، ودعوة زوجات الدبلوماسيين للانخراط بهذا المجال. كيف ترون أهمية هذا الأمر؟

العمل التطوعي يندرج تحت بند التأثير، نحن نحاول أن نكون عناصر مؤثرة وإيجابية في أماكن تواجدنا، سواء من خلال الانخراط في أي مجموعات دولية أو إقليمية تنشط في البلد التي نوجد فيه. هذه المجموعات تدعم الفئات المهمشة في هذه الدول. لكن على الصعيد الآخر ننشط بعمل تطوعي يدعم أنشطة في مصر، فكان في بلجيكا على سبيل المثال نموذج رائع لجمعية تعمل مع أطفال في الصعيد المصري، عبر مصريين تواجدوا في بلجيكا لعقود، لكنهم لا زالوا يدعمون مصر، فالمصري أينما كان يعيش وتحيا مصر في داخله على الدوام. وتعمل هذه المؤسسة بالتعاون بين مصريين وبلجيكيين، ويقدمون أوجه الدعم المختلفة للأطفال وأسرهم في صعيد مصر. والعمل التطوعي بالغ الأهمية، ويفتح لنا مجالات للتعرف على أشخاص جدد ومردود العمل المجتمعي هام، ولا بد أن نترك بصمة مفيدة ودور فاعل في الدول التي نتواجد فيها. وأنا فخورة جداً بدور زوجات الدبلوماسيين المصريين في الخارج وأشهد على الدوام بأن من ضمنهم نماذج مشرفة في الخارج، وتركت أثراً لا ينسى.

بالتواصل مع السلطات المعنية هناك لإقامة حفل العيد الوطني المصري في قاعة مجلس المدينة والتي تعد من أعرق الأماكن في بروكسل وفي العالم وهو مبنى عريق يشغل مكانة مرموقة لدى البلجيكيين، ويحتضنه الميدان الرئيسي في بروكسل ومعروف على مستوى العالم فكان هذا بمثابة تبادل ما بين مصر وبلجيكا يشي بعمق العلاقة والتقدير بين البلدين، ولقي هذا الاختيار ترحيباً وتقديراً من قبل البلجيكيين، وهذا ما أرمي إليه حينما أتحدث عن التأثير. وفي فرصة ثانية اخترنا إقامة حفل العيد الوطني في متحف يستضيف آثاراً مصرية، ولاقي هذا الأمر استحساناً بالغاً. فالزوجة ليست فقط مرافقة، لكنها فاعلة وداعمة في المقام الأول.

انطلاقاً من هذه الخبرة الواسعة، ما هي النصائح التي يمكن تقديمها لزوجات الدبلوماسيين لتطوير الذات والمهارات؟

كما أسلفْتُ، يعد دور قرينة الدبلوماسي دوراً هاماً جداً وحيوياً في حياة زوجها وعمله، فهما يمثلان ركيزة الأسرة، ومرافقتها له في الخارج أحد سبل دعمه في عمله. وهي مكملته له، ودورها لا يقل أهمية عنه، بل على العكس في بعض الأحيان قد يكون عملها أكثر أهمية لأن نشاطها قد يفتح لزوجها مجالات في العمل من خلال تواجدها داخل المجتمع. وبدون شك، فإن علاقاتها داخل المجتمع، وأنشطتها، تلعب دوراً هاماً في تعزيز صورة مصر. وفي الظروف التي تضطر فيها الزوجة إلى الغياب عن زوجها، يشعر الجميع بأن هناك عنصراً منقوصاً. وأنا أنصح بالتواجد بشكل مستمر مع الزوج في حال تسنى ذلك على قدر الإمكان، إلا إذا حالت الظروف دون ذلك. لكن الأساس في العمل الدبلوماسي، هو مرافقة الزوج في الخارج.

والدور المجتمعي في غاية الأهمية، ويتمثل -في تقديري- في كلمتين: التمثيل والتأثير. ولا بد من أن نعمل على بناء أنفسنا بشكل جيد، للتحضير للتواجد في الخارج، وهذا أقوله عن تجربة شخصية، فخلال تواجدي في اليابان وقد كانت هذه أول محطة لي في الخارج، كان اليابانيون يسألونني بشكل تفصيلي عن مصر القديمة، وهو أمر نابغ من حبههم الكبير للحضارة المصرية القديمة، ووجدت نفسي غير ملمة بكثير من التفاصيل. فأصبحت أشعر بالتقصير لعدم قدرتي على الرد. وبالتالي قررت أن أدرس بتفصيل هذا المجال وكانت الخطوة

جاء اهتمام السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بافتتاح المقر الجديد لـ «جامعة سنجور لخدمة التنمية في أفريقيا» بمدينة برج العرب يوم ٩ مايو ٢٠٢٦ ، بمشاركة الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» والسكرتيرة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية «لويز موشيكيوابو»، ليسجل نجاحًا جديدًا للقوى الناعمة المصرية الناشطة في أفريقيا، ويجسد مدى تمكن مصر من استثمار عضويتها في «المنظمة الدولية للفرانكوفونية» تأكيدًا لدورها السياسي المتميز في المنظمة وثقلها الراسخ في القارة الأفريقية بغية دعم جهود شعوب القارة في الاستجابة لتحديات الحاضر ومتغيرات المستقبل والتي تثيرها في إلحاح بلا هوادة إشكاليات التنمية المستدامة في أفريقيا، وذلك من منظور معرفي-علمي-تعليمي-إنساني شامل.

السفيرة فاطمة الزهراء عثمان

الفرانكوفونية

ودور القوى الناعمة في دعم السياسة الخارجية المصرية (جامعة سنجور نموذجًا)



أولاً: مصر والقوى الناعمة: بين الرمز والواقع

١- حرصت مصر منذ افتتاح «جامعة سنجور» بمدينة الإسكندرية عام ١٩٩٠، على تقديم أقصى الممكن من الدعم والمساندة والرعاية لتلك الجامعة الفرانكوفونية بغية تمكينها من الانطلاق ببسر وسلاسة نحو أداء رسالتها المعرفية النبيلة وما يقترن بها من الدور التعليمي النهضوي الذي تضطلع به الجامعة كمركز تميز نموذجي متخصص في إعداد الكوادر رفيعة المستوى وعالية التخصص فيما يتعلق بمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا، بما يمكن تلك الكوادر الشابة لدى عودتها إلى أوطانها من المشاركة الفاعلة في وضع خطط التنمية المستدامة في القارة في شتى مناحيها، فضلاً عن إدارة مساراتها بالشكل الأمثل والتمكن من تخطي الصعوبات التي تكتنفها ومواجهة التحديات التي تحد من انطلاقها. ومن الجدير بتسليط الضوء عليه في هذا المضمار، هو أن العملية التعليمية التي تقوم بها جامعة سنجور، تتخذ من اللغة الفرنسية أداة للدرس والبحث والتحصيل، أخذًا في الاعتبار أنها اللغة التي تتشارك في استخدامها عشرات الدول الأفريقية الأعضاء في الحركة الفرانكوفونية التي تحتضنها «المنظمة الدولية للفرانكوفونية» منذ عام ١٩٩٧.

٢- كما يُذكر في هذا الصدد، إنه في ضوء الموقع المتقدم الذي تحتله أفريقيا، حاضراً ومستقبلاً، في سلم أولويات السياسة الخارجية المصرية، كان السيد رئيس الجمهورية قد وافق إبان استقبله للسيدة السكرتيرة العامة «للمنظمة الدولية للفرانكوفونية» في مطلع شهر أبريل عام ٢٠١٩ بالقاهرة، على مطلب السكرتيرة

العامة بتخصيص قطعة جديدة من الأرض للجامعة الفرانكوفونية سواءً في الإسكندرية أو في منطقة متاخمة لها، لاستضافة مقر جديد للجامعة يشغل موقعاً أكثر اتساعاً وملاءمةً للعدد المتنامي للراغبين في الالتحاق بالجامعة من بين شباب الدول الأعضاء في المنظمة.

٣- وإيماناً من مصر بإسهام جامعة سنجور المتميز في النهوض بقدرات الكوادر الإفريقية الشابة وذلك إعداداً لقيادات الغد وصناع القرار في قارتنا السمراء، وثقةً منها بأن آليات التنمية في القارة لن يحركها إلا أبنائها، فلم تتوان القيادة المصرية عن الاستجابة إلى مطلب السكرتيرة العامة، فجاء قرار السيد رئيس بتخصيص قطعة أرض فسيحة (عشرة أفدنة) في مدينة برج العرب الجديدة، ليشيد عليها أبناء مصر ومهندسوها وفنيوها المقر الجديد للجامعة، وذلك وفقاً لأرقى المعايير التعليمية العالمية سواءً بالنسبة لقاعات الدراسة أو المكتبات أو معامل الرقمنة واللغات أو الملاعب إضافة



إلى المرافق الحديثة الخاصة بالدارسين سكناً ومعيشة.

٤-وها هم مئات من شباب أفريقيا، مجتمعين تحت السماء المصرية في مدينة برج العرب على مشارف البحر المتوسط في مقرهم الجديد، يدرسون و يطلعون وفقاً لمناهج تعليم وتدريب عصرية وفي ظل مناخ علمي متطور بما يشهد من طاقاتهم في الإبداع والابتكار والإضافة، الأمر الذي يسهم ولا شك إلى حد بعيد في إنكفاء حماس تلك الكوادر الشابة على مزيد من الانفتاح الواسع والمتابعة المتواصلة عن كُتب لكل ما يرتبط بالتنمية المستدامة في أفريقيا من علوم البيئة من صحة وتغير المناخ، وإدارة المخاطر، والثقافة والتراث، والحوكمة، وغيرها.. وكانت الجامعة الفرنكوفونية حتى عام ٢٠٢٥ قد تخرج فيها ٤٢٠٠ دارس الذين عادوا إلى أوطانهم للمساهمة في إدارة العمليات التنموية التي تشهدها بلادهم. بيد أن المقر الجديد يتمتع بطاقة استيعابية مضاعفة مقارنة بمقر الجامعة القديم بالإسكندرية، بما يسمح للجامعة باستقبال ضعف العدد السابق للدارسين بالدفعات الجديدة وبمعدل سنوي بدلاً من معدل العامين المتبع حتى افتتاح المقر الجديد في برج العرب. وجدير بالإشارة أن جامعة سنجور تعد واحدة من أهم أجهزة المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وهي الجهاز الوحيد الذي تستضيفه إحدى دول الجنوب بين الدول الأعضاء في المنظمة.

٥- جملة القول، يأتي مشروع جامعة سنجور ليشهد على تميز السياسة الخارجية المصرية برؤية مستقبلية ثاقبة، بدأت بالنجاح في القمة الفرنكوفونية في دكاكر عام ١٩٨٩ بالحصول على إقرار القمة للمقترح الذي تقدمت به مصر مع مجموعة من الدول الصديقة وعلى رأسها السنغال، بإنشاء جامعة فرانكوفونية تستضيفها بلادنا لخدمة التنمية في إفريقيا، وسرعان ما افتتحت الجامعة أبوابها بمدينة الإسكندرية عام ١٩٩٠. إذ قدرت مصر وقتذاك الجدوى العملية الكبرى من النجاح في توظيف تلك الشريحة اللغوية-الثقافية المشتركة بين الدول النامية، حيث تشكل المجموعة الإفريقية الكتلة الأكبر منها في العالم الفرنكفوني، متمثلة في استخدام تلك الكتلة للغة الفرنسية في تسيير أمورهما سواء في الدراسة أو العمل (إدراكاً أن اللغة الأم لكل دولة إضافة إلى سائر اللغات واللهجات المحلية المتعددة تختلف كثيراً فيما بينها حتى داخل الدولة الواحدة) لتستثمر سياستها الخارجية تلك الرابطة اللغوية المشتركة عبر

إخراجها من النطاق الثقافي التعليمي المحدود إلى آفاق عملية رحيبة تتفاعل في بوتقتها اعتبارات السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة والتراث، حيث اتخذت مصر منها ركيزة لبناء صرح تعليمي تنموى شامخ تستضيفه بلادنا منذ ٣٥ عاماً ليوقف طيلة العقود الثلاثة الماضية منارة للتطوير والتحديث في إفريقيا اليوم والغد. وليس من شك أن استضافة مصر لتلك الجامعة الفرنكوفونية لخدمة التنمية في إفريقيا تتضاعف أهميتها إذا ما اطلعنا على مجموعة التقارير والإحصاءات التي تتوقع أن عدد المستخدمين للغة الفرنسية في العالم سيصل عام ٢٠٧٠ إلى ما يقارب ٨٠٠ مليون نسمة يتركزون أساساً في قارتنا الأفريقية. فلن يكون مركز اللغة الفرنسية في العالم على ضفاف نهر السين في مدينة النور، بل في قلب القارة الإفريقية. فلا جدال أن احتضان بلادنا لمثل تلك الجامعة ورعايتها لها يدعم من نفاذ قوتنا الناعمة في القارة ويضاعف من عدد الجسور المصرية الممتدة داخل القارة، لا معرفية وتعليمية فحسب، بل سياسية واقتصادية وتجارية وإنسانية.

ثانياً: تطور الحركة الفرنكوفونية: من المفهوم الثقافي إلى التنظيم الدولي

٦- تقف جامعة سنجور إذاً رمزاً لنجاحنا في استثمار القوى الناعمة في سياستنا الخارجية للمعطيات النظرية الثقافية المشتركة كاللغة والثقافة بغية تحقيق أهداف تنمية طموحة تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية في آن معاً كما سبق توضيحه عاليه. وهو ذات المنطق الذي استندت إليه مصر للانضمام عام ١٩٨٧ إلى «وكالة التعاون الثقافي والفني الفرنكوفونية ACCT»، الذي يعد أول تجمع حكومي يضم الدول الفرنكوفونية في نطاق واحد، والتي تطورت لاحقاً إلى «المنظمة الدولية للفرنكوفونية OIF» وذلك بموجب مقررات «قمة هانوي» عام ١٩٩٧. وهي ذات القمة التي انتخبت د. بطرس غالي الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة والوزير المصري الأسبق للشؤون الخارجية، أول سكرتير عام لتلك المنظمة الدولية الجديدة.

٧- وقد ظل د. غالي في منصبه حتى عام ٢٠٠٢، وهي الفترة التي نجح خلالها بلا منازع في ترسيخ دعائم المنظمة على الساحة الدولية ورسم الملامح الرئيسة لسياستها في شتى مناحيها، وذلك بدءاً بتحديد الإطار المؤسسي للمنظمة الجديدة المعنية في



إذ يرى المتخصصون أن ظهور مصطلح الفرانكوفونية Francophonie يعود إلى نهاية القرن الـ ١٩ حين بدأ يتردد في كتابات العالم الجغرافي الفرنسي Onésime Reclus الذي ابتدع هذا المصطلح لإطلاقه على تجمعات الدول والشعوب التي تستخدم اللغة الفرنسية في تصريف شؤونها اليومية. وفي منتصف العشرينيات، أدركت مجموعات من المفكرين بالدول والمجتمعات «الفرانكوفونية» التي سبق أن تحدث عنها الجغرافي الفرنسي Reclus، أن ثمة مساحة لغوية مشتركة تجمع بينهم بما يفتح أمامهم آفاقاً واسعة للحوار الفكري والتبادل الثقافي. فتشكلت على سبيل المثال عام ١٩٢٦ «رابطة الأدباء المتحدثين باللغة الفرنسية»، ثم ظهر لاحقاً «الاتحاد الدولي للصحافة الناطقة باللغة الفرنسية» (يطلق عليها اليوم الصحافة الفرانكوفونية)، حتى برزت «رابطة الإذاعات المتحدثة باللغة الفرنسية في منتصف الخمسينيات». كما شهدت الستينيات تشكل «مؤتمر وزراء التربية والتعليم CONFEMEN» عام ١٩٦٠، ثم «وكالة الجامعات الفرانكوفونية» عام ١٩٦١ AUF، فضلاً عن «المؤتمر الفرانكوفوني للشباب والرياضة» عام ١٩٦٧ وغيرها...

١٠- وبالتوازي مع ما شهدته الستينيات من انتشار تلك التجمعات الفرانكوفونية، التعليمية والثقافية والإعلامية في تناثر شبه عشوائي هنا وهناك، شهدت ذات الفترة نجاحات متتالية لحركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا تكللت - وبعد لآلئ - بحصول شعوبها على حريتها واستقلالها بعد عقود طويلة من الكفاح ضد القوى الاستعمارية، لتبدأ حقبة جديدة في تاريخ العصر الحديث بكل ما فرضته بثقل حينذاك من متغيرات على الواقع الدولي. وفي خضم تلك الفورة الاستقلالية التي انطلقت في الستينيات، أدركت مجموعة من القيادات السياسية لدول حديثة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي و البلجيكي، و أغلبها من القارة السمراء، أن المستعمر الذي امتص خيرات شعوبهم ردحا طويلا من الزمن، قد ترك إرثا جديرا بالتوقف إزاءه، ألا وهو «اللغة الفرنسية» التي تتشارك مجموعة كبيرة من الدول المستقلة حديثا في استخدامها في تسيير شؤونها. وتنبهت تلك القيادات إلى أنه من الممكن أن تمثل تلك اللغة المشتركة أداة سياسية/اقتصادية فاعلة قادرة على فتح آفاق جديدة من الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بينها بما يسهم في تحريك مسارات التنمية في بلادهم. ويُذكر في هذا السياق قول مأثور للأديب والزعيم السنغالي «ليوبولد سنجور» رئيس السنغال الأسبق: «تحت ركام الدمار الذي خلفه الاستعمار، عثرنا على أداة ثمينة... ألا وهي اللغة الفرنسية»

Dans les décombres du colonialisme on a trouvé un
...outil merveilleux ..La langue française
١١- كلمات بسيطة في صياغتها، وإن كانت تحمل في طياتها الفلسفة الحاكمة لفرانكوفونية ما بعد الاستقلال أو بالأحرى

المقام الأول بالقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية-الاجتماعية الخاصة بالعالم الفرانكوفوني الممتدة أطرافه إلى قارات العالم الخمس، إضافة إلى وضع النظام الأساسي للمنظمة، وبناء هيكلها المالي والإداري. ويُشار في هذا السياق إلى مبادرة السكرتيرة العامة الحالية «لويز موشيكويابو» بإطلاق اسم د. بطرس غالي، على المرصد الفرانكوفوني لعمليات حفظ السلام الذي قامت المنظمة الدولية للفرانكوفونية بتدشينه بموجب مقررات «قمة بيرفان» ٢٠١٩. وقد أطلقت السكرتيرة العامة تلك المبادرة تكريماً لاسم د. بطرس غالي الذي يعد رائداً دولياً في مجال حفظ السلام وتقديراً للجهود الدؤوب التي بذلها في هذا المضمار خلال شغله منصب سكرتير عام الأمم المتحدة، حيث طرح خلال هذه الفترة «أجندة السلام» بغيّة تفعيل أداء الأمم المتحدة في هذا المجال بالغ الأهمية إضافة إلى إرساء القواعد اللازمة لأداء الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ وصون السلام.

٨- ولا ريب أن مصر تعتد بأن النشأة المؤسسية للفرانكوفونية وتجسيد هويتها السياسية، وهو التحول الأعظم في تطور حركة الفرانكوفونية، قد تمت وفقاً لرؤية قامة مصرية شامخة، د. بطرس غالي، الذي يُعد واحداً من أساطين السياسة الخارجية المصرية والدولية، واستناداً إلى خبرته الدولية طائفة الثراء، أكاديمياً وسياسياً ودبلوماسياً، وما زالت أصداء اسم الأمين العام الراحل تتردد يومياً في جنبات مقر المنظمة الدولية في باريس حيث أطلقتها المنظمة أيضاً على إحدى القاعات الرئيسة بها.

٩-و حين التأمّت «قمة مدغشقر» عام ٢٠٠٥، تبنت ميثاقاً للمنظمة يحمل عنوان «ميثاق الفرانكوفونية La Charte de la Francophonie» الذي يحدد بدقة اختصاصات ومسؤوليات المنظمة إزاء العالم الفرانكوفوني الذي يسكنه ما يربو على الـ ٣٠٠ مليون نسمة منتشرين في أرجاء العالم المختلفة، ويلاحظ الطفرة السياسية / الاقتصادية التي شهدتها اختصاصات المنظمة مقارنة بجزور الفرانكوفونية الأولى اللغوية-الثقافية، والتي يتصدرها: العمل على منع نشوب الصراعات في العالم الفرانكوفوني / المشاركة في إدارة عمليات التسوية السلمية / دعم ونشر الديمقراطية في المجتمعات الفرانكوفونية / تعميق أسس دولة القانون وحقوق الإنسان / المشاركة في جهود الدفع بمسارات التعاون والتنمية وبناء القدرات / دعم حوار الحضارات والثقافات / نشر التعليم مع إيلاء اهتمام خاص إلى تعليم الإناث في دول الجنوب / التوسع في تعليم واستخدام اللغة الفرنسية.

من جانب آخر، تأخذ الفرانكوفونية بجملة من القيم والمبادئ الإنسانية التي تستند إليها في تحركاتها الخارجية والتي يتمثل أهمها في: الإيمان بالحوار والاعتراف بالآخر والتعددية الثقافية واللغوية، ورفض سياسات الإقصاء والعمل على استيعاب كافة العناصر المهمشة في الديناميكية المجتمعية، والاهتمام بقضايا تمكين المرأة والتسوية النوعية، وفتح آفاق جديدة للعمل أمام الشباب والمرأة.

١٠-ولعل هذا التطور التدريجي الذي مرت به الفرانكوفونية من مجرد رابطة لغوية-ثقافية إلى منظمة دولية ذات هوية سياسية تضطلع بدور فاعل إزاء قضايا العالم الفرانكوفوني في كافة تبايناتها بصفتها عضواً في النظام الدولي متعدد الأطراف، يتطلب عرضاً في عجالة لجزور ذلك المصطلح الحديث نسبياً على «لغة موليير» كما يطلق على اللغة الفرنسية...



المواقف، وذلك في ضوء الأهمية القصوى المعروفة التي توليها مصر للقارة وقضاياها.

١٥- من جانب آخر، تمكن عضويتنا في المنظمة من طرح مصر لرؤاها الخاصة بالقضايا الدولية والإقليمية والتحديات التي نواجهها، دفاعاً عن مصالحنا سواء على المستوى الدولي أو العربي أو الأفريقي أو المصري الوطني، فضلاً عن للعالم النامي. فعلى سبيل المثال، تتمكن مصر عبر عضويتها في المنظمة من التعبير عن شواغلها إزاء الوضع الملتهب في الشرق الأوسط، أو أزمة النظام الدولي متعدد الأطراف، أو الصراعات المختلفة في الفضاء الفرنكوفوني خاصة في إفريقيا، أو قضايا تغير المناخ وتبعاتها الخطيرة على العالم النامي، أو عالم الرقمنة، أو الذكاء الاصطناعي في إيجابياته وسلبياته، أو الإرهاب وتدابيراته، وما شاكل ذلك من قضايا المعاصرة.

صفوة القول، إن مصر، وهي دولة غير فرانكوفونية بالمعنى الحرفي الضيق للمصطلح، قد نجحت في توظيف اللغة الأجنبية الثانية في البلاد لترسخ من وجودها إفريقياً ودولياً، ناهيك عن حرصها على الاستفادة من المنحى الجديد الذي تضيفه المنظمة إلى تحركاتها منذ عدة سنوات في مجال التطورات المتلاحقة في عالم التكنولوجيا والرقمنة وارتباطه الوثيق بسوق العمل بالنسبة للشباب في ضوء ما يمنحه من فرص العمل والابتكار والاستثمار وريادة الأعمال...

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٢٤، وصل عدد المتحدثين باللغة الفرنسية في مصر إلى ٣ مليون دارس في المدارس المصرية، بين لغة أولى وثانية في المرحلة الثانوية، والمدارس الفرنسية الدولية بالإضافة إلى ١٧ ألف دارس في الأقسام الفرنسية بالجامعات المصرية. ونخلص من ذلك أنه لو سلمنا أن مصر لا تستخدم اللغة الفرنسية كلغة تخاطب أو عمل، فما زالت هي اللغة الثانية في البلاد، كما تُستخدم كأداة للدراسة والبحث والتواصل العلمي والثقافي مع العالم الفرنكوفوني. ومن ثم، وفي ضوء ما تحقّقه مصر من نجاحات عبر الفرنكوفونية السياسية والاقتصادية والعلمية، قد تحفز تلك النتائج الإيجابية إلى إبدائنا مزيداً من الاهتمام بالتوسع في تعليم الأجيال الجديدة للفرنسية في ضوء ما يمكن أن تمنحه لأبنائنا من أداة عملية فاعلة لبناء غد أفضل.

«فرانكوفونية التنمية». الأمر الذي تمثل بالفعل في العمل المتواصل من قبل تلك المجموعة الفرنكوفونية المستقلة حديثاً على تسخير اللغة المشتركة التي خلفها المستعمر، على ابتكار أداة سياسية تنموية إنسانية فاعلة من شأنها شحذ طاقات حركة الفرنكوفونية لتثبيت الوضع الجديد لتلك المجموعة على الساحة الدولية وقتئذٍ، والدفاع عن مصالحها، والانطلاق بها نحو بناء عالم فرانكوفوني حر، يتسع نطاقه تبعاً بضم دول مستقلة جديدة، بما ينشئ كياناً متلاحماً يعمل على دعم وتثبيت وضعها عادة الاستقلال.

١٢- وعليه، يشهد عام ١٩٧٠ على تلاقى إرادات أربعة رؤساء لدول حديثة الاستقلال حينذاك : ليوبولد سنجور (السنغال)، الحبيب بورقيبة (تونس)، هامانو ديوري (النيجر) والأمير نوردوم سيهانوك (كمبوديا) على الدعوة لعقد مؤتمر قمة تشارك فيه قيادات مجموعة الدول المستقلة المتحدثة باللغة الفرنسية بغية تبادل الرؤى و التصورات بالنسبة لمستقبل ذلك التجمع ذي الرابطة اللغوية-الثقافية المشتركة، في ظل التوازنات الدولية الجديدة، وبحث السبل المتاحة لاستثمارها بشكل فاعل في بناء جسور للحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي في ذلك العالم الجديد.

وقد أسفرت القمة عن توقيع ٢١ دولة على اتفاقية نيامي المنشئة «لوكالة التعاون الثقافي والفني ACCT» لتكون أول رابطة حكومية جامعة للدول الفرنكوفونية المستقلة. كما قررت القمة اتخاذ من تاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٠ الذي شهد التوقيع على تلك الاتفاقية، عيداً للفرانكوفونية تحتفل به شعوب العالم الفرنكوفوني كل عام.

١٣- انطلق هذا الكيان الجديد في تأدية الاختصاصات المنوطة به في الفضاء الفرنكوفوني وإن كان الشق الغالب منها ذا طابع ثقافي-تقني، فضلاً عن تولى الوكالة الفرنكوفونية مهمة الإعداد للمؤتمرات الوزارية ومؤتمرات القمة لحركة الفرنكوفونية، والتي عكست وقتذاك اهتماماً سياسياً متنامياً تبنى في المشاركة في تسوية الصراعات المحتملة في العالم الفرنكوفوني، فضلاً عن اهتمامها بوجه خاص بالدفع بمسارات التعاون بين الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية الأطراف في اتفاقية نيامي، لا سيما في أفريقيا. فكان من الطبيعي أن تسعى الدول الأطراف إلى تطوير الطبيعة المؤسسية للحركة الفرنكوفونية التي كانت تجسدها منذ عام ١٩٧٠ حينذاك «وكالة التعاون الثقافي والفني»، إلى منظمة دولية ذات هوية سياسية يحكمها هيكل مؤسسي جديد، ممسكة بمقاليذ الأدوات اللازمة التي تمكنها من التجاوب مع مقتضيات الوضع الدولي المتغير في كل تداعياته، سلباً أو إيجاباً، بالنسبة للعالم الفرنكوفوني سياسياً واقتصادياً وتنموياً وبيئياً وإنسانياً. فجاءت قمة هانوي ١٣ / ١٤ نوفمبر عام ١٩٩٧ لتعلن ميلاد «المنظمة الدولية للفرانكوفونية» وتقرر انتخاب د. بطرس غالي أول أمين عام للمنظمة الجديدة كما سبق تناوله عالياً.

ثالثاً: مصر والفرانكوفونية:

١٤- لا جدال أن انضمام مصر إلى حركة الفرنكوفونية منذ عام ١٩٨٧ فضلاً عن كونها عضواً مؤسساً للمنظمة الدولية للفرانكوفونية منذ عام ١٩٩٧ يمثل إضافة قيمة للنسق العديدة التي تتحرك في إطارها على المستوى الدولي، بما يسفر عنه في المقام الأول تعميق علاقاتنا بالدول الكبرى في المنظمة وعلى رأسها فرنسا، فضلاً عن توطيد علاقاتنا بالمجموعة الإفريقية التي تمثل التكتل الأكبر في الفرنكوفونية، بما يتيح الفرصة لمزيد من التواصل والتنسيق في

طوال ثمان سنوات كنت قد توقفت عن كتابة المقالات،
ولكن حين تلقيت مكالمة من زميلي العزيز السفير
رضا الطائفي رئيس تحرير الدبلوماسية، يطلب ان
اسهم في هذا العدد المتميز من مجلتنا بمناسبة
مرور مائتي عام على تأسيس وزارة الخارجية
بمقال عن استاذنا الكبير د. بطرس غالي، استجبت
على الفور، وحيث اتناول قليل من كثير عن فترته
كوزير للدولة للشئون الخارجية (١٩٧٧ - ١٩٩١).



سفير هشام الزميتي

hisham_elzimaity@yahoo.com

د. بطرس غالي

المفكر الأكاديمي والمفاوض الدبلوماسي:

لقد كان شرف كبير لي ان تحدثت في الحفل المهيّب الذي اقيم في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥ تحت رعاية وزير خارجيتنا د. بدر عبد العاطي، عن استاذنا الكبير د. بطرس غالي حيث استعنت بكلماته التي قدم بها نفسه للجمعية العامة للامم المتحدة في اول يناير ١٩٩٢ في مستهل مهمته سكرتيرا عاما للمنظمة حيث قال: «اقف امامكم اليوم بصفتي مصري قبطي، ابن لثقافات متعددة شكلت رؤيتي ومساري حيث نشأت في بيئة اسلامية عربية افريقية غنية بتنوعاتها، وتكونت علميا على مبادئ القانون الدولي، وخبرت العمل العام في اوساط أكاديمية ودبلوماسية صاغت فهمي لمسئوليات الدول تجاه شعوبها. ولكوني ثمرة هذا التلاقى بين الحضارات، احمل معي إيمانا عميقا بان الحوار هو اساس السلم وان التعددية منهاج حياة، وان الامم المتحدة يجب ان تكون الجسر الذي تعبر من خلاله الشعوب نحو تعاون انساني أعمق وسلام وعدالة أشمل».

الحوار هو القوة في صورتها الأرقى:

كان د. غالي يؤمن بأهمية تعزيز دور الشباب ويقول لهم، ولنا: «اعتزوا بهويتكم المصرية ولا تخشوا الانفتاح على الآخر. واجمعوا بين جذوركم الراسخة، والاجنحة التي تتيح لكم الطيران الى العالم. وازنوا بين الهوية والانفتاح، فكروا عالميا وامتلكوا رؤية دولية قائمة على العلم وليس على الانطباع، وعمقوا الارتباط بالوطن. اقرأوا كثيرا فالقراءة هي جواز المرور الى العالم. فالعلم ليس ترفا بل اداة للنموذ والاحترام والاستقلال. فلا مستقبل لأمة لا تجعل المعرفة اولوية، واعلموا ان الحوار ليس بديلا عن القوة، بل هو القوة في صورتها الأرقى».

ولقد كان د. غالي من اوائل من تناولوا الدبلوماسية العلمية كطريق لمستقبل الأمم. فالدبلوماسية العلمية هي فن تحويل العلم الى جسر للتعاون الدولي واداة لمواجهة التحديات المشتركة

ورأسمال السلام والتنمية المستدامة، على حسب قوله: «استمعوا اكثر مما تتكلمون. ففي الإصغاء نصف الدبلوماسية، فطالما تسبب الجهل في تفجير النزاعات في حين ان الوعي اول طريق الاستقرار. فلا تغلقوا النوافذ امام الثقافات الاخرى، فالقوة تأتي من القدرة على فهم الآخر والتواصل معه.

الدبلوماسية هي فن بناء الجسور بين المصالح المتعارضة:

في عام ١٩٧٧ الذي تولى فيه د. غالي منصبه، بدأت عمليات السلام في الشرق الاوسط بزيارة الرئيس السادات الى القدس، وكان د. غالي حاضرا. كما شارك في مباحثات كامب ديفيد ١٩٧٨ وفي مفاوضات معاهدة السلام ١٩٧٩، وعمل كذلك مع وزير الخارجية المرحوم كمال حسن على في مفاوضات الحكم الذاتي لفلسطين. وحين عارض الاتحاد السوفيتي ارسال قوة اممية لحفظ السلام بين مصر واسرائيل، نجح د. غالي في الحصول على موافقات اصدقائه رؤساء اوروجواي وكولومبيا والارجنتين على المشاركة في قوة المراقبين الدولية MFO التي لا زالت تؤدي مهامها في سيناء حتى اليوم.

كما شهدت تلك الفترة المقاطعة العربية لمصر مما تطلب التوجه نحو الاشقاء الافارقة، فكان د. غالي يجوب القارة ويتحرك بسرعة لاحياء علاقات تراجعت بعض الشيء بعد هزيمة ١٩٦٧، ونجح في مهامه حتى اصبحت القاهرة تستقبل العديد من القادة الافارقة بمعدلات عالية. وقد كان من حسن الحظ ان اتولى ملف افريقيا الفرنكوفونية في مكتبه لمدة عامين خلال تلك الفترة الحافلة.

ومن هنا جاءت فكرة انشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا عام ١٩٨١ لإرسال اطباء ومهندسين وخبراء مصريين لخدمة التنمية في افريقيا، واستقبال متدربين افارقة في مجالات



الدبلوماسيين الافارقة الناطقين بالانجليزية والفرنسية والتي لازالت تلقى اقبالا كبيرا حتى اليوم.

كما اسس د.غالى من خلال معهدنا الدبلوماسى الحوار الأفريقى اللاتينى حيث اتفق مع نظيره المكسيكى على ان تتولى مصر دعوة الخبراء الافارقة فى مجال التنمية وان تتولى المكسيك دعوة نظرائهم من أمريكا اللاتينية. وانعقدت عدة دورات لهذا الحوار فى القاهرة ومكسيكو سيتي مرة كل عامين لمناقشة قضايا هامة مثل ديون العالم الثالث والتجارة والنقل والتعاون العلمى، وصدرت عدة تقارير ثرية عن تلك التفاعلات الفكرية، ثم توقف الحوار بعد مغادرته موقعه الى الامم المتحدة.

اما عن التوثيق، فقد استأنف د.غالى اصدار الكتب البيضاء الوثائقية الصادرة عن وزارة الخارجية بادئا بنصوص اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام ومواقف مصر من القضية الفلسطينية مروراً بكتب بيضاء عن اتفاقيات مياه النيل بمختلف اللغات، والتعاون العربى الافريقى، والدور المصرى فى افريقيا، وعلاقات مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية، والاستخدام السلمى للطاقة النووية، وحماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها. وقد كان لى شرف استكمال هذه الاصدارات بكتب عن مصر وحركة عدم الانحياز، وعلاقات مصر بأمريكا اللاتينية، وحقوق الانسان، ومكافحة الارهاب، فضلا عن الجزء الاول من كتاب كنت سفيراً لمصر الذى ضم مذكرات سبعين من سفراء مصر ونصائحهم للأجيال الجديدة استمراراً على خطى استاذنا الكبير د. بطرس غالى وعملاً بنصائحه. وحين كان د.غالى سكرتيراً عاماً للامم المتحدة ادخل فلسفة الكتب البيضاء الى هناك فجعلها كتب زرقاء باللون السماوى للمنظمة.

وقد كانت وصيتى دائماً ان تتولى وزارتنا توثيق الاحداث التى مر بها د. غالى ووزرائنا الأجلاء الآخرين من خلال من عاصروهم من الدبلوماسيين حتى لا نفاجا بعد فترة من الزمن ان الروايات التى وثقها الآخرون والخصوم هى السائدة والمتاحة للباحثين ودارسى العلوم السياسية.



الزراعة والصحة والشرطة والتمريض والدبلوماسية. اما اجتماع د.غالى الشهرى مع السفراء الافارقة بالقاهرة فقد تحول الى لقاء ثابت مقدس يتابعه المجتمع الدبلوماسى القاهرى باهتمام بالغ، وكذلك وسائل الاعلام المحلية والدولية، فقد كان يكرر دائماً ان خمسين بالمائة من عملنا الدبلوماسى «اعلامى» وانه من واجبنا تجاه الرأى العام ان نطلعه على ما نقوم به ليؤيد خطانا ويتفاعل معنا. وليس أدل على شعبية د.غالى فى افريقيا من ان من رشحوه لتمثيل القارة سكرتيراً عاماً للامم المتحدة عام ١٩٩١ كانوا القادة الأفارقة الذين شجعوا الرئيس مبارك على تقديم الترشيح. وكم كنت محظوظاً ان حضرت الجلسة المغلقة من قمة ابوجا (يونيو ١٩٩١) التى شهدت مظاهرة تأييد افريقية لذلك الترشيح.

وقد كانت صيحة د.غالى منذ ١٩٨٠ بأن الصراع القادم فى المنطقة سيكون حول المياه، وان المياه ستكون أهم من النفط فى القرن الحادى والعشرين. ورغم ان صيحته ظلت اكثر التحذيرات الاستراتيجية شهرة، فلم يجاريه احد فى ذلك الوقت مما دفعه لتكوين مجموعة اندوجو غير الرسمية عام ١٩٨٣ للتشاور فيما بين دول حوض النيل حول أوجه التعاون الممكنة. وظلت اندوجو تجتمع لعدة سنوات إذ كانت اول محاولة جادة لتقريب وجهات النظر حول موضوعات المياه والزراعة والرى والثروة الحيوانية.

لا سلام بلا عدالة ولا عدالة بلا مشاركة:

اما عن اهتمام د.غالى البالغ بمعهد الدراسات الدبلوماسية فيعود الى ايمانه بضرورة التنشئة الدبلوماسية القويمة لشبابنا، فكان يتابع تطورهم ويحثهم على الإيمان بالتعددية وبأن العالم لا يدار من دولة واحدة او مركز واحد، وانه لا يوجد سلام بلا عدالة ولا عدالة بلا مشاركة. كما كان د.غالى يردد دائماً للشباب «ان مستقبل مصر فى أفريقيا وان من لا يفهم افريقيا لا يعرف موقع مصر الحقيقى» وينصح بتعلم تاريخ القارة والقراءة عن حركات التحرر الافريقية وجهود اقامة الوحدة الافريقية. وكذلك كان يوصى بالنظر شرقاً والتعلم من تجارب الحضارتين الصينية واليابانية. كما كان يطالب الشباب بعدم استعجال النتائج لأن الامم تبنى بالعمل المتراكم، وان يعتبروا العمل العام التزاماً اخلاقياً تجاه المجتمع.

وحين توليت ادارة المعهد الدبلوماسى عام ٢٠٠٤ ادركت مدى تأثير د.غالى على المدرسة الدبلوماسية المصرية الحديثة ارتكازاً على المعرفة والثقافة وفهم التاريخ. ولم يقتصر اهتمام د.غالى بالمعهد على ملحقينا الدبلوماسيين، بل بدأت دورات اعداد

نحتفل ب 200 عام على إنشاء وزارة الخارجية المصرية ذات التاريخ المسجل عبر الزمان بمواقف وطنية ، صاغها دبلوماسيين تفردوا بالعلم والثقافة والفن ايضا ، وبرعوا في مجالات السياسة والاقتصاد والعلوم بل في كافة المجالات التي اسندت إليهم وأهمها مساهماتهم في حفظ ونشر السلام على المستوى الاقليمي والدولى ، وكانت جهودهم لها أهميتها وسط عالم إنتابه صرع الفوضى ونتج عن ذلك اطماع المستعمر فى 'إغتصاب الأوطان والتهديدات بأسلحة محرمة دولية ، وهنا قول أن 200 عام على انشاء الخارجية المصرية ليس رقما فى الزمان ، بل هو عراقة لها تاريخ .



السفير د. سامح أبو العينين

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الدراسات الدبلوماسية،

جنيف، وبمركز جنيف للدراسات الأمنية

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

200 عام من التاريخ المسجل على جدران الزمن

والاستخدام السلمى - ليست فقط تحت الضغط، بل تنفصل تدريجياً عن بعضها البعض، بعدما أضعفت بفعل الجمود السياسى، والتنافس الاستراتيجى، والتطبيق الانتقائى. ويتمثل البعد الأكثر وضوحاً لهذه الأزمة فى غياب أى تقدم حقيقى فى ملف نزع السلاح النووى. بل إن المسار يتحرك فى الاتجاه المعاكس تماماً. فالترسانات النووية تشهد توسعاً وتحديثاً متواصلاً، فى وقت تتآكل فيه منظومة الحد من التسلح الثنائى، التى شكلت لعقود العمود الفقرى للاستقرار الاستراتيجى. كما أدى انهيار أو تعليق اتفاقيات رئيسية إلى إزالة الضوابط التى حُدّت من التصعيد لعقود طويلة. وفى الوقت ذاته، يجرى دمج تقنيات جديدة، من بينها الذكاء الاصطناعى وأنظمة الإطلاق المتقدمة، ضمن العقائد النووية، بما يضيف مستويات جديدة من التعقيد والمخاطر إلى معادلات الردع الهشة أصلاً.

ولا يقل خطورة عن ذلك حالة الجمود التى تصيب ركيزة عدم الانتشار. إذ يستمر انتشار القدرات النووية الحساسة — لا سيما تقنيات التخصيب — فى كثير من الأحيان ضمن أطر غير شفافة أو غير معلنة. كما تتجه دول متزايدة إلى الاستثمار فى قدرات نووية كامنة، بما يضعها على عتبة القدرة النووية دون خرق رسمى لالتزامات المعاهدة. ويعكس هذا النمط ليس فقط انتشار التكنولوجيا، بل أيضاً تراجع الثقة فى قدرة النظام على توفير الأمن من خلال الالتزام بقواعده. ونتيجة

وهنا يتضح المساهمات الفعالة التى تتضح من فاعلية مؤتمرات نزع السلاح فى معاهدة عدم انتشار النووى وهى تركز على ثلاث ركائز أهمها نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمى — ليست فقط تحت الضغط، بل باتت تتباعد تدريجياً، بعدما أضعفت كل منها بفعل مزيج من الجمود السياسى، والتنافس الاستراتيجى، والتطبيق الانتقائى. فى لحظة تتسم باضطراب جيوسياسى حاد — من الحرب فى الخليج، إلى تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وعودة المخاوف النووية بشكل ملموس — لم يعد السؤال المطروح أمام المجتمع الدولى سؤالاً بلاغياً: هل يمر نظام عدم الانتشار النووى العالمى بأزمة حقيقية، أم أنه مجرد طور دورى جديد من الضغوط؟ إن الأدلة المتراكمة التى برزت خلال المداولات الأخيرة المرتبطة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تترك مجالاً ضيقاً للغاية للالتباس. فما نشهده ليس اضطراباً عابراً، بل أزمة هيكلية تمس جوهر المنطق والتوازن والمصادقية التى قام عليها النظام النووى العالمى منذ عام 1968.

لقد تأسست معاهدة عدم الانتشار النووى على صفقة دقيقة التوازن: تتخلى الدول غير النووية عن السعى لامتلاك السلاح النووى مقابل الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، إلى جانب التزام موثوق من الدول النووية بالعمل نحو نزع السلاح. إلا أن هذا التوازن لم يعد قائماً اليوم. فالركائز الثلاث للمعاهدة — نزع السلاح، وعدم الانتشار،



لذلك، أصبح الفصل بين البرامج النووية المدنية والعسكرية أكثر صعوبة، سواء من حيث التعريف أو الرقابة والتنفيذ. وعلى المستوى المؤسسي، يبدو التآكل واضحاً بالقدر نفسه. فقد بات دور هيئات الرقابة والتحقق، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يواجه ضغوطاً متزايدة، في ظل تراجع تطبيق أنظمة الضمانات الشاملة، وتصاعد الخلافات السياسية المتعلقة بحقوق الوصول وآليات الرقابة. كما يشهد النظام متعدد الأطراف بصورة أوسع، بما في ذلك منظمات مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تراجعاً مماثلاً في مستوى النفوذ والفاعلية. ويعكس هذا الضعف حقيقة أعمق تتمثل في التآكل التدريجي لمنظومة الأمم المتحدة ذاتها، وتراجع قدرتها على ممارسة التأثير على القوى الكبرى.

ويتجسد هذا الشلل المؤسسي بوضوح في فشل مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي المتعاقبة، على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، في التوصل إلى وثائق ختامية توافقية ذات رؤية مستقبلية. ويعود آخر اتفاق ذي معنى إلى عام 2010. ومنذ ذلك الحين، تحولت العملية إلى ما يشبه دائرة ممتدة من الخطابات، والجمود الإجرائي، والاعتماد المفرط على البيانات والفعاليات الجانبية، بعيداً عن الغاية الأصلية للنظام باعتباره آلية للتنفيذ والمساءلة.

وتتضاعف أهمية هذا التطور بالنظر إلى اللغة المستخدمة في الرسالة ذاتها الموجهة إلى وزير الخارجية ماركو روبيو. إذ حذر النواب من أن «مخاطر سوء التقدير، والتصعيد، واستخدام السلاح النووي في هذه البيئة ليست افتراضية». وهي صياغة حادة ومقصودة تعكس إدراكاً بأن المسار الحالي في الشرق الأوسط ليس فقط غير مستقر، بل ينطوي على مخاطر حقيقية ومباشرة. فالمخاطر لم تعد مجرد احتمالات نظرية، بل أصبحت جزءاً متأسلاً في بنية البيئة الأمنية الإقليمية نفسها.

وبالنسبة للدول العربية، فإن التداعيات عميقة وواسعة النطاق. فرغم أن التركيز الاستراتيجي على إيران، لا سيما في ضوء تحركاتها في الخليج، يظل مفهوماً، فإنه بات غير كافٍ بصورة متزايدة. فالواقع الأوسع يشير إلى أن المنطقة تشهد توسعاً غير خاضع للرقابة، وفي كثير من الأحيان غير خاضع للرقابة، في القدرات المرتبطة بالبرنامج النووي، بما يتجاوز إيران وحدها. وفي الوقت ذاته، تتشكل أنماط جديدة من التعاون، من بينها شراكات في مجالات التسليح والتكنولوجيا بين دول خليجية ودول نووية مثل الهند وباكستان، وذلك خارج إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، بما يفاقم تراجع أهميتها وفعاليتها.

وهذا يطرح سؤالاً جوهرياً يتعلق بمبدأ الشمولية. فالنظام الذي يسعى إلى تنظيم السلوك النووي العالمي لا يمكن أن يحتفظ بمصداقيته بينما تعمل أطراف رئيسية خارج إطاره. إن التعايش بين قوى نووية معترف بها وأخرى غير معترف

لذلك، أصبح الفصل بين البرامج النووية المدنية والعسكرية أكثر صعوبة، سواء من حيث التعريف أو الرقابة والتنفيذ. وعلى المستوى المؤسسي، يبدو التآكل واضحاً بالقدر نفسه. فقد بات دور هيئات الرقابة والتحقق، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يواجه ضغوطاً متزايدة، في ظل تراجع تطبيق أنظمة الضمانات الشاملة، وتصاعد الخلافات السياسية المتعلقة بحقوق الوصول وآليات الرقابة. كما يشهد النظام متعدد الأطراف بصورة أوسع، بما في ذلك منظمات مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تراجعاً مماثلاً في مستوى النفوذ والفاعلية. ويعكس هذا الضعف حقيقة أعمق تتمثل في التآكل التدريجي لمنظومة الأمم المتحدة ذاتها، وتراجع قدرتها على ممارسة التأثير على القوى الكبرى.

ويتجسد هذا الشلل المؤسسي بوضوح في فشل مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي المتعاقبة، على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، في التوصل إلى وثائق ختامية توافقية ذات رؤية مستقبلية. ويعود آخر اتفاق ذي معنى إلى عام 2010. ومنذ ذلك الحين، تحولت العملية إلى ما يشبه دائرة ممتدة من الخطابات، والجمود الإجرائي، والاعتماد المفرط على البيانات والفعاليات الجانبية، بعيداً عن الغاية الأصلية للنظام باعتباره آلية للتنفيذ والمساءلة.

وتكمن خلف هذه الاتجاهات حالة من الاختلال البنوي التي باتت من الصعب تجاهلها. فقد أصبحت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أكثر قوة وأكثر امتلاكاً للقدرات النووية، في حين تراجعت نسبياً قدرة الدول النامية على التأثير في مخرجات النظام الدولي. وما كان يوصف يوماً بـ«ازدواجية المعايير» تطور اليوم إلى ما هو أكثر رسوخاً: نظام متعدد المعايير يُطبق فيه القواعد بشكل انتقائي وغير متسق. وكانت النتيجة اتساع فجوة المصادقية، بما بات يهدد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام نفسه.

ويجسد الشرق الأوسط هذه الأزمة في أكثر صورها حدة. فالمنطقة لم تعد حالة هامشية، بل أصبحت في صلب مستقبل نظام عدم الانتشار النووي. فالتقدم المستمر في البرنامج النووي الإيراني، والقدرات النووية الإسرائيلية غير المعلنة، وتزايد انخراط القوى النووية الخارجية، كلها عوامل خلقت بيئة شديدة التعقيد وعدم الاستقرار. كما أن غياب الشمولية — خصوصاً عدم انضمام إسرائيل والهند وباكستان إلى المعاهدة — أدى عملياً إلى إفراغ سلطة المعاهدة ومصداقيتها في المنطقة. والأكثر دلالة أن دولاً نووية غير



ساحة السلام

الأوسط ضمن المسار متعدد الأطراف، مع التأكيد المستمر على أنها عنصر لا يتجزأ من مصداقية وتوازن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك من منظومة الأمن الإقليمي. ويستند هذا الدور القيادي إلى سجل تاريخي طويل في قيادة صياغة المعايير، شمل إسهام مصر بوصفها أحد العقول المُنظرة لمفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، من خلال مشاركتها في رعاية مبادرة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، ثم اقتراحها عام ١٩٩٠ توسيع هذا الهدف ليشمل جميع أسلحة الدمار الشامل. وبصفتها صوتاً دبلوماسياً رائداً داخل المجموعة العربية، دأبت مصر على إبراز فجوات التنفيذ عبر دورات الاستعراض المتعاقبة لمعاهدة عدم الانتشار، والتأكيد على أن إحراز تقدّم في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ لا يزال اختباراً حاسماً للالتزام بحسن النية، ويمثّل سياسياً ما يمكن اعتباره ركيزة رابعة فعلية تسند توازن المعاهدة. وضمن مسار المؤتمر المعقود بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أطلق عام ٢٠١٩، أظهرت مصر قيادة عملية من خلال إجراءات ملموسة دعمت الاستمرارية والمضمون على حد سواء، من بينها: الدفع نحو إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى السنوي في مقر الأمم المتحدة مع توجيه دعوة مفتوحة لجميع دول المنطقة؛ دعم المخرجات التأسيسية للمؤتمر، بما في ذلك الإعلان السياسي الذي يلتزم فيه المشاركون بصياغة معاهدة ملزمة قانوناً؛ تشجيع تنظيم المداولات حول عناصر ذات صلة مباشرة بالمعاهدة مثل النطاق، والتعاريف، والالتزامات الأساسية، ومبادئ التحقق، والترتيبات المؤسسية، بدلاً من الاكتفاء بإعادة التأكيدات العامة؛ ودعم آليات العمل ما بين الدورات، بما في ذلك إنشاء واستخدام لجنة عمل، لضمان استدامة الانخراط بين الدورات السنوية.

واستشرافاً للمستقبل، تتمتع مصر بموقع ملائم للاضطلاع بدور مركز إقليمي لبناء القدرات التقنية، مستفيدة من خبرتها الدبلوماسية لدعم ثقافة التحقق، وتعزيز الشبكات المهنية، والمساهمة في ردم الفجوات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وأصحاب المصلحة الإقليميين، مع اقتراب الدول

بها، وفق مجموعات مختلفة من المعايير والتوقعات، خلق تناقضاً هيكلياً يواصل تقويض المعاهدة من الداخل. وبعبارة أخرى، يجري تهميش معاهدة عدم الانتشار النووي في الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر التي أنشئت أساساً للتعامل معها. وفي هذا السياق، يظل الموقف العربي — بقيادة مصر بصورة ثابتة — محتفظاً بأهميته وإلحاحه في آن واحد. فعلى مدى عقود، لعبت مصر دور الذاكرة المؤسسية لمعاهدة عدم الانتشار، من خلال الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويظل هذا الهدف، المستند إلى قرار مؤتمر المراجعة لعام 1995، الإطار الأكثر تماسكاً وقابلية للتطبيق لمعالجة التحديات النووية في المنطقة.

إلا أن اللحظة الراهنة تتطلب أكثر من مجرد إعادة التأكيد على هذا الهدف. فهي تستدعي جهداً متجدداً لإعادته إلى صدارة الدبلوماسية الدولية. فإقامة مثل هذه المنطقة لم تعد مجرد طموح طويل الأمد، بل أصبحت ضرورة استراتيجية. ويتطلب ذلك ليس فقط إرادة سياسية، بل أيضاً إطاراً عملياً للتنفيذ، يشمل تفكيك القدرات النووية ذات الطابع العسكري، والتطبيق الكامل لأنظمة الضمانات الدولية.

ويُظهر نموذج جنوب أفريقيا، التي قامت طوعاً بتفكيك برنامجها النووي وإخضاع منشآتها للرقابة الدولية، أن التراجع عن المسار النووي العسكري أمر ممكن. كما تمثل معاهدة بليندايا نموذجاً إقليمياً ناجحاً يمكن الاستفادة منه في الشرق الأوسط. وما تحتاجه المنطقة هو معاهدة يتم التفاوض عليها بعناية، تستند إلى أسس فنية سليمة وتحظى بدعم سياسي، بما يعكس واقع المنطقة ويعيد في الوقت ذاته الاعتبار لمبادئ نظام عدم الانتشار العالمي.

ولم تعد المخاطر مقتصرة على مصداقية معاهدة بعينها، بل امتدت إلى مستقبل السلم والأمن الدوليين. فمع تراكم المخاطر النووية، وتراجع فعالية الضمانات المؤسسية، واحتماد التنافس الجيوسياسي، يضيق هامش الخطأ بصورة متزايدة.

ومن ثم، فإن الخلاصة باتت حتمية. فآزمة نظام عدم الانتشار النووي ليست مسألة إدراك أو انطباع، بل حقيقة قائمة. ومن دون جهد جاد ومنسق لاستعادة التوازن، وفرض الالتزامات، وإعادة تأكيد سلطة النظام متعدد الأطراف، فإن الركيزة الأساسية للنظام النووي العالمي ستواصل التصدع، بما قد يقود إلى تداعيات يصعب احتواؤها أو التراجع عنها. مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٢٦: مستقبل منع الانتشار ونزع السلاح النووي والمنطقة الخالية في الشرق الأوسط

الخاتمة

١. القيادة الدبلوماسية المصرية لملف المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
اضطلعت مصر بدور محوري ومستدام في إبقاء أجندة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق

المواد الانشطارية والأسلحة النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى القيام بإتلاف تلك الأسلحة وفق برنامج زمني متفق عليه دولياً، والاستعداد بتجربة جنوب أفريقيا في هذا الصدد. وبالنظر إلى اتجاه العديد من دول المنطقة إلى استخدام الطاقة النووية فمن المهم اتخاذ تدابير لتأمين المفاعلات النووية والتعامل مع النفايات النووية.

٣. خطوات نزع السلاح النووي والتحقق والشفافية
١. قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقاً للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٦ لمعاهدة منع الانتشار النووي بتقديم تقرير عن «تعهداتها» تجاه نزع السلاح النووي إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٢٧. وللمؤتمر الاستعراضي القادم، والنظر في الخطوات المقبلة من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة علماً بأن خطة العمل بشأن نوع السلاح النووي تحتوي على معايير لقياس تنفيذ المادة السادسة بما في ذلك الخطوات العملية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

٢. التحرك بسرعة نحو خفض المخزون العالمي من جميع الأسلحة النووية، وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية والأمنية للمساهمة في منع الانتشار النووي ونزع السلاح، وكذلك النظر في مصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح، لتعزيز الشفافية في هذا المجال.

٣. هذه التعهدات تعني بالضرورة أن اللجان التحضيرية للدورة القادمة ٢٠٢٧، ابتداء من الدورة الحالية، يمكن أن تشكل خارطة طريق للقضاء التدريجي على الأسلحة النووية.
٤. في هذا السياق، من الواضح أن التحقق من «نوع» السلاح النووي سوف يصبح عنصرًا مهمًا في تحقيق النزع الفعال للسلاح، كما يجب على الدول النووية النظر في سبل مي الشفافية، مثل فتح مواقع التجارب ومرافقها للتفتيش الدول.

٥. كما أن تحديد العناصر والأنشطة والمرافق التي يجب رصدها هي الخطوة الأولى نحو التحقق من فعالية وكفاءة شفافية أي نظام للتحقق الشامل وفي هذا الصدد يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم إعلانات سنوية إلى سجل يحتفظ به من قبل الأمم المتحدة على أن يتضمن ما يلي:
• الأرقام الحالية وإجمالي الرؤوس الحربية النووية، ومنظومات إيصالها، وبيانات التخزين، ومخزونات المواد الانشطارية، والمخطط لوضع المواد الانشطارية الفائضة تحت التفتيش الدولي، بالإضافة لخطط للقضاء على الأسلحة النووية ووسائل نقلها.

• وضع نموذج عام لعملية التفكيك الكامل للسلاح النووي، بما في ذلك جميع خطوات التحقق والتكنولوجيات المستخدمة، وتحديد إجراءات التحقق لكل عملية تفكيك، والتعرف على نقاط التفتيش، وتقنيات القياس، وكيفية وضع إجراءات لضمان الامتثال.



الأطراف من مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٦.

٢. العناصر اللازمة لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط

بالإمكان تلبية المتطلبات الضرورية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عن طريق تكثيف الجهود الدولية لمنع تهديد الأمن والسلام الدوليين، والالتزام بنظام منع الانتشار النووي. وقد أصبح إنشاء هذه المنطقة يحظى بتأييد المجتمع الدولي، وكذلك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، استناداً إلى التجارب المماثلة السابقة وبناء على ذلك، فمن أجل إنشاء تلك المنطقة لابد أن تتحقق العناصر الآتية:

١. إزالة أسلحة الدمار الشامل، حتى يمكن تعزيز المصالح الأمنية والحيوية لدول المنطقة

٢. ضرورة أن تعلن دول المنطقة عن رغبتها في إزالة أسباب التوتر والنزاع في المنطقة لتحقيق السلام العادل والشامل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

٣. ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها للتفتيش الدولي، وفقاً لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤. عدم السماح لأية دولة خارج المنطقة باستخدام أراضي المنطقة أو الأراضي التي تقع تحت سيطرتها في وضع أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها بها.

٥. ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بموضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦. ضرورة التعهد بوقف إنتاج أو الحصول على المواد الانشطارية أو أية مواد تستعمل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

٧. ضرورة الامتناع لحين إنشاء هذه المنطقة عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها أو الحصول عليها على أي نحو آخر، والامتناع عن السماح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في أراضيها..

٨. ضرورة أن تقدم إسرائيل لوائح وقوائم بمخزونها من

تحتفل وزارة الخارجية المصرية هذا العام بمرور 200 عاماً على إنشاء النواة الأولى لهذه الوزارة الهامة والمحورية فى ماضى مصر وحاضرها ومستقبلها، وهى ما كان يسمى آنذاك بـ «إدارة التجارة والأمور الأفرنكية»، والتي تأسست فى عهد محمد على باشا، وفى سياق مشروع يراه الكثير من المؤرخين المصريين وغير المصريين أنه كان يستهدف بناء دولة حديثة فى مصر، وذلك قبل أن تمر هذه المؤسسة الوطنية العريقة بعدة أطوار تبلور وتطور وتقدم أخرى وصلت بها إلى الحالة المتقدمة التى صارت عليها الآن.



سفير د. وليد محمود عبد الناصر
walidabdelnasser@yahoo.com

الدبلوماسية المصرية وإنجاز مهام تحقيق الاستقلال الوطنى وحمايته والحفاظ عليه

دول حوض ومصب النيل أو الدائرة العربية أو الدائرة الأفريقية أو الدائرة الإسلامية أو الدائرة العالم ثالثة (بلدان الجنوب العالمى) أو الدائرة المتوسطية أو الدائرة الإنسانية العالمية الشاملة بأفاقها الرحبة والواسعة.

وسوف نركز فى هذا المقال على محور واحد فقط مما نراه ونعتبره أحد أهم المحاور التى كان لحركة الدبلوماسية المصرية فيه دور تاريخى ومستمر ومتواصل وباق معنا حتى اليوم وسوف يبقى فى المستقبل القريب والبعيد على حد سواء، ولكنه أيضاً دور محورى ورئيسى ومركزى، وهو محور شديد الأهمية والدلالة والحساسية للوطن والمواطن، أبلت الدبلوماسية المصرية فيه بلاءاً حسناً وساهمت فيه بشكل أساسى وأدلت بدلوها على أفضل ما يكون الدور والعطاء للوطن، وسوف نتناول دور الدبلوماسية المصرية فى هذا المحور لتحقيق المصالح والأهداف الرئيسية للوطن وللشعب، وهذا المحور هو كيفية تحقيق الاستقلال الوطنى فى المقام الأول وحمايته والحفاظ عليه والدود عنه، وتفعيل وتنشيط أدوار إقليمية ودولية مؤثرة فى مختلف الدوائر التى تنتمى إليها مصر لتحقيق هذا الهدف الأسمى والأعلى والأكثر قداسة فى حياة

ولئن كانت الدبلوماسية المصرية قد لعبت أدواراً حيوية فى تاريخ الوطن وسعت لتلبية احتياجاته فى مختلف المجالات والظروف وعلى مدار الأزمنة المتعاقبة منذ نشأة مؤسساتها، فإن أدوارها تفرعت وتعددت وتضاعفت وتنوعت على النحو الذى لا يمكن معه من خلال مقال واحد أو حتى كتاب واحد أن تتم القدرة على استيعابه وتقديره للقارئ الكريم حتى يدرك حجم المهام العظام التى ألقى على كاهل هذه المؤسسة العملاقة، والتى قامت بها فى الكثير من الحالات على النحو الأكمل والأمثل، وحتى يعى القارئ الكريم مدى الإنجازات التى نجحت الدبلوماسية المصرية فى الوصول إليها وتحقيقها عبر عقود متتالية من العمل الدؤوب، وجميعها صبت لصالح الوطن وأهدافه الكبرى.

كذلك فإنه وإن كانت الدبلوماسية المصرية بطبائع الأشياء وطبقاً للمنطق الطبيعى للأمور قد سعت، ولا تزال، لتحقيق غايات وطنية عليا وتنفيذ أهداف استراتيجية لمصر، فإنها خلال جهودها تلك حققت إنجازات لا تنكر صبت لصالح مختلف الدوائر شبه الإقليمية والإقليمية والأقليمية والعالمية التى تنتمى إليها مصر، سواء كانت



كل شعب وفى تاريخ كل وطن.

فعلى صعيد تحقيق الاستقلال الوطنى وحمايته والحفاظ عليه والذود عنه، كانت الدبلوماسية المصرية صاحبة دور أصيل ومنذ استقلال مصر الاسمى والرسمى والمنقوص عن التاج البريطانى طبقاً لتصريح 28 فبراير 1922 الأحادى الجانب الصادر عن دولة الاحتلال والحماية المملكة المتحدة وما صحبه من تحفظات أربعة حول تأمين طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر، وحق بريطانيا الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى، وحماية ما أسمته بريطانيا بالمصالح الأجنبية والأقليات فى مصر، وحق بريطانيا فى التصرف فى السودان، وما تلى ذلك من تأسيس وزارة الخارجية المصرية بشكل رسمى وتحديد اختصاصاتها وفقاً لدستور عام 1923، لعبت الدبلوماسية المصرية على مدار ثلاثة عقود متتالية دوراً رئيسياً لتمكين مصر من استكمال مقومات استقلالها السياسى، وذلك فى البداية فى العهد الملكى عبر سلسلة جولات من التفاوض مع المحتل البريطانى، شملت النجاح فى إدخال تحسن نسبى لوضعية وحالة ودرجة استقلال مصر السياسى والقانونى تمثل فى توقيع معاهدة 1936 الأنجلو / مصرية، مما مكن مصر من زيادة حجم قواتها المسلحة من جهة وساعد فى العام اللاحق 1937 وبعد مفاوضات مضمينة خاضتها الدبلوماسية المصرية فى التوصل إلى توقيع اتفاقية مونترو لإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر،

والتي كانت قد بدأت فى عهد الخديوى سعيد وتعاضمت فى عهده الخديوى إسماعيل والخديوى توفيق فى القرن التاسع عشر، من جهة ثانية، وساعدت مصر أيضاً على الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم، ذلك التنظيم الدولى الذى نشأ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى من جهة ثالثة. إلا أن منهج المفاوضات الثنائية المصرية البريطانية وصل إلى طريق مسدود فى نهاية الأمر نتيجة مراوغات وتهرب دولة الاحتلال، وهو الأمر الذى دفع زعيم حزب الوفد ورئيس آخر حكومة له فى العهد الملكى مصطفى النحاس باشا إلى إعلان إلغاء معاهدة 1936 بشكل أحادى الجانب فى أكتوبر 1951 ولجوء الدبلوماسية المصرية للأمم المتحدة، التنظيم الدولى الذى خرج إلى النور فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت للدبلوماسية المصرية صولات وجولات لبناء الدعم وحشد التأييد، سواء داخل المنظمة الدولية أو خارجها، لمطلب الاستقلال الوطنى، وذلك تحت قيادة وزير خارجية مصرى متميز وقدير فى آخر حكومات حزب الوفد هو الدكتور محمد صلاح الدين باشا، وتزامن ذلك مع تبنى خيار استراتيجى مواز وهو انطلاق حرب المقاومة الشعبية ضد قواعد الاحتلال البريطانى فى منطقة قناة السويس، بتنسيق فيما بين تنظيم «الضباط الأحرار» السرى آنذاك فى الجيش المصرى وبين عدد مما سسمى القوى السياسية المصرية، سواء التقليدية، أو الناشئة والباذغة والجديدة فى ذلك

يمكن لمصر في تلك المرحلة الحرجة، أو لتجنب اندلاع الحرب في المقام الأول، ثم التحركات المكثفة والسريعة والفعالة لإيقاف العدوان وإجبار الدول المعتدية على الانسحاب، وهنا برزت مجدداً قيمة الدبلوماسية المصرية في النجاح في الجمع بين الدبلوماسية الثنائية وتلك متعددة الأطراف وصولاً إلى تحقيق النصر السياسي والدبلوماسي في هذه الحرب التي شكلت منعطفًا تاريخيًا جديدًا في العلاقات الدولية والنظام الدولي لصالح بلدان الجنوب العالمي وتحركاً نحو قدر هام ولا يستهان به من إدخال اعتبارات العدالة والإنصاف والتكافؤ والندية في المعايير والقواعد التي تحكم التفاعلات والعلاقات فيما بين الدول، وبما يؤكد الحق القانوني والسياسي لبلدان الجنوب العالمي في السيطرة على مقدراتها ومواردها وممارسة سيادتها على أراضيها ومياهها، وحماية استقلالها الوطني والحفاظ عليه واستكمال مقوماته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة بالطبع إلى ركائزه السياسية والاستراتيجية والعسكرية والأمنية. وكان نجاح مصر السياسي والدبلوماسي في إلحاق الهزيمة بالعدوان الثلاثي، عبر بناء شبكة دعم دولية وإقليمية عريضة ومؤثرة وفعالة على مستوى الحكومات والشعوب له دور مفصلي في دعم نضال شعوب كثيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تشجعت وهبت مطالبة بالاستقلال الوطني أو سعت لاستكمال المقومات الاقتصادية والثقافية وغيرها لهذا الاستقلال.

ولم تتوقف الدبلوماسية المصرية في أداء مهامها المقدسة في الحفاظ على الاستقلال الوطني وحمايته من الأخطار المحدقة به، بل نجحت في إفشال مساعي قوى الاستعمار القديم والجديد على مدار عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في بناء أحلاف عسكرية في المنطقة كانت موجهة ليس فقط ضد الاستقلال الوطني المصري بل أيضاً ضد استقلال الوطن العربي الكبير في سياقه الأمم، وكانت تسعى لإعادة بناء تركيبة التبعية للدول الغربية، وفي نفس الإطار حافظت مصر على سياستها الثابتة والمستقرة منذ ما بعد اتفاقية الجلاء في عام 1954 الخاصة برفض إقامة قواعد عسكرية لدول أجنبية على أراضيها، وتواصلت تلك السياسة مع تعاقب الحكام والحكومات في مصر منذ ذلك التاريخ وأدت إلى نجاة مصر وحماية استقلالها الوطني من مخاطر جمة وأخطار محدقة في مراحل تاريخية مختلفة ومتتالية. وجاء الاختبار التالي للدبلوماسية المصرية في الدفاع عن الاستقلال الوطني للبلاد قبل وخلال وبعد حرب

الوقت في المشهد السياسي المصري، وهي الحرب التي عرفت تاريخياً بـ «حرب التحرير الوطنية»، واستمرت تلك الحرب بعد قيام ثورة الضباط الأحرار المدعومة شعبياً في 23 يوليو 1952، وبدعم كامل وتنسيق وتخطيط من جانب مجلس قيادة الثورة وبشكل متناغم مع كل مرة كانت تتعثر فيها المفاوضات المصرية البريطانية حول جلاء قوات الاحتلال البريطاني عن مصر وكنوع من أنواع الضغط والدعم الفعال للعملية التفاوضية وللمسار الدبلوماسي، حتى تم توقيع اتفاقية الجلاء في أكتوبر 1954 وتم جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر في 18 يونيو 1956. ويجب ألا ننسى أن الجولات المتتالية للمفاوضات المصرية البريطانية تلك قد نجحت في مراحلها الأولى في التوصل إلى اتفاقية بشأن منح حق تقرير المصير للشعب السوداني بعد جلاء القوات البريطانية عن السودان، وهو الأمر الذي مهد لاستقلال هذا البلد الشقيق.

إلا أنه في نفس العام، 1956، سرعان ما عادت دولتان من أساطين دول الاستعمار الأوروبي القديم، وهما بريطانيا وفرنسا، وبالشترك مع إسرائيل، في العدوان مجدداً على مصر عبر احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء المصرية وإنزال القوات البريطانية والفرنسية في منطقة قناة السويس للسيطرة على مدنها ثم التخطيط للتحرك للقاهرة لاحتلالها والسعي لإسقاط الحكم الوطني القائم في مصر في تلك الفترة، رداً على سعي مصر لممارسة سيادتها على أراضيها وعلى مياهها الوطنية والإقليمية ومواردها الطبيعية وطرق المواصلات الدولية المارة بها، وذلك من خلال قرار الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية في 26 يوليو 1956.

وعلى الفور تحركت الدبلوماسية المصرية، سواء في سياق التحضير الدولي والإقليمي لقرار التأميم أو عقب إعلان القرار مباشرة وكذلك في الفترة ما بين إعلان القرار وشن العدوان الثلاثي على مصر أو خلال العدوان وفي أعقابها، ولعبت الخارجية المصرية دوراً شديداً النشاط والحيوية والأهمية، بالتوازي مع تجدد انطلاق حرب المقاومة الشعبية في مدن ومنطقة قناة السويس ضد القوات البريطانية والفرنسية الغازية، وبقيادة الراحل الكبير الدكتور محمود فوزي أول وزير خارجية لمصر بعد ثورة 23 يوليو 1952، سواء من خلال اتصالات ثنائية أو متعددة أطراف مع عدد من الدول ذات المصلحة المباشرة أو غير المباشرة في هذه الأزمة المعروفة دولياً بـ «أزمة السويس»، أو لبناء وحشد وتعبئة أوسع دعم إقليمي ودولي

الخامس من يونيو 1967، حيث جرت جهود دبلوماسية مصرية مضيئة ثنائية ومتعددة أطراف، بما في ذلك في الأمم المتحدة، قبل الحرب للحيلولة دون نشوبها في المقام الأول، ثم خلال الحرب وبعدها داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف أيضاً للوصول إلى توافق دولي حول إصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يضمن الحقوق المصرية والعربية تمثل في القرار الشهير حتى الآن رقم 242 في نوفمبر 1967، والذي أصبح أساساً لما يعرف بمبدأ «الأرض مقابل السلام» كمدخل لحل ما جرى على تسميته دولياً منذ ذلك الوقت بـ «الوضع في الشرق الأوسط»، والذي بنيت عليه لاحقاً قرارات ومبادرات وجهود كثيرة بغرض إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط على أسس الشرعية الدولية والقانون الدولي، خاصة مبادئ عدم جواز استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا في حالات الدفاع عن النفس، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي دول أخرى بالقوة، واللجوء للوسائل السلمية لتسوية المنازعات فيما بين الدول، وغيرها من مبادئ هامة ترسخت في وجدان وقناعات المجتمع الدولي والتنظيم الدولي وفقه القانون الدولي.

وما بين حرب يونيو 1967 وحرب التحرير في السادس من أكتوبر 1973، لم تتوقف حركة ونشاط الدبلوماسية المصرية لاستعادة الأرض وحشد الحلفاء والأصدقاء والأشقاء على الأصعدة الإقليمية والدولية لتحرير شبه جزيرة سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، وخلال وبعد حرب أكتوبر 1973، سرعان ما تقدمت الدبلوماسية المصرية الصفوف بجهودها سواء عبر صدور قرارى مجلس الأمن 338 و339 اللذين أكدا على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، أو من خلال الانخراط في مسار مؤتمر جنيف للسلام لى تستكمل الدبلوماسية ما حققته الحرب، أو على مسارات اتفاقي فض الاشتباك الأول والثاني على الجبهة المصرية في عامي 1974 و1975، ثم العودة مجدداً لتنشيط جهود إعادة انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في إطار الأمم المتحدة في عامي 1976 و1977، وصولاً إلى البناء على قرار الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات التاريخي بزيارة القدس في نوفمبر 1977، وما أسفر عنه من إقامة مسار تفاوضي مصري إسرائيلي ودور أمريكي فعال ونشط أفضى إلى توقيع إطار كامب دافيد في سبتمبر 1978 بجزئيه المتعلق بالمسار المصري الإسرائيلي والمتعلق بالقضية الفلسطينية، وصولاً إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس

1979، وكان للدبلوماسية المصرية وعده من قاداتها مواقف خلدها التاريخ الوطني والدبلوماسية خلال تلك الفترة من منطلق التمسك بالاستقلال الوطني التام غير المنقوص.

وإن كان تاريخ الخامس والعشرين من أبريل 1982 هو تاريخ إتمام الجلاء الإسرائيلي عن أرض سيناء المصرية تنفيذاً لبنود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإنه بقيت قضية «طابا» معلقة وعالقة حيث ظلت هذه البقعة الغالية من أرض مصر تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، وجاءت الدبلوماسية المصرية لتلعب دوراً شديداً التأثير في الدفع نحو اللجوء لخيار التحكيم بهدف ضمان تحرير آخر قطعة من أرض مصر كانت لا تزال خاضعة للاحتلال الإسرائيلي، ولم يكن الأمر سهلاً أو يسيراً ولم تكن الطرق مهيأة، بل استغرق الأمر جهوداً مكثفة، وجاءت ملحمة الإعداد والأداء الدبلوماسي المصري في هيئة التحكيم حول طابا بمدينة جنيف السويسرية التي توجت بعودة طابا لأحصان الوطن لتضيف الكثير لرصيد ومصادقية الدبلوماسية المصرية لدى كل من القيادة السياسية المصرية والشعب المصري على حد سواء ولتتزين الدبلوماسية المصرية بنصر جديد أضاف إلى تألقها وتميزها ومكانتها على الأصعدة الإقليمية والدولية، وفي ظل منظومة متكاملة في عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك، قادها في ذلك الوقت الراحل الكريم الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والذي صار لاحقاً الأمين العام لجامعة الدول العربية، وشملت في مراتبها العليا الراحل الكريم السفير الدكتور نبيل العربي مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية ثم مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف وقت انعقاد جلسات هيئة التحكيم، ولاحقاً شغل منصب وزير الخارجية المصري ثم أمين عام جامعة الدول العربية، والراحل الكريم السفير أحمد ماهر السيد مدير الإدارة القانونية بالخارجية المصرية وقت انعقاد هيئة التحكيم الذي خلف الدكتور نبيل العربي في منصبه، ولاحقاً شغل منصب وزير الخارجية المصري.

وهكذا عرضنا لفصل هام من فصول إنجازات ونجاحات الدبلوماسية المصرية في مسيرتها للسعي من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقلال الوطني والدفاع عنه وحمايته والحفاظ عليه والذود عنه، مما أثرى مسيرة الوطن والشعب وأحدث نقلة نوعية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر.



اولا: التطور التاريخي لنظارة الخارجية المصرية:

١- أسس محمد علي باشا عام ١٨٣٧ ديوان التجارة والامور الافرنكية لتنظيم شئون الاجانب والمعاملات التجارية، وتمركزت العلاقات الخارجية في يد محمد علي نفسه، واقتصرت تنظيم دور الديوان علي المعاملات التجارية مع الدول الاوروبية وشئون رعاياهم.

٢- وفي عهد سعيد باشا عام ١٨٥٧ اعيد تنظيم الدواوين ليتم لأول مرة انشاء مسمى « نظارة الخارجية » ضمن اربع نظارات اخري. وفي عهد الخديوي اسماعيل عام ١٨٧٨ تحولت الي نظارة خارجية رسمية بمسؤوليات وصلاحيات واضحة، وتولي ادارتها نوبار باشا كأول ناظر او وزير خارجية مصري ضمن تشكيل اول وزارة مصرية في العصر الحديث برئاسة نوبار باشا رئيس النظار وناظر الخارجية.



سفير د. عادل السالوسي

dr.adeelsaloussy@hotmail.com

وزارة الخارجية وعلاقات مصر الدولية

الذي جعل هذا التجاوب بين المكان والزمان والانسان بالنسبة لمصر قلب العالم القديم جغرافيا، وقبلته التاريخية والحضارية والانسانية. ولتكون مصر بذلك اهم واقدم دول وحضارات الشرق الادني القديمAncient Near East ، الامر الذي ادى الي ترسيخ وانشاء Establishment لفكرة ومفهوم الدولة في مصر والانتقال منها الي مدن ودويلات الشرق الادني القديم Levant مع استحداث هذه المدن والدويلات في الشرق الادني وبلاد الاغريق الي نظام دولة المدينةCity - State وذلك لاختلاف الطبيعة الجغرافية وتضاريس المكان المكونة لهذه المدن والحضارات القديمة سواء في الشرق الادني مثل صور وصيدا وجبيل وعكا علي الساحل الفينيقي أو « اور » مسقط رأس ابراهيم ابو الانبياء ولاجاش وأوما وبابل واشور ونيينوي في بلاد دجلة والفرات او ميديا وليديا وعليلام وفارسفي الحضارة الفارسية، وخاتوشا عاصمة الحيثيين في الاناضول، واسبرطة واثينا ومقدونيا (مسقط رأس الاسكندر الكبير) وطيبة وكورث وغيرها من بلاد الاغريق، وروما Roma عاصمة الامبراطورية الرومانية حيث كان وما زال شرق البحر المتوسط يمثل قطب وميزان العالم الحضاري والسياسي بمواضعه المقدسة عبر العصور مهدا للحضارات والثقافات والديانات والامان والتوحيد .

ثالثا: الخارجية المصرية بين السياسة والقانون الدولي:

١- تتفق القناة البحرية مع المضيق في ان كليهما يصل بين بحرين ، وان الفارق بينهما يكمن في ان القناة البحرية تكون دائما صناعية اي حفرها الانسان لتحقيق الوصل بين جزئين من البحار مثل قناة السويس وقناة بنما وقناة كيبل. بينما المضيق هو دائمان وعيلا من الطبيعة ولايد للانسان في شقه مثل مضائق هرمز وملقا وباب المندب وسوندا ولمبوك وجبل طارق والبسفور والدرنديل وماجلان ودوفر. وينعكس هذا الفارق علي الاحكام والقواعد القانونية علي كل من القناة البحرية والمضيق . فنظرا لكون القناة البحرية تعد جزءا من اقليم الدولة التي تشق علي ارضها ، فالاصل فيها انها تكون خاضعة لكافة مظاهر السيادة عليها، بينما الاصل في المضيق حتي ولو كان يفصل بين جزئين من اقليم دولة واحدة (البسفور والدرنديل في تركيا) او بين دولتين مثل مضيق هرمز بين ايران وسلطنة عمان) فانه يخضع لاحكام والقواعد القانونيةLegal Status للقانون الدولي العام طالما انه يفصل بين جزئين من اجزاء البحار مثل مضيق هرمز بين مياه بحر عمان ومياه الخليج العربي / الفارسي حتي ولو كان احد هاذين الجزئين بحرا اقليميا Exclusive Mer Territoriale او منطقة اقتصادية خالصةExclusive Economic Zone في ظل ما جاءت به الاتفاقية الثالثة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ للدول الشاطئية وهي المنطقة التي تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل بحري تقاس من نقطة اساس قياس البحر الاقليمي للدولة الساحلية

٢- ويتطلب الاتجاه الفقهي الغالب بالاضافة الي الأوصاف الجغرافية

٣- وفي عام ١٩٢٢ بعد الغناء الحماية علي مصر التي وقعت عام ١٩١٤ بسبب الحرب العالمية الاولى، كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وعادت وزارة الخارجية للعمل رسميا في ١٥ مارس ١٩٢٢ وهو التاريخ الذي يحتفل به رسميا بيوم الدبلوماسية المصرية، حيث حصلت مصر علي الكثير من الامتيازات بموجب هذا التصريح، ومن ضمنها عودة منصب وزير الخارجية للتشكيل الحكومي في ١٥ مارس ١٩٢٢ حيث تولي وزارة الخارجية عبد الخالق ثروت باشا، وكان اول مقر للوزارة بشكّلها الحديث في باب اللوق في قصر البستان المملوك للامير احمد فؤاد (الملك فؤاد لاحقا) .

٤- وجاءت معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا لتمثل تحولا محوريا في مسار وزارة الخارجية المصرية، حيث منحت المعاهدة مصر استقلالا سياسيا اتاح لها الانضمام الي عصبة الامم عام ١٩٣٧، ورفع التمثيل الدبلوماسي المتبادل الي مستوي « السفير » بدلا من وزير مفوض مما رسخ سيادة الدولة المصرية وعلاقاتها الدولية ، واتاح لها الاشتراك في مراحل صياغة ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ، London 2011

ثانيا: وزارة الخارجية ونشأة الدولة المصرية:

١- لما كانت الدولة واحدة من أهم الظواهر السياسية عبر التاريخ، ظهرت مصر كأقدم الدول في التاريخ الانساني، حيث اسفر التحول والانتقال عن نشأة شكل الاقليم السياسي ليكون اكثر اتساعا، الامر الذي اصبح فيه اختيار مفهوم الدولة واردا لتنظيم شئون الري والزراعة، والعلاقة بين الارض والانسان والمكان، والتحكم في مسار نهر النيل ، وجاء ذلك بعد استقرار المصري القديم في وادي النيل مع العصر الحديدي الحديث حوالي الالف الثامنة قبل الميلاد .

٢- وكانت مصر من اقدم الدول التي ظهرت في التاريخ البشري ، فاستقر الانسان علي ارضها بعد انحسار العصر المطير، فما كان من الانسان المصري الا التجاوب مع البيئة الجديدة والاستقرار علي شاطيء النيل في واديه شمالا وجنوبا بسبب تراكم طبقات الغرين ، الامر الذي ادى به الي استئناس الحيوان واكتشاف الزراعة وادواتها وتشبيد المساكن وتنظيم الجماعات علي اساس المصالح المشتركة.

٣- ثم ظهرت مرحلة اخري من التفاعل السياسي ظهر فيها احد الملوك العظام ويسمى مينا Menes قام عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد بتوحيد القطرين الشمالي والجنوبي حيث كانت مصر مقسمة منذ عصر مملكة الاله « امون رع » في « أون » عام ٤٢٠٠ قبل الميلاد الي ٤٢ اقليما منها ٢٠ في الشمال و٢٢ في الجنوب ، وقام هذا الملك ورجل الدولةStatesman باختيار موقع وسط علي النيل بين اون في الشمال مكان عين شمس الحالية وطيبةThebes في الجنوب موضع الاقصر الحالية عاصمة الاقليم الجنوبي ، ولتكون العاصمة الجديدة في موقع وسط علي النيل في منفMemphis ومكانها الان قرية ميت رهينة بمحافظة الجيزة، الامر

القديمة عبر العصور من هليوبوليس وطيبة ومنف والاسكندرية . وهي مدن وعواصم عرفت طريقها الي الشهرة منذ الالف الرابعة قبل الميلاد بسبب موقعها وموضعها اما علي نهر النيل او علي البحر، واصبحت قسبة الشرق الادني القديم، ثم العالم الهيلينستي بعد مجيء الاسكندر الاكبر المقدوني الي الشرق ومصر عام ٣٣٢ قبل الميلاد ، ووضع اساس مدينة الاسكندرية حاضرة عالم البحر الابيض المتوسط التي ذاع صيتها علي اثينا وروما وبرجامة وافيسوس والقدس وقيصرية وانطاكية والقسطنطينية وقبرص ورودرس ، فلقد كانت الاسكندرية بريق العالم وكعبة الحضارة والفكر والمدنية، وقلب العالم المتحضر وعاصمة الثقافة والعلوم والفنون لقرون كما وصفها العلامة وليم تارن Tarn في كتابه : « الحضارة الهيلينستية »، واستمر ذلك الوضع لمدة الف عام منذ ٣٣٢ قبل الميلاد حتي الفتح العربي عام ٦٤٢ ميلادية .

٦- ولقد غزا قورش العظيم Cyrus the Great أهم ملوك ومؤسس الامبراطورية الفارسية الاخمينية بعد قضاءه علي امبراطوري بابل Babylon عام ٥٣٩ قبل الميلاد كلا من سوريا وممالك فينيقيا Phoenicia وقسمها الي اربعة ممالك رئيسية: صور..صيدا..جبيل..ارواد .ولقد شكل ذلك نقطة انطلاق لتأسيس الاسطول البحري لملوك فارس .وفي عام ٣٥٠ قبل الميلاد تم سحق تمرد في صيدا في عهد الملك الفارسي ارتا اكسركسيس Artaxerxes ، فيما استمر الحكم الفارسي لممالك فينيقيا حتي عام ٣٣٢ قبل الميلاد مع هزيمة الاسكندر الاكبر المقدوني لآخر ملوك الامبراطورية الفارسية الاخمينية دارا الثالث في معركة ايسوس Issus والقضاء علي جيش اخر اباطرة الفرس الاخمينية ودخول الاسكندر لبابل وبرسبوليس عاصمة الامبراطورية الفارسية وتدميرها وحرقتها بالكامل .

٧- هذا ولقد شرع قورش Cyrus في بسط سيطرة العناصر الفارسية والميدية ، علي انقاض الامبراطوريتين الاشورية في نينوي والبابلية في بابل ، فتم في عهده وعهد ابنه قمبيز الاستيلاء علي سوريا الكبرى السهل والجبل والساحل ، بل وتجاوزها الي جزيرة قبرص وسواحلها، ثم الي بلاد اليونان وبحر ايجة ومصر. وكان حكم الفرس الاخمينيين في كل البلاد التي فتحوها حكما استعماري عسكريا، لم تكن للعناصر الوطنية فيه يد، فكان الملك الفارسي يعين حاكما نائباً عنه يسمى ساتراب Satrap من العناصر الفارسية والميدية، ويمده بجيش من الفرس والميديين Medes لحفظ النظام والامن والطاعة وجباية الضرائب . اما أهل سوريا فلم يجند الفرس منهم الا للغزوات والفتوحات في الاقاليم الاخرى .وكان للفرس اسطول يربو علي الالف قطعة كلها من صنع اهل فينيقيا وقبرص واليونان، وكان البحارة والجنود من الفرس والميديين . وقد استمر الحكم الفارسي لسوريا وفينيقيا منذ عام ٥٣٩ قبل الميلاد حتي عام ٣٣٢ قبل الميلاد .

اهم المراجع:

- ١- د. احمد سويلم العمري: اصول العلاقات السياسية الدولية، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة ١٩٥٩
- ٢- د.محمد محمود الديب: الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٥
- ٣- د. صلاح الدين عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٧
- ٤- السفير الدكتور عادل السالوسي: الممرات والمضايق الاستراتيجية والسياسة الدولية، مجلة الدبلوماسية، يناير ٢٠٢٢
- ٥- السفير الدكتور عادل السالوسي: ايران الفارسية والشرق الادني عبر التاريخ: مجلة الدبلوماسية اكتوبر ٢٠٢٤
- ٦- السفير الدكتور عادل السالوسي: سياسة مصر مع عالم الشرق الادني والوسط والجنوب عبر العصور، مجلة الدبلوماسية، عدد يناير ٢٠٢٤

7-Malcolm N .Shaw: Internationl Law: Cambridge University Press, Six Edition

للمضيق فسي كونه مياه تفصل بين اقليمين وتصل بحرين وان تكون مياهه محدودة الاتساع وتفصل بين منطقتين من الارض وتصل منطقتين من البحار، اشتراط ان يكون ممرا للملاحة الدولية International Navigation المتجهه الي غير موائي سواحل ذلك المضيق .ونظرا لأهمية وضخامة موضوع المرور في المضائق فقد افردت اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار في جنيف عام ١٩٥٨، واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ القواعد والاحكام القانونية للمضائق الدولية International Straits وذلك بسبب دورها المتعاظم في استخدامات الملاحة الدولية، وكذلك تحليق الطيران فوقها في نظام قانوني يماثل حرية الملاحة في اعالي البحار Legal Status of the Waters of the Straits فيما ينطبق علي المضيق احكام القانون العابر Transit Passage can notbe suspended for Security or indeed any other reasons (مادة ٣٨ فقرة ١ من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢) . رابعا: تقدير الموقف السياسي والقانوني:

١- استطاع الانسان المصري القديم خلال بدايات الالفية الثامنة قبل الميلاد الاستقرار علي شاطئ النيل، حيث وفر له ذلك الاستقرار التفاعل مع البيئة وبناء الحضارة والمدنية عن طريق التجاوب بين المكان والزمان، ما جعل مصر قلب العالم جغرافيا، وقلبته تاريخيا وحضاريا، فالأم هي مصر والأب هو النيل. في البدء كانت مصر..قبل الزمان ولدت.. وقبل التاريخ وجدت..هنا علي ارض النيل بدأ كل شيء..الزراعة والعمارة والورق والكتابة والنظام والقانون والحكومة..هنا ولد الضمير واكتشف الانسان الروح..وكانت محكمة السماء..من حساب النفوس نشأت الالهة والربيات لتقوم بالحساب وتنصب الميزان..خارج دنيا الارض نشأت دنيا السماء..وقام الدين والاخلاق..والخير والشر..والايمان والتوحيد .

٢- ويمكن ان تشمل أهم ركائز علاقات مصر مع عالم جنوب البحر الاحمر وباب المندب والقرن الافريقي وخليج عدن وسوقطرة وبحر العرب وهرمز وعمان وحضرموت عبر التاريخ وماضي الزمان الي تواجدنا منذ الالفية الثامنة قبل الميلاد في قلب نهر النيل الذي اشار اليه المؤرخ اليوناني هيرودوت أبو التاريخ والذي زارها في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد ووصفها بأنها هبة النيل Egypt is the Gift of the Nile، وكيف ان هذا النيل جعل الصحراء وادي خصيب اقام عليه المصريون اقدم واعظم حضارة عرفتها الانسانية وهي حضارة وادي النيل ، وقامت علي ضفافه اهم الممالك والامبراطوريات في العصور القديمة والوسطى والحديثة. وقد كانت رحلة الملكة حتشيسوت في منتصف القرن الخامس عشر قبل الميلاد الي بلاد بونت وموقعها الحالي القرن الافريقي من جيبوتي والصومال وامتداداته في البر الاسيوي من خليج عدن وحضرموت والمهرة وعمان وهرمز وسوقطرة، ما يشير الي نشاط حكام مصر عبر التاريخ في الاهتمام بالمجال الحيوي والطبيعي Lebensraum للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية المصرية بحكم الموقع والموضع وحقائق الجغرافيا والتاريخ .

٣- ولقد كانت مصر متواجدة بقوة خلال القرن التاسع عشر علي مسرح السياسة الدولية مع سيطرة ونفوذ كامل علي مدن ومواني البحر الاحمر وباب المندب والقرن الافريقي وهضبة الحبشة حتي هرب بالداخل الاثيوبي وجزء من البر الاسيوي لخليج عدن تأمينا للموارد المائية الجالسة عليها الدولة المصرية منذ الالف الثامنة قبل الميلاد وعبر التاريخ والعصور، فيما تظل هذه المنطقة تمثل المجال الحيوي والطبيعي للسياسة الخارجية المصرية لتأمين تلك الموارد المائية، والحفاظ علي المركز السياسي والنفوذ والهيبة لمصر كمصدر للوجود والمكانة وال عمران والمدنية والحضارة عبر التاريخ .ثم كان حفر قناة السويس واعادتها للملاحة الدولية عام ١٨٦٩ احتداما للمنافسة والصراع بين القوى الاقليمية والدولية. وبالرغم من ظهور قوي اخري اقليمية ودولية مع مطلع القرن ٢١ بسبب الصراعات علي الموارد المائية والطبيعية والطاقة، فان مصر دائما تمثل أهم عناصر الاقليم الجيوسياسية Geopolitik من خلال ملكيتها لاهم منافذ التجارة العالمية في العصر الحديث وهو قناة السويس بما تمثله من موقع استراتيجي هام للربط بين الشرق والغرب .

٤- ويرجع ابن خلدون عالم الاجتماع الذي ولد في تونس عام ١٣٣٢ ميلادية ، وزار مصر في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي عصر المماليك ، بان ازدهار الحضارة في مصر يرجع الي تعودها علي الحضارة والمدنية من فنون وعلوم واداب فيصنفها في قوله: « ولاوفر اليوم في الحضارة من مصر، فهي أم العالم، وايوان الاسلام، وينبوع العلم والصنائع » .فهي التي مهدت لحركة الجامعات والنهضة والتنوير في اوروبا. فلقد قاد الشرق وعلي رأسه مصر اوروبا الي طريق النور والعلم والمعرفة، كما انقذ الشرق بعلمومه ومعارفه الكنيسة الكاثوليكية من الانحدار وذلك باعتراف المستشارة الالمانية زيجريد هونكه في كتابها الذي صدر عام ١٩٦٠ : « شمس العرب تسطع علي الغرب »

٥- ولم تكن هذه المكانة غريبة علي مدن وعواصم الحضارة المصرية



يعود تاريخ الدبلوماسية المصرية إلى عهد المصريين القدماء ، حيث بدأت حركة تواصل الامبراطورية المصرية القديمة فى مرحلة مبكرة من التاريخ المصرى القديم ، مع جيرانها عن طريق البعثات الاستكشافية والتجارية المحفورة أخبارها على جدران المعابد والمقابر منذ الأسرة الثالثة ، وعن طريق إرسال المبعوثين حاملين الهدايا الى الممالك المجاورة .



سفير أشرف عقل

تاريخ وزارة الخارجية المصرية فى العصر الحديث



النادى الدبلوماسى المصرى

- وتضرب المدرسة الدبلوماسية المصرية الحديثة جذورها وعراقتها حتى عام ١٢٥٨ قبل الميلاد تقريبا ، حين تم توقيع أول معاهدة سلام رسمية مكتوبة فى تاريخ البشرية بين رمسيس الثانى ملك مصر وحاتوسيلي الثالث ملك الحيثيين ، والتي تم نقشها على لوح من الفضة ، وكتابة نصها باللغة الهيروغليفية على أحد حوائط معبد الكرنك فى الأقصر ، وهناك نسخة طبق الأصل معلقة فى المقر الدائم للأمم المتحدة تعد شاهدا على عراقه وخبرة الدبلوماسية المصرية ، التى واصلت على مر العصور اكتساب الخبرات والدفاع عن مصالح الوطن والمواطنين فى الخارج فى قاعات المنظمات الدولية ، وغرف الاجتماعات المغلقة ، مروراً ببعض النقاط البراقة فى تاريخ الدبلوماسية المصرية مثل معركة التحكيم فى طابا والتى نجحت فى إرجاع آخر ذرة رمال فى سيناء إلى أصولها المصرية .

وزارة الخارجية فى العصر الحديث :

- تعد دراسة تاريخ وزارة الخارجية المصرية فى العصر الحديث ، ضمن البنين الوزارى المصرى ، من أهم الدراسات التى ترتبط ليس بالتاريخ السياسى الذى يعنى ضمن أمور أخرى ، بتطور مؤسسات الدولة على وجه العموم ، وإنما يتعلق أيضا بالتاريخ الفكرى ، حيث تكون نشأة الوزارات الجديدة تعبيراً عن الاهتمام المتزايد بمجال من المجالات . وعلى مستوى التاريخ الاجتماعى ، يمكن لنا أن نفهم أيضا كثيرا من التطورات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالانشاء والتعديل والإلغاء والدمج فى البنين الوزارى .

، وجرى تغيير اسم السلطة من دواوين إلى نظارات . وتعاقب على « نظارة الخارجية » في تلك الفترة العديد من النظار أبرزهم بطرس غالى باشا الذى يُعد أطول من شغل هذا المنصب فى التاريخ الحديث (١٨٩٤ - ١٩١٠ م) .

- ومع قيام الحرب العالمية الأولى ، وإلغاء السيادة العثمانية على مصر وفرض الحماية البريطانية عليها فى أواخر عام ١٩١٤ م ، وإلغاء أغلب مظاهر السيادة المصرية ، تم إلغاء « نظارة الخارجية » كرمز للسيادة المصرية الخارجية . ولم تتبلور ملامح الدبلوماسية المصرية فى شكلها الحديث إلا بحلول ١٥ مارس ١٩٢٢ م ، مع إعادة إنشاء وتأسيس وزارة الخارجية المصرية بمعناها الحالى ، بعد أن كانت تتسم فى البداية بالبسطة فى التكوين مع إنشاء « ديوان التجارة والأمور الأفرنجية » والذى لم يعدو أن يكون جهازاً بسيطاً تم إنشاؤه لخدمة أغراض محدودة .

- بدأت مصر فى إيفاد مبعوثين دبلوماسيين إلى الخارج ، إلا أن الأمر اتخذ طابعاً سورياً . ويعود الفضل إلى أحمد حشمت باشا ، الذى تولى منصب وزير الخارجية فى الفترة من ١٥ مارس إلى ٦ أغسطس ١٩٢٣ م ، فى وضع اللجنة الأولى للهيكل التنظيمى للوزارة ، حيث اتخذ قصر البستان بحى باب اللوق بالقاهرة مقراً لعمله . ويعد القصر الذى كان مملوكاً للملك فؤاد الأول ، أول مقر رسمى للوزارة فى العصر الحديث . ويعود الفضل لجهود حشمت باشا فى تقسيم الوزارة لأربع إدارات رئيسية هى ديوان الوزير ، إدارة الشؤون السياسية والتجارية ، إدارة الشؤون القنصلية ، بالإضافة إلى إدارة الشؤون الإدارية ، كما صدر أول مرسوم خاص بالنظام القنصلى عام ١٩٢٥ م ، وكذلك المرسوم الخاص بنظام الوظائف السياسية .

- وبالرغم من موافقة بريطانيا ، دولة الاحتلال فى ذلك الوقت ، على إنشاء الوزارة ، إلا أنها وضعت بعض التحفظات فيما يتعلق بمستوى التمثيل الدبلوماسى المصرى ، حيث اقتصر مستوى التمثيل على مستوى « الوزير المفوض » أو « معتمد سياسى بلقب وزير » باستثناء بريطانيا التى كان ممثلها الدبلوماسى فى القاهرة بدرجة « مندوب سامى » . كان من الصعب أيضاً أن تنضم مصر لعصبة الأمم وقت الاحتلال . ومع إبرام معاهدة ١٩٣٦ م ، استطاعت مصر رفع درجة تمثيلها الدبلوماسى إلى نفس درجة التمثيل الدبلوماسى المصرى فى لندن ، كما اعترفت بريطانيا فى هذه المعاهدة بحق مصر فى الحصول على عضوية عصبة الأمم ، مما ساعد على دخول مصر إلى حلبة الدبلوماسية متعددة الأطراف على الساحة الدولية . وقد سمحت بريطانيا بعد ذلك برفع مستوى التمثيل الدبلوماسى المصرى إلى درجة سفير ، لتستكمل مصر بعدها إجراءات انضمامها إلى عصبة الأمم لتصبح بذلك الدولة رقم ٥٦ فى المنظمة .

- وبعد أن كان التمثيل الدبلوماسى المصرى مقصوراً فى بداية الأمر على العواصم الكبرى فقط وهى : لندن ، باريس ، روما وواشنطن ، اتسع ليشمل كافة دول العالم التى أصبحت مصر ترتبط معها بعلاقات إستراتيجية . وقد شهدت تلك الفترة بدايات التمثيل القنصلى التى كانت أكثر اتساعاً

- يعود التاريخ الحديث لوزارة الخارجية إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر مع بدايات حكم محمد على باشا ، ومحاولاته بناء الدولة الحديثة عن طريق الاستفادة من التقسيم الإدارى النابليونى الذى استلهمه كأساس لدولته .

- لم تكن الوزارة حينئذ مؤسسة متكاملة بالمعنى الحديث للكلمة ، وإنما كانت مجرد أحد الدواوين التى أنشأها محمد على لتنظيم علاقاته داخلياً وخارجياً ، وكانت تعنى أساساً بالشئون المتعلقة « بالتجارة والمبيعات » وعرفت الوزارة فى ذلك الوقت بـ « ديوان الأمور الإفرنجية » وكانت مهامها تنحصر بشكل رئيس فى « النظر فى المسائل المتعلقة بمعاملات العامة ومسائل التجارة » .

- فى أعقاب فترة حكم محمد على باشا ، استمر هذا التنظيم دون تعديلات كبرى وأصبح « ديوان الخارجية » واحداً من بين أربعة دواوين رئيسية فى الدولة تحددت وظائفه فى منع الرقيق ، ومتابعة المعاهدات الدولية ، والمطامع الأوروبية والمحلية ، وقد ارتبط ذلك أساساً بحجم الوجود الأوروبى فى مصر فى عهد الخديوى سعيد ، والخديوى إسماعيل ، بسبب حالة الانفتاح الواسع على أوروبا ، وما تمتع به الأوروبيون من امتيازات فى تلك الفترة . وقد ظل الأرمن يسيطرون على ديوان الخارجية ، وعلى المناصب الكبرى فيه حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى .

- ومع تغيير ملامح الحكم فى مصر عام ١٨٧٨ م ، تم تقليص سلطات الحكم المطلقة تحت تأثير الضغوط الأوروبية



الخديوى إسماعيل



أحمد زيور باشا



وزارة الخارجية فى عصر محمد على تسمى نظارة التجارة الخارجية و الشؤون الأفرنجية



بترس بطرس غالي

عمرو موسى

مع اتساع نطاق العلاقات الدبلوماسية والقنصلية لمصر ،
واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١ م ، والقنصلية
١٩٦٣ م التي كانت مصر قد انضمت إليهما في أوائل ستينيات
القرن الماضي .

- ومع مطلع التسعينيات من القرن الماضي ، وبالتحديد
عند تولي السيد / عمرو موسى منصب وزير الخارجية في
مايو ١٩٩١ م ، حدثت عملية إعادة هيكلة للعمل الدبلوماسي
المصري . وقد تأثرت عملية إعادة التنظيم بالمناخ الدولي
الجديد الذي شاع في العلاقات الدولية مع بداية ذلك العقد ،
وذلك في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي
السابق ، وهو ما دعا إلى الاهتمام بتطوير مؤسسة الخارجية
، لمواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالثورة
التكنولوجية وثورة المعلومات ، وتنامي ظاهرة التكتلات
الدولية ، وبروز دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات
الدولية ، بالإضافة إلى صعود ظاهرة العولمة الاقتصادية .
كما استهدفت عملية التنظيم هذه ، تحديث عملية صنع قرار
السياسة الخارجية ، وتعزيز قدرات الدبلوماسيين في مختلف
مجالات العمل الدبلوماسي .

وقد انعكس هذا التطوير التنظيمي لهيكل العمل بالوزارة في الآتي :

- إنشاء وتطوير إدارات للتعامل مع القضايا ذات الأولوية
على الساحة الدولية . ولعل من المفيد في هذا الصدد أن نذكر
ما تم إنشاؤه من إدارات للتعامل مع نوعية محددة من القضايا
مثل : الإدارات الخاصة بالتعامل مع القضايا المتعلقة بسباق
التسلح ، والتنمية ، وحقوق الإنسان ، والبيئة وعدم الانحياز
، بالإضافة إلى الإدارات المتعلقة بالتعامل مع الأمم المتحدة
سواء من خلال أجهزتها المختلفة ، أو الفروع والمنظمات
التابعة لها .

- التعاون مع باقي أجهزة الدولة في إطار صيغة جديدة
من العمل الجماعي لمزج الممارسة التطبيقية للدبلوماسيين ،
والمعرفة الأكاديمية من خارج الوزارة .
- تطوير معهد الدراسات الدبلوماسية بهدف تدريب
وإعداد الدبلوماسيين وتأهيلهم للعمل الدبلوماسي .
- تحقيق المزيد من التخصص في إدارات الوزارة القائمة

وانتشاراً من التمثيل الدبلوماسي وذلك بفضل وجود عدد لا
يأس به من القناصل في مدن رئيسية مثل لندن وليفربول
في بريطانيا ، وباريس ومرسيليا وليون في فرنسا ، وبرلين
و هامبورج في ألمانيا ، وغيرها من المدن الرئيسية الكبرى
في العالم .

- كان لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م أثر بالغ في التحولات
الجذرية التي شهدتها الهيكل التنظيمي للوزارة ، وذلك بغية
التواكب مع التحولات الكبرى على الساحة الدولية في تلك
الفترة . كما كان لها أبلغ الأثر في وضع حجر الأساس لتنظيم
العمل الدبلوماسي المصري حتى الآن :

ففي ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ م ، صدر القانون ٤٥٣ لتحديد
مهام الوزارة في تنفيذ السياسة الخارجية لمصر ، وكافة
الشئون المتعلقة بها ، والاهتمام بعلاقات مصر مع الحكومات
الأجنبية والمنظمات الدولية ، ورعاية مصالح المصريين ، هذا
إلى جانب إصدار الجوازات الدبلوماسية ، ومتابعة مسائل
الحصانات والإعفاءات الدبلوماسية ، وذلك على النحو التالي :
- تنظيم تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول
الأجنبية .

- إشراك مصر في المنظمات والمحافل الدولية .
- إعداد وتوجيه التعليمات الدبلوماسية والقنصلية لبعثات
التمثيل المصرية ، والإشراف على مختلف علاقات مصر
بالخارج .

- القيام بالاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد
كافة المعاهدات والاتفاقات الدولية ، والإشراف على تنفيذها
وتفسيرها ونقدها بالاشتراك مع الوزارات والمصالح المختلفة .
- تولى الاتصالات بين وزارات ومصالح ودوائر الحكومة
المصرية ، وبين الهيئات والحكومات الأجنبية ، وبعثاتها
الدبلوماسية المعتمدة في مصر .

- رعاية المصالح المصرية في الخارج واتخاذ الإجراءات
لحمايتها في حدود القوانين واللوائح والمعاهدات والعرف
الدولي .

- استجماع كافة العناصر ذات الأثر في سياسة الدول
الأجنبية من الوزارات والمصالح المختصة ، وتزويد هذه
الوزارات والمصالح بما تريده من معلومات ودراسات مختصة
بعلاقات مصر الدولية .

تاريخ التطور في الهيكل التنظيمي

- في عام ١٩٧٩ م ، أصدر الدكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك قراراً بتنظيم وزارة
الخارجية ، من أجل التكيف مع مقتضيات مرحلة ما بعد
عملية السلام . وفي العام التالي قام نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية كمال حسن على بإعادة تنظيم وزارة
الخارجية لتطوير آليات العمل داخل الوزارة ، ورفع كفاءة
المعهد الدبلوماسي .

- عقب تولي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الحكم
في عام ١٩٨١ م ، شهدت الوزارة عملية إعادة تنظيم واسعة
. فقد تم تطوير قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي للمرة
الأولى منذ حوالي ٣٠ عاماً ، وصدر القانون رقم ٤٥ لسنة
١٩٨٢ الخاص بالسلك الدبلوماسي والقنصلي ، بهدف التكيف

على أساس التقسيم الجغرافى على أن يتم استبدال الإدارات بالقطاعات ، بحيث يتضمن كل قطاع عددا من الأقسام الموزعة على أساس جغرافى لتقسيم المناطق الجغرافية إلى مناطق فرعية ، وتم دمج الأقسام المتجانسة ذات الاهتمامات المتقاربة فى قطاع واحد ، يكون المسئول عن كل من هذه القطاعات بدرجة مساعد وزير .

- وفى عام ٢٠١٣م ، تم إنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية ، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٩ ، والذى تضمن دمج الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا ، مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث والدول الإسلامية والدول المستقلة حديثا ، وعين السفير / حازم فهمى فى ٧ مايو ٢٠١٤م كأول أمين عام للوكالة .

تطور مستوى وحجم التمثيل المتبادل :

- كانت البداية لذلك قبل عام ١٩١٤م ، حيث انحصر التمثيل الخارجى فى مستوى وكيل أو قنصل عام ، ثم بعد إعلان ١٩٢٢م وحتى عام ١٩٣٦م توقف مستوى التمثيل للبعثات الأجنبية فى القاهرة عند درجة وزير مفوض ، ووقفت بريطانيا ضد أية محاولات لرفع مستوى التمثيل إلى درجة سفير ، ولم يتغير الوضع إلا بعد التوصل إلى معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦م ، والتى نصت مادتها الثانية على « أنه يقوم من الآن فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة الملك لدى بلاط جلالة ملك مصر ، وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية» .

و بالنسبة لتطور حجم التمثيل

- فقد كان فى القاهرة غداة إعلان استقلال مصر يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ممثلون لسبع عشرة دولة بصفتهم وكلاء وقناصل عموميين ، تطور خلال الفترة من ١٩٢٢م حتى انضمام مصر إلى عصبة الأمم إلى ٢٦ دولة ، وتوالى بعد ذلك افتتاح السفارات والقنصليات ومكاتب المنظمات الدولية والإقليمية فى مصر لتبلغ حالياً نحو ٢٤٠ بعثة دبلوماسية فى القاهرة ، التى أصبحت واحدة من أكبر مراكز استقبال التمثيل الدبلوماسى فى العالم .

- وبالنسبة للتمثيل الدبلوماسى المصرى فى الخارج ، فقد بدأت أولى خطوات السلك الدبلوماسى والقنصرى المصرى بالخارج بأربع بعثات فقط لحين تشكيل الكوادر اللازمة من رؤساء بعثات وأطعم دبلوماسية وإدارية ، حيث صدر أول مرسوم ملكى فى ٢٤ سبتمبر عام ١٩٢٣م بتعيين مندوبين فوق العادة ووزراء مفوضين ، وهم :

عبد العزيز عزت باشا فى لندن ، محمود فخري باشا فى باريس ، أحمد زيور باشا فى روما ، وسيف الله يسرى باشا فى واشنطن .

- ومع اتساع رقعة العلاقات المصرية بالعالم الخارجى وتشعبها ، تزايدت أعداد الممثلات المصرية فى الخارج حيث بلغ عددها فى عام ١٩٣٦م حوالى ٥٧ ممثلة « تنوعت بين ٢٣ مفوضية أو سفارة ، واثنى عشرة قنصلية عامة ، وواحد وعشرون قنصلية ، وأمورية واحدة» ، وتزايدت هذه

السفارات مع اطراد واتساع العلاقات المصرية الخارجية ، وزيادة حجم المصالح المصرية ، وسفر المواطنين المصريين إلى مختلف أنحاء المعمورة لتبلغ حالياً حوالى ١٦٢ سفارة ، وبعثة دائمة ، وقنصلية عامة ، وقنصلية ، ومكتب رعاية مصالح ، ومكتب تمثيل ، تابعين لجمهورية مصر العربية فى الخارج . ويبلغ عدد الدبلوماسيين العاملين بالبعثات المصرية بالخارج وديوان وزارة الخارجية بالقاهرة إجمالاً حوالى ٩٥٠ دبلوماسياً ودبلوماسية من مختلف درجات السلك الدبلوماسى والقنصرى ، مشهود لهم دولياً بالمستوى الرفيع والتميز الذى يليق بالمدرسة الدبلوماسية المصرية العريقة ، يتم تعيينهم فى الوزارة وإيفادهم للخارج عبر مرحلتين مختلفتين من الامتحانات التحريرية والشفوية ، ويعاونهم فى ذلك طاقم مالى وإدارى على درجة عالية من الكفاءة ، ليلبغ إجمالى عدد العاملين بوزارة الخارجية المصرية من مختلف كوادر الدولة « كوادر دبلوماسية وأخرى إدارية ، وكوادر معاونة» فى الداخل والخارج حوالى خمسة آلاف فرد .

المنشآت التابعة لوزارة الخارجية

- هناك عدة أجهزة تتبع وزارة الخارجية هى :

- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية ، والتى أنشئت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠١٣م من خلال دمج «الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث والدول الإسلامية والدول المستقلة حديثا » مع « الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا» .

- معهد الدراسات الدبلوماسية : يعد المعهد بمثابة الأكاديمية التدريبية التابعة لوزارة الخارجية ، والمسئولة عن إعداد وتخرج الدبلوماسيين المصريين بمجرد التحاقهم بالعمل بالسلك الدبلوماسى والقنصرى المصرى ، كما يقوم المعهد أيضاً بتنظيم دورات تدريبية للدبلوماسيين من دول أخرى ، خصوصاً من الدول العربية والأفريقية ، نظراً لما يتمتع به من سمعة طيبة وعلاقة بين أقرانه على مستوى العالم .

- مركز المعلومات الدبلوماسية .

- مركز القاهرة لتسوية النزاعات وحفظ السلام فى أفريقيا .

- النادى الدبلوماسى المصرى .

- اللجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ، وهى تتبع رئيس الوزراء ، ومقرها وزارة الخارجية .

- الهيئة العامة لصندوق تمويل مبانى وزارة الخارجية .



تحتفل الخارجية المصرية هذا العام (2026)
بالذكرى المئوية الثانية لتأسيسها، فمئذ قرنين
تحديداً (1826) تم تأسيس « ديوان التجارة والأمور
الأجنبية » كأول مؤسسة للخارجية المصرية
فى العصر الحديث، وطوال 200 عام ظلت هذه
المؤسسة تتطور مع تشكل الهوية المصرية، وذلك
وفقاً لأربع مراحل مختلفة :



وزير مفوض ناجى غابة
مدير ادارة التوثيق والمحفوظات

الخارجية المصرية ... قرنان من الزمان فى خدمة الوطن

(الخارجية)، تربيع الأرمن على قمة مؤسسة الخارجية، بدءاً من
بوغوص بك يوسفیان الذى أسس وأدار الديوان باقتدار حتى
وفاته عام 1844، تلاه أرتين بك تشاركيان (1844-1850)
الذى أصبح مديراً لـديوان الأمور الخارجية بعد تغيير اسم
الديوان. وجاء الاستثناء خلال الفترة من 1850 إلى 1854،
حيث خلا المنصب بأمر من والى عباس الأول لمدة عامين،
ثم تم تعيين إبراهيم أدهم باشا من 1852 إلى 1854، قبل
أن يعود الأرمن من جديد بعد تكليف من والى مصر محمد
سعيد باشا لاستيفان ديمرجيان (1854-1861) إلى رئاسة
مؤسسة الخارجية، ومن بعده نوبار باشا.

المرحلة الثانية : نظارة الخارجية : (1878 - 1914)

وإذا كان تاريخ وزارة الخارجية المصرية، هو جزء لا يتجزأ
من تاريخ مصر السياسى - يعكس ما يجسده من استقلالية
وحوية، أو ما يطرأ عليه من عدوان على السيادة المصرية
- فإن نظارة الخارجية تعتبر ثانى مؤسسات الدبلوماسية
المصرية بعد ديوان التجارة والأمور الأفرنكية الذى أنشأه
بغوص بك يوسفیان عام 1826 بأوامر من محمد على باشا.
وفى أعقاب رحيل محمد على باشا انحسر دور مصر
الخارجى، إلى أن تولي سدة الحكم الخديوى إسماعيل
(1863-1879) ليعيد أمجاد جده محمد على باشا على كافة
الأصعدة، إلا أنه فى نهايات عصره وكنتيجه لسوء أوضاع
البلاد المالية وتنامى النفوذ الأجنبى، رأى الخديوى أن يقيم
فى مصر هيئة مسئولة عن إدارة الحكم على النمط الأوروبى،
فأصدر فى 28 أغسطس عام 1878 « إرادة سنية » إلى نوبار
باشا، لتشكيل هيئة النظارة لتكون بمثابة أول مجلس وزارى
مسئول لتسيير أمور الدولة، متضمنة سبع نظارات (الخارجية

المرحلة الأولى : ديوان التجارة والأمور الأفرنكية : (1826 - 1878)

ظل المصريون يستخدمون مصطلح « بحر بره » حتى
بدايات القرن التاسع عشر للتعبير عن كل ما هو متعلق بالعالم
الخارجى، وكان يتعلق ببلاد ما وراء البحار، وبالأساس البحر
الأبيض المتوسط أو ما كان يعرف آنذاك ببحر الروم، بحكم
أن شمال هذا اليم كان واقع خارج العالم العثمانلى الذى كانت
تنتمى إليه مصر لثلاثة قرون مضت، والحقيقة أن علاقة مصر
ببحر بره طوال تلك الفترة كانت ضئيلة للغاية، إلى أن بدأ
محمد على باشا والى مصر المعين عام 1805 ترسيخ حكمه
بالبلاد، وتأكيد المكانة السياسية الخاصة التى أصبحت تتمتع
بها باشوية مصر، الأمر الذى أدى إلى أن تتحول علاقات مصر
بالعالم الخارجى - خاصة بأوروبا - إلى خيار استراتيجى لبناء
دولة حديثة بكل أبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية.
وبناءً على ذلك، فى عام 1826 كلف محمد على باشا أحد
أقرب المخلصين له « بوغوص بك يوسفیان » بتأسيس ديوان
مسئول عن ملف الشؤون التجارية والسياسة الخارجية، وهو
ما عرف بـديوان التجارة والأمور الأفرنكية (الأجنبية)، وكان
دور الديوان التواصل مع القناصل العموميون الذين ازدادات
أعدادهم بالبلاد، مع تنامى مكانة مصر تحت حكم محمد على،
فضلاً عن ارسال وكلاء له للعديد من العواصم الأوروبية لتلبية
احتياجات البلاد من واردات السلاح، وتصريف المنتجات
المصرية، وتنسيق البعثات التعليمية والفنية المرسله إلى
أوروبا.

ويلاحظ، أنه بامتداد الفترة ما بين عام 1826 (تأسيس
ديوان التجارة والأمور الأفرنكية) وعام 1878 (تدشين نظارة



بوغوص بك يوسفیان



قصر الأميرة نعمة الله توفيق

فى بداية ثلاثينيات القرن العشرين لقصر الأميرة نعمة الله توفيق، ودشنت مصر أولى بعثاتها الدبلوماسية بالخارج فى عام 1923 لدى عواصم القوى العظمى المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى (لندن - باريس - واشنطن - روما)، لتنتشر بعد ذلك رويداً رويداً فى كافة أنحاء العالم.

انتسب أعضاء السلك الدبلوماسى فى العهد الملكى للعائلة المالكة والمقربين من الملك وأبناء الطبقة الأرستقراطية والأعيان، كما تولى حقيبة الخارجية فى هذه الحقبة 26 وزيراً لعدد 41 وزارة، بحكم تولى بعض هؤلاء الوزراء المنصب فى أكثر من وزارة، وقد سيطر القصر على هذا المنصب طوال فترة حكم الملك فؤاد الأول الذى قام بتعيين المقربين منه، وفى عهد الملك فاروق الأول أصبح المنصب سياسياً بامتياز حيث تولى الوزارة العديد من الأسماء اللامعة فى الحياة الحزبية المصرية وعلى رأسهم مصطفى النحاس، ومحمود فهمى النقراشى، وأحمد لطفى السيد ...

المرحة الرابعة : وزارة الخارجية فى العهد الجمهورى :

شهدت الوزارة بعد ثورة 23 يوليو 1952 تحولاً جذرياً نحو الدبلوماسية الوطنية المستقلة بعيداً عن التأثيرات الاستعمارية السابقة، وبتولى الدكتور محمود فوزى المسئولية (1952-1964) أعاد هيكلية الوزارة وغير بوصلة أولوياتها بالتركيز على حماية المصالح الوطنية ودعم حركات التحرر، وتبنى سياسة عدم الانحياز، والدفاع الصلب عن القضايا العربية، وفى قلبها القضية الفلسطينية.

ومع تعاقب دبلوماسيين بارزين على وزارة الخارجية فى هذا العهد تحولت الوزارة إلى خط الدفاع الأول عن مصالح مصر الخارجية، والتعامل بندية وكفاءة مع الملفات الإقليمية والدولية المعقدة.

على مدار العقود الماضية قدمت وزارة الخارجية عدداً من أبنائها شهداء أثناء أداء مهامهم دفاعاً عن مصالح الوطن العليا، وحماية المواطنين فى الخارج، وتحمل مسئولية تمثيل مصر بأمانة فى أصعب الظروف وأكثرها خطورة، ليظلوا رمزاً خالداً للوفاء للوطن ...

- المالية - الجهادية والبحرية - المعارف والأوقاف - الداخلية - الحقانية - الأشغال)، وقد جمع نوبار باشا رئاسة مجلس النظار ونظارتى الخارجية والحقانية (العدل).

وقد انقضت ستة وثلاثون عاماً منذ تأليف أول نظارة مسئولة فى أغسطس عام 1878 إلى إعلان الحماية البريطانية على البلاد فى ديسمبر عام 1914، هى عمر نظارة الخارجية. وكان لهذه النظارة خلال تلك الحقبة مكانة خاصة فى الجهاز الحكومى، فلم تكن مجرد إدارة تحت الإشراف المباشر للخديوى كما كان الوضع من قبل، بل تولاهما فى هذه الفترة عشرة نظار من كبار رجال الدولة فى هذا الزمان.

المرحلة الثالثة : وزارة الخارجية فى العهد الملكى : (1922-1952)

ظلت مؤسسة الخارجية المصرية رمزاً من أهم رموز الاستقلال الوطنى على امتداد تاريخ مصر الحديث، إلى أن أعلنت الحماية البريطانية على مصر فى 19 ديسمبر 1914، وتشكلت وزارة حسين رشدى الثانية بدون وزير خارجية، ليتم إلغاء هذا المنصب لمدة تزيد عن ثمان سنوات، لحين صدور تصريح 28 فبراير 1922 الذى أنهى الحماية البريطانية على البلاد، حيث نص أن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وفور اعتماد البرلمان الانجليزى التصريح فى 15 مارس 1922 أرسلت حكومة لندن إلى كافة ممثليها فى الخارج لإبلاغ الحكومات المعتمدتين لديها بأن الحكومة المصرية قد أصبحت الآن حرة فى إعادة وزارة الخارجية، ومن ثم فإن لها الحق فى إقامة تمثيل دبلوماسى وقنصلى فى الخارج. لتتشكل فى ذات اليوم حكومة عبد الخالق ثروت باشا، حيث باشر بنفسه أعمال وزارة الخارجية، فيصبح هذا اليوم هو يوم الدبلوماسية المصرية تخليداً لإعادة إحياء الوزارة من جديد.

وفى قصر البستان بحى باب اللوق بدأت الوزارة فى تصريف أعمالها، كما صدر أول قرار بتنظيم إدارات الوزارة فى 4 أغسطس 1923، حيث قسمت إلى سبع إدارات، وهى: ديوان الوزير - إدارة الشؤون السياسية والتجارية - إدارة الشؤون القنصلية - إدارة الشؤون الإدارية - قسم المراسم - قسم المحفوظات - قسم الحسابات، ومن ثم انتقلت الوزارة

عند توقيع مصر على ميثاق الأمم المتحدة يوم 26 يونيو عام ١٩٤٥ كأحد الدول المؤسسة، لم تكن توقع على قائمة عضوية نمطية، بل مثل هذا التوقيع بزوغ مرحلة من العمل الدؤوب بهدف صيانة السلام العالمى، التى أدركت مصر أنه لا يسان حصرها بالقوة العسكرية، بل عبر احترام القانون، وإعلاء قيم الإنسانية، والحرص على التنمية الشاملة، حيث حملت مصر منذ هذه اللحظة الفارقة راية تلك المبادئ باتساق وثبات وقناعة نادرة، تاركة بصمتها التى يقر بها الكثيرون، ويدركها من هم أكثر عدداً.



سفير عمرو الشربيني
مساعد وزير الخارجية للشئون متعددة
الأطراف والأمن الدولى

مصر والأمم المتحدة



مصر والأمم المتحدة

لأنشطة اللجنة وصندوق بناء السلام التابع لها، حيث أدت الجهود المصرية خلال رئاسة مصر للجنة الجمعية العامة المعنية بالشئون المالية إلى اعتماد قرار من الجمعية العامة يتيح تمويل مستدام من ميزانية الأمم المتحدة الاعتيادى لصندوق بناء السلام ولأول مرة، كما عملت مصر كميسر مشترك (مع سلوفينيا) لعملية المراجعة الشاملة لهيكل بناء السلام 2025، وهى العملية التى تكللت بنجاح تاريخى باعتماد الجمعية العامة ومجلس الأمن لقرارهما بشأن المراجعة الشاملة فى نوفمبر من العام الماضى.

ولو أردنا اختزال الدور المصرى بالأمم المتحدة فى قضية واحدة، على صعوبة ذلك، فإن هذه القضية هى حفظ وبناء السلام. فم منذ إرسال أولى المساهمات المصرية إلى عمليات حفظ السلام، وكانت تلك العمليات فى عهدها، فقد تحول هذا الإسهام إلى جزء لا يتجزأ من هوية القوات المسلحة ووزارها الداخلية والدبلوماسية المصرية. واليوم وإن تحتل مصر مرتبة متقدمة بين صفوف الدول المساهمة بقوات فى عمليات حفظ السلام، فإن الإحصائيات لا تحكى القصة كاملة، بل ترويهما التضحيات والجهد المبذول عبر كافة مراحل عمليات السلام، منذ المساهمة بفعالية فى مناقشات مجلس الأمن التى تنشئ ولاية قوات حفظ السلام، مروراً بعملية الاعداد والنشر للوحدات، وصولاً إلى المشاركة الفعالة بأعلى مستويات المهنية، والكفاءة، والفعالية، مع الالتزام بأرفع المعايير الأخلاقية. كما أن قواتنا المشاركة فى عمليات حفظ السلام، تصطبغ معها القيم المصرية الأصيلة بما فيها التسامح والتعايش، بهدف جسر الهوة بمجتمعات عانت من ويلات التقاتل.

وتأكيداً على حرص مصر الشديد على إرساء دعائم السلام والاستقرار، فإنه يتعين الإشارة إلى أن الإسهام المصرى يتعدى مجرد إرسال القوات، على أهمية هذا العنصر، ليمتد ويشمل مختلف أنشطة بناء السلام، وهى المرحلة التى يتعين أن تلى انتهاء أى نزاع، وبهدف إعادة بناء المجتمعات التى عانت من الحروب، فكانت مصر من الدول الرائدة فى مجال صياغات آليات بناء السلام، حيث شاركت مصر بشكل منتظم فى عضوية لجنة بناء السلام منذ إنشائها عام 2005، وترأسها عام 2021. وإضافة إلى ما تقدم فقد لعبت مصر دوراً محورياً فى العمل على ضمان التمويل المستدام



الدكتورة غادة والي



الدكتور خالد العناني

ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وهي جميعها كيانات أممية تعمل في مجالات لا غنى عنها بالنسبة لمصر والدول النامية، التي لا تكل مصر ولا تتعب من الدفاع عن مصالحها، والدفع بمواقفها، فسى تلك المنظمات، إيماناً منها بأن تحقيق المصالح المشتركة لدول الجنوب، بعيداً عن تحقيق مكاسب ضيقة، تكون في العديد من الأحيان زائلة، هي أفضل سبل التحرك الناجع، حيث أثبتت العديد من التطورات الأخيرة، وعلى رأسها وعلى سبيل المثال لا الحصر جائحة الكورونا، أن المكاسب الحقيقية لا تتحقق إلا إذا تحققت للجميع.

إن الفلسفة المهيمنة الحاكمة والواقعة لمسيرة مصر بالأمم المتحدة هي أنه لا بد من العمل الجماعي من خلال المنظمة الأممية لتحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة المتمثلة في العيش في سلام وامن، وتحقيق التنمية. وبينما يبدو تحقيق هذه الأهداف صعباً، وخاصة عند احتدام النزاعات وتفشيها، والتحديات التي تواجه التنمية وشيوعها، فإن مصر تؤمن إيماناً راسخاً بضرورة استمرار العمل، وتواصل الجهود عبر الأجيال، حيث أن لا بد من ذلك لتحقيق مستقبل أفضل للبشرية جمعاء. ولا يخفى على أحد التحديات التي تواجه العالم، وفي قلبه منظومة الأمم المتحدة، التي تهدد بالعصف بكافة المكتسبات، والذهاب نحو الفوضى بل والهلاك.

فهل تنجح مصر في قيادة المسيرة، وقيادة الدفة مع سائر الدول المؤمنة بالمنظومة متعددة الأطراف، للوصول إلى ضفة الأمان؟ لن يجيب على هذا السؤال إلا التاريخ، إلا أن مصر، صاحبة حضارة آلاف الأعوام، قد اعتادت كتابة التاريخ.

وأيضاً في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين، تتعين الإشارة إلى دور الفعّال الذي لعبته مصر خلال فترات عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، حيث كانت آخر عضوية لمصر عامي 2016-2017، وهي الفترة التي شهدت استمرار اشتعال العديد من الصراعات الإقليمية، سواء في المنطقة العربية أو القارة الأفريقية، فكانت مصر دائماً في طليعة الدول الدافعة بضرورة التوصل إلى تسويات سياسية شاملة، تفضي إلى إحلال سلام دائم، وبغرض تمكين شعوب المنطقة من مواكبة مسيرة التنمية.

وعلى صعيد مجال محوري آخر يتصل اتصالاً وثيقاً بالأمن والسلم الدوليين، كانت مصر من أكثر الدول نشاطاً في القضايا ذات الصلة بنزع السلاح، وقد أدت الجهود المصرية الحثيثة في هذا المجال إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو المؤتمر الذي يعقد باستمرار منذ أولى جلسات انعقاده عام 2019، والذي بينت الأحداث الأخيرة أمس الحاجة إلى تحقيق أهدافه.

واتصالاً بمحور عمل لا يقل أهمية عن محور صيانة السلم والأمن الدوليين، فإن مصر لا تقل نشاطاً في المجالات التنموية والإنسانية والثقافية، وخاصة من خلال العمل في الوكالات الدولية المتخصصة. حيث يرأس الدكتور / خالد عناني حالياً منصب مدير عام اليونسكو، المنظمة الأممية العاملة في مجال التعليم والعلوم والثقافة، وشغلت السيدة / غادة والي حتى مؤخراً منصب المدير التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، كما تنشط مصر في منظمات أخرى محورية مثل منظمة الصحة العالمية،

نحتفل فى عام 2026 بمرور مائتى عام على إنشاء أول وزارة خارجية مصرية والتي تأسست عام 1826 تحت مسمى «ديوان التجارة والأمور الأفرنكية» لتكون إحدى المؤسسات التى استحدثتها «محمد علي» لمواكبة طموحاته الكبيرة للدولة المصرية الحديثة. وتمثل هذه الذكرى الوطنية الغالية فرصة لاستعراض التاريخ العريق للدبلوماسية المصرية والوقوف على التطورات التى شهدتها السياسة الخارجية المصرية عبر قرنين من الزمان.



سفير إيهاب فهمي
مساعد وزير الخارجية للشئون العربية

حول تطور السياسة الخارجية المصرية وأبرز إنجازات الوزارة على الصعيد العربى

وتحول مصر إلى النظام الجمهورى، ثم استكمالها لاستقلالية قرارها الوطنى بجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس فى 18 يونيو 1956، وكذا النجاح فى فرض إرادتها الحرة بتأميم قناة السويس فى 26 يوليو من نفس العام، وإفشال العدوان الثلاثى لبيعث طاقة هائلة فى دور مصر العربى بقيادة الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر»، والذى صاغت كلماته فى كتابه «فلسفة الثورة» دوائر السياسة الخارجية المصرية الرئيسية؛ العربية والأفريقية والإسلامية، لتنتقل مصر بقوة بتأييد شعبى جارف لقيادة طموحات الشعوب العربية نحو الاستقلال وتحقيق وحدة الأمة العربية، فكانت مساندة قوى التحرر الوطنى ضد الاستعمار الفرنسى والبريطانى فى الأقطار العربية من الجزائر غرباً وحتى اليمن والخليج شرقاً هدفاً رئيسياً للسياسة الخارجية المصرية طوال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، الأمر الذى أسهم بقوة فى حصول الدول العربية على استقلالها تبعاً بدءاً باستقلال الكويت عن بريطانيا عام 1961 واستقلال الجزائر عن فرنسا عام 1962، ثم جلاء الاحتلال البريطانى عن جنوب اليمن عام 1967 وانتهاءً باستقلال كل من البحرين وقطر والإمارات عن بريطانيا عام 1971.

وكما اضطلعت الدبلوماسية المصرية بدورها النشط فى الدفاع عن الحقوق العربية فى أعقاب حرب عام 1967، كان لها دورها المشهود فى البناء على مكتسبات نصر السادس من أكتوبر عام 1973 العظيم، حيث سرعان ما تمكنت من التكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة القائمة على تبني خيار السلام بعد زيارة الرئيس الراحل «محمد أنور السادات» إلى القدس عام 1977 التى فتحت الباب أمام مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والتى أفضت إلى توقيع معاهدة السلام المصرية

إن المتتبع لتاريخ السياسة الخارجية المصرية ودوائر تحركاتها يستطيع بسهولة اكتشاف ارتباطها الوثيق بمكونات الهوية المصرية بفضاءاتها المختلفة العربية والأفريقية والمتوسطة والإسلامية، والنابعة من انتماء مصر الحضارى والجغرافى لهذه الفضاءات، التى تتقاطع جميعها مع اعتبارات الأمن القومى المصرى، وعلاقات مصر الإستراتيجية بالقوى الإقليمية والدولية.

ومن هذا المنطلق كانت الدائرة العربية على رأس أولويات السياسة الخارجية المصرية لتعكس بذلك وقائع الجغرافيا والتاريخ والأنثروبولوجيا التى تشكل جميعها روابط وثيقة بين شعوب المنطقة العربية، وتجعل من وحدة مصيرها أمراً لا غنى عنه، وهو ما أدركته وزارة الخارجية المصرية منذ إنشائها، لتضيف لتلك الوشائج المزيد من أطر التعاون بين دول المنطقة العربية فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، لتقود الوزارة بذلك مساعي تعزيز العمل العربى المشترك على مختلف الأصعدة، والتى بلغت أوجها من خلال استضافة الإسكندرية مؤتمر تأسيس جامعة الدول العربية فى 22 مارس 1945، لتكون بذلك المحفل الرئيسى الساعى والداعم لجهود تحقيق التكامل بين الدول العربية، ولتحتضن مصر طموحات العرب نحو التحرر من الاستعمار وآثاره. وعلى التوازي، كانت مصر منذ بدء تشكيل النظام العربى المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية مركز دائرة الدفاع عن قضايا الأمة العربية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية التى حملت مصر لواءها منذ مشاركتها فى حرب عام 1948 وصولاً إلى جهودها الدؤوبة لتحقيق تسوية سلمية شاملة ومستدامة لتلك القضية تستند على حل الدولتين والحفاظ على كافة حقوق الشعب الفلسطينى فوق أرضه التاريخية.

واستلهاماً لتلك القيم، جاءت ثورة 23 يوليو 1952 م المجيدة



توقيع ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية

أولاً: الحفاظ على «مفهوم الدولة الوطنية» في المنطقة العربية ودعم مؤسساتها الوطنية عبر التصدي لأى تهديدات أو مخططات من شأنها المساس بوحدة الدول العربية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، أو الدفع بالفاعلين من غير الدول لكي تحل محل مؤسسات الدولة الوطنية، لما لذلك من تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار الإقليمي.

ثانياً: إعلاء لغة الحوار وتغليب التسوية السياسية السلمية للنزاعات على أى حلول أخرى، تأسيساً على مبدأ «عدم وجود حلول عسكرية لأزمات المنطقة»، مع رفض التدخلات والإملاءات الخارجية.

ثالثاً: تعزيز اللّحمة العربية وتفعيل آليات العمل العربى المشترك، بما يحفظ الأمن القومى العربى ويسهم فى تحقيق الاستقرار الإقليمى، والتكامل الاقتصادى بين دول المنطقة، ومن ثم تحصينها من المخططات التى تُحاك ضدها.

هذا، وانطلاقاً من ثوابت السياسة الخارجية المصرية، تُواصل مصر اضطلاعها بدورها الفاعل والمسئول فى محيطها العربى، بما يعكس أهمية دورها ومكانتها الإقليمية كركيزة للأمن والاستقرار الإقليميين وسط بيئة إقليمية شديدة التعقيد والاضطراب.

وبالرغم من حجم التحديات التى تواجهها مصر من كل حذب وصوب على كافة جبهاتها الإستراتيجية وفى وقت متزامن لأول مرة فى تاريخها، فقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى التموضع فى إطار جهود التسوية أو الوساطة فى عدد من النزاعات، وكذلك فى التصدي للمخططات الإسرائيلية الرامية إلى فرض ترتيبات إقليمية جديدة بالمنطقة تستهدف إيجاد وضعية مُهيمنة لإسرائيل على المنطقة وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لصالح تحقيق هذا الهدف.

/ الإسرائيلية فى واشنطن عام 1979 م وأرست قواعد السلام الشامل فى المنطقة القائم على ضرورة إنهاء إسرائيل احتلالها لكامل الأراضى العربية التى احتلتها عام 1967 م.

واصلت الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس الراحل «محمد حسنى مبارك» جهودها لإعادة العلاقات المصرية / العربية إلى طبيعتها بعد سنوات من المقاطعة العربية بعد توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وقد نجحت هذه الجهود فى استعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وجميع الدول العربية، كما عادت جامعة الدول العربية إلى مقرها فى القاهرة فى نوفمبر 1990 م بعد فترة تجاوزت العشر سنوات انتقل فيها مقر الجامعة بشكل مؤقت إلى تونس.

وإذا كانت المحطات التاريخية السابقة تكشف ثبات مركزية الدائرة العربية فى السياسة الخارجية المصرية عبر التاريخ، فإن مصر فى عهد السيد الرئيس «عبد الفتاح السيسى» باتت أكثر تمسكاً بأولوية وحتمية تعزيز فعالية العمل العربى المشترك فى ظل التحديات المتشابكة التى تموج بها المنطقة ولاشك أن ما يُميز السياسة الخارجية المصرية فى ظل التطورات المتسارعة التى تشهدها المنطقة هو مواصلة التزامها بمبدأ «الاتزان الاستراتيجى» والحياد الإيجابى فى إدارة علاقاتها مع مختلف الأطراف والشركاء الإقليميين والدوليين ومن خلال تبني نهج «خفض التصعيد وتحقيق التهدئة فى المنطقة» بغية تحقيق الاستقرار الإقليمى، مع الموازنة الدقيقة فى إدارة علاقاتها بمختلف الدول العربية الشقيقة بين السعى لتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة وبين مراعاة اعتبارات صيانة الأمن القومى المصرى والعربى.

وتتأسس هذه السياسة على عدد من الثوابت والمحددات الوطنية وفى مُقدمتها:



تطلعاته المشروعة نحو تحقيق الاستقرار، وفي إطار الالتزام بمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، وعدم السماح بأن توفر سوريا ملاذاً آمناً للعناصر أو التنظيمات الإرهابية أو أن تكون منطلقاً لتهديد أمن دول الجوار والمنطقة، مع معالجة إشكالية المقاتلين الإرهابيين الأجانب لما لها من تداعيات خطيرة ليس فقط على أمن واستقرار سوريا بل والمنطقة بأسرها.

وفي ذات السياق، تشدد مصر على رفضها للانتهاكات الإسرائيلية للسيادة السورية حيث تؤكد على ضرورة التزام إسرائيل باتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، كما ترفض استغلال القوات الإسرائيلية للوضع القائم في سوريا بقيامها بالاستيلاء على مزيد من الأراضي السورية وتقويض أمنها واستقرارها.

وفي إطار حرصها على تعزيز آليات التعاون الثنائي مع دول المشرق العربي، حرصت مصر على عقد اجتماعات اللجان العليا المشتركة بينها وبين كل من العراق والأردن ولبنان وذلك في يناير وأغسطس ونوفمبر من عام 2025، وحيث شهدت تلك اللجان توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية.

وفيما يخص علاقات مصر مع دول الخليج العربي؛ فبالإضافة إلى العلاقات السياسية والاستراتيجية الراسخة مع هذه الدول، فإنها تأتي في صدارة شركاء مصر في الاستثمار والتجارة البينية، علماً بأن محادثات علاقاتنا مع دول الخليج العربي تستند إلى ما يلي:

1. وجود «شراكة حقيقية» في شتى المجالات تضع نصب أعينها تحقيق المصلحة المشتركة لكلا الجانبين، كما تقوم على أساس مبدأ أن أمن الخليج يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وأن أمن مصر جزء لا يتجزأ من أمن الخليج، وذلك ليس مجرد شعارات أو حديث مرسل، بل حقيقة مرتبطة بوحدة المصير، وهو ما تأكد من خلال الدور المصري البارز الذي اضطلعت به مصر في مواجهة التطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة والتي جددت التأكيد على محورية دور مصر كركيزة أساسية لتحقيق التهدئة والاستقرار في المنطقة.

2. التواجد المكثف للجاليات المصرية في الدول الخليجية الذي يمثل رصيداً بشرياً يعزز الترابط وتشابك المصالح مع هذه الدول، لاسيما مع الإسهامات المهمة للعمالة المصرية في عملية التنمية في الدول الخليجية.

كما تولى مصر في هذا الإطار اهتماماً كبيراً بتعزيز التنسيق مع الدول الخليجية من أجل العمل على توحيد الرؤى العربية تجاه التحديات التي تواجه دول المنطقة، وبما يضمن الحد من التدخلات الأجنبية في الشؤون العربية.

ولعل ما شهدته السنوات الأخيرة من تنام غير مسبوق في مسار تطور العلاقات المصرية / الخليجية، خير دليل على ما يوليه الجانبان من أولوية متقدمة لعلاقات كل منهما بالآخر والشواهد على ذلك كثيرة ولا يتسع المقام لحصرها ومن بينها (كثافة الزيارات رفيعة المستوى المتبادلة- عقد اللجان العليا المشتركة واجتماعات آليات التشاور السياسي مع كافة دول الخليج الست - الاستعداد لتدشين مجلس التنسيق الأعلى المصري/ السعودي - التوقيع على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون في مختلف المجالات -استثمارات سعودية وإماراتية وقطرية وكويتية وعُمانية في مصر خلال الفترة الأخيرة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات بالإضافة إلى التواجد القوي للشركات والاستثمارات المصرية في عدد من دول الخليج العربية - عقد النسخة الأولى من منتدى التجارة والاستثمار المصري/ الخليجي في نوفمبر 2025

ولقد تمكنت القيادة السياسية من تحويل التحديات التي واجهت مصر على مدار السنوات الأخيرة إلى «قوة دفع ذاتية» أفضت إلى العديد من الانجازات أبرزها نجاح الدبلوماسية الرئاسية - في إطار السعي لتحقيق التهدئة بالمنطقة - في إقناع الرئيس «ترامب» بدعم جهود مصر للتوصل لاتفاق شرم الشيخ لوقف الحرب على غزة وإجهاض سيناريو التهجير، ومن ثم إنقاذ القضية الفلسطينية من التصفية، إلى جانب مواصلة العمل على خفض التصعيد الإقليمي في المنطقة على خلفية الحرب بين إيران وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وعلى صعيد الأوضاع في منطقة المشرق العربي، فقد كثفت مصر من جهودها للتعامل مع التحديات غير المسبوقة التي تشهدها دول المنطقة، حيث تواصل مصر جهودها الدبلوماسية من أجل تحقيق التهدئة وخفض التصعيد في لبنان، وهو ما جسده قيام السيد الدكتور/ بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بخمس زيارات لبيروت منذ تولى سيادته مهام منصبه في يوليو 2024 استهدفت جميعها العمل على خفض التصعيد وتأكيد التضامن مع لبنان في مواجهة أي تصعيد إسرائيلي وضرورة الالتزام بالتنفيذ الكامل وغير الانتقائي لقرار مجلس الأمن رقم 1701، وكذا الالتزام بتطبيق اتفاق وقف الأعمال العدائية مع إسرائيل الموقع في 27 نوفمبر 2024.

كما أسهمت مصر بالتوازي في كسر الجمود السياسي الذي عانى منه لبنان جراء الشغور الرئاسي الذي استمر لأكثر من عامين، وذلك من خلال عضوية مصر في اللجنة الخماسية إلى جانب كل من (السعودية - قطر - فرنسا - الولايات المتحدة)، والتي أسفرت عن تسهيل التوافق بين القوى اللبنانية على انتخاب «جوزاف عون» رئيساً للجمهورية في 9 يناير 2025، وفتح المجال لإنجاز الاستحقاقات التالية عبر تكليف الدكتور «نواف سلام» بتشكيل الحكومة، ثم الإعلان عن تشكيل الحكومة اللبنانية في 8 فبراير 2025.

وإدراكاً من مصر لخصوصية لبنان، ورغم الاتفاق على ضرورة الالتزام بحصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية، تدعم مصر المقاربة التي يتبناها الرئيس «عون» لتنفيذ التزام الدولة اللبنانية بتحقيق «حصرية السلاح»، وقد أعربت مصر مؤخراً عن تقديرها للجهود التي تبذلها الدولة اللبنانية في سبيل بسط سيطرتها الكاملة على جميع أراضيها، وكذا ترحيبنا بإعلان الحكومة اللبنانية إنجاز المرحلة الأولى من خطة حصر السلاح بيد الدولة جنوب نهر الليطاني، واستضافة القاهرة في 24 فبراير 2026 للاجتماع التحضيري لمؤتمر باريس لدعم الجيش وقوى الأمن الداخلي اللبنانية، كما تطالب مصر إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية، لتمكين الجيش من استكمال بسط سيطرته على أراضي الدولة اللبنانية.

وفيما يتصل بالأوضاع في سوريا، فقد تفاعلت مصر سريعاً مع ما شهدته من تطورات خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، وهو ما تجلى في استضافتها لأكثر من مليون مواطن سوري يتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن المصري وذلك انطلاقاً من إيمانها بوحدة مصير شعبي البلدين، كما لم تدخر مصر جهداً من أجل تحقيق الاستقرار وتسوية الأزمة السورية في إطار حرصها على الحفاظ على سيادة ووحدة سوريا وسلامة أراضيها، كما دفعت مصر بموقفها الثابت إزاء سوريا في كافة المحافل الدولية بأن تكون العملية السياسية خلال الفترة الانتقالية شاملة وغير انتقائية دون أي إملاءات خارجية، بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، مع ضرورة احترام مختلف مكونات الشعب السوري وحماية حقوقه ورفض أي مظاهر للطائفية أو التقسيم، بما يلبي



**الرئيس عبد الفتاح السيسي
ونظيره الجزائري عبدالمجيد تبون**

أن تفاقم معضلة الأمن يضع المنطقة برمتها على حافة الهاوية. وعلى صعيد الأوضاع في اليمن، وانطلاقاً من عمق العلاقات المصرية / اليمنية الضاربة بجذورها في عمق التاريخ، وامتدادها عبر محطات تاريخية متعددة خاصة مع ما يتمتع به البلدان من موقع استراتيجي وإشرافهما على ممرات ومضائق استراتيجية، لتشكل تلك العلاقات بذلك نموذجاً فريداً من العلاقات العربية القائمة على الأخوة والمصير المشترك والروابط الجيو- سياسية والاستراتيجية التي لا تنفصل، فقد حرصت مصر على دعم أمن واستقرار ووحدة اليمن كركيزة أساسية لاستقرار الإقليمي، وهو ما تعكسه أيضاً ثوابت الموقف المصري تجاه الأوضاع الراهنة في اليمن والمُتمثلة في دعم مصر للحكومة للشرعية في الجمهورية اليمنية، وحرصها الكامل على دعم مؤسساتها الوطنية، بما يسهم في إنهاء الأزمة الإنسانية المستمرة في اليمن ويُلبي تطلعات الشعب اليمني الشقيق، انطلاقاً من أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة، مع الدفع بإعادة إحياء مسار التسوية السياسية الشاملة والمستدامة بما يضمن وحدة اليمن واستقلاله، وباعتبار أن السبيل الوحيد لذلك هو من خلال حوار يمني / يمني بدون إقصاء لأي طرف. وبالمثل، كانت دول المغرب العربي حاضرة بقوة في السياسة الخارجية المصرية حيث شهدت العلاقات بين مصر وتلك الدول نمواً مطرداً خلال الفترة الماضية سواء على الصعيد الثنائي ومستوى الزيارات المتبادلة، أو على مستوى التنسيق في المحافل الدولية والإقليمية حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وهو ما يقف شاهداً عليه زيارات كل من الرئيس التونسي «قيس سعيد» إلى مصر في أبريل 2021، ورئيس الجمهورية الجزائرية «عبد المجيد تبون» إلى مصر في شهر أكتوبر 2024، وانعقاد الدورة الثانية للجنة المصرية / الموريتانية المشتركة في مايو ٢٠٢٥، واللجنة العليا المصرية / التونسية في سبتمبر 2025، واللجنة العليا المصرية / الجزائرية المشتركة في نوفمبر 2025، والدورة الأولى للجنة التنسيق والمتابعة المصرية / المغربية التي عُقدت في القاهرة في شهر أبريل 2026. ختاماً، أود الإشارة إلى حرص مصر على تعزيز علاقاتها بجميع شقيقاتها من الدول العربية، إيماناً منها بوحدة المصير، في ظل التحديات المشتركة التي تواجهها، وهو ما يعكس التزام مصر بالاضطلاع بدورها القومي التاريخي والمتواصل عبر العصور لتحقيق مصالح أمتها والدفاع عن أمنها القومي.



**الرئيس عبد الفتاح السيسي
يستقبل نظيره التونسي قيس سعيد**

بمشاركة أكثر من ٤٠٠ مستثمر خليجي، وصولاً لتحقيق الشراكة الاقتصادية والتكامل المنشود بين الجانبين المصري والخليجي). وتأسيساً على ما تقدم، فقد اضطلعت مصر بدور نشط منذ اندلاع الحرب الأمريكية / الإسرائيلية / الإيرانية في نهاية فبراير 2026، وذلك على مسارين متوازيين: المسار الأول: هو الإعراب من اللحظة الأولى لاندلاع الصراع عن إدانتنا الشديدة ورفضنا القاطع للاعتداءات الإيرانية غير المبررة على الأشقاء في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى العراق والأردن، والتأكيد على استعدادنا لتقديم كافة أوجه الدعم للأشقاء منذ بداية تلك الأزمة. وبينما تواصلت الهجمات الإيرانية على تلك الدول، فقد حرص فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، على القيام بجولة خليجية في مارس ومايو 2026، وذلك للتأكيد على تضامن مصر الكامل مع أشقائها ودعمها الثابت لتلك الدول على كافة المستويات، وأن الأمن القومي لمصر جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. كما قام السيد الدكتور / بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بزيارات مماثلة إلى العواصم الخليجية، بالإضافة إلى العراق والأردن، وكذا الاتصالات التي يجريها سيادته على مدار الساعة، ومع كافة الأطراف المعنية في إطار حشد الجهود وتنسيق المواقف لخفض التصعيد في المنطقة. المسار الثاني: المتعلق بانخراط مصر الحثيث في جهود الوساطة، من خلال الرباعية الدولية التي تشمل إلى جانب مصر كلاً من المملكة العربية السعودية وباكستان وتركيا، والاتصالات المستمرة بين مختلف الأطراف في محاولة لتقريب وجهات النظر، وتجنب المنطقة مخاطر الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة. وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة في هذا السياق إلى الرؤية الاستراتيجية الثابتة لمصر والتي سعت بشتى السبل لمنع وقوع الصراع الراهن في المنطقة، وكذا العمل على منع تفاقمه وتفاذي انزلاق المنطقة إلى حرب إقليمية شاملة، حيث نبهت مصر منذ عقود إلى ضرورة معالجة مخاطر عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط، ودعت لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية على أساس التنفيذ الشامل وغير الانتقائي لمنظومة منع الانتشار النووي تفادياً للدخول في حلقة مفرغة من الصراع وسباق التسلح، والتأكيد على

أولت وزارة الخارجية منذ نشأتها اهتماماً مستمراً بالعلاقات مع دول الأمريكتين، سواء فيما يتعلق بإدارة العلاقات مع الولايات المتحدة، أبرز القوى العظمى فى النظام الدولى بعد عام 1945، أو كندا عضو حلف الناتو ومجموعة دول السبع وأحد أهم شركاء مصر الاستثماريين والتنمويين، أو دول أمريكا اللاتينية التى تجمعها بمصر روابط تاريخية وثيقة فى إطار دور مصر البارز كجزء من دول الجنوب العالمى وتحمل العلاقات معها أفاقاً اقتصادية واعدة، وذلك استناداً لمبدأ الإِتِزان الاستراتيجى كمبدأ حاكم لسياسة مصر الخارجية فى هذه الحقبة الراهنة من تاريخها الممتد.



سفير خالد عزمى

مساعد وزير الخارجية للشئون الأمريكية

بناء الشراكات مع دول الأمريكتين

لاتفاق شرم الشيخ التاريخى الذى يُعد بارقة أمل لبناء مستقبل أفضل للمنطقة ورفع الظلم التاريخى عن كاهل الشعب الفلسطينى، بالإضافة لدور مصر المحورى فى التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران.

وبينما يُحافظ جيشا البلدين على منظومة تعاون عسكرى عميقة وممتدة تبرز واضحة فى مناورات النجم الساطع، تلعب وزارة الخارجية الدور الرئيسى فى إدارة قنصوات تعزيز العلاقات بين البلدين سواء السياسية منها عبر السعى لتحقيق دورية الإنعقاد لآلية الحوار الاستراتيجى، أو التجارية والاستثمارية، بالتعاون مع الوزارات المعنية، عبر السعى لتحقيق الاستفادة القصوى من آليتى المفوضية الاقتصادية المشتركة والمنندى الاقتصادى الاستثمارى المصرى - الأمريكى.

على الصعيد الاقتصادى، تعد مصر رابع أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، كما أن الولايات المتحدة هى ثالث أكبر شريك تجارى لمصر. وتعتبر مصر هى الوجهة الرئيسية للاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، حيث تستحوذ وحدها على 25 % من إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى القارة، وتقدر الاستثمارات الأمريكية الحالية فى مصر بحوالى 25 مليار دولار معظمها فى قطاع الطاقة.

أظهرت السنوات العشر الماضية عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وقدرتها على اكتساب زخم جديد وبصرف النظر عن تغير الإدارات الأمريكية، بدءاً من التواصل المكثف على مستوى دبلوماسية القمة، ووصولاً لمأسسة وانتظام آلية الحوار الاستراتيجى. فالبلدان حريصان على استمرار العلاقات الاستراتيجية بينهما، تعزيزاً للتعاون والشراكة فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، والبناء على التجارب الناجحة للتعاون بين البلدين، الذى مثلت على مدار العقود الخمس الماضية، الركيزة الأساسية لأى جهد جدى لبناء السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط.

وفىما يتعلق بكندا، تجدر الإشارة إلى الخصوصية التى طالما حظيت بها العلاقات مع كندا فى منظومة السياسة الخارجية المصرية؛ فمنذ نشأة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وكندا عام 1954، حرص البلدان على الحفاظ على مستوى متميز من العلاقات، حيث سعت مصر دائماً للتفاعل مع الجانب الكندى على مختلف المحاور الاستراتيجية. وبالنظر إلى تاريخ المواقف الكندية تجاه العديد من القضايا المصرية والإقليمية

تمثل العلاقات المصرية الأمريكية، التى تأسست عام 1922، نموذجاً لشراكة استراتيجية ممتدة، ازدادت رسوخاً وعمقاً عبر العقود، وهى تلبي مصالح سياسية واستراتيجية أساسية للطرفين. فلولايات المتحدة دورها القيادى فى جميع القضايا العالمية والإقليمية بحكم وضعيتها الدولية كأحد أبرز القوى العظمى فى العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولمصر دورها المحورى فى الشرق الأوسط وأفريقيا والعالم الإسلامى، وبين دول الجنوب العالمى. كما أن مصر هى القوة الإقليمية التى برهنت عدة مرات على قدرتها على ضبط التفاعلات السياسية والأمنية فى المنطقة، خاصة فى ظل أوضاع دولية تتسم بالاضطراب والتنافس الحاد بين القوى الكبرى، وأوضاع إقليمية غير مستقرة فى ظل تحولات جذرية تشهدها المنطقة خاصة على مدار السنوات الأخيرة. وقد مرت هذه العلاقات بالعديد من المراحل والمحطات البارزة فى العقود الخمس الماضية بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية عقب حرب أكتوبر المجيدة عام 1973، لعل أهمها فى عام 1978 مع إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى 1979 برعاية أمريكية، فضلاً عن التعاون المصرى الأمريكى لتحرير الكويت عام 1991، ثم التنسيق بين البلدين لإنجاح مؤتمر السلام فى مدريد عام 1991، ثم اتفاق أوصلو عام 1993 ودفع مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية لتحقيق الهدف المشترك للشريكين - مصر والولايات المتحدة - وهو إحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن التعاون والتنسيق فى السنوات الأخيرة لتحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن الإقليمى وتسوية الأزمات فى مختلف أنحاء المنطقة من سوريا ودول المشرق العربى إلى ليبيا والسودان واليمن والبحر الأحمر وشرق المتوسط، ومنطقة القرن الأفريقى، بالإضافة إلى تطوير مختلف جوانب الشراكة الثنائية بين البلدين فى المجالات العسكرية الاقتصادية والعلمية والثقافية والطاقة، وزيادة التجارة البينية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص فى البلدين. تأسست الشراكة الاستراتيجية بين البلدين على أساس مبدأ دعم المصالح المشتركة وتقاسم الأعباء، وهى شراكة تتميز بطابعها المؤسسى والعابر للانقسام الحزبى فى الولايات المتحدة، وتقوم على ضلعين أساسيين، هما تعميق التعاون الثنائى، والعمل المشترك فى القضايا الإقليمية محل اهتمام البلدين. ولعل أحدث ثمار هذه الشراكة فى الآونة الأخيرة هى التوصل



مؤتمر ثلاثي في كامب ديفيد في سبتمبر 1978

وتأثيرها المتزايد في مختلف دوائر المجتمع الكندي أداة هامة، تبذل وزارة الخارجية كافة المساعي لاستغلالها في دفع العلاقات المصرية – الكندية قدمًا.

وعلى صعيد العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، لطالما حرصت وزارة الخارجية على الدفع تجاه إقرار سياسة خارجية نشطة تجاه هذه المنطقة من العالم، وتواصل السعي حثيثًا للبناء على تاريخ مصر الطويل من التعاون معها في إطار الالتزام المشترك تجاه قضايا دول الجنوب طوال القرن العشرين. وحاليًا، تبنى مصر سياستها تجاه القارة على أساس تنويع الشراكات مع دولها في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وبناء شراكات استراتيجية جديدة وتعزيز القائمة منها.

هذا ويُمكن تلخيص أهم مساعي مصر مع دول القارة اللاتينية في الفترة الحالية في تحقيق الاستفادة القصوى من اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور (رابع أقوى قوة اقتصادية في العالم) والذي دخل حيز النفاذ في 2017، وذلك بالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، حيث تزايدت قيمة الصادرات المصرية لدول التجمع إلى ما يقرب من 1.9 مليار دولار، مع وجود فرص واعدة لدخول صادرات جديدة لأسواق دول التجمع مع وصول نسبة الإعفاء من الرسوم الجمركية بين مصر ودول التجمع إلى 100% عام 2026، مما يعطى ميزة تفضيلية للصادرات المصرية.

ونجحت مصر في تدشين شراكة استراتيجية مع البرازيل في نوفمبر 2024، خلال مشاركة السيد رئيس الجمهورية في قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في البرازيل، وتأتى هذه الشراكة في الذكرى الـ 100 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتهدف إلى رفع درجة التعاون في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية، والبيئية، والثقافية، والعلمية، والسياحية، والرياضية وغيرها من مجالات التعاون التي تحقق مصلحة الشعبين.

هذا، وتضع وزارة الخارجية نصب أعينها تعزيز شراكات مصر مع دول القارة سعيًا لتأمين سلاسل الإمداد من السلع الغذائية الاستراتيجية منها، وعلى رأسها الذرة بأنواعها، والصويا وزيت الصويا والسكر واللحوم والدواجن وغيرها من السلع الاستراتيجية، كما تسعى مصر جاهدة لتفعيل دورها كمراقب في منظومة التكامل في أمريكا الوسطى في إطار تعزيز التعاون مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية في دول أمريكا اللاتينية لزيادة التواجد والتصدير إلى هذه المنطقة.



اتفاق أوسلو عام 1993

يتبين اتخاذها لمواقف معتدلة وإيجابية طوال العقود الماضية، بداية من مساهمتها في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر من خلال اقتراح إنشاء قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (UNEF) لحل أزمة حرب السويس عام 1956، والتي حاز على إثرها وزير الخارجية الكندي آنذاك «ليستر بيرسون» على جائزة نوبل للسلام، وصولاً إلى مشاركة كندا الفعالة والمستمرة ضمن القوة متعددة الجنسيات في سيناء MFO. هذا، وتتمثل آليات إدارة العلاقات السياسية بين البلدين في مسارين أساسيين: (أ) آلية الحوار الاستراتيجي على مستوى وزير الخارجية، (ب) آلية المشاورات السياسية على مستوى مساعدي / نواب وزير الخارجية، والتي انعقدت جولتها الأخيرة منها في أبريل 2025 في أوتاوا. أما على صعيد العلاقات الاقتصادية، بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وكندا حوالي 966,2 مليون دولار أمريكي خلال عام 2025، بما في ذلك صادرات مصرية إلى كندا تبلغ قيمتها حوالي 430,4 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 32% بالمقارنة بحجم الصادرات المسجل خلال العام 2024، ويحافظ القطاع الخاص الكندي على استثمارات لا تقل عن 2,5 مليار دولار أمريكي في مصر، كما تمثل الروابط الثقافية والتعليمية بين البلدين والحجم الكبير للجالية المصرية في كندا

إذا كان عمل وزارات الخارجية قد ارتبط تاريخياً بإدارة التوازنات السياسية والأمنية وتنشيط العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى فى شتى مجالاتها، فإن تسارع التحديات العالمية خلال العقدين الأخيرين فرض إعادة تعريف لوظيفة الدبلوماسية ذاتها. فقد أصبحت قضايا مثل تغير المناخ والأمن المائى والغذائى وأمن الطاقة، بما تنطوى عليه من آثار اقتصادية وتنموية مباشرة، عناصر أساسية فى معادلة الاستقرار الدولى، وليست مجرد ملفات فنية أو بيئية هامشية. وفى هذا السياق، برزت الدبلوماسية المناخية كأحد أبرز مسارات "تسييس" قضايا الاستدامة، وتحويلها إلى أدوات للتأثير وإعادة تشكيل موازين القوة.



سفير وائل أبو المجد
مساعد وزير الخارجية لشئون المناخ

«دبلوماسية البيئة والمناخ: مواكبة السياسة الخارجية لمتطلبات التحول للاستدامة»



فى الحالة المصرية، لا يقتصر التحول على توسيع نطاق الاهتمام، بل يعكس إعادة تموضع واعية للسياسة الخارجية المصرية بهدف توظيف الموضوعات البيئية وعلى رأسها ملف المناخ لتحقيق أهداف تنمية إستراتيجية. فمنذ اعتماد اتفاق باريس عام 2015، سعت مصر إلى ترسيخ دورها كحلقة وصل بين الشمال والجنوب، مستندة إلى انتمائها الإفریقی والعربى، وقدرتها المؤسسية على الانخراط فى المسارات متعددة الأطراف اعتماداً على قدراتها الدبلوماسية والتفاوضية المعلومة. وقد تجسد ذلك فى تبنى خطاب يوازن بين ضرورات خفض الانبعاثات وأولويات التكيف، بما يعكس إدراكاً لتباين المسؤوليات التاريخية عن تغير المناخ، وبالتبعية تباين الأعباء بين الدول المتقدمة والنامية.

هذا التوجه لم يكن مفاهيمياً أو نظرياً فحسب، بل تُرجم إلى أدوار تفاوضية ومؤسسية ملموسة. إذ تولت مصر رئاسة مجموعة الـ 77 والصين عام 2018، وقادت، من خلال تلك الرئاسة وكذلك من خلال رئاستها لمجموعة

المفاوضين الأفارقة فى 2018 و 2019، صياغة مواقف تفاوضية جماعية عكست أولويات الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بالتمويل المناخى وبناء القدرات. كما أسهمت فى دفع مبادرات قارية، مثل المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة والمبادرة الإفريقية للتكيف، والتي مثلت



يشكل تغير المناخ تهديداً مباشراً لقدرة الطفل على البقاء والنماء والازدهار

2030 دلالتة من كونه ليس مجرد تعهد بيئي، بل مؤشر على القدرة على جذب التمويل ونقل التكنولوجيا في بيئة دولية تنافسية لاسيما وأن الفجوة بين التعهدات والتمويل الفعلي لا تزال تمثل قيوداً هيكلياً أمام الدول النامية، كما أن تسييس قضايا المناخ يفرض تعقيدات إضافية في ظل التوترات الجيوسياسية المتزايدة. ومن ثم، فإن استدامة الدور المصري ستعتمد على قدرتها على الحفاظ على توازن دقيق بين تمثيل مصالح الجنوب العالمي، وتعظيم الاستفادة من الشراكات مع الشمال، مع إستمرار الاستفادة من القدرات الدبلوماسية المصرية ومن السجل المشهود للمفاوضين المصريين في تخفيف حدة الاستقطاب في مفاوضات المناخ الدولية.

إجمالاً، تكشف التجربة المصرية عن تحول أعمق في طبيعة الدبلوماسية المعاصرة، حيث لم تعد قضايا البيئة والمناخ مجرد ملفات تفاوضية معنية بقضايا محدودة الأثر والنطاق، بل صارت الأداة الدبلوماسية هي الوسيلة الأبرز لصون المصالح الوطنية من خلال التأثير في تشكيل الأولويات الدولية. وفي عالم تتزايد فيه الروابط بين الأمن والتنمية والبيئة، لا تبدو الدبلوماسية البيئية والمناخية— بالنسبة لمصر— خياراً تكميلياً، بل ضرورة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها.

محاولات لتحويل الالتزامات الدولية إلى برامج تنفيذية ذات أثر تنموي مباشر.

وجاءت استضافة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) لتشكل لحظة اختبار حقيقية لهذا الدور. فبعيداً عن الرمزية المرتبطة بالاستضافة، تمكنت الرئاسة المصرية من إعادة توجيه النقاش الدولي من "وضع التعهدات" إلى "تنفيذ الالتزامات"، وهو تحول يعكس فجوة قائمة في نظام الحوكمة المناخية. وقد توج هذا التوجه بالاتفاق على إنشاء صندوق "الخسائر والأضرار"، في سابقة تعكس اختراقاً سياسياً طال انتظاره من جانب الدول النامية. كما ساهم المؤتمر في ترسيخ مفهوم "التحول العادل" كإطار حاكم لسياسات خفض الانبعاثات، بما يحد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها.

ورغم أهمية ما تقدم، فإن القيمة الحقيقية للدبلوماسية البيئية والمناخية لا تقاس فحسب بنتائج المؤتمرات، بل بقدرتها على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو أولويات التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، لعبت الخارجية المصرية ولا تزال دوراً محورياً في توسيع شبكة الشراكات الدولية، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة وإدارة الموارد المائية والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. ويكتسب هدف رفع نسبة الطاقة النظيفة ضمن مزيج الطاقة المصري إلى نحو 42% بحلول عام

ترتبط مصر وأوروبا بعلاقات ووشائج ضاربة في أعماق التاريخ، حيث أثرت مصر وتأثرت بمحيطها المتوسطي، ولعل البناء الحضاري الفريد للمتوسط أبلغ دليل على الأثر الملموس للتبادل الحضاري الذي جمع مصر بأوروبا حيث تعرف الإغريق والرومان على أصول العلوم والمعرفة والفنون من بوابة مصر القديمة وشكلا جسراً للتواصل والتطور الحضاري الذي نعيشه اليوم.

إن المتأمل للموقع الذي تبوأته الإسكندرية باعتبارها أهم حواضر العالم على مر عصور مديدة، وارتباطها المتواصل بأهم المراكز الحضارية على ضفتي المتوسط، يدرك بجلاء عمق العلاقة التي تجمع مصر وأوروبا، والتي استمرت واتسعت عبر عصور النهضة والاستعمار والحربين العالميتين والتحرر والاستقلال الوطني.



سفير وائل حامد
مساعد الوزير للشئون الأوروبية

مصر وأوروبا وعلاقات ضاربة في أعماق التاريخ

وإتصلاً بالعلاقات المصرية مع الإتحاد الأوروبي تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن فكرة قيام الإتحاد الأوروبي إرتبط بالأساس بعوامل أوروبية داخلية إلا أن هذا الكيان الناشئ أسفر عن مقترب جديد في بنية العلاقات المصرية الأوروبية، يقوم على تعزيز التعاون والشراكة بين مصر ومؤسساته الرئيسية ودوله الأعضاء ومن ورائهما باقي الدول الأوروبية، وفيما مرت العلاقات الرسمية مع هذه المؤسسة المهمة بعدد من المحطات الرئيسية والتي كان من أبرزها إطلاق عملية برشلونة في 1995 التي استشرفت آفاق التعاون في الإطار المتوسطي وبنيت على آمال السلام في الإقليم، تزامناً مع عملية مدريد للسلام في حينه فإن التوقيع على اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠١ ودخولها حيز النفاذ عام ٢٠٠٤ مثل محطة مفصلية فارقة في العلاقات المصرية الأوروبية.

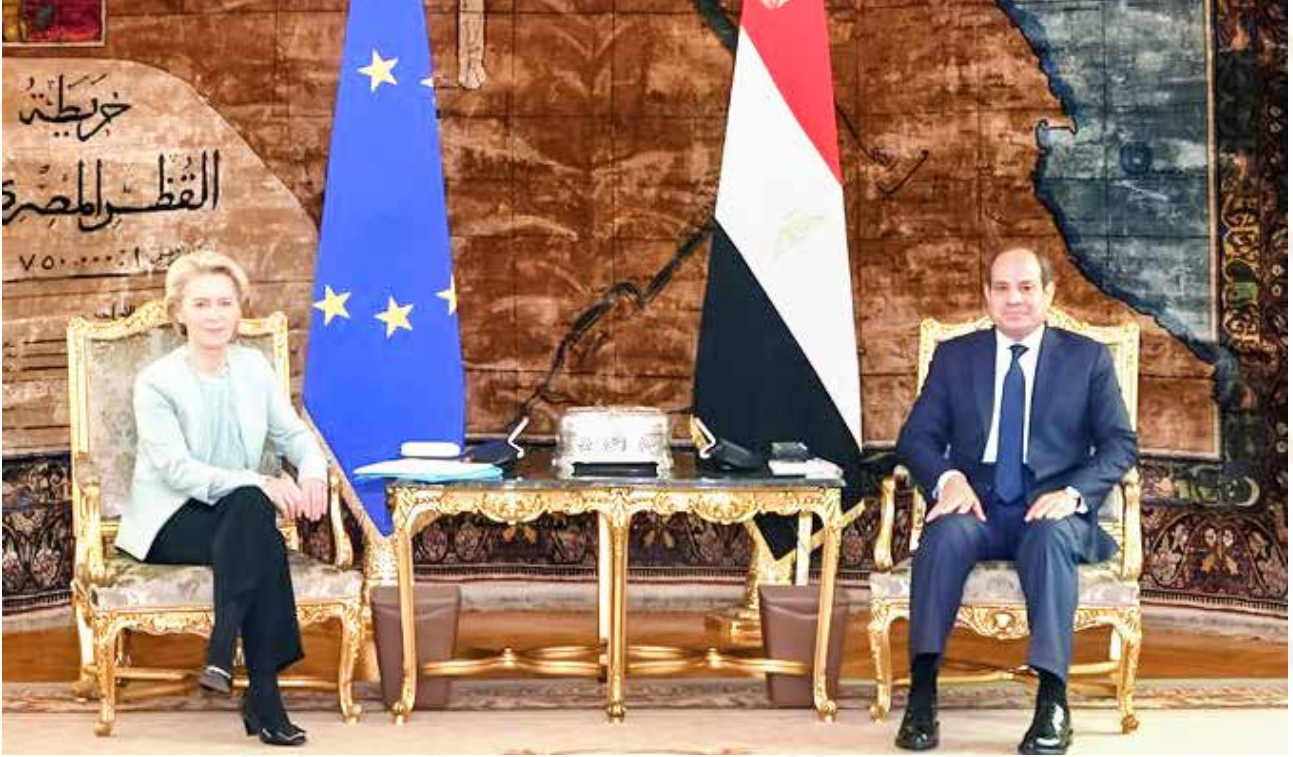
لم تُرس اتفاقية الشراكة إطاراً تفضيلاً للمبادلات التجارية بين الجانبين فقط، وإنما رسمت خارطة لعلاقات أعمق بين مصر وأوروبا في كافة المجالات والأصعدة، ولم تقتصر نتائجها على تبوء الاتحاد الأوروبي مكانة الشريك التجاري الأول لمصر، بل أسهمت في تعميق إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتشريعي والإداري، خاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والنقل والاتصالات والبحث العلمي والتدريب الفني والتعليم، وذلك عبر آليات مؤسسية فاعلة تمثلت في مجلس المشاركة (على مستوى وزراء الخارجية) ولجنة المشاركة (على مستوى كبار المسؤولين) وسبع لجان فرعية (على مستوى الخبراء) تغطي مختلف مجالات التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

تمثل العلاقات المصرية الأوروبية اليوم نموذجاً ناجحاً للتعاون المتوازن الذي يجمع بين المصالح السياسية والأمنية والإنسانية، ويسعى إلى تحقيق الاستقرار والازدهار على ضفتي البحر المتوسط وفي الجوار الإقليمي الذي يتسع ليمتد من شمال أوروبا وحتى الساحل الإفريقي. فمصر بما تملكه من موقع جغرافي استراتيجي وثقل سياسي وثقافي، تمثلت وتمثل جسراً طبيعياً يربط بين الشرق والغرب، وبين أفريقيا وأوروبا. ولذا فإن استكشاف آفاق هذه العلاقات وتطويرها وتعميقها يعد ضرورة استراتيجية تخدم مصالح الجانبين، وتسهم في بناء مستقبل أكثر أمناً وتنسج استقراراً وازدهاراً لشعوب ضفتي البحر المتوسط.

وقد شهدت العلاقات المصرية مع الدول الأوروبية مؤخراً تطورات غير مسبوقة؛ مع اعتماد أنماط مستحدثة من التعاون والتنسيق أعادت رسم خريطة الشراكات مع هذه الدول، وتجسد ذلك في ترفيع العلاقات مع عدد من الدول الأوروبية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بما يعكس دخول مصر في مرحلة جديدة مع هذه الدول تحكمها مبادئ الشراكة والتعاون، إذ ترتبط مصر مع كل من اليونان وتركيا وفرنسا وأسبانيا والدنمرك وقبرص وروسيا وصربيا والمجر فضلاً عن الإتحاد الأوروبي.

وفي ظل تحولات عالمية متسارعة تنظر أوروبا لمصر ليس بوصفها ضامنة وصمام أمان الاستقرار الإقليمي فقط، ولكن أيضاً باعتبارها بوابة المنطقة أرض الفرص الواعدة في مجالات التجارة والاستثمار والتصنيع وخطوط النقل واللوجيستيات وسلاسل الإمداد. فأضحت مصر شريكاً لا غنى عنه، فيما تجد مصر في أوروبا مصدراً للتكنولوجيا الحديثة وسوقاً رئيسياً لصادرات البلاد ومركزاً للاستثمارات الأوروبية ومنبراً للدعم السياسي.



الرئيس السيسي ورئيسة المفوضية الأوروبية

فى مختلف المجالات وذلك خلال زيارة الرئيس الفرنسى «إيمانويل ماكرون» لمصر. وتوجت تلك الشراكة بانعقاد أول حوار استراتيجى مصرى فرنسى بالقاهرة فى أبريل 2026. وقد شهد عام 2025 زيادة نسبة التبادل التجارى بين البلدين وارتفاع الصادرات المصرية إلى فرنسا، فضلاً عن حجم الاستثمارات الفرنسية فى مصر والتي تشهد نمواً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة. كما تشهد العلاقات بين مصر وإيطاليا خلال العام الأخير زخماً متصاعداً، تمتيناً لشراكتها الممتدة عبر التاريخ، حيث يشهد تعاون الجانبين فى مجالات الطاقة والاستثمار والتعاون الصناعى والنقل والتعليم الفنى نقلات نوعية، وذلك بالإضافة إلى التنسيق الوثيق بشأن القضايا الإقليمية وموضوعات الهجرة غير النظامية وتعكس مواقف الحكومة الإيطالية إدراكاً وتحميلاً للدور المصرى فى استقرار الإقليم وأمنه فيما تؤكد القاهرة باستمرار أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع روما والانفتاح على مزيد من الشراكات مع الشركات الإيطالية فى القطاعات الحيوية، بما يعكس انتقال العلاقات الثنائية إلى مرحلة أكثر شمولاً تركز على المصالح الاستراتيجية المشتركة. وتجسد العلاقات المصرية الإسبانية نموذجاً متكاملماً للشراكة يجمع بين انخراط سياسى واقتصادى وثقافى متميز، وقد شهدت الفترة الأخيرة زيارات رفيعة متنوعة، حيث تم الإعلان فى فبراير 2025 عن ترفيع العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية خلال زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى مدريد، التى أعقبتها زيارة الملك فيليبي السادس لمصر فى سبتمبر من العام نفسه، وتتبعها مصر موقع الشريك الأول التجارى لإسبانيا فى شمال أفريقيا، ويبرز فى هذا السياق برنامج التعاون الإنمائى بين البلدين الذى يركز على الاقتصاد الأخضر والأمن الغذائى وتغير المناخ، فضلاً عن شراكات متنوعة فى مجال النقل وتوطين الصناعات.

كما عملت مصر على تعزيز أطر وآليات التعاون مع كل من اليونان وقبرص، فى إطار التحرك لبناء أسس للتعاون الإقليمى فى منطقة شرق المتوسط، وبناء على مبادرة مصرية تم تأسيس آلية التعاون الثلاثية بين البلدان الثلاثة، فى القاهرة فى نوفمبر 2014، كإطار تنسيق ثلاثى على مستوى القمة وصولاً للقمة العاشرة التى

ذات أهمية خاصة كشريك استراتيجى يدرك جيداً أن مصر هى دعامة الاستقرار بالمنطقة ولما لموقعها الحاكم من أثر جيواستراتيجى لا يمكن إغفاله، فضلاً عن اكتساب العلاقة معه أبعاداً جديدة يجمع فيما بينها أماناً أساسيان وهما التحديات المشتركة غير المسبوقة إقليمياً ودولياً وتطور مطرد لدور الاتحاد كلاعب رئيسى على الصعيد العالمى وفى المنطقة على وجه الخصوص، يتحمل مع مصر مسئوليات جديدة مشتركة تجاه الدفع باستقرار الإقليم فى إطار شبكة من المصالح المتبادلة المتنامية سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، وثقافياً. وقد مثلت زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» إلى مصر فى مارس ٢٠٢٤ نقلة نوعية فى العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبى، حيث رافقها فى الزيارة كل من رؤساء وزراء قبرص واليونان وبلجيكا وإيطاليا ومستشار النمسا، وتم التوقيع على وثيقة الإعلان المشترك حول الشراكة الاستراتيجية والشاملة من جانب كل من السيد رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة المفوضية. وتم الاتفاق على عقد قمة على المستوى الرئاسى (السيد رئيس الجمهورية / رئيسة المفوضية الأوروبية / رئيس المجلس الأوروبى) مرة كل عامين بالتناوب بين القاهرة وبروكسل وتوجت القمة المصرية الأوروبية التى التأم فى بروكسل فى أكتوبر 2025، مساراً من النمو المضطرد والمستمر فى الروابط السياسية والعملية التى تجمع مصر والاتحاد الأوروبى.

وبالنظر إلى أهمية البعد المتوسطى فى العلاقات الخارجية المصرية ينبغى التنويه بما شهدته العلاقات المصرية الفرنسية من محطات عديدة خلال الحقب الزمنية الماضية وتميزت بعمق تاريخى فريد تمتد جذوره لقرنين من الزمان بدءاً من الحملة الفرنسية وما خلفته من بصمة علمية استثنائية بفضل اكتشاف حجر رشيد، وتساهم فرنسا فى مشروعات تنموية ضخمة على غرار مترو الأنفاق ومحطات الكهرباء، فضلاً عن تعاون كبير فى المجال التعليمى وبالأخص الجامعى حيث تظل فرنسا الوجهة الأولى للنخب المصرية. ويمكن القول إن العلاقات المصرية الفرنسية الراهنة تجاوزت اليوم حدود التاريخ المشترك، وفى أبريل 2025 أعلن رسمياً عن ترفيع العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية



الرئيس اليوناني يستقبل الرئيس المصري

منطقة الشرق الأوسط بمقدار ما تمثل دول المجموعة منصة التعاون الأساسية للسياسة المصرية في منطقة وسط أوروبا. وقد شارك السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية في قمة المجموعة التي عقدت في المجر عام 2017، وكانت القمة الأولى من نوعها للمجموعة مع دولة من الشرق الأوسط، والثانية التي تعقد مع أي دولة خارج الاتحاد الأوروبي. كما شارك سيادته في اجتماع قمة ثان مع المجموعة عقد في المجر في عام 2021 لتأكيد الأهمية الاستراتيجية المتبادلة للجانبين وحرصهما على الارتقاء بالعلاقة بين مصر ودول التجمع. وقد تم تدشين آلية شراكة بين مصر ودول فيشجراد على مستوى وزراء الخارجية في عام 2014، وأطلقت هذه الآلية أطر التعاون بين مصر والدول الأربع في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتكنولوجيا، والتعاون السياحي والتجاري والاستثماري، فضلاً عن التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وأمن الطاقة وتوطين الصناعة.

ويتمدد الزخم في العلاقات المصرية الألمانية ليشمل المستويين السياسي والاقتصادي، مع حرص الجانبين على الارتقاء بالتعاون الثنائي إلى مستويات أكثر مؤسسية واستدامة وهو ما انعكس في تكثيف الاتصالات السياسية رفيعة المستوى، وتدشين آلية جديدة للتشاور السياسي بين البلدين في ديسمبر 2025، إلى جانب اهتمام ألماني متنامي بتعزيز حضوره في السوق المصرية، لاسيما في قطاعات الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والتصنيع، والتحول الرقمي، والتعليم الفني والتدريب المهني والصناعات المتقدمة، وسلاسل القيمة، والطاقة النظيفة، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الألمانية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن ما يقارب 1600 شركة ألمانية تعمل في السوق المصري، فيما ناهز حجم التبادل التجاري بين البلدين 6 مليارات يورو خلال العام الماضي.

ومن منظور تاريخي صرف مثلت التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات المصرية التركية في السنوات العشر الماضية

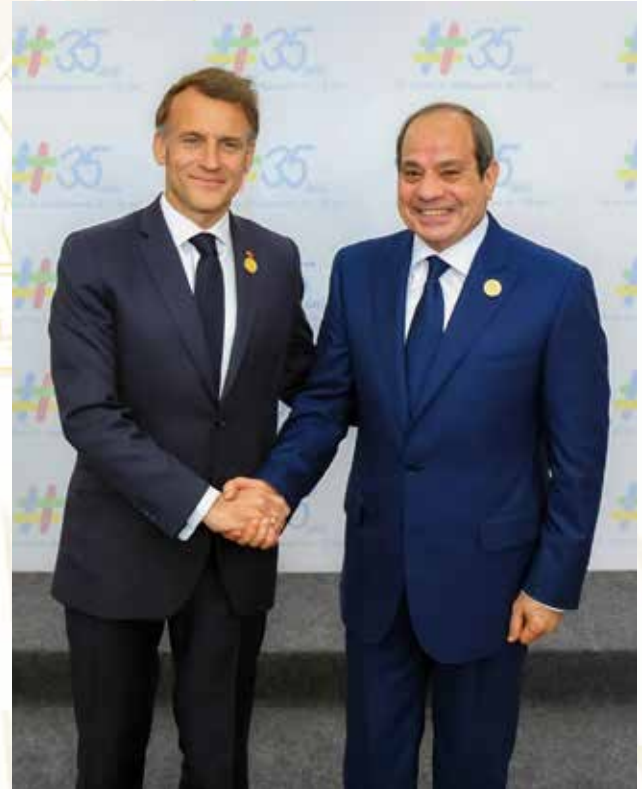
استضافتها القاهرة في يناير 2025، وهو ما يعكس انتظاماً غير مسبوق في التشاور رفيع المستوى، وترسيخاً لهذه الآلية كأحد أبرز محاور العمل الجماعي في الإقليم. ولا يقتصر دور هذه الآلية على التنسيق السياسي، بل يمتد أيضاً ليشمل دفع التعاون الاقتصادي والتقني، عبر مشروعات إقليمية كبرى من أبرزها مشروع الربط الكهربائي بين مصر واليونان، والذي يشكل خطوة رائدة في ربط مصر بالشبكة الأوروبية لنقل الكهرباء، ويضعها في موقع استراتيجي كمصدر مستدام للطاقة النظيفة إلى القارة الأوروبية، في ظل ما يشهده ملف الطاقة من تحولات عميقة.

وعلى الصعيد الثنائي، شهدت العلاقات المصرية اليونانية في السنوات العشرة الأخيرة تطوراً ملحوظاً انتقل بها من أطر التعاون التقليدي إلى شراكة استراتيجية تعكس مصالحهما المشتركة في مواجهة التحديات الإقليمية. وقد أسهمت الرؤى والقيم المشتركة بين الجانبين في تعزيز الروابط فيما بينهما في مجالات متعددة مثل الطاقة والأمن وضبط تدفقات الهجرة مما كان له أثر رئيسي على تحقيق التوازن الإقليمي في شرق المتوسط، وجعل العلاقات المصرية اليونانية حجر زاوية في تحقيق المفهوم الشامل للأمن في المنطقة. وقد أنتج هذا التقارب إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط في عام ٢٠٢٠، والذي تطور من منصة للتشاور والتنسيق إلى منتدى إقليمي يجسد الرؤية المشتركة للدول المؤسسة، فضلاً عن مشروع الربط الكهربائي بين مصر واليونان.

من ناحية أخرى، مثلت العلاقات بين مصر وقبرص نموذجاً لا يقل أهمية في بناء الشراكات الاستراتيجية الثنائية في منطقة شرق المتوسط. وشهدت هذه العلاقات منذ عام 2014 طفرة نوعية تمثلت في تكثيف التواصل السياسي رفيع المستوى، والزيارات المتبادلة، وتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية والطاقة لاسيما في مجال الغاز، وبلغت ذروتها بعقد الاجتماع الحكومي الأول بين البلدين في القاهرة في مارس 2025، برئاسة السيد الرئيس والرئيس القبرصي نيكوس كريستودوليدس.

وتمثل مصر الشريك الأساسي لدول مجموعة فيشجراد في

نموذجاً ناجحاً للسياسة المصرية القائمة على إبداء المرونة لتسوية الخلافات بدون المساس بصلابة الأسس التي تقوم عليها المواقف المصرية الخارجية فقد تم تجاوز مرحلة الخلافات الحادة بين البلدين بعد ثورة 30 يونيو 2013، للوصول إلى شراكة سياسية واستراتيجية متنامية، بلغت ذروتها في الزيارات المتبادلة للسيد رئيس الجمهورية والرئيس التركي رجب طيب أردوغان والإعلان المشترك حول إعادة إطلاق اجتماعات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين ليصبح على مستوى رئيسي الدولتين، والتنسيق المتواصل حول القضايا الإقليمية، وسبل تعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري، والتعاون في المجال التعليمي وانعكاس الاختراق السياسي والدبلوماسي في العلاقة بين البلدين على ارتفاع التجارة بين البلدين بنسبة الضعف تقريبا من 4.7 مليار دولار عام 2014 إلى 8.8 مليار دولار في 2024، كما بلغت الاستثمارات التركية في مصر 3 مليار دولار عام 2024، وقام 230 ألف سائح تركي بزيارة مصر خلال عام 2024. ويستهدف البلدان حاليا الوصول بحجم تجارتهما البينية إلى 15 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة. وتتولى مجموعة التخطيط المشترك بين البلدين، وهي المجموعة المعنية بمتابعة أوجه التعاون الثنائي بينهما، برئاسة وزيرى خارجية البلدين متابعة تنفيذ هذه الأهداف. ولا يمكن استثناء العلاقات المصرية الروسية من عباءة الإرث التاريخي المتجدد للعلاقات المصرية المتجددة مع القوى الأوروبية الرئيسية، حيث دعمت موسكو ثورة 30 يونيو 2013، وأيدت عودة مصر إلى الساحتين الإقليمية والدولية، واحتفظ البلدان بوتيرة مرتفعة للزيارات الرئاسية المتبادلة بين السيد الرئيس والرئيس الروسى فلاديمير بوتين منذ الزيارة الأولى التي قام بها السيد



العلاقات المصرية الفرنسية

الرئيس إلى موسكو في فبراير 2014 وزاد عدد الزيارات الرئاسية المتبادلة بين الجانبين حتى الآن عن 10 زيارات، بخلاف لقاءات القمة التي عقدها الرئيسان في العقد الأخرى على هامش محافل إقليمية ودولية عديدة. وقد شهدت العلاقات المصرية الروسية عدة محطات هامة في السنوات العشر الماضية، حيث جرى العمل على تنفيذ مشروعات عملاقة بين البلدين من أبرزها مشروع إنشاء محطة الضبعة للطاقة النووية، وإنشاء وتشغيل المنطقة الصناعية الروسية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وتم توقيع اتفاق رفع العلاقات بين البلدين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة خلال زيارة السيد الرئيس إلى روسيا في أكتوبر ٢٠١٨.

كما انعكست العلاقات المصرية الروسية المتميزة في دعم روسيا لدعوة مصر للانضمام إلى تجمع البريكس، حيث شاركت مصر فى الأول من يناير ٢٠٢٤ فى اجتماعات البريكس بالتزامن مع الرئاسة الروسية للتجمع، كما شارك السيد الرئيس فى قمة البريكس التى عُقدت فى مدينة قازان الروسية فى أكتوبر ٢٠٢٤. ولا يقتصر التعاون الوثيق بين البلدين على أطر التشاور السياسى على مستوى القمة، أو على مستوى وزراء الخارجية، أو على مستوى صيغة (2+2) بين وزراء الخارجية والدفاع فى البلدين، وإنما يشمل أيضا كافة قطاعات التعاون الاقتصادي فى ضوء قيام روسيا بتوريد 75٪ من إجمالى الواردات المصرية من القمح والحبوب، وكون روسيا هى أكبر دولة مصدرة للسائحين إلى مصر عالميا.

هذا ولا يفوتنا التنويه بأن الموقف المصرى منذ اندلاع الأزمة والحرب الروسية الأوكرانية فى 2022 تطبيقا عمليا لمبدأ الاتزان الاستراتيجي والحفاظ على العلاقة المتميزة بطرفي الصراع والمصالح الوطنية مع البلدين. حيث تسهم مصر فى جهود التوصل لتسوية سياسية للأزمة، بدءا من دعوة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى فى افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأطراف فى الاتفاقية الإطارية للمناخ بشرم الشيخ عام 2022 إلى وقف العمليات العسكرية والتسوية السلمية للأزمة، بالإضافة إلى مشاركة مصر على مستوى وزير الخارجية فى مجموعة الاتصال العربية التى زارت روسيا وأوكرانيا فى سبتمبر 2022، ثم على مستوى السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير الخارجية فى وفد مبادرة القادة الأفارقة لتسوية الأزمة الروسية الأوكرانية، والذى زار كل من مدينة سان بطرسبرج الروسية والعاصمة الأوكرانية كييف للالتقاء برئيسى البلدين فى يونيو 2024، ووصولاً إلى مشاركة وزير الخارجية فى اجتماع مجموعة أصدقاء السلام المنبثقة عن المبادرة الصينية-البرازيلية لتسوية الأزمة الأوكرانية، والذى عقد خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر 2024، تأكيداً على الالتزام المصرى بالعمل على التوصل لتسوية سلمية للأزمة، وتخفيف تداعياتها على القارة الأفريقية وشعوبها، خاصة فيما يتعلق بمجال الأمن الغذائى، لاسيما وأن صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح تمثل 23٪ من إجمالى الصادرات العالمية لهذه السلعة الاستراتيجية.

منذ عام 1826 نشأ أول كيان يُعنى بشئون مصر الخارجية تحت اسم «ديوان التجارة والأموال الإفرنكية»، حاملاً إعلاناً عن هوية الدبلوماسية المصرية الناشئة التي لم تكن مجرد أداة للتمثيل السياسى، بل امتدت ذراعاً للدولة تُنظم علاقاتها الاقتصادية بالعالم، وتدير مصالحها التجارية، وتفتح آفاقاً جديدة لمنتجاتها، وتؤمن مقومات قوتها.

وعلى مدار قرنين، استمر هذا البعد الاقتصادي ليترسخ ويأخذ أشكالاً متجددة، ليتعزز فى السنوات الأخيرة، ويعود إلى صدارة أولويات وزارة الخارجية المصرية، لتصبح الدبلوماسية الاقتصادية ركيزة أصيلة من ركائز الدبلوماسية المصرية العريقة.



سفير شريف كامل
مساعد وزير الخارجية

من ديوان التجارة إلى دبلوماسية التنمية: 200 عام من الدبلوماسية الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية

الماضية بإنجاز العديد من المحاور والمبادرات الهامة، وأبرزها:

أولاً: دعم عملية التنمية والإصلاح الاقتصادى المصرى:

أسهمت وزارة الخارجية، من خلال شبكة علاقاتها الدولية ومشاركتها فى الاجتماعات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية والإقليمية، فى دعم عملية تحديد أولويات الاقتصاد المصرى واحتياجاته، عبر متابعة توجهات الأسواق والمؤسسات الدولية واستشراف الفرص والتحديات المرتبطة بالاقتصاد العالمى، بما يساعد فى توجيه التحرك الخارجى نحو مجالات التعاون ذات الأولوية.

فلم تعد السفارات المصرية تقتصر على العمل السياسى فقط، بل أصبحت مراكز لرصد الفرص الاستثمارية، والترويج للاقتصاد المصرى، وجذب الاستثمارات، وتيسير التواصل مع المستثمرين. كما تعمل كجسر يربط بين رؤية الدولة الوطنية للتنمية وفرص السوق العالمية، فى إطار يسعى لتحقيق توازن دقيق بين

وتنطلق السياسة الخارجية المصرية اليوم من إدراك عميق لحقيقة مفادها أن خط الدفاع الأول عن الأمن القومى لم يعد مقصوراً على الحدود الجغرافية أو التحالفات السياسية فحسب، بل يمتد ليشمل تأمين سلاسل الإمداد، وجذب الاستثمارات، وضمان تدفق الطاقة والغذاء، وفتح الأسواق، وفى بيئة دولية مضطربة بالتحديات الجيوسياسية، أصبحت المصلحة الاقتصادية والسياسية وجهين لعملة واحدة.

ومن هذا المنطلق، باتت الدبلوماسية الاقتصادية تمثل ركيزة استراتيجية للسياسة الخارجية المصرية، ومحوراً هاماً من محاور القوة الشاملة للأمن القومى المصرى، إذ اتسع نطاق العمل الدبلوماسى ليشمل بناء الشراكات التنموية، وتوسيع فرص التعاون الدولى، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطنى، والاستفادة من التحولات الاقتصادية العالمية بما يدعم أهداف التنمية ويعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات المختلفة.

وتنفيذاً لهذه الرؤية الاستراتيجية، قامت الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية لوزارة الخارجية على مدار العقود



عضوية مصر فى «بريكس»

ودعائم النظام الاقتصادى الدولى، من خلال توظيف الأطر الاقتصادية متعددة الأطراف بما يلبي مصالح مصر والدول النامية، فعلى سبيل المثال دعمت مصر مجموعة الـ 77، والتي تعتبر ضمن أهم التكتلات الاقتصادية داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي هدفت إلى تنسيق مواقفها الاقتصادية والدفاع عن مصالح الجنوب العالمى، ومنذ تأسيس المجموعة، اضطلعت مصر بدور فاعل داخلها، انطلاقاً من توجه السياسة الخارجية المصرية الداعم لتعزيز التعاون بين دول الجنوب والدفاع عن قضايا التنمية والعدالة الاقتصادية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بقضايا التجارة الدولية، وتمويل التنمية، ونقل التكنولوجيا.

كما دعمت مصر الجهود الرامية داخل «الأونكتاد» لتحسين نفاذ الدول النامية إلى الأسواق الدولية وتخفيف القيود التجارية والمالية، إلى جانب إنشاء وتطوير نظام الأفضليات التجارية باعتباره أداة لتعزيز التجارة بين دول الجنوب، وتطوير قواعد المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية فى إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: بناء التحالفات الدولية لخدمة أهداف التنمية:

ترتكز السياسة الخارجية المصرية على تنوع وتوازن العلاقات مع القوى الدولية، وتوظيف ثقلها الإقليمى والدولى لخدمة مصالحها، خاصة فى المنطقة العربية والإفريقية والأورومتوسطية. ورغم التوترات الجيوسياسية

استقلالية القرار المصرى وانفتاحه على العالم، وبين تعزيز الأمن القومى وتحقيق التنمية الاقتصادية. وفى هذا السياق، تضطلع وزارة الخارجية بدور تنسيقى محورى مع الجهات الوطنية لتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة ومجالات التنمية ذات الأولوية، وتزويد البعثات المصرية فى الخارج بهذه المعلومات، التى تنقل بدورها اهتمامات مجتمعات الأعمال الأجنبية، وتنظم الزيارات الترويجية، وتطلق منتديات الاستثمار المشتركة، وتعمل على تذليل العقبات التى تواجه المستثمرين.

هذا فضلاً عن جهود البعثات المصرية فى فتح الأسواق أمام الصادرات المصرية، خاصة فى القطاعات الواعدة حيث تُستخدم الدبلوماسية المصرية ثقلها السياسى لتذليل العقبات التجارية، ودعم الشركات المصرية للوصول إلى أسواق جديدة، لاسيما فى القارة الأفريقية. بالإضافة إلى دور الوزارة فى مجال الرصد والتحليل والمتابعة، حيث تتابع الوزارة تقييماً المؤسسات المالية الدولية للاقتصاد المصرى، وتعمل على تصحيح أى معلومات مغلوطة، وتنقل بفعالية رسالة مفادها أن مصر بلد واعد للاستثمار والتنمية.

ثانياً: الإسهام فى تشكيل النظام الاقتصادى الدولى تحقيقاً لمصالح وأولويات مصر والدول النامية:

ساهمت الدبلوماسية الاقتصادية لوزارة الخارجية المصرية على مدار تاريخها فى صياغة وتشكيل أسس



وزير الخارجية يستضيف الدول الأعضاء في منصة الدول المقترضة

هذا الملف، بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات المصرية المعنية. ولم تكن العضوية مجرد حضور، بل أفقاً واسعاً لجذب الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، بل والتنسيق حول القضايا الاقتصادية متعددة الأطراف. كما تواصل مصر دورها الرائد في منظمة الدول الثماني النامية للتعاون الاقتصادي، حيث كانت إحدى الدول المؤسسة للمنظمة والتي يبلغ تعداد سكان دولها الأعضاء ملياراً ومائة مليون نسمة، بإجمالي ناتج محلي يقدر بنحو 4.5 تريليون دولار. ولم تقف مصر عند حد العضوية، بل تجاوزته إلى القيادة، حين استضافت القمة الرئاسية للمنظمة في ديسمبر 2024 بالعاصمة الجديدة، متسلمة رئاسة المجموعة، لتجسد بذلك نموذجاً لدولة تمتلك إرثاً دبلوماسياً ممتداً وترجمة اقتصادية لسياسة الاتزان الاستراتيجي التي تركز عليها السياسة الخارجية المصرية.

رابعاً: تعزيز آفاق المرونة والنمو الاقتصادي لمواكبة التحديات الجيوسياسية على المستوى الدولي:

مع تصاعد التحديات الاقتصادية العالمية، تبنت الدبلوماسية المصرية مبادرات تستهدف إصلاح الهيكل المالي الدولي وتعزيز صوت الاقتصادات الناشئة، وتخفيف عبء المديونية عن الدول النامية، ومن أبرزها أن مصر كانت من الدول الدافعة لفكرة إنشاء «منصة الدول المقترضة»، وشاركت في إطلاقها رسمياً، وتولت دوراً قيادياً في مرحلتها التأسيسية بهدف تعزيز الموقف التفاوضي الجماعي للدول المقترضة داخل النظام المالي الدولي، وتنسيق مواقف الدول النامية تجاه قضايا الديون وتكاليف التمويل.

فيما يتعلق بتوفير التمويل التنموي، اضطلعت الدبلوماسية الاقتصادية المصرية بدور محوري في

والاستقطاب العالمي الحاد وتداعياته الاقتصادية على سلاسل الإمداد والطاقة، إلا أن علاقات مصر المتوازنة مكنتها من تجنب الاستقطاب، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتنموية، بل ولعبت دوراً فاعلاً في الوساطة الدولية بفضل خبراتها الدبلوماسية وثقة المجتمع الدولي في رؤيتها.

وبفضل الثقل السياسي المصري، تم دعوة مصر خمس مرات كدولة ضيف في قمم مجموعة العشرين (2016-2025)، ما أتاح لها دفع أولوياتها الوطنية. وتستهدف الدبلوماسية الاقتصادية خروج هذه القمم بقرارات تدعم مصالح الدول النامية، عبر إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ومعالجة الديون، وتطوير منظمة التجارة العالمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والانتقال العادل في الطاقة.

وعلى صعيد الاندماج في التكتلات الاقتصادية الكبرى، ففي أغسطس 2023 تم دعوة مصر للانضمام إلى تجمع «بريكس»، والتي تعتبر شهادة دولية بثقل القاهرة السياسي والاقتصادي، لتتحول إلى عضوية كاملة في الأول من يناير 2024. ومنذ اللحظة الأولى، اضطلعت وزارة الخارجية بدور محوري في إدارة



د. بدر عبد العاطي



مجموعة 77

المصرية، كما تستمر في التنسيق مع الوزارات المعنية لتعزيز دور مصر كمركز إقليمي لتداول الطاقة والتحول الطاقى، وذلك بالتوازي مع تحقيق أهداف الحياد الكربوني. كما تلعب الوزارة دوراً محورياً فى متابعة ملف الممرات الاقتصادية وطرق التجارة الجديدة، مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية والممر الاقتصادي الهندي- الشرق أوسطي-الأوروبي وغيرها، لضمان استفادة مصر القصوى من تحولات خريطة التجارة العالمية، وذلك بالتزامن مع تحول مصر إلى مركز لوجستى عالمى مع الحفاظ على دورها التقليدى التاريخى كحلقة الربط الرئيسية بين الشرق والغرب من خلال محورية دور قناة السويس فى نقل التجارة العالمية.

ختاماً، ففي الوقت الذى أصبحت فيه قوة الأمم تُقاس بقدرتها على تأمين احتياجات شعوبها واقتحام أسواق العالم، وتوطيئ التكنولوجيا وجذب رؤوس الأموال، تبرز الدبلوماسية المصرية، بوزارة خارجيتها وبعثاتها الدبلوماسية، كمطور لرؤية تنمية تضع المواطن والتنمية فى صميم الأمن القومى، ويستمر قطاع الشؤون الاقتصادية متعددة الأطراف بوزارة الخارجية فى بذل الجهود والتنسيق على المستوى الوطنى والدولى سعياً لتعزيز آفاق الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية المصرية بما يحقق أهداف السياسة الخارجية ويحقق متطلبات الأمن القومى المصرى.

الربط بين الاحتياجات الوطنية ومصادر التمويل الدولية، سواء من خلال المؤسسات المالية الدولية أو بنوك التنمية متعددة الأطراف. وفى هذا الإطار، تتابع وزارة الخارجية بصورة مستمرة سياسات مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وتسهم فى دعم ومتابعة التفاهات والاتفاقيات المرتبطة بها، بما يحقق التوازن بين تأمين التمويل الميسر، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادى، والحفاظ على أولويات الحماية الاجتماعية، كما تجسد فى الجهود التى اضطلعت بها البعثات المصرية بالخارج لدعم التوصل إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى عام 2024. وبالتوازي مع ذلك، حرصت مصر على توظيف مشاركتها فى التجمعات الاقتصادية الدولية للدفع نحو إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتوسيع آليات التمويل التنموى والتعاون بين الاقتصادات الناشئة، فضلاً عن تعزيز التعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومنها بنك التنمية الجديد التابع للبريكس، والبنك الأفريقى للتصدير والاستيراد، والبنك الأفريقى للتنمية، والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، بهدف دعم مشروعات البنية التحتية والطاقة والتنمية المستدامة، وتحسين شروط التمويل، وتعزيز الثقة فى الاقتصاد المصرى بما يخدم أولويات التنمية الوطنية.

وفى سياق متصل، تتابع وزارة الخارجية التطورات الخاصة بأسواق الطاقة وانعكاساتها على الاقتصاد

تُعَدُّ القارة الأفريقية الامتداد الطبيعي والاستراتيجي للدولة المصرية، ليس فقط بحكم الجغرافيا والتاريخ، وإنما أيضاً بحكم تشابك المصالح الأمنية والاقتصادية والثقافية والإنسانية. فمنذ عقود طويلة، ارتبطت مصر عضواً بقضايا التحرر الوطني الأفريقي، وأسهمت بدور محوري في دعم حركات الاستقلال، وتأسيس مؤسسات العمل الأفريقي المشترك، الأمر الذي منحها مكانة خاصة داخل الوعي السياسي والشعبي الأفريقي.



سفير كريم شريف
مساعد الوزير للشئون الأفريقية

العلاقات المصرية-الأفريقية:

رؤية استراتيجية شاملة لتعزيز الشراكة والتنمية والاستقرار

الأفريقية. كما تسعى القاهرة إلى بناء شبكة من المصالح المشتركة التي تجعل التعاون المصري/ الأفريقي قائماً على الاستدامة، وليس على الاعتبارات الظرفية أو السياسية المؤقتة. ويلاحظ أن السياسة المصرية تجاه أفريقيا اتسمت خلال السنوات الأخيرة بقدر كبير من «الرؤية المتكاملة»، من خلال تبني مقاربة شاملة تركز على الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية والثقافة والاقتصاد والدبلوماسية الشعبية، إدراكاً بأن التحديات الأفريقية أصبحت متشابكة ومعقدة، ولا يمكن التعامل معها بمنطق أحادي أو أمني فقط.

ثانياً- فهم الشخصية الأفريقية كأساس لبناء الشراكة:

إنَّ أحد أهم عناصر نجاح السياسة المصرية في أفريقيا يتمثل في إدراك طبيعة الشخصية الأفريقية وخصوصية المجتمعات الأفريقية. فالعلاقات داخل القارة لا تُبنى فقط على المصالح السياسية المباشرة، وإنما تتأثر بعوامل الثقة التاريخية، والتقدير المتبادل، والاحترام الثقافي، والالتزام الإنساني. وتتميز الشخصية الأفريقية بتقديرها للعلاقات المباشرة، والرمزية السياسية، والالتزام الأخلاقي في العلاقات الدولية. ومن هنا، عملت مصر على إعادة بناء جسور الثقة مع الشعوب والدول الأفريقية، عبر الانفتاح السياسي، وزيادة الزيارات الرسمية، وتعزيز برامج التدريب والمنح الدراسية، والمشاركة في جهود التنمية وبناء القدرات.

كما أدركت الدولة المصرية أن تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية ينبغي أن يستند على أسس الاحترام المتبادل، والشراكة المتكافئة، التي تقوم على تبادل الخبرات وتحقيق المنفعة المتبادلة. لذلك، حرصت مصر على تقديم نموذج للتعاون القائم على نقل المعرفة والخبرات، خاصة في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والطاقة، والري، والزراعة، والتحول الرقمي.

وفي ظل التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة، أعادت الدولة المصرية صياغة رؤيتها للعلاقات مع أفريقيا وفق منظور أكثر شمولاً وواقعية، يقوم على مبادئ «الالتزان الاستراتيجي» و«الرؤية الشاملة»، بما يضمن حماية المصالح الوطنية المصرية، وفي الوقت ذاته يدعم استقرار وتنمية القارة الأفريقية.

لقد أدركت مصر أن القارة الأفريقية أصبحت إحدى أهم ساحات التنافس الدولي، نتيجة لما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة، وموقع جغرافي استراتيجي، وسوق استهلاكية واعدة، فضلاً عن دورها المتنامي في معادلات الأمن والطاقة والتجارة العالمية. ومن ثم، كان من الضروري أن تستعيد مصر حضورها التاريخي الرائد والفاعل داخل أفريقيا، عبر سياسة خارجية متوازنة تجمع بين البعد السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي، وتقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع السعي لتحقيق المصالح المشتركة والتنمية المتبادلة.

أولاً- الالتزان الاستراتيجي كمنهج لإدارة العلاقات المصرية/ الأفريقية:

يقوم مفهوم الالتزان الاستراتيجي في السياسة الخارجية المصرية على إدارة العلاقات الدولية والإقليمية بصورة تحقق التوازن بين الثوابت الوطنية ومتطلبات التحرك الواقعي داخل بيئة دولية معقدة. وفي الإطار الأفريقي، يعنى ذلك قدرة مصر على بناء علاقات متوازنة مع مختلف الدول والتكتلات الإقليمية، دون الانخراط في سياسات الاستقطاب أو الصراعات المحورية.

فمصر تتعامل مع أفريقيا باعتبارها شريكاً استراتيجياً مُستديماً، تجمعها المصالح المشتركة وروابط التاريخ والمصير الواحد، وليس باعتبارها مجرد نطاق جغرافي أو دائرة نفوذ تقليدية. لذلك، لطالما حرصت على تبني خطاب سياسي يقوم على التعاون والتنمية واحترام الخصوصية الوطنية والثقافية للدول



وزارة الخارجية تحتفل بيوم افريقيا

ثالثاً- دوائر التحرك المصري في أفريقيا:

فرص العمل، وتعزيز قدرات الدولة الوطنية، بما يسهم في معالجة الجذور الحقيقية للتطرف وعدم الاستقرار.

رابعاً- الدور المصري داخل الاتحاد الأفريقي وأجندة 2063:

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في الدور المصري داخل الاتحاد الأفريقي، انطلاقاً من إيمان القاهرة بأن العمل الأفريقي الجماعي يمثل الإطار الأمثل لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق التنمية المستدامة للقارة. وقد مثلت رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي عام 2019 محطة مهمة في مسار استعادة الزخم المصري داخل المؤسسات الأفريقية، حيث ركزت القاهرة خلال رئاستها على ملفات السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية، والإصلاح المؤسسي، وتعزيز التكامل القاري.

وعملت مصر خلال فترة الرئاسة على دعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في الدول الخارجة من النزاعات، انطلاقاً من القناعة الراسخة بأن تحقيق الاستقرار لا يقتصر على إنهاء الصراعات المسلحة، وإنما يتطلب بناء مؤسسات الدولة الوطنية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتهيئة بيئة مناسبة للتنمية المستدامة. كما أولت اهتماماً خاصاً بملف البنية التحتية والربط القاري، باعتباره أحد المفاتيح المحورية لتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي.

وفي هذا السياق، تتبنى مصر دعماً واضحاً لـ«أجندة أفريقيا 2063»، التي تمثل الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى للقارة الأفريقية، والهادفة إلى بناء أفريقيا مزدهرة ومتكاملة وأمنة، تقودها شعوبها وتمثل قوة مؤثرة في النظام الدولي. وتحرص القاهرة على مواءمة خططها التنموية وتحركاتها الإقليمية مع أهداف الأجندة، خاصة ما يتعلق بالتنمية المستدامة، والتحول الرقمي، وتمكين الشباب والمرأة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التصنيع والتجارة البينية.

كما يعكس اختيار مدينة العلمين الجديدة لاستضافة قمة منتصف العام التنسيقية للاتحاد الإفريقي، خلال شهر يونيو 2026، المكانة المتنامية لمصر داخل الاتحاد الأفريقي، ودورها الفاعل في دفع مسارات العمل القاري المشترك. وتمثل استضافة هذه القمة رسالة سياسية وتنموية مهمة، تؤكد حرص مصر على توفير منصة للحوار والتنسيق الأفريقي حول أولويات التنمية والتكامل، كما تعكس ما حققته الدولة المصرية من تطور في مجالات البنية التحتية والتنمية العمرانية الحديثة، بما يجعلها نموذجاً للتنمية القادرة على الربط بين الحداثة والاستدامة.

1 - حوض النيل: الأمن المائي والتنمية المشتركة
تمثل منطقة حوض النيل أحد أهم محاور السياسة الخارجية المصرية، نظراً لارتباطها المباشر بالأمن القومي المصري. فالنيل بالنسبة لمصر ليس مجرد مورد مائي، وإنما قضية وجود ترتبط بالحياة والتنمية والاستقرار.

وفي هذا الإطار، تسعى مصر إلى ترسيخ مفهوم «التعاون كبديل للصراع»، من خلال التأكيد على أن تحقيق التنمية في دول الحوض لا يتعارض مع الحقوق الماثية التاريخية لمصر، وإنما يمكن تحقيقه عبر آليات التعاون الإقليمي، والمشروعات المشتركة، والإدارة الرشيدة للموارد المائية.

كما تركز مصر على توسيع مجالات التعاون الفني والتنموي مع دول حوض النيل، عبر تنفيذ مشروعات في مجالات الري، وإدارة المياه، وبناء السدود الصغيرة، والطاقة الكهرومائية، والتدريب الفني، بما يعزز الثقة المتبادلة ويؤسس لشراكة طويلة الأمد.

2 - القرن الأفريقي: الأمن البحري والاستقرار الإقليمي
تمثل منطقة القرن الأفريقي أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لمصر، نظراً لوقوعها على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهما من أهم الممرات البحرية العالمية المرتبطة بحركة التجارة والطاقة الدولية.

وتتحرك السياسة المصرية في هذه المنطقة وفق رؤية تستهدف الحفاظ على وحدة وسيادة تلك الدول، ودعم مؤسساتها الوطنية، ومنع تصاعد النزاعات المسلحة، ومكافحة الإرهاب والقرصنة والهجرة غير الشرعية.

كما تسعى مصر إلى بناء شراكات استراتيجية مع دول القرن الأفريقي في مجالات الاقتصاد والطاقة والبنية التحتية والأمن البحري، انطلاقاً من قناعة بأن استقرار هذه المنطقة يمثل ركيزة أساسية لاستقرار الأمن القومي المصري والعربي والأفريقي.

3 - منطقة الساحل والصحراء: مكافحة الإرهاب والتنمية
تواجه منطقة الساحل والصحراء تحديات معقدة تتعلق بانتشار التنظيمات الإرهابية، وضعف مؤسسات الدولة، والتغيرات المناخية، والفقر، والهجرة غير النظامية. ولذلك، تدعم مصر رؤية شاملة للتعامل مع أزمات المنطقة، تقوم على الربط بين الأمن والتنمية.

فالقاهرة تؤمن بأن الحلول الأمنية وحدها لا تكفي لمواجهة الإرهاب، بل يجب دعم التنمية الاقتصادية، وتحسين التعليم، وتوفير



وزارة الخارجية تحتفل بيوم افريقيا

زيارات قادة الدول الإفريقية إلى مصر بشكل مكثف، مثل رؤساء دول الصومال، إريتريا، جيبوتي، أنجولا، مالاوي، تنزانيا، وعدد من قادة الدول الإفريقية الأخرى.

وفي السياق ذاته، لعبت الزيارات الثنائية والجولات التي يقوم بها وزير الخارجية المصري دوراً مهماً في متابعة ملفات التعاون المشترك، ودفع آليات التنسيق السياسي، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي، فضلاً عن دعم المواقف المصرية داخل المؤسسات والتجمعات الإفريقية المختلفة، مثل الجولة التي قام بها سيادته، مُصطحباً عدداً من كبار رجال الأعمال وكُبريات الشركات المصرية، إلى منطقة غرب إفريقيا والساحل في يوليو 2025، وكذلك جولة سيادته إلى كل من تشاد والجابون في ديسمبر 2024، وغيرها من الزيارات التي شهدتها مختلف الأقاليم الجغرافية للقارة.

ثامناً- التعاون الثلاثي كآلية للشراكة والتنمية:

أدركت مصر أهمية تطوير آليات جديدة للتعاون مع أفريقيا تتجاوز النمط التقليدي للعلاقات الثنائية، ومن هنا برز مفهوم «التعاون الثلاثي» كإحدى الأدوات الهامة في السياسة المصرية تجاه القارة.

ويقوم هذا النموذج على تنفيذ مشروعات تنموية مشتركة بين مصر وشركاء دوليين أو إقليميين داخل الدول الإفريقية، بما يحقق الاستفادة من الخبرات والتمويل والتكنولوجيا، ويعزز من كفاءة المشروعات التنموية واستدامتها.

وقد نجحت مصر في توظيف هذا النموذج في عدد من المجالات، مثل الصحة، والطاقة، والزراعة، وبناء القدرات، والتدريب الفني، بالتعاون مع شركاء دوليين ومؤسسات تنموية، الأمر الذي يعكس قدرة القاهرة على لعب دور الوسيط التنموي الفاعل بين أفريقيا وشركائها الدوليين.

تاسعاً- الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والبرلمانية:

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم أدوات التحرك المصري في أفريقيا، خاصة في ظل توجه الدولة نحو تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وزيادة حجم التجارة البينية، وتشجيع الاستثمارات المشتركة.

وفي سياق متصل، أطلقت مصر «آلية تمويل دراسة وتنفيذ المشروعات بدول حوض النيل» بقيمة 100 مليون دولار بغية دعم جهود التنمية في دول حوض النيل الشقيقة، وتنفيذ المشروعات التنموية بها؛ حيث تساهم هذه الآلية في إعداد الدراسات وتنفيذ المشروعات التي تعزز التكامل الإقليمي وتدعم مسارات التنمية المستدامة في دول حوض النيل.

وفي إطار مشاركة خبراتها في مختلف المجالات مع الدول

خامساً- المؤسسات المصرية الداعمة للحضور الأفريقي:

لم يقتصر الحضور المصري في أفريقيا على التحرك السياسي الرسمي وحسب، بل ارتكز أيضاً على شبكة من المؤسسات الوطنية التي لعبت دوراً محورياً في بناء جسور التعاون مع الدول والشعوب الإفريقية، وفي مقدمة هذه المؤسسات تأتي «الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية»، الذراع التنموي لوزارة الخارجية المصرية، والتي تُعد إحدى أهم أدوات الدبلوماسية التنموية المصرية في القارة. حيث تعمل الوكالة على تنفيذ برامج تدريب وبناء قدرات في مجالات متعددة تشمل الدبلوماسية، والصحة، والزراعة، والري، والأمن، والقضاء، والإعلام، والتكنولوجيا، بما يعكس التزام مصر بدعم التنمية المستدامة ونقل الخبرات إلى الدول الإفريقية.

كما يبرز الدور المهم لـ«مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام CCCPA»، الذي أصبح منصة إقليمية فاعلة في مجالات منع النزاعات، وبناء السلام، والتدريب على عمليات حفظ السلام، ودعم جهود الوساطة والتسوية السياسية في أفريقيا. ويعكس نشاط المركز الرؤية المصرية التي تربط بين الأمن والتنمية، وتؤمن بأن الاستقرار المستدام لا يتحقق فقط عبر الأدوات العسكرية، وإنما من خلال بناء المؤسسات الوطنية وتعزيز الحوار السياسي والتنمية الاقتصادية.

سادساً- الأزهر الشريف والكنيسة المصرية وتعزيز البعد الروحي والثقافي:

يُشكل الأزهر الشريف أحد أهم روافد القوة الناعمة المصرية في أفريقيا، نظراً لدوره التاريخي في نشر قيم الإسلام الوسطي المعتدل داخل القارة. وقد أسهم الأزهر عبر عقود طويلة في إعداد وتأهيل آلاف الطلاب والعلماء الأفارقة، الذين عادوا إلى بلدانهم حاملين رسالة الاعتدال والتسامح، الأمر الذي عزز مكانة مصر الروحية والثقافية داخل المجتمعات الإفريقية.

كما يضطلع الأزهر بدور مهم في مواجهة الفكر المتطرف، من خلال البعثات التعليمية، والمنح الدراسية، وبرامج تدريب الأئمة والدعاة، فضلاً عن تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

وفي سياق متصل، تلعب الكنيسة المصرية، وعلى رأسها الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، دوراً مهماً في دعم الروابط الإنسانية والروحية مع العديد من الدول الإفريقية، خاصة في شرق أفريقيا ومنطقة حوض النيل. وقد ساهمت الزيارات الكنسية والتواصل الروحي والإنساني في ترسيخ جسور الثقة والتقارب الشعبي بين مصر والشعوب الإفريقية، بما يعزز البعد الحضاري والإنساني للعلاقات المصرية/ الإفريقية.

سابعاً- التحركات الدبلوماسية والجولات الرئاسية:

شهدت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا زخماً غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، تجسد في تكثيف الزيارات المتبادلة، والجولات الرئاسية، والتحركات الدبلوماسية النشطة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وقد أسهمت الجولات الرئاسية المصرية في إعادة تأكيد الحضور المصري داخل القارة، وتعزيز التواصل المباشر مع القادة الأفارقة، وبناء شراكات استراتيجية في مجالات الاقتصاد والطاقة والبنية التحتية والأمن ومكافحة الإرهاب. كما عكست الجولات إدراكاً مصرياً لأهمية التواصل السياسي المباشر في بناء الثقة وتعزيز المصالح المشتركة، وهو ما لمسناه في زيارة السيد رئيس الجمهورية الأخيرة إلى كينيا لحضور قمة «إفريقيا/ فرنسا»، وما تبعها من زيارة أوغندا، فضلاً عن الزيارة التي قام بها سيادته إلى جيبوتي في أبريل 2025، وغيرها من الدول الإفريقية الشقيق، وكذا

بين الشعوب الأفريقية. فهذا اليوم لا يُعد مجرد احتفال رمزي، بل يعكس مسيرة طويلة من النضال المشترك ضد الاستعمار، وجهود بناء الدولة الوطنية، والسعى نحو تحقيق التنمية والاستقرار والتكامل القارى.

وتحرص مصر على المشاركة الفاعلة فى هذه المناسبة من خلال تنظيم الفعاليات الثقافية والفكرية والفنية، التى تُبرز التنوع الحضارى والثقافى للقارة، وتؤكد أهمية تعزيز الوعى بالهوية الأفريقية المشتركة، خاصة لدى الأجيال الجديدة. كما تمثل المناسبة فرصة لتأكيد الدور المصرى التاريخى فى دعم قضايا أفريقيا، وإبراز ما تشهده العلاقات المصرية/الأفريقية من تطور متزايد على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفى هذا الإطار، يبرز ملف الحفاظ على التراث الأفريقى باعتباره أحد المجالات المهمة للتعاون بين مصر والدول الأفريقية، خاصة فى ظل ما تواجهه بعض المواقع التراثية الأفريقية من تحديات تتعلق بالنزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية، والاتجار غير المشروع بالآثار، وضعف الإمكانيات الفنية والتقنية اللازمة لأعمال الترميم والحفظ والتوثيق.

وتملك مصر خبرات كبيرة ومتراكمة فى مجالات صون التراث والحفاظ على الآثار وإدارة المواقع التاريخية والثقافية، بفضل ما تمتلكه من مؤسسات علمية وأثرية وثقافية عريقة، وتجارب رائدة فى الترميم والمتاحف والتوثيق الرقمى وإدارة التراث الحضارى. ومن ثم، يمكن لمصر أن تلعب دوراً محورياً فى دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى حماية التراث الثقافى والطبيعى للقارة، سواء عبر برامج التدريب وبناء القدرات، أو من خلال التعاون الفنى وتبادل الخبرات فى مجالات الترميم والحفظ الأثرى والمتاحف.

كما يُعد التعاون الثقافى والتراثى أحد أهم أدوات تعزيز القوة الناعمة المصرية داخل أفريقيا، لأنه يساهم فى بناء جسور التواصل بين الشعوب، وترسيخ الشعور بالانتماء الأفريقى المشترك، فضلاً عن دعم الصناعات الثقافية والسياحة والتراث بوصفها أحد روافد التنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن هذا المنطلق؛ فإن تعزيز التعاون المصرى/الأفريقى فى مجال التراث والثقافة لا يقتصر فقط على البعد الحضارى، وإنما يمتد ليشكل ركيزة من ركائز التنمية الشاملة، وأداة فعالة لتعزيز الحوار والتفاهم والتقارب بين الشعوب الأفريقية، بما يدعم أهداف أجندة أفريقيا 2063 نحو بناء قارة أكثر تماسكاً وازدهاراً واستقراراً.

خاتمة

إن العلاقات المصرية/الأفريقية لم تعد مجرد خيار سياسى، بل أصبحت ضرورة استراتيجية تفرضها الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة، فكل الخيارات تؤدى إلى إفريقيا انتماء وهوية ومستقبل. وفى ظل عالم يشهد تحولات كبرى وصراعات متزايدة على النفوذ والموارد، تبدو الحاجة ملحة إلى تعزيز الحضور المصرى فى أفريقيا عبر رؤية شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والبرلمانية.

ومع امتلاك مصر لعناصر قوة متعددة، تشمل الموقع الجغرافى، والخبرة التاريخية، والمؤسسات التعليمية والثقافية والدينية، والقدرات الاقتصادية والبشرية، فإنها تمتلك فرصة حقيقية لتعزيز دورها القارى، ليس فقط باعتبارها دولة مؤثرة، وإنما كشريك تنموى واستراتيجى يساهم فى بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للقارة الأفريقية بأسرها، يقوم على مبدأ «الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية» وتحقيق المنفعة المتبادلة.



وزير الخارجية يترأس اجتماع مجلس إدارة مركز القاهرة
الدولى لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام



وزير الخارجية يترأس اجتماع مجلس إدارة مركز
القاهرة الدولى لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام

الإفريقية الشقيقة؛ تعمل مصر على تدشين كيان استثمارى للاستثمار فى القارة، بحيث تتمكن مصر من خلال هذا الكيان من دعم تلك الدول فى تنفيذ المشروعات الوطنية فى القطاعات ذات الأولوية للقارة، التى تمتلك فيها الشركات المصرية ميزة نسبية وخبرات ممتدة، لا سيما قطاعات البنية التحتية، والصحة، والزراعة، والدواء، والطاقة.

ومن ناحية أخرى، تمثل الدبلوماسية الثقافية والبرلمانية ركيزة أساسية فى دعم العلاقات المصرية/الأفريقية، سواء من خلال التبادل الثقافى والفنى، أو عبر التواصل البرلمانى والشعبى، الذى يساهم فى تقريب وجهات النظر وتعزيز الحوار السياسى داخل القارة، فبالإضافة إلى القوة الناعمة المصرية عبر الثقافة والعلم والتعليم والحرص المصرى على استعادة تواجد الفعّال فى القارة الأم من خلال تلك المسارات الحيوية؛ يأتى افتتاح المقر الجديد لجامعة «سنجور» بمدينة الإسكندرية منذ عدة أيام ليحمل رسائل هامة حول الدور التعليمى والتنويرى المصرى لشباب إفريقيا وتأهيلهم لكى يكونوا قاطرة المستقبل للقارة، وكنموذج بارز لأهمية الدبلوماسية الثقافية فى دعم العلاقات بين الدول.

عاشراً- الاحتفال بيوم أفريقيا ودعم التراث الأفريقى:

يمثل الاحتفال بـ«يوم أفريقيا» (15 مايو من كل عام) حدثاً هاماً فى مصر لما تحمله من معانى تجمع مصر بقاترها، لذا فإن مصر تحتفل فى الثالث والعشرين من مايو 2026 بتلك المناسبة لتأكيد عمق الروابط التاريخية والحضارية بين مصر والقارة الأفريقية، وتجديد الالتزام المشترك بمبادئ التضامن والوحدة والتعاون

ارتبطت النشأة الأولى لوزارة الخارجية المصرية فى القرن التاسع العاشر برعاية أمور المصريين خارج البلاد خلال الحقبة المرتبطة بنشأة الدولة المصرية الحديثة، كى تتولى متابعة الإجراءات القنصلية الخاصة بالدولة المصرية ورعاياها خلال معاملاتهم مع رعايا الدول الأخرى، الأمر الذى انعكس جلياً خلال تأسيس الهيئة الأولى لوزارة الخارجية فى عهد محمد على باشا لتحمل اسم «ديوان التجارة والأمور الأفرنكية».



سفير حداد الجوهري
مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية
والمصريين بالخارج

تطوير العمل القنصلى استراتيجىة مستمرة لرعاية مصالح الجاليات المصرية فى الخارج



د . بدر عبد العاطى

حينما كانت مهامها تنحصر فى متابعة المسائل المرتبطة بمعاملة الأجانب وأمور التجارة، حتى عاد منصب وزير الخارجية للتشكيل الحكومى فى ١٥ مارس عام ١٩٢٢، ثم صدور أول مرسوم للنظام القنصلى عام ١٩٢٥، لتبرهن وزارة الخارجية المصرية أنها منذ نشأتها الحديثة بشكلها الحالى عام 1922، كانت تضع رعاية المصريين فى الخارج وتيسير شئون حياتهم فى الدول المقيمين بها كأحد المهام الاساسية المكلفة بها.

عقب ثورة يوليو ١٩٥٢، وتولى د. محمود فوزى وزارة الخارجية المصرية، جاء العمل القنصلى ضمن محاور عمل وزارة الخارجية خلال عملية إعادة هيكلة الوزارة والدولة المصرية برمتها فى هذا التاريخ، لتؤكد أولوية متابعة كافة الإجراءات الخاصة برعايا الدولة المصرية خارج حدودها، ضمن مهام وزارة الخارجية المصرية الحديثة ومن خلال كافة بعثاتها الدبلوماسية .

جاء ضم وزارة الهجرة والمصريين فى الخارج الى وزارة الخارجية منذ يوليو 2024، ليمثل تطوراً هاماً فى رعاية المصريين بالخارج، واستمر النهج على هذا المنوال من خلال التوسع فى مهام وأعمال البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية فى الخارج، التى أضحت تتواجد فى مختلف المناطق الجغرافية سواء من خلال تمثيل مقيم او غير مقيم مع ازدياد اعداد المصريين فى الخارج، التى قد تصل ما بين 12-14 مليون نسمة، وظهور الجيل الثالث والرابع من أبناء



المصريين في الخارج، الأمر الذي أكد ضرورة قصوى لتطوير آليات العمل القنصلي، وإنشاء آليات وكيانات تهدف بالأساس الى ربط الجالية المصرية بالوطن الامن، وتعظيم الاستفادة القصوى منهم لخدمة اهداف التنمية فى البلاد على كافة المستويات.

ومع تولى السيد الدكتور / بدر عبد العاطى لمنصب وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين فى الخارج، وضع موضوعات رعاية المصريون فى الخارج وتقديم كافة سبل الدعم لهم، والعمل على حل المشاكل التى يتعرضون لها ، وتعزيز التواصل معهم، والعمل على تقوية أواصر الانتماء بالوطن الام، أولوية قصوى لمهام وزارة الخارجية، ومن هذا المنطلق تم وضع خطط عمل لتحقيق تلك الأهداف، فعلى سبيل المثال، تم استحداث آليات جديدة للتواصل تعتمد على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة من خلال انشاء خطوط ساخنة على فى كل بعثة دبلوماسية تعمل على مدار الساعة للرد على استفسارات وحل مشاكل الجاليات المصرية فى الخارج، انشاء خط ساخن مركزى بوزارة الخارجية للرد على استفسارات المواطنين فى الخارج، ووضع خطط طارئة للتعامل مع الازمات والاضرابات على تشهدها بعض المناطق فى العالم وتقليل انعكاساتها على الجاليات المصرية المتواجدة فى تلك المناطق.

ولعل الأحداث الأخيرة التى شهدتها دول الخليج والمشرق العربى جراء الحرب الأمريكية-الإيرانية كانت خير مثال على فعالية تلك الأدوات فى إدارة الأزمة، حيث تم تيسير عبور الآلاف من المواطنين المصريين من الدول التى شهدت اغلاقاً كاملاً لمجالها الجوى الى الدول المجاورة ثم تيسير سفرهم الى ارض الوطن، فضلاً عن تشغيل البعثات الدبلوماسية والقنصلية بكامل طاقتها على حمدار الساعة، واستمرار تقديم الخدمات والمساعدات القنصلية لأبناء الجالية المصرية بدون أى تأثير ملحوظ.

وتستمر المبادرات التى تطرحها وزارة الخارجية والتى تهدف الى تقديم استثمار آمن للمواطنين فى الخارج، وتأتى تلك المبادرات كاستجابة لمطالب المواطنين فى الخارج بشأن المجالات التى قد يحتاجونها بالفعل، مثل مبادرة «تأمينك فى مصر» والتى تقدم مظلة تأمينية للمواطن حالة الوفاة، «مبادرة مدرستك فى مصر» للحفاظ على اللغة العربية والهوية المصرية لأبناء المواطنين المقيمين فى الخارج، إضافة الى مبادرات عديدة أخرى من بينها «مبادرة بيتك فى مصر»، و«مبادرة مزرعتك فى مصر» وغيرها من المبادرات الأخرى.

ولم تقتصر جهود وزارة الخارجية والتعاون الدولى والمصريين فى الخارج على تطوير وتحديث آليات العمل القنصلي فى الخارج فقط، بل امتدت كذلك الى الداخل من خلال التطوير والتوسع فى إنشاء مكاتب التصديقات والخدمات القنصلية، والتى وصلت حالياً الى نحو 37 مكتب تصديقات تغطى كافة مناطق الجمهورية، وتخدم ما يزيد عن 3.2 مليون مواطن يترددون عليها سنوياً للتصديق على مستنداتهم التى قد يحتاجونها فى الخارج، او العديد من المستندات الأخرى الصادرة من الخارج.

كما شهدت وزارة الخارجية والتعاون الدولى والمصريين فى الخارج طفرة كبيرة فى سرعة اجراء المعاملات القنصلية للمواطنين فى الخارج، فاصدار حواز السفر للمواطن المقيم فى الخارج لا يستغرق قرابة أسبوعين ، وهناك طفرة كبيرة أخرى فى اصدار شهادات الميلاد لحديثى الولادة، وجهود حديثة حالياً لرقمنة المعاملات القنصلية فى الخارج والداخل، للحفاظ على وقت المواطن، والاستعانة بالوسائل التكنولوجية لتيسير على المواطنين.

أعطت وزارة الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج أولوية قصوى لظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يتم يومياً الافراج عن والترحيل الى ارض الوطن للعشرات من الشباب المتورط فى تلك القضايا من الدول المجاورة، فضلاً عن الجهود التى تبذلها الوزارة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطنى.

إن الاستمرار فى تطوير آليات العمل القنصلي، وطرح المبادرات التى تعود بالنفع الحقيقى على المواطن فى الخارج، وبذل كافة السبل لتيسير حياتهم وقضاء مصالحهم، هو التزام دستوى تبذل وزارة الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج كافة الجهود لتحقيقها وبما يحقق اهداف التنمية وتقوية دور الدولة لرعاية مواطنيها فى الخارج.



مع احتفال مصر بمرور مئتي عام على تأسيس وزارة الخارجية، يبرز الدور الحيوى الذى لعبته الدبلوماسية المصرية فى صياغة علاقات مصر مع العالم، وخاصة مع القارة الآسيوية التى باتت تمثل إحدى الدوائر الأكثر نشاطاً فى السياسة الخارجية المصرية الحديثة. فلقد أدركت مصر منذ وقت مبكر الأهمية الاستراتيجية لآسيا، وذلك لكونها مركز ثقل اقتصادى وسياسى وثقافى، وأن تعزيز العلاقات معها ضرورة وخيار قاطع للدولة المصرية.



سفير عمرو حمزة
مساعدا وزير الخارجية للشئون الآسيوية

السياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا: رؤية متجددة وإنجازات راسخة

من الدول الآسيوية كان من بينها الصين والهند واليابان وجمهورية كوريا وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام وكازخستان وأوزبكستان وغيرها، حيث أحدثت تلك الزيارات طفرة ملحوظة فى علاقات مصر بالدول الآسيوية، فى ضوء توجه واضح بأهمية تعزيز علاقات مصر الآسيوية فى إطار سياسة الاتزان الاستراتيجى وتنويع بدائل السياسة الخارجية المصرية، حيث أكدت أن مصر تسعى إلى بناء شبكة علاقات متوازنة ومتعددة الأطراف.

وقد لعبت وزارة الخارجية دوراً محورياً فى تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس عبر عدة إنجازات بارزة، أهمها:

- الدبلوماسية الاقتصادية: حيث ساهمت فى جذب استثمارات آسيوية ضخمة إلى مصر، خاصة فى مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.
- تنويع الشراكات الاستراتيجية: حيث ارتقت بالعلاقات مع الصين والهند واليابان وإندونيسيا إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية بمختلف أنواعها، مما

تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا
شهدت العقود الأخيرة تحولاً نوعياً فى توجهات السياسة الخارجية المصرية نحو آسيا. فمنذ خمسينيات القرن الماضى، كانت مصر رائدة فى حركة التضامن الأفرو-آسيوى وحركة عدم الانحياز، مما رسخ روابط تاريخية مع دول القارة.

وفى العقد الأخير، ارتقت هذه العلاقات إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية مع قوى آسيوية كبرى مثل الصين والهند واليابان، إضافة إلى توسيع نطاق التعاون مع دول جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى.

وقد أسهمت «دبلوماسية القمة» فى تعزيز علاقات مصر الآسيوية خلال السنوات الأخيرة، حيث استقبلت مصر العديد من رؤساء الدول الآسيوية خلال الفترة الأخيرة كان من بينهم فى عام ٢٠٢٥ رئيس جمهورية كوريا ورئيس إندونيسيا ورئيس فيتنام ورئيس وزراء سنغافورة ورئيس قيرغيزيا، وبما عكس حرص الدول الآسيوية على تطوير العلاقات مع مصر. كما قام فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى بزيارات تاريخية إلى العديد



ووفر دعماً سياسياً واقتصادياً واسعاً لمصر.
- التعاون المالى والتجارى: حيث عملت على تفعيل

اتفاقات التعامل بالعملة المحلية مع بعض الدول
الآسيوية، وإصدار سندات بالعملة الوطنية، مما ساعد
على تقليل الضغوط على الاقتصاد المصرى.

- دعم القضايا العربية والأفريقية: حيث حشدت
دعماً آسيوياً مؤثراً للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية
الفلسطينية، كما ساهمت فى تعزيز التعاون التنموى بين
آسيا وأفريقيا.

- القوة الناعمة: حيث وظفت وزارة الخارجية

الدبلوماسية الثقافية والأكاديمية لتعزيز التبادل الثقافى
والفنى والتعليمى والعلمى مع دول آسيا، مما عكس
صورة مصر الحضارية وعمق الروابط الإنسانية مع تلك
الدول.

الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات المصرية الآسيوية
-البعد التاريخى: حيث تمثل تلك العلاقات استمراراً
لإرث التضامن الأفرو-آسيوى وعدم الانحياز.
-البعد السياسى والعسكرى: والذى تجلى فى تعزيز
الثقة السياسية والتنسيق فى القضايا الدولية والإقليمية

والمحافل الدولية، والتعاون العسكرى والتدريبات
المشتركة.
-البعد الاقتصادى: والذى انعكس فى انضمام مصر
إلى تجمع «البريكس» والذى يشمل نصف أعضائه من
آسيا، مما عكس أهمية القاهرة فى النظام الاقتصادى
العالمى.
-البعد الثقافى: والذى تجسد فى تعزيز التعاون
الأكاديمى والفنى والثقافى والتعليمى والعلمى، وفى
توظيف القوة الناعمة المصرية فى بناء جسور التواصل
مع شعوب آسيا.

خاتمة

مما لا شك فيه إن السياسة الخارجية المصرية
تجاه آسيا تمثل نموذجاً للدبلوماسية المصرية النشطة
والمتوازنة، والتي تجمع بين التاريخ والحداثة، وبين
المصالح الوطنية والرؤية العالمية.
ومع مرور ٢٠٠ عاماً على تأسيس وزارة الخارجية،
يمكن القول إن إنجازاتها فى تعزيز العلاقات مع آسيا
ليست مجرد نجاحات مرحلية، بل هى استثمار طويل
الأمد فى مستقبل مصر ومكانتها الدولية.

تولى مصر إهتماماً واسعاً إزاء تعزيز وحماية حقوق الإنسان إنطلاقاً من أحكام الدستور المصرى الذى نص على التزام الدولة باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما يكفل ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون، وحرصاً على مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية ذات الصلة، وذلك دعماً لمسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.



سفير خالد البقلی

مساعد وزير الخارجية لحقوق الانسان

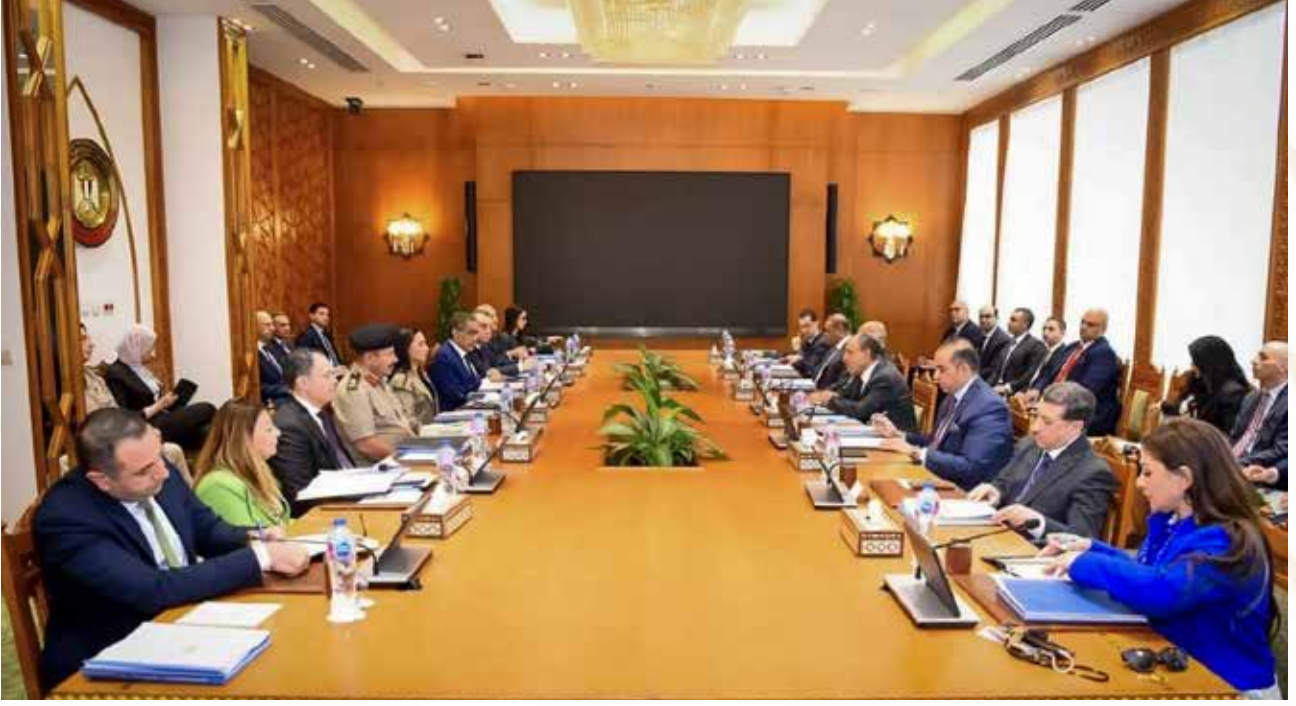
مصر وحقوق الإنسان

علاوة على ماسبق، شهد عام 2026 كذلك انفتاحاً على تبادل الزيارات مع المسؤولين عن ملفات حقوق الإنسان، حيث استقبلت مصر سفير هولندا لحقوق الإنسان وكذلك مفوض ألمانيا للحريات الدينية فى يناير 2026، بالإضافة إلى زيارة المفوضة الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان إلى القاهرة فى نوفمبر 2025، فضلاً عن استقبال المقرر الخاص المعنى بالحق فى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحى خلال الفترة من 8-17 فبراير 2026، حيث تضمن البيان الختامى الصادر عن هذه الزيارة الإشادة بتعاون الدولة المصرية مع المقرر الخاص، وهو ما يعكس حرص الدولة المصرية على التفاعل البناء مع جميع المسؤولين الدوليين المعنيين بالملف ويفتح الباب أمام المزيد من الزيارات المستقبلية فى المجالات المختلفة.

كما حرصت مصر على تقديم إسهاماتها واستعراض رؤاها الوطنية من خلال المشاركة الفعالة فى الرد على الاستبيانات الواردة من المقررين الخاصين التابعين لمجلس حقوق الإنسان، وذلك بشأن تعزيز وحماية حقوق المرأة والشباب والأطفال والأشخاص ذوى الإعاقة، فضلاً عما يتصل بها من موضوعات تنموية متعددة، الأمر الذى أسهم فى ترسيخ نهج متكامل قائم على احترام مبادئ المساواة وعدم التمييز، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتسق مع الالتزامات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفى سياق التعاطى الإيجابى مع مختلف التطورات الدولية، قامت وزارة الخارجية بجهد موسع على مستوى

ويما يتسق مع التزاماتها الدولية والإقليمية الراسخة واستمراراً لنهجها القائم على التفاعل الإيجابى والبناء مع الآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حيث شهدت الفترة الماضية نشاطاً مكثفاً يعكس العديد من التطورات الملموسة على صعيد تعزيز حماية حقوق الإنسان، فقد فازت مصر وللمرة الثالثة، بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن الفترة 2026-2028، وذلك خلال الانتخابات التى أجريت فى أكتوبر 2025، حيث حصلت على 173 صوتاً، فى تأكيد واضح على ثقة المجتمع الدولى فى جهودها الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان.

ولعل هذا الفوز قد جاء تنويجاً لانخراط مصر مع الآليات الدولية والإقليمية من خلال الوفاء بكافة التزاماتها بتقديم كافة التقارير الوطنية للجان التعاقدية التابعة للآليات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. كما قامت مصر بمناقشة تقريرها الدورى الرابع فى إطار آلية الاستعراض الدورى الشامل (Universal Periodic Review (UPR بالمجلس فى يناير 2025، وقد حظى الاستعراض بإشادة من جانب المجتمع الدولى وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، تقديرًا للتقدم الوطنى المُحرز، فضلاً عن قيام مصر فى سبتمبر 2025 بتحديث الوثيقة الأساسية الموحدة لدى الأمم المتحدة Core Document بعد آخر تحديث لها عام 1993، وذلك فى إطار جهد وطنى متكامل يعكس أبرز التطورات والمعلومات الأساسية بشأن الدولة المصرية فى مختلف المجالات التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.



وزارة الخارجية أكدت أن فوز مصر تجسيد لما تحظى به من مكانة مرموقة

الأمن رقم 1325، وذلك تمهيداً لإطلاقها، بما يسهم في تعظيم دور مصر خارجياً وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، كما واصلت مصر التفاعل مع آليات الأمم المتحدة من خلال تقديم تقريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نوفمبر 2025.

وتحقيقاً للتكامل بين السياقات الدولية والوطنية، فقد أصدرت مصر النسخة الرابعة من تقرير المتابعة الدورية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في أكتوبر 2025، والذي يعكس توثيقاً موضوعياً للتقدم المحرز لما تم تحقيقه، وتعكف حالياً على إعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان للفترة 2026-2031، حيث تركز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور: الأول الحقوق المدنية والسياسية، الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الثالث حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب وكبار السن، والرابع الخاص بالتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بما يعكس الحرص على استدامة وتطوير الجهود الوطنية في هذا المجال والعمل على تحقيق مقاربة شاملة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

هذا، وتواصل وزارة الخارجية جهودها في دعم عمل المجتمع المدني كشريك أساسي في عملية التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، فضلاً عن تيسير عمل المنظمات غير الحكومية الراغبة في تأسيس فروع لها في مصر وفقاً للواعد الوطنية المنظمة، وهو ما يأتي تأكيداً لاستمرار مصر في نهجها القائم على الشفافية والتعاون والانفتاح، بما يسهم في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

عواصم العالم للتعرف على أهم وأبرز التجارب الدولية تشريعياً وتنفيذياً بشأن التحديات الناجمة عن استخدام منصات التواصل الاجتماعي للأطفال دون 16 عاماً، وذلك من خلال استمرار المتابع عن كثب للتطورات ذات الصلة ونقل الدروس المستفادة لمختلف الدول، ولاسيما فيما يتعلق بتحقيق الموائمة الدقيقة والمطلوبة من حيث الأسلوب الأمثل لكيفية الاستخدام وما يتصل بها من جوانب حقوقية مثل حرية التعبير واحترام الخصوصية والحق في الحصول على المعلومات، وذلك في إطار إعداد تشريع يعالج تلك التحديات من جانب ويكفل الحقوق بموجب الدستور من جانب آخر.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد قامت مصر بإعداد وتقديم تقريرها الوطني إلى لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته في سبتمبر 2025 عن الفترة 2009-2024، فضلاً عن استعراض ومناقشة تقريرها الوطني أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أكتوبر 2025، بما يعكس التزامها بالتعاون مع الآليات الأفريقية المختصة وتعزيز وتعميق التعاون مع انتمائها وامتدادها الإفريقي، بالإضافة إلى تعزيز التواجد المصري لشغل عضوية اللجان والآليات الإفريقية الحقوقية مثل عضوية لجنة الخبراء الإفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته (ACERWC)، كما تدرس مصر في الوقت الحالي بشكل مكثف مختلف الإتفاقيات والآليات المتعلقة بالمرأة، والشباب، والطفل، وذوي الإعاقة وكبار السن تمهيداً للانضمام إليه فور اكتمال تلك الدراسة المطلوبة.

وبالنسبة لدعم دور المرأة وتعزيز مشاركتها في مجالات السلم والأمن، فتعمل مصر على الانتهاء من إعداد خطة العمل الوطنية الأولى للمرأة والسلم والأمن، استناداً إلى قرار مجلس

المرأة نصف المجتمع. وفي الدبلوماسية -وحيث المرأة الأكثر تأثراً من ويلات الحروب - هناك نوع خاص من الدبلوماسية لتمكين المرأة Women's Empowerment Diplomacy والتي تعنى أن يكون للمرأة دور في العمل الدبلوماسي، بما ينعكس على دورها المحوري في تحقيق الأمن والسلام الدائم. ولهذا قام جهد هام بالأمم المتحدة لتمكين المرأة في العملية الدبلوماسية كما جاء بتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994، وتعليقاته المبتكرة حول أهمية "القوة الناعمة" مع توسيع مفهوم الأمن ليشمل المجالات التي تشارك فيها النساء "الأمن الناعم".



سفيرة د. عبير بسيوني رضوان

abassiouny@hotmail.com

المرأة في الدبلوماسية المصرية: من عرش الحضارة الى قيادة المستقبل

دورًا سياسيًا بارزًا، وظهرت بجوار زوجها في العديد من النقوش والتماثيل بنفس الحجم، مما يعكس مكانتها الرفيعة. ونفرتيتي ظهرت في مشاهد رسمية تمارس وظائف دينية وسياسية إلى جانب أخناتون، ما يعكس مشاركة نسائية في صناعة القرار على مستوى البلاط الملكي، والملكة كليوباترا السابعة التي استخدمت التحالفات الشخصية والسياسية مع قيادات روما (قيصر ومارك أنطوني) كأدوات دبلوماسية لحماية استقلال مصر ومصالحها الإقليمية؛ كانت متحدثة بعدة لغات وفاعلة في السياسة الخارجية ونبت القاضية، وبسبب «كبيرة الطبيبات» خلال عهد الأسرة الرابعة، وهي أول طبيبة معروفة في التاريخ. بما يؤكد أن الدبلوماسية المصرية لم تكن يومًا حكرًا على الرجال.

أما بمصر الحديثة فبرز دور المرأة سياسيًا مع الوعي المصري باستقلاله، ومن هنا كان الاحتفال باليوم العالمي للمرأة المصرية في 16 مارس احتفاءً بذكرى وبنجازات ونضال المرأة المصرية، ففي 16 مارس 1919، تظاهرت أكثر من 300 سيدة بقيادة هدى شعراوي رافعين أعلام الهلال والصليب كرمز للوحدة الوطنية، واستشهد عدد منهن. والمرأة المصرية لها تاريخ طويل في العمل المدني والدبلوماسي، بمنظمات رائدة مثل «الاتحاد النسائي المصري» الذي ركز على التعليم والعمل والمشاركة السياسية منذ بدايات القرن العشرين، وتأسس عام 1923 كنقطة انطلاق للحراك النسائي المنظم، و«مؤسسة المرأة الجديدة» منظمة مدنية تقدم برامج دعم قانوني وسياسات عامة وخدمات مساندة للنساء تأسست عام 1984 كمجموعة دراسية غير رسمية ثم تطورت لتصبح مؤسسة في 2004.

والمرأة المصرية لم تكن يومًا بعيدة عن هموم قارتها، بل كانت ولا تزال صوتًا مدويًا من أجل العدالة والمساواة والكرامة لنساء أفريقيا كافة. فمنذ اللحظات الأولى لانطلاق حركات التحرر الأفريقي، كانت المرأة المصرية حاضرة بقوة في المشهد. فقد كان لمصر دور بارز في تأسيس اتحاد المرأة الأفريقية، الذي انعقد مؤتمر تأسيسه في دار السلام، تنزانيا، في 31 يوليو 1962. ضم المؤتمر وفودًا من مصر إلى جانب 21 دولة أفريقية أخرى، مما يعكس عمق الالتزام المصري بقضايا المرأة والقضايا الأفريقية

“. أما الجهد الأكبر فكان مع اصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ثمانية قرارات بشأن أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، بما في ذلك القرار 1325 (صدر عام 2000 -القرار الأول الذي يعترف بشكل واضح وعملي بدور المرأة القيادي في تحقيق السلام والأمن الدوليين وإسهاماتها في منع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام). كما تم انشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women (كيان تابع للأمم المتحدة مقره نيويورك، يعمل على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين نشأ بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو 2010) وإعلان العهد الدولي للمرأة الأفريقية (2010-2020). وتشكيل المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة من عدد متساو من الرجال والنساء، مع وجود مبعوثات خاصات، وتوسيع نمو شبكات الوسطاء من النساء. وفي إطار التمكين أيضا جاء اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24-6-2022، القرار 12427 الذي أقر يوم 24 يونيو من كل عام يوما للمرأة الدبلوماسية. فضلا عن الاحتفال باليوم العالمي للمرأة 8 مارس، وباليوم الدولي للمرأة الرفيعة في 15 أكتوبر، ويوم التضامن مع المرأة الإفريقية في 31 يوليو من كل عام.

والحديث عن دور المرأة في الدبلوماسية المصرية هو مسيرة تمتد لسبعة آلاف عام. فهذا التاريخ لا يبدأ من منتصف القرن العشرين، بل يمتد بجذورنا إلى عمق الحضارة المصرية القديمة، حيث كانت المرأة شريكًا كاملاً للرجل في بناء الدولة وإدارة شؤونها. ففي الوقت الذي كانت فيه المرأة في معظم أنحاء العالم القديم تعاني من التهميش، كانت المرأة المصرية تحظى بمكانة رفيعة، وتمتعت المرأة بحقوقها كالمشاركة في الميراث وإدارة الأعمال وتقلد المناصب حتى الملكية. وتولت المرأة أرفع المناصب السياسية (كمملكة حاكمة) والدينية (إلهة العدل هي ماعت، وللحب إلهة هي حتحور، وللحكمة إلهة هي سخمت). والنماذج الرائدة من مصر القديمة عديدة أبرزها حتشبسوت، الملكة الفرعونية التي تولت حكم مصر في عصر الأسرة الثامنة عشر، وقادت حملات تجارية ناجحة إلى بلاد بونت، وشهد عصرها ازدهارًا معماريًا وفنيًا غير مسبق. والملكة تي زوجة الملك أمنحتب الثالث، التي لعبت



الدكتورة غادة والي



الدكتورة عائشة راتب



هدى شعراوي

الجمهورية (في سابقة لم تحدث من قبل)، وفي مجالات حيوية كالأمن القومي (السفيرة فاييزة أبو النجا مستشار رئيس الجمهورية لشئون الأمن القومي) وركيزة تنمية كالاقتصاد (الدكتورة هالة السعيد، مستشارة رئيس الجمهورية للتنمية الاقتصادية)، بالإضافة إلى شغلها 30 ٪ من التمثيل الحالي في البرلمان المصري، وهو الأمر الذي ساهم بدوره في تعزيز ودعم عمل المرأة بصورة أكثر كفاءة. وتبنت مصر مؤتمر تمكين المرأة في أفريقيا كأحد فعاليات اليوم الأول لمنندى «إفريقيا 2018» في مدينة شرم الشيخ، برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، في الفترة من 8-9 ديسمبر 2018

أما بالنسبة للدبلوماسية المصرية، فممنز تأسيس وزارة الخارجية بشكلها الحديث، بدأت المرأة المصرية في الالتحاق بالسلك الدبلوماسي تدريجياً. وقد شكل التحاقها بهذا المجال علامة فارقة في تاريخ مصر الحديث، حيث أثبتت كفاءتها في تمثيل مصر في المحافل الدولية. ويركز العمل المصري في مجال السلام بشكل عام على التعاون الثلاثي بين وزارة الخارجية المصرية والمجلس القومي للمرأة ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام. وانجاح دور المرأة في السلام لا يرتبط فقط بتنفيذ قرار 1325 ولكن بالنهوض بالأجندة الوطنية لتمكين المرأة لكونها معلم حاسم في تحقيق هدف التنمية المستدامة الخامس بشأن المساواة بين الجنسين، وكذلك الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وجاء تعيين الدكتورة عائشة راتب كأول سفيرة لمصر في الخارج كبصمة مضيئة في تاريخ العمل النسائي المصري، حيث تم تعيينها كأول امرأة تشغل منصب سفيرة في مصر عام 1979، وبصفتها سفيرة، وقادت مصر إلى مكانة متوازنة في عالم مليء بالعلاقات الدولية المستقطبة.. كما عملت راتب سفيرة لدى الدنمارك في الفترة من 1979 إلى 1981 ولدى جمهورية ألمانيا الفيدرالية من 1981 إلى 1984. وكانت السفيرة هدى المراسي أول دبلوماسية تلتحق بوزارة الخارجية عام ١٩٦١، وتدرجت في السلك الدبلوماسي ابتداءً من درجة ملحق دبلوماسي وحتى درجة سفير، حتى تم تعيينها سفيرا في العاصمة الإيطالية روما في بداية التسعينيات. وأخيراً، ومنذ فبراير 2026 تولت سيدة -لأول مرة-

منذ المراحل المبكرة لاستقلال القارة. وشهد المؤتمر مشاركة شخصيات نسائية مصرية بارزة، أبرزها فتحية نكروما، زوجة أول رئيس لغانا المستقلة كوامي نكروما، والتي لعبت دوراً محورياً في حركات التحرر الأفريقية. كما حضرت المؤتمر إستر خلف، وهي كاتبة وناشطة حقوقية مصرية، إلى جانب رائدات أخريات ساهمن في وضع الأسس الأولى للمنظمة التي كانت تُعرف باسم «اتحاد المرأة الأفريقية»، وتطورت لتصبح «المنظمة النسائية الأفريقية» (PAWO)، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بشؤون المرأة في القارة، ومقرها الرئيسي في أديس أبابا، عاصمة إثيوبيا. وقد ظلت مصر عضواً فاعلاً في هذه المنظمة عبر العقود، حيث ساهمت في صياغة سياساتها وتوجهاتها.

وقد أقامت مصر المجلس القومي للمرأة الذي تأسس في عام 2000، ليصبح المؤسسة الوطنية المعنية بقضايا المرأة في مصر وليساهم بمسيرة أكثر من 26 عاماً في الطريق الذهبي لترسيخ تمكين المرأة. وعلى المستوى العربي والأفريقي، كان لمصر موقف تاريخي في مسيرة صياغة الأطر القانونية المنظمة لحقوق المرأة إقليمياً ودولياً، ففي يوليو 2003، اعتمد وزراء خارجية الاتحاد الأفريقي مشروع البروتوكول الخاص بحقوق المرأة الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. كما شاركت مؤسسة المرأة الجديدة، في الحوارات الإقليمية حول صياغة القوانين النموذجية للمساواة بين الجنسين على المستوى الأفريقي. وفي أبريل 2024، شاركت منظمات المجتمع المدني المصرية، ممثلة في شبكة مؤسسة أنا ليند، في جلسات تشاورية حول قانون نموذجي للمساواة بين الجنسين، عُقدت في نيروبي، كينيا.

ومع الجمهورية الجديدة، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي تخصيص عام 2017 عاماً للمرأة المصرية وذلك في ضوء اهتمام القيادة السياسية بقدرة ودور المرأة المصرية في عملية التنمية الشاملة، حيث خطت مصر خطوات كبيرة في ملف تمكين المرأة، ودفعت بها قيادتها السياسية في مراكز وزارية وقيادية رفيعة المستوى وتم تعيينها في منصب محافظ وعمدة وقاضية وغيرها من مناصب كانت حكرًا على الرجال، وانعكس ذلك بقوة على صعيد تمثيل السيدات في الحكومة حيث وصل عددهن إلى 8 وزيرات لأول مرة في تاريخ مصر، مع تعيين مستشارات لرئيس



السفيرة منى عمر



السفيرة فاييزة أبو النجا



السفيرة د. نميرة نجم

الدفعات حديثة الالتحاق بوزارة الخارجية. ولا يقتصر دور المرأة المصرية فى الدبلوماسية على العمل الدبلوماسى والسياسى، ولكن لها أدوار عملية معاصرة كسفيرات وممثلات دائمة فى الأمم المتحدة ومنظمات دولية (السفيرة فاييزة أبو النجا مندوبة مصر الدائمة لدى منظمات الأمم المتحدة فى جنيف-والسفيرة وفاء بسيم مندوبة مصر الدائمة لدى منظمات الأمم المتحدة فى جنيف، وهى عضو المجلس القومى للمرأة)، وخبراء قانون دولى دافعوا عن قضايا وطنية وقومية أمام محاكم دولية (السفيرة د. نميرة نجم- اختارتها السلطة الفلسطينية للدفاع عنها كمحام دولى أمام محكمة العدل الدولية - ياسمين موسى التى ألفت كلمة مصر الرسمية أمام محكمة العدل الدولية فى لاهى بشأن حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على غزة)، وكذلك قيادة المنظمات والوكالات والمؤسسات الدولية مع تنوع المجالات الدبلوماسية التنموية والبيئية والاجتماعية اللاتي برعن فيهن، وعلى رأسهم ثلاث وزيرات مصريات سابقات يتقلدن مناصب قيادية رفيعة بالأمم المتحدة حالياً بمجالات متعددة: الاقتصاد (رانيا المشاط)، البيئة (ياسمين فؤاد)، مكافحة الجريمة (غادة والي)، فضلاً عن قيادة مجال التنمية (المصرية/هنا سنجر-حمدي). كما لا تقتصر مشاركة المرأة المصرية على المنظمات الحكومية فحسب، بل تمتد إلى الهيئات المتخصصة فى الاقتصاد وريادة الأعمال، فتبرز فى هذا المجال السيدة مايا أيوب، الخبيرة فى الدبلوماسية الاقتصادية. وهو ما يعكس تنوع الخبرات المصرية النسائية. ونعرض لبعض هذه الأمثلة تفصيلاً:

1.د.رانيا المشاط: تولت حقيبة وزارة التعاون الدولى فى ديسمبر 2019، ثم أصبحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى فى يوليو 2024. وهى أول سيدة تتولى حقيبة السياحة فى مصر، مما يعكس ثقة القيادة السياسية فى قدرات المرأة. وتعد نموذجاً متكاملًا لدور المرأة المصرية فى الدبلوماسية التنموية. وتتولى قيادة الإسكوا، وهى منظمة إقليمية تضم 22 دولة عربية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين دول المنطقة. هذا المنصب يمنح المرأة المصرية صوتاً قوياً فى رسم سياسات التنمية فى العالم العربى.

2.د.ياسمين فؤاد: وزيرة البيئة الأسبق، تتولى الأمين التنفيذى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD).

منصب نائبة لوزير الخارجية ضمن ثلاث نواب، وهى الدكتورة سمر الأهدل نائبة وزير الخارجية للتعاون الدولى وذلك بعد دمج وزارة التعاون الدولى لوزارة الخارجية والهجرة والمصريين فى الخارج.

وتزخر مسيرة الدبلوماسية المصرية بنماذج مشرفة، لسفيرات قمن بأعمال وطنية مشهودة، وتولين مناصب قيادية وسياسية بارزة عكست كفاءتهن وكن جديرات بالحصول على تقدير وثقة الدولة على رأسهم السفيرة / فاييزة أبو النجا مستشارة رئيس الجمهورية لشئون الأمن القومى (أول سيدة تتولى هذا المنصب الرفيع منذ عام 2014. وكانت أول وزيرة لوزارة التعاون الدولى عام 2004، وتولت عدة وزارات ومناصب هامة وتعد السيدة الأطول مسيرة فى مجال العمل الوزارى والسياسى المصرى بما يزيد عن عشرين عاما متصلة فضلا عن مسيرة عمل دبلوماسية تعدت الثلاثون عاما). والسفيرة ميرفت التلاوى وزيرة التضامن الاجتماعى الأسبق والأمين العام الأسبق للمجلس القومى للمرأة، التى عملت بوزارة الخارجية 35 عاما. والسفيرة نبيلة مكرم كنموذج للدبلوماسية الميدانية، حيث تولت وزارة الهجرة بعد إعادة استحداثها، لتكون أول من يتولى هذا المنصب بعد غياب عشرين عاماً. ومن بعدها السفيرة سها جندى آخر وزيرة للهجرة والمصريين فى الخارج قبل دمج حقيبة الهجرة مع الخارجية فى يوليو 2024. والسفيرة نائلة جبر ودورها الكبير فى مكافحة الهجرة غير المشروعة (نائب حالياً بمجلس الشيوخ) والسفيرة منى عمر وأدوارها المتعددة وحيث تولت أمين عام المجلس القومى للمرأة سابقاً، ومقررة لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس، وغيرهن عديدات.

ويعتبر تمكين المرأة المصرية فى العمل الدبلوماسى تنفيذاً لخطط العمل الوطنية بإشراك المرأة على كافة مستويات صنع القرار، وهو حجر الأساس الذى تقوم عليه رؤية مصر 2030 لتمكين المرأة، وفى 2021 تم إطلاق أول خطة عمل وطنية حول قرار مجلس الأمن 1325 بمناسبة مرور 20 عاماً «المرأة والأمن والسلام» مركزة على فرضية مشاركة المرأة فى الوقاية والحماية». وتوالت عشرات الدفعات من الملتحقات بالعمل الدبلوماسى فى ديوان وزارة الخارجية وسفارات مصر بالخارج، ووصل تمثيل المرأة فى الدفعات الأخيرة أكثر من 50% ليصل عددهن بالسلك الدبلوماسى ما يزيد عن 250 عضوة بزيادة بلغت 33%، فى



د. ياسمين فؤاد



السفيرة نائلة جبر



السفيرة نبيلة مكرم

(للبرامج) ورئيسة الاقتصاديين (Deputy Executive Secretary and Chief Economist) فى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، ومقرها فى أديس أبابا، إثيوبيا. وهذا المنصب الرفيع يجعلها مسئولة عن قيادة المبادرات الاستراتيجية لدفع النمو الشامل والتنمية المستدامة والمرونة الاقتصادية فى جميع أنحاء القارة الأفريقية وكانت مرشحة مصر لمنصب نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى بالاتحاد الأفريقى، ترشيح 2024-2025

14. رانيا هدية: المدير الإقليمى لمكتب الإقليم العربى، UN-Habitat.

15. د.رشا قلج: المدير التنفيذى لمؤسسة ميرك الخيرية الدولية. وتم اختيارها ضمن قائمة الأكثر تأثيراً ونفوذاً فى القارة الأفريقية لعام 2019 بسبب حملتها «أكثر من مجرد أم» والتي تستهدف منع العنف ضد السيدات اللاتي لم ينجبن وحيث تتعرض هذه الفئة من السيدات لعنف كبير فى إفريقيا يصل أحياناً للتنشويه وبتر الأطراف وأن بعضهم كن يجبرن على خدمة الزوجات الأخريات لأزواجهن.

أخيراً ونحن نحتفل هذا العام 2026، بالمئة الثانية للعمل الدبلوماسى المصرى، يجب ان نحتفى أيضاً بأن مصر قائدة لأجندة المرأة فى مجموعة العشرين (G20)، حيث ترأس مصر مجموعة عمل تمكين المرأة (Women's Empowerment Working Group - WEWG) خلال رئاستها لقمة مجموعة العشرين (G20) لعام 2026. وهذه هى المرة الأولى التي تتولى فيها مصر هذا المنصب، مما يضع المرأة المصرية فى قلب صنع القرارات العالمية المتعلقة بحقوق المرأة. هذا القرار يعكس ثقة المجتمع الدولى فى خبرة مصر فى مجال تمكين المرأة، ويسمح للدبلوماسيات المصريات بتوجيه الحوار العالمى حول قضايا المرأة فى أكبر منتدى اقتصادى فى العالم.

المرأة المصرية أثبتت عبر التاريخ قدرة دبلوماسية عملية ورمزية؛ من ملكات حكمن سياسات خارجية إلى دبلوماسيات معاصرات يقودن مفاوضات ويحمين مصالح الوطن. ومن ثم وجب اصدار تحية فخر وإجلال وتقدير لكل دبلوماسية مصرية تجوب العالم، وتحمل رسائل السلام والتعاون، وتعكس بأدائها المشرف صورة كل امرأة مصرية.

3. د.غادة والى: تتولى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC) والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة فى فيينا.

4. السفيرة منى عمر: عضو لجنة الشخصيات المرموقة بألية قمة النظراء الإفريقية.

5. السفيرة د. نيرة نجم: تشغل منصب مديرة المرصد الأفريقى للهجرة التابع للاتحاد الأفريقى، وتقود جهود تعزيز التعاون والبحث فى سياسات الهجرة على مستوى القارة. وقد شغلت سابقاً منصب المستشار القانونى للاتحاد الأفريقى.

6. السيدة/ هناء سنجر-حمدي: المنسق المقيم للأمم المتحدة فى مالى.

7. السيدة/ مايا أيوب: خبيرة فى الدبلوماسية الاقتصادية، منسق وطنى لمشروع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) والاتحاد الأوروبى حول تعزيز الشمول المالى لرائدات الأعمال فى جنوب المتوسط، حيث تقود تطوير خطة العمل الوطنية لتحسين وصول النساء إلى التمويل والنظم البيئية لريادة الأعمال.

8. المستشارة أمل عمار: رئيسة المجلس القومى للمرأة ومنظمة المرأة العربية. احتلت المركز السادس عشر فى قائمة فوربس لأقوى 20 امرأة عربية فى الحكومة لعام 2025. تحت قيادتها، يلعب المجلس القومى للمرأة دوراً محورياً فى تنسيق السياسات الوطنية مع الأطر الدولية، مثل اتفاقية سيداو (CEDAW) وأهداف التنمية المستدامة.

9. شادية عبده: رئيس قطاع البرامج بمنظمة «نساء فى الإعلام» (منظمة دولية غير حكومية).

10. بريهان أبو العلا: المدير الإقليمى لجمع التبرعات لمنظمة السلام الأخضر - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منظمة دولية غير حكومية).

11. د.رشا راغب: المديرة التنفيذية للأكاديمية الوطنية للتدريب والمدير التنفيذى للمنتدى العالمى للشباب (منصة دولية). واحتلت المركز السادس فى قائمة فوربس الشرق الأوسط لأقوى 20 امرأة عربية فى الحكومة عام 2025.

12. د.أماني أبو زيد: مفوضة البنية التحتية والطاقة بالاتحاد الأفريقى.

13. د.حنان موسى: تشغل منصب نائب الأمين التنفيذى

حتفل وزارة الخارجية المصرية هذا العام بمرور مائتي عام على نشأتها منذ أسس محمد علي باشا ديوان التجارة والأمور الافرنكية وكانت مهامها تنحصر في النظر في المسائل المرتبطة بمعاملة الأجانب وأمور التجارة وصارت وزارة مستقلة في عام 1878 حيث توليها رئيس مجلس النظار نفسه نوبار باشا وبعدها أعلنت الحماية على مصر عام 1914 ولم يتم تضمين منصب وزير الخارجية في تشكيل الحكومة المصرية ومع تصريح 28 فبراير 1922 حصلت مصر على الكثير من الامتيازات ومن ضمنها عودة منصب وزير الخارجية للتشكيل الحكومي ليكون الجهة المسؤولة عن علاقات مصر بدول العالم الخارجى.



سفير عزت البحيرى

رئيس مجلس إدارة
الجمعية المصرية للأمم المتحدة

الاحتفال بمرور مائتي عام على انشاء الخارجية المصرية

واحدة من أكبر عواصم التمثيل الدبلوماسي في العالم. وخلال القرن الماضى كانت القاهرة دائماً صوتاً مسموعاً فى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقى حيث تولت رئاسة وقيادة الاتحاد الأفريقى فى فبراير 2019 فى الدورة 32 لقمة الاتحاد الأفريقى، وقبل تحويل منظمة الوحدة الأفريقية الى الاتحاد الأفريقى كانت مصر على رأس الدول المؤسسة للمنظمة فى مايو عام 1963 وتولت رئاستها عام 1964 وقد برز الدور المصرى فى الحفاظ على روح ميثاق المنظمة منذ أول قمة أفريقية استضافتها القاهرة فى يوليو 1964 وأصبح تقارب الدولة المصرية مع افريقيا فى هذه المرحلة هو محور حركة سياستها الخارجية وعوامل هذا التقارب متعددة يرتبط بعضها بطبيعة التهديدات الأمنية الراهنة لمصر ويرتبط البعض الآخر بالأجندات الدولية والإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط والمؤثرة بطبيعتها على الأمن القومى المصرى ويرتبط بعضها بالاحتياجات المائية والتداعيات المترتبة على بناء سد النهضة.

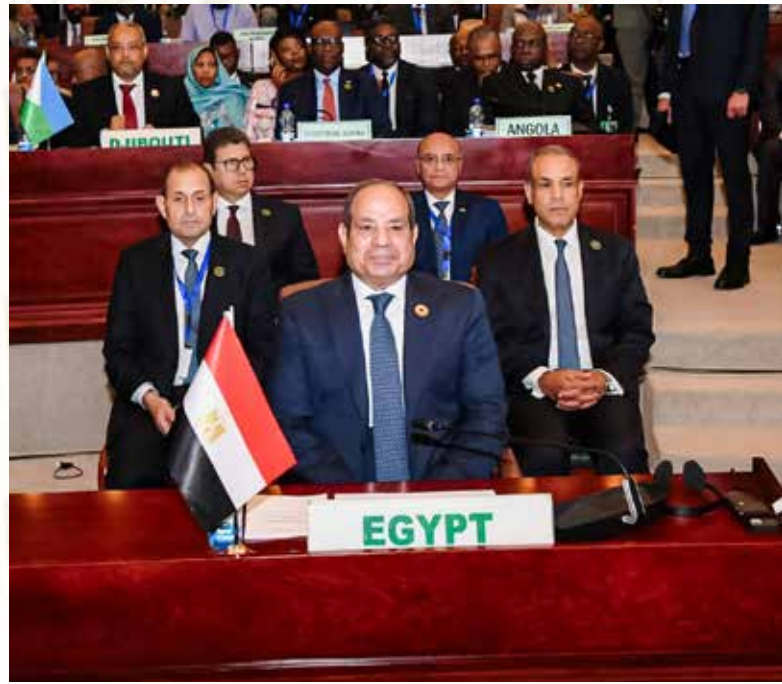
وقد شاركت مصر فى جميع اجتماعات المنظمة وكان لها صوت مسموع فى الدعوة لاستقلال ناميبيا وفى معارضة التفرقة العنصرية وفى جهود الوساطة وحل النزاعات والمشاكل الاقتصادية والديون المتراكمة على الدول النامية. ولمواجهة التطورات السياسية والاقتصادية العالمية

وتتزامن هذه الذكرى التاريخية مع الاحتفال بيوم الدبلوماسية المصرية الذى يوافق 15 مارس من كل عام وقد هنا الرئيس عبد الفتاح السيسى بمناسبة يوم الدبلوماسية المصرية نساء ورجال وزارة الخارجية المصرية على جهودهم المستمرة فى الدفاع عن مصالح الوطن وصون مكانته وتعزيز حضوره على الصعيدين الإقليمى والعالمى وأوضح أن احتفال هذا العام يتزامن مع مرور 200 عام على تأسيس أول مؤسسة حديثة لوزارة الخارجية المصرية مشيراً الى أن هذا التاريخ يجسد ارثاً وطنياً ممتداً من العمل الدبلوماسى الذى ساهم فى تعزيز مكانة مصر الدولية وأضاف الرئيس (كل عام والدبلوماسية المصرية تواصل أداء رسالتها الوطنية بكفاءة واقتدار لتبقى مصر دائماً فى موقعها المستحق منارة للسلام وركيزة للاستقرار وصوتاً مسموعاً فى العالم).

وبداً التمثيل الخارجى لمصر بسيطا حيث اقتصر على وكلاء وقناصل عموميين ومع اعلان استقلال مصر عام 1922 ارتفع عدد الدول الممثلة فى القاهرة من 17 الى 26 دولة لكن التطور الحقيقى جاء بعد معاهدة 1936 التى نصت على تبادل السفراء بين مصر وبريطانيا ومنذ ذلك الحين بدأ التمثيل الدبلوماسى يرتفع لمستوى السفراء بشكل كامل لتنتقل مصر رسمياً لمستوى التمثيل الدبلوماسى الكامل. واليوم تستضيف القاهرة 240 بعثة دبلوماسية مما يجعلها



وزير الخارجية يتأخر في قمة الاتحاد الأفريقي



الرئيس المصري في قمة منتصف العام للاتحاد الأفريقي بغينيا الاستوائية

السابقة والحالية والقادمة.
وتجدر الإشارة الى كلمة وزير الخارجية السابق سامح شكرى في مناسبة سابقة بأن*الدبلوماسية المصرية تاريخ حافل وتأثير مستمر * وأنه خلال القرن الماضى كانت القاهرة دائما صوتا مسموعا فى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.
ومن أبرز محطات الدبلوماسية المصرية قيادتها لحركة عدم الانحياز فى الخمسينات والستينات والقيام بدور محوري فى تسوية نزاعات فى افريقيا والشرق الأوسط شملت أزمة الكونغو والسودان وليبيا كما كانت اتفاقية كامب دافيد 1978 نموذجا لاستخدام الدبلوماسية لاسترداد الأرض.
وتعمل الخارجية المصرية حاليا على عدة محاور رئيسية:
أولا : حماية الأمن القومى المصرى والذى يتمثل فى حماية مياه النيل ومكافحة الإرهاب وحماية أمن البحر الأحمر.
ثانيا : إعادة تفعيل الدور المصرى فى افريقيا عبر مشروعات الربط الكهربائى والطرق والتجارة.
ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية: وذلك بجذب الاستثمارات وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية.
رابعا: رعاية المصريين فى الخارج .
كما دخلت الدبلوماسية الرقمية والعامة بقوة لتصل رسالة مصر مباشرة للشعوب عبر المنصات المختلفة.
وغنى عن البيان القول بأن مصر لم تكن يوما رقما هامشيا فى السياسة الدولية فموقعها الجغرافى وتاريخها الدبلوماسى يجعلها لاعبا أساسيا لا يمكن تغافله واليوم فى عالم مضطرب وسريع التغير تظل الخارجية المصرية صوت الدولة فى المحافل الدولية وحارس مصالح المصريين أينما كانوا.

ظهرت الحاجة الى تفعيل منظمة الوحدة الافريقية بما يتماشى مع هذه التطورات فأصدر زعماء دول منظمة الوحدة الافريقية فى سبتمبر 1999 اعلانا مشتركا فى قمته التى عقدت فى قمة (سرت) الليبية والذى عرف باسم اعلان سرت دعوا فيه الى إقامة الاتحاد الافريقى الذى حل محل منظمة الوحدة الافريقية حيث تم ادخال بعض التعديلات من أهمها ادخال اللغة العربية لتكون ضمن لغات عمل الاتحاد وقصر حق الاتحاد فى التدخل فى شئون الدول الأعضاء على ثلاث حالات فقط وهى جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وأيضا لى يصبح للقارة الأفريقية دورا مؤثرا فى الاقتصاد العالمى الذى أصبح لا يعترف الا بالتكتلات الكبيرة.
وفى 25 يوليو 2014 اعتمد مجلس السلم والأمن الافريقى على مستوى الرؤساء قرار أصدره المجلس على مستوى السفراء ويقضى بعودة مصر الى أنشطة الاتحاد الافريقى فى اعتراف واضح بأن ما حدث فى 30 يونيو ثورة شعبية وأن الجيش ساند الارادة الشعبية المصرية التى خرجت الى الشارع.

وشاركت مصر فى أعمال الدورة 23 لقمة الاتحاد الافريقى بملابو عاصمة غينيا الاستوائية فى 26 و 27 يونيو 2014 لتكون بداية لمرحلة جديدة من التعاون والتضامن المثمر لتحقيق طموحات الشعوب الافريقية فى التنمية حيث شاركت بوفد برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسى وقد لاقت المشاركة ترحيبا كبيرا من الاتحاد الافريقى. وفى يناير 2019 أعلن الاتحاد الافريقى أنه تم انتخاب مصر بالاجماع لرئاسة الاتحاد الافريقى فى دورته الحادية والثلاثين لعام 2019 وذلك تقديرا لدورها الريادى فى القارة الافريقية وبالتالي تكون مصر فى ترويكافى المفوضية الافريقية التى تشمل الرئاسة الافريقية

تظل الدبلوماسية المصرية واحدة من أعرق المدارس الدبلوماسية في العالم، بما تمتلكه من تاريخ طويل، وكوادر صنعت حضورًا مؤثرًا في المحافل الدولية والإقليمية على مدار عقود. وبين أروقة وزارة الخارجية المصرية، تشكلت أجيال من الدبلوماسيين الذين حملوا على عاتقهم الدفاع عن مصالح الدولة المصرية، وصياغة حضورها السياسي في عالم شديد التعقيد وسريع التغيير. وفي هذا الحوار، تفتح لنا إحدى رموز الدبلوماسية المصرية صفحات من رحلتها المهنية والإنسانية؛ بدءًا من حلم الطفولة الذي تشكل وسط أجواء الحروب الوطنية.



ميساء جيوسى

باحثة دكتورة فى دراسات الاورومتوسطية

gayyusi@gmail.com

الدبلوماسية بعيونهن حوار مع السفيرة وفاء بسيم مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون مكتب الوزير

الاقتصاد والعلوم السياسية، التى كانت تُعتبر آنذاك "كلية القمة" بامتياز. تزامنت حرب 1973 مع بداية دراستي الجامعية وتخرجت فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى صيف عام 1977. وسبق ذلك دخولى للمرحلة الثانوية وهى الفترة التى استشهد بها والدى رحمه الله، وبدأت الانخراط فى متابعة الاحداث مع الاسرة وكنت مهتمة بالأمور السياسية قبل حرب عام 1973، اذكر وأنا طفلة حرب 1967 التى لا زالت محفورة فى ذاكرتى لأن والدى كان عمله ضابط جيش على خط القناة، حيث حارب فى عام 1967 وانتذكر جيدا هذه الأيام الحزينة التعيسة. كما اذكر أيضا الى أى حد -من خلال والدى رحمه الله- كان حجم التصميم على استعادة الأرض. وقد قدم والدى حياته خلال حرب الاستنزاف مما ترك أثرا عميقا بداخلى. أتذكر جيدا تلك الأيام الصعبة، وأتذكر معها الإصرار الوطنى على استعادة الأرض والكرامة. بعد ذلك أصبحت مهتمة للغاية بالشؤون السياسية، وكان هذا الوعي المبكر هو الدافع الأساسى لاختيارى هذا الطريق. ومنذ بداية المرحلة الثانوية رسخ فى ذهنى بأننى سألتحق بالقسم الادبى بالرغم من تفوقى فى القسم العلمى، وحينها تحدثت اساتذتى مع والدتى حول التحاقى بالقسم الأدبى لتغيير رأيى، لكنها قالت لهم بأنها رغبتى وحلمى وهى تدعمنى فى ذلك. ودخلت القسم الادبى كما حصلت على المرتبة الأولى على مستوى

مروءا بمحطات التكوين داخل وزارة الخارجية، والعمل فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وصولاً إلى رؤيتها لتطور الدبلوماسية المصرية، ودور المرأة داخل السلك الدبلوماسى، والتحديات التى واجهتها الدولة المصرية فى لحظات مفصلية من تاريخها. هذا الحوار الخاص جدا رفقة سفيرة من الطراز الأول، كان من بين أبرز محطات عملها الدبلوماسى هو الانضمام لبعثة مصر لدى الامم المتحدة فى جنيف فى مطلع حياتها المهنية، ثم مستشارا سياسيا فى سفارة مصر فى روما ومن ثم تولت منصب نائب لمساعد الوزير للشئون الاوربية ثم سفيراً لمصر لدى رومانيا ومولدوفا، قبل ان تكون أول دبلوماسية مصرية تشغل منصب مساعد الوزير لشئون مكتب الوزير لتعود بعد ذلك لرئاسة وفد مصر لدى الأمم المتحدة فى جنيف قبل أن تتولى منصب سفير مصر لدى الكرسي الرسولى (الفاتيكان)، كما أنها نالت وسام الفارس الاكبر من الرئيس الرومانى. حوار يحمل الكثير من الخبرة والذاكرة الوطنية، ويقدم شهادة حية على مدرسة دبلوماسية ما زالت تصنع الأجيال وتؤمن بأن مصر ستظل دائماً حاضرة بثقلها وتاريخها ودورها.

س: متى بدأ حلم الدبلوماسية بالنسبة لك؟

ج: حلم الدبلوماسية بدأ معى فى نهاية المرحلة الإعدادية، وسبق ذلك ان هذا كان حلم والدى ووالدتى أن ألتحق بكلية



السفيرة وفاء بسيم مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون مكتب الوزير

بعد ثلاثة أشهر انتقلنا إلى المعهد الدبلوماسي، حيث قضينا هناك عاما كاملا، وكنت الأولى على الدفعة، وفي دخول وزارة الخارجية كان ترتيبى الثانى. أتذكر أن مسؤول دفعتنا العظيم السفير فتحى الشاذلى، كان في وقتها سكرتير أول، بينما كان الدكتور مصطفى الفقى مسؤولا أكاديميا عن الدفعة، وتشرفنا بأن درس لنا الأستاذ أسامة الباز في ذلك الوقت وعدد من القامات المتميزة في وزارة الخارجية. كالسفير عبد الرؤوف الريدى، والسفير شكرى فؤاد، والسفير حسين امين، لقد كنا محظوظين جدا. ومن المفارقات اننا اليوم نتكلم على الحرب الإيرانية الامريكية الإسرائيلية، كان ذلك الوقت هو وقت قيام الثورة الإيرانية، ثورة الخميني، وكان موضوع بحث التخرج الخاص بى تحت اشراف الدكتور مصطفى الفقى فى ذلك الوقت حول الثورة الإيرانية، وهو ما فتح أمامى أفاق كثيرة للتعرف على طبيعة التفاعلات السياسية فى الخليج وكيف تُدار ديناميكيات الأحداث فى المنطقة.

س: حدثينا عن أول تجربة عمل دولية لك؟

ج: بعد انتهاء فترة التدريب عدت لإدارة الهيئات الدولية، إلى أن قام مديرى حينها المستشار عمرو موسى، بترشيحى لمنحة من الأمم المتحدة لدراسة قضايا نزع السلاح والحد من سباق التسلح، وكانت لمدة ثمانية أشهر، وكنت أول سيدة مصرية تلتحق بهذه المنحة. حيث كانت تلك أول تجربة احتكاك حقيقية لى بدبلوماسيين من مختلف دول العالم، فقد تضمنت المجموعة عشرين دبلوماسيا يمثلون دولا متعددة، مع مراعاة التنوع الجغرافى والتوازن بين عدد الرجال والنساء. ودرجات مختلفة من صغار الدبلوماسيين حتى الدرجات المتوسطة والدرجات المتوسطة العليا. وهذا كان اول احتكاك لى مع الأمم المتحدة والجمعية العامة، لأن جزء من التدريب كان يتم فى نيويورك اثناء انعقاد الجمعية العامة لان جزء من التدريب كان يتم فى نيويورك اثناء انعقاد الجمعية العامة واللجنة الأولى، وكان هذا تدريبا عمليا مهما كما كانت تلك أول

الجمهورية، والتحقت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كربة واحدة لم اكتب غيرها فى استمارة التنسيق. وبعد الانتهاء من مرحلة الجامعة التى كانت مرحلة صقل جيدة جدا فى التدريب لوزارة الخارجية، لم يكن لدى أى رغبة بالتفكير فى خيار ثانى، وكان العمل الأكاديمى او العمل الصحفى فى حال عدم قدرتى على اجتياز امتحانات وزارة الخارجية هو ما وددت القيام به.

س: كيف تتذكرين بداياتك داخل وزارة الخارجية؟

ج: بعد شهرين من التخرج تقدمت لامتحان الخارجية، فترة اختبارنا كدفعة استغرقت عام كامل نتيجة لعدد من التغيرات السياسية آنذاك، حيث دخلنا امتحانات التحريرى فى الخارجية فى عهد الوزير إسماعيل فهمى، وأجرينا الاختبارات الشفوية فى عهد الوزير إبراهيم كامل، ثم استلمنا العمل فى فترة تولى الدكتور بطرس بطرس غالى منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية. وكان هذا نتيجة للتسلسل المعروف لمواقف هؤلاء الوزراء من زيارة القدس ثم عملية السلام بعد ذلك. ومنذ دخولي الوزارة تم توزيعى على إدارة الهيئات الدولية، وكان مديرها آنذاك المستشار عمرو موسى، وكان اول من تتلمذت على يده وكان يتميز بأنه يجمع حوله شباب الدبلوماسيين ليعلمهم، لم يخل علينا بخبرته أو وقته رغم انشغالاته الكثيرة.

كانت الإدارة تحفل بكوكبة من كبار الدبلوماسيين المتمرسين أصحاب الخبرات الواسعة، اذكر من بينهم اول سيدة دبلوماسية وكانت السفيرة المرحومة بهيجة عرفة، التى تعلمت منها الدقة الشديدة فى العمل، وكيفية قراءة الوثائق، وكيف تتم الترشيحات والانتخابات داخل الأمم المتحدة، وكيف يتم تصميم الحملات الانتخابية لدعم المرشحين المصريين فى المنظمات الدولية، السوكالات المتخصصة. لقد كان بالمجمل عملا فنيا يتسم بالدقة الشديدة.

س: ماذا عن فترة الدراسة والتدريب الدبلوماسي؟



التجمع العربي الوحيد الذى يشمل كل الدول العربية بلا أدنى شك. كما كانت مصر أيضا من الدول المؤسسة لمجموعة ال-77 وهى المجموعة التى تأثرت بحركة عدم الانحياز ذات الطابع السياسى لتكون هى الذراع الاقتصادى للدول النامية والآخذة فى النمو وأصبح لهم صوت من خلال هذه التجمعات فى قلب المنظمات الدولية وتقوم بتنسيق مواقفها معا سواء إذا كانت الملفات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وكذلك ملفات حديثة العهد كالأمن السبيرانى، تغير المناخ، مكافحة الإرهاب، وغيرها من القضايا. كما أن مصر من أهم الدول المشاركة فى عمليات حفظ وإرساء السلام وإعادة الاعمار فيما بعد الصراعات، كما تم أخذ هذا النموذج من الأمم المتحدة وتطبيقه فى إفريقيا فى إطار الاتحاد الأفريقى. نحن نتمتع بعلاقات متميزة مع معظم دول العالم، لدينا ما يربو على 170 بعثة ما بين بعثات ثنائية وسفارات لدى دول الاعتماد، قنصليات عامة، بعثات متعددة الأطراف لدى المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة.

س: كيف تُدار الحملات الانتخابية المصرية داخل المنظمات الدولية؟

ج: هذا الأمر يتطلب جهداً دبلوماسياً ضخماً ومنظماً. يمكننا أن نأخذ مثال دعم ترشيح الدكتور خالد العنانى وزير السياحة والآثار الأسبق لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو للفترة ما بين 2025-2029، حيث تستخدم وزارة الخارجية فى مثل هذه الحملات كل الأدوات المتاحة؛ من الاتصالات الثنائية على كافة المستويات، وتحركات السفراء المعتمدين لدى الدول المختلفة، وتنظيم جولات المرشح لتقديم نفسه للدول والمجموعات المختلفة، وصولاً إلى التحركات على المستوى الثانى الأعلى التى قادها وزير الخارجية الدكتور بدر عبد العاطى والذى كان لا يترك مناسبة، أو زيارة أو مقابلة إلا ويقوم بتقديم المرشح المصرى وبرنامجهم ودور مصر فى المنظمة التى ننوى الترشح لها وفى هذه الحالة دور مصر فى مجال الثقافة والتاريخ والآثار وهو دور لا ينكر. كما تعمل الخارجية بحشد تأييد مجموعته الجغرافية، كأن يحظى بترشيح الاتحاد الأفريقى وتأييد الجامعة العربية للترشيح. كما تقوم وزارة الخارجية بترتيب جولات المرشح الانتخابية وتقديم له الخبرات الفنية من دبلوماسيين يتعاونوا معه فى إعداد لغة الخطاب، والمقابلات، والنشاطات والمحاضرات، ومعاونة المرشح حول كيفية التواصل مع أعضاء المنظمة الدولية، وعرض رؤيته للتعامل وكيف يفكر، وكيف ينوئ النهوض بعمل المنظمة لتستفيد منها أكبر مجموعة من الدول. وما هى القضايا المتعلقة، وكيف سيتعامل مع مشاكل التمويل فى ضوء التزامات المالية الدولية، وكيف سيدفع بالدول المتأخرة فى دفع مستحققاتها بأن يقوم بأداء هذه الالتزامات، كيف يرى المشروعات الثقافية الهامة فى حالة اليونسكو التى يود أن يركز عليها، كيف ينوئ تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة للمنظمة لتحقيق أداء أكثر فاعلية. هذا كان نموذج المرشح المصرى لدى اليونسكو ونجاح حملته وتبوؤه هذا المنصب الرفيع فى منظمة من أهم المنظمات المرتبطة بالنظام الدولى المتعدد الأطراف، وهو النموذج الاحداث وهو الأقرب للقراء تاريخيا ويمكنهم ان يفهموا مقدار هذا الجهد. لكن لمصر نجاحات سابقة حيث

مرة أبتعد فيها عن أسرتى فى رحلة عمل وبعيدا عن روتينى اليومى، وكان اختباراً حقيقياً لقدرتى على تحمل تحديات هذه المهنة الصعبة والشيقة فى الوقت نفسه.

فى هذه الاثناء نقلت فى الحركة الدبلوماسية لبعثتنا لدى الأمم المتحدة فى جنيف وفور انتهاء المنحة الدراسية تسلمت عملى فى جنيف كملحق دبلوماسى فى هذه البعثة تحت قيادة العظيم امد الله فى عمره ومتعنا ببعثاته السفير عبد الرؤوف الريدى، وكان حينها الرجل الثانى فى البعثة هو السفير شكرى فؤاد، وكلاهما أصحاب فضل كبير على، ومن المهم القول انى كنت محظوظة جدا فى العمل مع من عملت تحت اشرافهم، كالسفير سعد الفرارجى، والسفير رؤوف سعد، والسفير الوزير والأمين العام لجامعة الدول العربية احمد أبو الغيط، والسفير الوزير نبيل العربى رحمه الله، ادين للجميع بالتعلم والخبرة والصبر وإعطائى الفرصة للعمل، لأنه من الممكن أن يمتلك الدبلوماسى كل المقومات التى تمكنه من النجاح والتميز، لكن لا تتاح له فرصة اثبات وجوده. وهذا دليل على الثقة الكبيرة بالنفس، وعلى تمكنهم من عملهم ومن خبرتهم فلم يبخلوا لا بالخبرة ولا بالتعليم ولا بإتاحة الفرصة للاختبار والتقدم وإثبات الذات بالنسبة لصغار الدبلوماسيين.

س: كيف تترين المدرسة الدبلوماسية المصرية؟

ج: الدبلوماسية المصرية مدرسة قائمة بحد ذاتها، وهذا ليس من باب التعصب الوطنى، بل هى دبلوماسية معترف بها فى العالم اجمع، يكفى ان تدخل أى محفل دولى او ثنائى حتى يثنى محدثك او محدثك على الدبلوماسية المصرية وعلى الدبلوماسى المصرى ويذكروا تجاربهم التى معظمها ان لم يكن كلها تجارب إيجابية سواء على المستوى الثنائى او على المستوى المتعدد الأطراف. نحن مدرسة قديمة عمرها 200 عام وهى لا تقل عراقة ولا ثبوتا ولا تميزا عن المدرسة البريطانية أو المدرسة الفرنسية، و تتزامن ان لم تكن تتفوق على المدرسة الهندية والمدرسة الباكستانية. وهذا أيضا ينعكس فى كل المجالات، عدد البعثات وعدد الدبلوماسيين ونوعية التدريب الذى تلقوه، وكم الخبرات التى اكتسبوها. وقد أسهمت مرحلة التحديات التى واجهتها المنطقة العربية والقارة الإفريقية الشابة إبان الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، أى إبان حركات التحرر، وواج التالى الدبلوماسى متعدد الأطراف، أسهم ذلك فى الظهور المصرى على المسرح الدبلوماسى الدولى، والاعتداد بالتجربة المصرية واللجوء للخبرة المصرية لعرض قضايا التحرر والاستقلال والتنمية فى المحافل الدولية. وعلى الجانب الآخر فى الدبلوماسية متعددة الأطراف، نحن من الرواد والقادة فى مجال دبلوماسية التنمية والحرص على نقل التكنولوجيا وبناء النماذج التنموية التى تتواءم مع الأوضاع الوطنية والظرف الخاصة بكل بلد وليس لمجرد النقل والتقليد وإنما فكرة ان تنبع هذه النماذج التنموية من الطبيعة الخاصة لكل دولة او لكل قارة او لكل منطقة. ومصر كانت المؤسسة مع الهند ويوغسلافيا لحركة عدم الانحياز والتى أثرت لثلاثة عقود فى هذا العالم، وهى من الدول الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية التى أصبحت فيما بعد الاتحاد الأفريقى. ومصر هى صاحبة فكرة إنشاء جامعة الدول العربية، أيا كانت المآخذ عليها او الانتقادات او رغبتنا ان تصبح أكثر فاعلية وأكثر كفاءة الا انها حتى الان هى



2026



1826



DIPLOMAT - JUN-2026

WWW.DIPLOMATMAGAZINEEGYPT.COM

98



السفيرة وفاء بسيم

يكون هناك في المستقبل سيدات دبلوماسيات أخريات يتولين هذا المنصب، وهي تجربة على صعوبتها وتحدياتها إلا أنها كانت تجربة شديدة الثراء وفي توقيت كان بالغ الحساسية في تضمن تغيرات سياسية داخلية كان لها أثرها على وضع مصر خارجياً ودولياً. لكن الحمد لله أنا على المستوى الشخصي متفائلة بمستقبل الأجيال الدبلوماسية القادمة.

س: رسالة من حضرتك للدبلوماسيين لا سيما حديثي العهد بالعمل الدبلوماسي؟

أقول لهم بأن الجدية هي أحد أهم الركائز في العمل الدبلوماسي، والاستفادة من خبرات الدبلوماسيين والدبلوماسيات الأقدم، ولا نتوقف عن التعلم واكتساب المهارات واللغات وهذا العمل عمل ذو طبيعة خاصة، أنت تستثمر في نفسك وتستثمر في المهنة حتى تصبح الدبلوماسي الجدير بتمثيل هذا العمل العريق.

س: ما أصعب وأجمل اللحظات التي عشتها مهنيًا؟
ج: الأيام التي أعقبت يناير 2011 كانت من أصعب الفترات. الدولة كلها كانت على المحك، والدولة كانت تواجه حالة من عدم الوضوح، وكانت وزارة الخارجية تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه التمثيل الأجنبي الموجود في مصر، تجاه مواطنينا في الخارج، تجاه المصالح المصرية في كل مكان. محاولة التهدئة وبعث الطمأنينة في وقت كانت فيه الأمور بالغة الضبابية. كنت حينها مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب الوزير.

أما عن اللحظات الجميلة فإن لحظات النجاح دائماً هي الأجل وكل إنجاز يتحقق لمصر أو للدبلوماسية المصرية يمثل لحظة فخر حقيقية.

س: كلمة أخيرة لمصر؟

ج: مصر كانت... ومصر الآن... ومصر ستظل دائماً وأبداً.

كان لدينا امينا عام للأمم المتحدة مصرى وهو قامة اكاديمية وعلمية وسياسية كبيرة وهو الدكتور بطرس بطرس غالى. وكانت له وقفاتته ومواقفه وافكاره وبرامجه الإصلاحية التي اثرت كثيرا فى المنظمة، لا ننسى ان مصر كانت من الدول المؤسسة لمنظمة الفرنكوفونية وكان منها اول رئيس لهذه المنظمة الدكتور بطرس بطرس غالى وغيرها من النجاحات المصرية فى مجال دعم المرشحين المصريين لتولى مناصب مرموقة فى المنظمات الدولية.

س: كيف تنظرين إلى عمل المرأة فى السلك الدبلوماسي؟

ج: التحديات التي تواجهها الفتاة التي ترغب بالالتحاق بالسلك الدبلوماسي اليوم هي أقل حدة من أجيال سابقة لا سيما جيل الرائدات. لأن النظرة النمطية للمرأة التي تلتحق بالسلك الدبلوماسي وتساfer للعيش وحدها خفت حدتها بشكل كبير بالنظر الى ان المرأة حققت قدرا كبيرا من التقدم فى مجالات التعليم والعمل والسفر بغرض العمل والدراسة وغيره، بل إن نسبة الفتيات فى الدفعات الحديثة أصبحت أعلى من الشباب، ويحتلن المراكز المتقدمة من كل دفعة، وكثير منهن حاصلات على درجات الماجستير وأحيانا الدكتوراة، لكن يبقى هناك نوعان من التحديات: الأول مرتبط بالغربة ومدى استعداد الدبلوماسيات وأيضا الدبلوماسيين على مواجهة متاعب الغربة والبعد عن الاسرة وتغيير المجتمعات وتغير المناخ والقدرة على التكيف، والمسألة الثانية هي مرتبطة متطلبات الحياة الأسرية، و يتعلق بمدى تفهم الشريك لطبيعة العمل الدبلوماسي، خاصة إذا كان من خارج السلك الدبلوماسي. هذا يمنع المرأة أحيانا ان تتولى مناصب خارج البلاد بنفس عدد المرات التي يتمكن منها زميلها الرجل توليها. فمن حق الزوج أيضا ان يبني مهنة ومستقبل مهني. فالشريك او الشريكة لها دور كبير جدا فى دعم الدبلوماسي او الدبلوماسية، وأنا ادين لزوجي وشريك حياتي فى الدعم الذى قدمه لى فى لحظات بالغة الصعوبة وبالغة الحساسية، وهذا يتطلب وجود ثقة وايمان متبادل بالشراكة فى النجاح وشركاء فى الحياة. هذا العمل يحتاج إلى قدر كبير من التفاهم والصراحة والتوازن بين الحياة الأسرية والطموح المهني. فعملية التكيف ما بين كيان الاسرة وما بين الالتزامات المهنية لا بد من حسابها بدقة شديدة، ويجب على الانسان ان يدرك انه عليه حين اتخاذ أى قرار ان يتحمل مسؤولية هذا القرار وما يترتب عليه، لان آثار القرار لا تقف على الدبلوماسي او الدبلوماسية فحسب، وانما تمتد لتصل الأطفال لانهم بقدر تعرضهم لحضارات مختلفة ومدارك اكثر اتساعا، لكنهم لابد ان يحتفظوا بالجذور وان تظل الاسرة هي البوصلة المرشدة لهم فى كل هذه التنقلات للخارج خلال العمل الدبلوماسي. اما من ناحية تبوء المناصب داخل السلك الدبلوماسي فإن المعيار هو الكفاءة وليس الرجولة او النسوية، ولدينا سيدات دبلوماسيات مشرفات يخدمن فى بعثات دبلوماسية فى مناطق لم يكن أحد يتصور فى الماضى ان توفد اليها السيدة الدبلوماسية. مناطق خدمة صعبة مناخيا، دراسيا، صحيا، مناطق حروب، مناطق نزاعات، وتبلى فيها المرأة بلاء حسنا. المسألة الثانية ان داخل الوزارة لدينا مساعدات وزير، فلقد توليت مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب الوزير وكنت اول سيدة تتولى هذا العمل. وأمل ان

صدرت أولى التأشيرات المصرية فى بدايات العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وكان ذلك فى عهد محمد على باشا، حيث منحت للرعايا الإنجليز العاملين فى شركتى الهند الشرقية و P&O (Peninsular and Oriental) لنقل البضائع والبريد من المملكة المتحدة للهند - والعكس - عبر المحروسة برأ، وكان النظام يقتضى بأنه لدى وصول السفن لمينائى الإسكندرية ودمياط، كان على عمال الشركة البريطانية بعد الإشراف على تفريغ الشحنة بالميناء، التوجه مباشرة للإستراحة المخصصة لهم والبيات فيها.



وزير مفوض ناجى غابة

مدير ادارة التوثيق والمحفوظات

تأشيراتنا الأولى، وطريق Waghorn البريدي

يقيموا فى مناطق محددة حول منافذها البحرية كإسكندرية ودمياط.

ظل هذا الوضع حتى رضخت الأستانة فى الربع الأول من القرن التاسع عشر أمام رغبات بريطانيا فى إعادة فتح البحر الأحمر للملاحة البحرية، بما يسمح بإستئناف طريق التجارة بين الغرب والشرق عبر البحر الأحمر مروراً بمصر برأ - قبل حفر قناة السويس - . وعلى إثر ذلك توجه الملازم « توماس واجورن Thomas Fletcher Waghorn » الضابط فى البحرية الملكية البريطانية والمسئول بشركة الهند الشرقية إلى مصر لمقابلة محمد على والى مصر ليقنعه بالسماح بمرور القوافل التجارية عبر الأراضى المصرية برأ. وبالرغم من خشية الباشا من أن يؤدى هذا المشروع إلى زيادة التدخلات الأوروبية فى شئونه الداخلية، إلا أنه أراد كسب ود لندن فى إطار مواجهته المرتقبة مع السلطان العثمانى، فوافق على منح واجورن حق امتياز نقل البضائع والبريد فى مصر لشركة الهند الشرقية.

هدف هذا المشروع لاختصار الطريق بين إنجلترا والهند من ستة أشهر - عبر الإلتفاف حول أفريقيا - إلى 40 يوماً، عبر الرحلة التالية، ذهاباً وإياباً :

- 1- بومباى - السويس : من خلال الشركة الملاحية البريطانية P&O ببومباى.
 - 2- عبور مصر عبر 7 محطات :
- (أ) خط برى، من السويس للنيل باستخدام الإبل.
- (ب) خط نهري، إنطلاقاً من بولاق باستخدام أحدث السفن البخارية فى العالم للوصول للإسكندرية عبر فرع رشيد ومن ثم ترعة المحمودية.

لحين حصول القنصل الإنجليزى على تصريح دخولهم للأراضى المصرية (Laissez Passer) لمصاحبة البضائع المنقولة عبر الرحلة النيلية والبرية حتى ميناء السويس لإستئناف رحلتهم للشرق.

وتعود جذور منح التأشيرات المصرية للأحداث التالية ... : يحكى أن ... حينما بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها فى القرن السادس عشر، قامت قوات السلطان سليمان القانونى بمحاصرة فيينا فى محاولة لفتح أحد أهم عواصم الغرب المسيحى بعد سقوط القسطنطينية فى أيديهم عام 1453م، الأمر الذى دفع أرشيدى النمسا بالاستنجاد ببابا روما لمواجهة هذا الخطر الإسلامى الذى يهدد الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فقامت البرتغال - القوة البحرية البازغة آنذاك - بتلبية النداء، من خلال محاولتها لغزو الأراضى المقدسة فى الحجاز وتدمير مكة (قلب العالم الإسلامى)، عبر أسطولها الذى نجح فى اختراق البحر الأحمر من منفذه الجنوبى، فما كان من العثمانيين إلا أن يسرعوا لطرد البرتغاليين من أمام سواحل جدة، ومن ثم السيطرة على كافة السواحل الشرقية والغربية للبحر الأحمر.

وبهذا حول الأتراك البحر الأحمر لبحيرة عثمانية إسلامية، ومنعوا أى سفينة تابعة لقوة غير إسلامية من المرور فى هذا اليم، ليغلقوا بهذا طريق التجارة التاريخى الذى كان يربط الشرق والغرب. فما كان من التجار الغربيين سوى استخدام طريق رأس رجا الصالح الأطول والأكثر كلفة، فضلاً عن إلزام الأستانة الرعايا الأوروبيين بعدم التجوال فى ولايات الإمبراطورية العثمانية - ومن ضمنها مصر -، فكان لازماً على الأوروبيين الراغبين فى التبادل التجارى مع مصر أن



2- أولى التأشيرات المصرية، ومسجل عليها باللغة العربية :

« 4 نفر إنجليز متوجهين إلى المحروسة » « فقط نفر أربع »
« حامل هذه التذكرة من منفذ بمصر إلى المحروسة
بموجب ورقة بختم القنصل »

ختم محمية الإسكندرية 23 محرم 1252 هجرى
(1836م)

+ ترجمة إنجليزية مسجلة من قبل مكتب القنصلية
البريطانية

(مكتوبة بالإتجاه المخالف لعدم علمهم باتجاه الخطوط
العربية) Tezkara or permission for going up to
Mahmoudeya Canal from Alexandria

3- خطاب مرسل من لندن عام 1837 عناية السيد واجرون
لمقره في بومباي بالهند، وتم نقله عبر الشركة البريطانية،
ويظهر ذلك جلياً من أختام المحطات المختلفة (جبل
طارق، مالطا، الإسكندرية، السويس) مستخدماً السفينة
بيرينيس.

4- خطابان مرسلان من مدينة dum dum الهندية في
الأول من مايو 1847، إلى عاصمة الإمبراطورية النمساوية،
وتظهر الأختام قيام الشركة المصرية بشحنهما في مصر
عام 1847، ومن ثم تصديرهما من مكتب البريد الفرنسي
بالإسكندرية إلى مالطا، ثم ليفورنو، فلورنس، وصولاً إلى
فيينا في السابع من يوليو 1847، لتستغرق الرحلة 68 يوماً

3- الإسكندرية- مارسيليا - بليموث : فى المتوسط عبر
الشركة الملاحية الفرنسية Messagerie Maritimes، ثم
نقل البضائع براً عبر الأراضي الفرنسية لميناء كاليه، حتى
الوصول لإنجلترا بحراً مرة أخرى عبر المانش.

واستلزم من الضابط الإنجليزي الاتفاق مع الباشا حول
سبل تنقل عمال الشركة البريطانية عبر الأراضي المصرية،
وذلك من خلال منحهم التصاريح اللازمة بعد تقديم القنصل
الإنجليزي بمصر بيانات وأعداد كل من سيرافق الشحنات
المنقولة، لتظهر بذلك أولى التأشيرات المصرية.

إنهار في النهاية مشروع Waghorn، حينما لم يرغب
محمد على أن يستأثر أجنبي بمفرده بالمكاسب الخيالية
التي حققها نتيجة إحتكاره لهذا الخط، فما كان من الباشا
صاحب العقلية التجارية العبقريّة سوى تدشين خطه الخاص
Egyptian Transit Company، حتى تم القضاء تدريجياً
على المشروع البريطاني.

الصور المرفقة :

1- لوحة زيتية توضح مقابلة الملازم توماس واجورن مع
محمد على فى 12 مايو 1839 بصحبة القنصل الإنجليزي
كولونيل (العقيد) كمبل Colonel Campbell للاتفاق
حول تطوير مشروع النقل البريى والبضائع عبر الأراضي
المصرية، وقام برسم اللوحة الفنان الشهير ديفيد روبرت
David Roberts الذى يظهر فى اللوحة بجانب واجورن،
وقام برسمها خلال زيارته الشهيرة لمصر وبلاد الشام.

وزراء الخارجه

احتفاءً بمسيرة العطاء الدبلوماسي

ديوان الأمور الخارجية ١٨٧٨-١٨٥٠

ديوان التجارة والأمور الافرنكية ١٨٥٠ - ١٨٢٦



نظارة الخارجية ١٩١٤-١٨٧٨





وزارة الخارجية في العهد الملكي ١٩٢٢-١٩٥٢





THE DIPLOMAT



حسن صبري باشا
من ١٩٤٠/٦/٢٧
حتى ١٩٤٠/٢/١٤

THE DIPLOMAT



علي ماهر باشا
من ١٩٣٦/١/٣٠
حتى ١٩٣٦/٥/٩

THE DIPLOMAT



عبد الفتاح يحيى باشا
من ١٩٣٧/١٢/٣٠
حتى ١٩٣٩/٨/١٨

THE DIPLOMAT



واصف بطرس غالي باشا
من ١٩٣٦/٥/٩
حتى ١٩٣٧/١٢/٣٠

THE DIPLOMAT



محمود فهمي النقراشي باشا
من ١٩٤٤/١٠/٨
حتى ١٩٤٥/٣/٧

THE DIPLOMAT



مصطفى النحاس باشا
من ١٩٤٢/٢/٤
حتى ١٩٤٤/١٠/٨

THE DIPLOMAT



صليب سامي بك
من ١٩٤١/٦/٢٦
حتى ١٩٤٢/٢/٤

THE DIPLOMAT



حسين سري باشا
من ١٩٤٠/٢/١٥
حتى ١٩٤١/٦/٢٦

THE DIPLOMAT



محمود فهمي النقراشي باشا
من ١٩٤٦/١٢/٩
حتى ١٩٤٧/١١/١٩

THE DIPLOMAT



إبراهيم عبد الهادي باشا
من ١٩٤٦/٩/١١
حتى ١٩٤٦/١٢/٩

THE DIPLOMAT



أحمد لطفى السيد باشا
من ١٩٤٦/٢/١٦
حتى ١٩٤٦/٩/١١

THE DIPLOMAT



عبد الحميد بدوي باشا
من ١٩٤٥/٣/٧
حتى ١٩٤٦/٢/١٥

THE DIPLOMAT



حسين سري باشا
من ١٩٤٩/٧/٢٥
حتى ١٩٥٠/١/١٢

THE DIPLOMAT



أحمد خشبة باشا
من ١٩٤٩/٢/٢٧
حتى ١٩٤٩/٧/٢٥

THE DIPLOMAT



إبراهيم دسوقي أباطة باشا
من ١٩٤٨/١٢/٢٨
حتى ١٩٤٩/٢/٢٧

THE DIPLOMAT



أحمد خشبة باشا
من ١٩٤٧/١١/١٩
حتى ١٩٤٨/١٢/٢٨



200

عَامُ مِائَةِ عِزِّ الدِّبْلُومَاسِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ



وزارة الخارجية في العهد الجمهوري





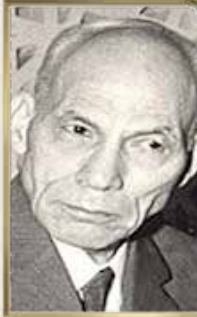
وزراء الدولة السابقون للشئون الخارجية

THE DIPLOMAT



محمد سميح أنور
من ١٩٧٤/٩/٢٥
حتى ١٩٧٥/٤/١٦

THE DIPLOMAT



محمد حافظ إسماعيل
من ١٩٧١/٣/١٦
حتى ١٩٧١/٩/١٩

THE DIPLOMAT



محمد فائق
من ١٩٧٠/٤/٢٦
حتى ١٩٧١/٣/١٦

THE DIPLOMAT



فايزة أبو النجا
من ٢٠٠١/١١/٢١
حتى ٢٠٠٤/٧/١٣

THE DIPLOMAT



د. بطرس بطرس غالي
من ١٩٧٧/١١/١٧
حتى ١٩٩١/١٢/٣١

THE DIPLOMAT



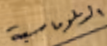
محمد محمود رياض
من ١٩٧٥/٥/٢٧
حتى ١٩٧٧/١١/١٧

وَتَائِقُ خَطِيَّةٍ لِقَامَاتِ دِبْلُومَاسِيَّةٍ

مجموعة نادرة من الوثائق والخطابات والمخطوطات الأصلية
لشخصيات دبلوماسية تركت بصمة في تاريخ العلاقات الدولية
وشكلت ملامح السياسة والحوار بين الأمم.



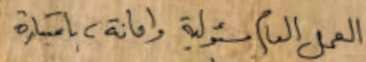
حيث تلتقي الدبلوماسية بالتاريخ



له مائة ولبست سبعة ولا ترقه
لا السحابة - تنفق في أوقافها بمصر "بلية" ويطالب
بمعاش ويطالب - له لا تفرقه كثير اية المرأة ورجل في رحابها
تدفع المرأة - في الرجل - سلاسله من سحر في منع بعث
والمعاش والفرق في العود اليه رقا ليعبر سار في معناه لا مع
اشبه وذهبت كنهن الدوله والقصد منه لا يستلطفه والمناج
على وتقرها

[illegible]

من يتشبه بها كاملة لا تقامها رسالته واما
فقدما واهلها لا تقامها رسالته واما



بعض مصلحتی کلمات و شعب و دفعه

والعمل في وزارة الخارجية يزيد من استقلال الخواص
وسد ثغري الدولة، لذلك وزارة سيادية تقع في مسئولياتها
تسعى وتبذل وتضحي كافة المجالات بالنسبة لتفاعلها مع
الخارج، فالقوى الوطنية والاعتمادات المالية مدفوعة
فقط على أساس معرفة الرغبات الوطنية بأجتهادهم
لتقديرات والمعلومات النهائية للمصلحة الوطنية وحققا
لأهدافها.

دشرف کیریمیل و مرالریقه الولاده

المصر، بتاريخها الحافل وأخبارها الوطنية المحمدية

بلا مصر يا وعربيا ودوليا

نسخه قوی

C. 11 - 1952

و دوزر الخا صبه

2. 15 - 2. 16



الم اعضاء مكتبة وزير الخارجية
 تعلمون وتجهزون من حق المون
 قد اذن ام درة من العن
 ارجو لكم الخدم والازدهار
 والتشكر والنبال

صمد بن عبد الله

c.c. 11/12



مع هذا الفيلسوف لم يتفقوا على شيء إلا
 أن صفوة البروتستانتية المعتبرة أنه تستحق
 حقبة من حقبة الأوج ، ومن صف نفوذ ديجورا
 ما تم الصعود إلى موضع الصليب كما كان
 رابنسي أنه أن "الوفاة" صفة طاهرة
 على العلم الواسع حكمة على حيث أدرك الأمر

والله اعلم

1000

e. c. 7 1/2

تناولت في مقالاتي السابقة وعلى الترتيب «الافاق والطموح المنشود لاطلاق الدبلوماسية الرياضية المصرية» و«الدبلوماسية الرياضية الاستراتيجية» و«الدبلوماسية الرياضية الفرنسية» و«الدبلوماسية الرياضية الشعبية الأوروبية» و«الدبلوماسية الرياضية الشعبية الأردنية» و«الهدنة الاولمبية» و«الدبلوماسية الرياضية لدول البريكس بلس» و«الدبلوماسية الرياضية لجمهورية الصين الشعبية» و«أفضل الجهات في العالم التي تقدم برامج أكاديمية او مهنية في مجال الدبلوماسية الرياضية» و«دبلوماسية الرياضة والتكنولوجيا الرياضية» و«استراتيجية الرياضة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» و«مؤسسة اللاجئين الأولمبية» و«دبلوماسية كرة القدم الفلسطينية» و«الاقويانوسية ملعب الدبلوماسية الرياضية بالمحيط الهادئ» و«برنامج القادة الشباب التابع للجنة الأولمبية الدولية» و«الجوائز العالمية للدبلوماسية الرياضية».



زهير عمار

الدبلوماسية الرياضية العالمية «الدبلوماسية الرياضية المصرية» ريادة بلا قيادة



لكن الحقيقة الأكثر إثارة أن مصر تجاوزت دولاً كبرى في بعض المؤشرات التفصيلية - خاصة في الثقافة والتراث ولكن، هذا التقدم تحقق رغم غياب تنسيق مؤسسي حقيقي، فكيف سيكون الحال مع وجود استراتيجية وطنية؟ هنا تبرز القضية الجوهرية فكل الدول التي تفوقت على مصر أو قاربتها تمتلك مجلساً أو هيئة تنسيق عليا للقوة الناعمة.

الرياضية والتعريف بالسفير «صامويل دوكروكيه، سفير الرياضة في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية» والدبلوماسية الرياضية للمملكة المغربية» وبرنامج «الدبلوماسية الرياضية بين فرنسا والولايات المتحدة» و«الدبلوماسية الرياضية المغربية» والدبلوماسية الرياضية للمملكة العربية السعودية والدبلوماسية الرياضية الكويتية والدبلوماسية الرياضية اليابانية والدبلوماسية الرياضية القطرية والدبلوماسية الرياضية البرازيلية وتحديث لمقالتي السابق عن الدبلوماسية الرياضية الصينية والدبلوماسية الرياضية الإيطالية ومؤشرات القوى الناعمة الرياضية ومؤشرات الدبلوماسية الرياضية لعام 2025 والدبلوماسية الرياضية الألمانية و«الدبلوماسية الرياضية العمانية» و«الدبلوماسية الرياضية النرويجية» و«الدبلوماسية الرياضية الفنلندية».

واحتفالاً بمرور مئتين عام على إنشاء وزارة الخارجية المصرية فقد أراجعت مقالتي عن «الدبلوماسية الرياضية النيوزيلندية» الى العدد القادم بوليه 2026 وأثرت ان أحدث عن ضرورة إنشاء مجلس أعلى للقوة الناعمة في مصر تحت القيادة المباشرة والإشراف الكامل لتلك الوزارة العريقة ففي هذا الزمن الذي تحكمه الآن «الحروب الهجينة» والمعلومات، أصبحت القوة الناعمة - بمثابة السلاح السحري القادر على جذب الآخرين وإقناعهم دون إكراه وباتت مقياساً حقيقياً لنفوذ الدول فبينما تنفق الدول ميزانيات ضخمة على القوى العسكرية فستظل القوة الناعمة استثماراً تراكمياً لا يُستهلك بل يزداد قيمة مع الزمن - بلدنا مصر اليوم، وبحسب أحدث التقارير الدولية، أصبحت حديث العالم في هذا الملف.

لكن السؤال المحوري الذي يجب أن تضعه وزارة الخارجية المصرية على طاولة النقاش فوراً - لماذا لا تزال هذه القوة تعمل في صوامع منعزلة، ومن سيجمع هذه الطاقات الهائلة في استراتيجية وطنية موحدة؟ وفي مشهد يعكس نجاحات متحققة.

كشفت بيانات Brand Finance - المؤسسة الرائدة عالمياً في تقييم القوة الناعمة عن تقدم مذهل لمصر حيث جاءت عام 2024 في المرتبة 39 عالمياً برصيد (44.9 نقطة)، الأولى أفريقيا وفي عام 2025 قفزت إلى المرتبة 38 عالمياً برصيد (45.4 نقطة)، بفارق كبير عن جنوب أفريقيا (41 عالمياً) والمغرب (50 عالمياً) وبحسب التقرير الصادر في فبراير 2026، تواصل مصر تصدرها لأفريقيا في المرتبة 40 عالمياً - هذه الأرقام تعكس تقدماً ملحوظاً،



البعد الثقافي والإبداعي. وتحديد وزارة الثقافة فقط قد يفصل القوة الناعمة عن الأهداف السياسية الاستراتيجية وتحديد وزارة الشباب والرياضة قد يفصل الدبلوماسية الرياضية عن القوى الناعمة - أما الفوضى الحالية (بدون مجلس تنسيق) فهي الأسوأ. الآن، وبعد أن أصبحت مصر الأولى أفريقياً، والـ 38 عالمياً، حان وقت الانتقال من «العمل الفردي» إلى «العمل الجماعي المنظم». ما تحتاجه مصر هو «المجلس الأعلى للقوة الناعمة المصرية»، هذا المجلس المقترح يجب أن يتولى رئاسة وزير الخارجية أو يتناوب على رئاسة وزير الخارجية ووزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة على أن يتولى هذا المجلس الهام وبصورة فورية إعداد استراتيجية وطنية للقوة الناعمة حتى 2030 و ربط الميزانيات الموزعة على الملفات (الخارجية، الثقافة، السياحة، التعليم والرياضة) في حزمة واحدة قابلة للقياس ايضاً إنشاء مركز لرصد وتقييم تأثير مصر في مؤشرات القوة الناعمة بشكل ربع سنوي.

البيانات تتحدث بوضوح وتشير الى أن مصر تمتلك أصولاً هائلة من القوة الناعمة (تراث، ثقافة، دبلوماسية، تعليم ديني و انجاز رياضى). لكن هذه الأصول تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ورسالتى إلى وزارة الخارجية المصرية فحواها إن تحقيق المرتبة الأولى أفريقياً أمر يحسب لجهود الدبلوماسية المصرية. لكن الطموح المصرى أكبر من ذلك. بإنشاء «المجلس الأعلى للقوة الناعمة» برئاسة وزير الخارجية أو برئاسته المشتركة مع وزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة حيث سيمكن هذا المجلس مصر من أن تطمح إلى المراكز العشرين الأولى عالمياً خلال 3-5 سنوات. العالم لا ينتظر. بريطانيا أسست مجلسها، والصين تعزز هيمنتها، والهند تطور أدواتها. أما مصر، فهي تمتلك أجنحة قوة ناعمة طبيعية لا تحتاج إلى صناعة، بل إلى تنظيم فقط. وهذا التنظيم يبدأ من مبنى وزارة الخارجية في القاهرة.

وختاماً لهذا المقال فإن مصر التى تصدر اليوم ترتيب القوة الناعمة أفريقياً، تستعد بعد أقل من اشهر قليلة لاستضافة حدث تاريخى يعزز هذه الريادة ممثلاً فى دورة الألعاب الأفريقية فى القاهرة (20 يناير - 7 فبراير 2027) هذه الدورة، التى تنظم للمرة الرابعة عشرة، وللمرة الثانية فقط على الأرض المصرية بعد نسخة 1991 تمثل أكثر من مجرد بطولة رياضية. إنها منصة دبلوماسية رياضية متكاملة، حيث ستتقاطع الرياضة مع الثقافة، والسياحة مع الإعلام، والترويج لمصر كوجهة آمنة ومتطورة فبينما يتسابق رياضيون من 54 دولة أفريقية على ميداليات الذهب، ستنتقل فى خلفية الحدث حملة قوة ناعمة غير مسبوقه حيث الكاميرات العالمية تنقل جمال ربوع مصر الحديثة والتاريخية، والوفود الزائرة تختبر كرم الضيافة المصرية، والإنجاز التنظيمى يترجم إلى سمعة دولية. كما إن نجاح مصر فى تنظيم هذه الدورة - الذى يليه مباشرة استضافة كأس الأمم الأفريقية 2029 - سيكون اختباراً حقيقياً لقدرة مصر على تحويل الريادة الطبيعية إلى قيادة مؤسسية. فهل ستكون دورة 2027 نقطة الانطلاق لمجلس أعلى للقوة الناعمة يخطط وينسق، أم سنكتفى بمشاهدة المواهب الأفريقية تتألق على أرضنا بينما تظل أدوات قوتنا الناعمة تعمل بعيدة عن بعضها البعض - القادمون إلى القاهرة عام 2027 لن يتذكروا فقط الأرقام القياسية التى ستحقق، بل سيتذكرون صورة مصر التى سترسخها فى أذهانهم. فلنجعل تلك الصورة نتاج استراتيجية، لا مجرد انطباع عابر.

هذه المجالس ليست شكلاً بيروقراطياً، بل هى غرفة عمليات حقيقية لتنسيق الجهود بين الوزارات المختلفة واود الإشارة فى هذا السياق الى أن المملكة المتحدة كانت قد اطلقت فى يناير 2025، «مجلس القوة الناعمة» UK Soft Power Council استجابة لتراجع ترتيبها عالمياً (حلت ثالثاً فى 2025 بعد أن تجاوزتها الصين). المجلس يضم 26 خبيراً، ويشترك فى رئاسته وزير الخارجية (المسؤول عن الدبلوماسية والتأثير الدولي) ووزير الثقافة والإعلام والرياضة (المسؤول عن المنتجات الثقافية والرياضية) اما الصين، التى تصدرت عناوين الأخبار بتجاوزها بريطانيا إلى المركز الثانى عالمياً فى 2025، تتبنى نهجاً مختلفاً. هناك لجنة تنسيق عليا تضم وزارة الخارجية ووزارة الثقافة والسياحة وإدارة الدعاية المركزية (لضمان تناسق الرسائل) والمركز الوطنى لأبحاث القوة الناعمة Center for National Soft Power Research الذى تأسس عام 2013 بقرار من وزارة الخارجية وقد تميز النموذج الصينى بالربط بين العلامات التجارية الوطنية مثل Moutai، TikTok، BYD، والسياسة الخارجية للدولة.

أما الهند، التى تسعى بجدية لتعزيز نفوذها الإقليمي، جعلت وزارة الخارجية هى الجهة الأم للقوة الناعمة، بالتعاون مع المجلس الهندى للعلاقات الثقافية Indian Council for Cultural Relations (ICCR) لكن لازال الهنود يطالبون بتشكيل لجنة تنسيق رسمية تضم وزارات متعددة، لأن القوة الناعمة تمتد لتشمل التعليم، التجارة، الشتات الهندى، والسينما (بوليوود). والسؤال الأهم لوزارة الخارجية المصرية - لمن تتبع تلك المجالس الخاصة بالقوة الناعمة وتأتى الاجابة واضحة بتحليل النماذج العالمية حيث أن اغلبها تكون «برئاسة مشتركة» بين وزارة الخارجية ووزارة الثقافة ووزارة الرياضة مع تشكيل أمانة فنية دائمة - وزارة الخارجية تمتلك الأدوات الدبلوماسية، والشبكات الدولية، والخبرة فى قياس التأثير ووزارة الثقافة تمتلك المنتج الحقيقى للقوة الناعمة: السينما، الموسيقى، التراث، والفنون ووزارة الشباب والرياضة تمتلك أحدث منتجات القوى الناعمة وهى الدبلوماسية الرياضية - يمكن الرجوع الى سلسلة مقالاتي عن الدبلوماسية الرياضية العالمية. أن تحديد جهة وحيدة (مثل وزارة الخارجية فقط) قد يضعف



سفير عمرو الجويلي

Amr.Aljowaily@gmail.com

افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (26)



ما كتبه الباحثون عن الدبلوماسية المصرية والخارجية، وما كتبه الدبلوماسيون المصريون من واقع خدمتهم الوطنية وتجربتهم المهنية

في هذا الإصدار الخاص لمجلة الدبلوماسي، نقرأ، أو نعيد قراءة، الإصدارات عن الخارجية المصرية والدبلوماسية الوطنية. فمن ناحية نقرأ التأصيل التاريخ للمؤسسة ذاتها، والتحليل الموضوعي لبعض جوانبها بما في ذلك أخلاقياتها. وكما نعرض ما كتبه الباحثون عن الدبلوماسية المصرية، نقرأ أيضاً ما بحثه الدبلوماسيون وكتبوا عنه.

الدراسات التاريخية للخارجية المصرية:

نستذكر بداية مقال باحثة الدكتوراة في الدبلوماسية المصرية «خديجة ربيع الدمرداش» التي قرأت لنا كتاب الدكتور يونان لبيب رزق «الخارجية المصرية (1826-1937)» الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب وذكرتنا بالتقديم من الدكتور بطرس غالي ملهم فكرة الكتاب ذاته، ثم صحبتنا في رحلة التطور المؤسسي لوزارة الخارجية بمراحلها المتدرجة من 1826 - 1878، فنظارة الخارجية (1878 - 1914) ثم فترة ما بين إلغاء النظارة وقيام الوزارة (1914-1922) وأخيراً وزارة الخارجية المصرية -1922-1937 بما في ذلك ديوان الخارجية ووزرائها، وتطور التمثيل الأجنبي في مصر، وبناء الجهاز الدبلوماسي المصري في الخارج واستكمال شخصية مصر الدولية ودخول عصبة الأمم. وقد نشر مقالها في مجلة الدبلوماسي عدد أكتوبر ٢٠٢٥.

وإذا هي تقرأ لنا اليوم كتاب «وزارة الخارجية المصرية (دراسة تاريخية 1954-1970)» للأستاذة «رشا علي طه» حيث تتحدث عناوين الفصول عن مضمونه بدءاً بـ «الخارجية المصرية والمشروعات الغربية في الفترة من 1954 - 1956»، ثم «الخارجية المصرية وقرار تأميم شركة قناة السويس» و«الدبلوماسية المصرية والعدوان الثلاثي علي مصر 1956»، و«الدور العربي والإقليمي للخارجية المصرية (1957-1967)»، وأخيراً «الدبلوماسية المصرية ونكسة يونيو 1967 وتداعياتها». ونعتبر أن الفترة الزمنية التي تفصل ما بين الحاضر والسنوات

التي يغطيها هذان الكتابان كافية لتقديم دراسة موضوعية حول تاريخ وزارة الخارجية في تلك الحقبة. والتفصيل الذي يتسم به العملان التاريخيان يؤهلان أن يكونا مرجعين أساسيين لكل مهتم بمهنة الدبلوماسية ولكل مهتم بتاريخها.

نظرة شاملة على الدبلوماسية المصرية وأخلاقياتها «الدبلوماسية المصرية عبر العصور»

أما عن الكتابات العامة عن الدبلوماسية المصرية، نستذكر أيضاً قراءة الدكتورة ايناس الصاوي مدير عام الاستيراد والتصدير الثقافي والنشر الأجنبي بمؤسسة دار المعارف ومجلة أكتوبر لكتاب «الدبلوماسية المصرية عبر العصور» للدكتورة منال إمام أستاذ أصول تربية ومستشار تربوي حيث عرض المقال في عدد أكتوبر الماضي من مجلة الدبلوماسي كيف أن الدبلوماسية هي فن إدارة المصالح وبناء الجسور، وميلاد الدبلوماسية المنظمة في مصر القديمة، ودبلوماسية مصر الإسلامية كنقطة التقاء بين الشرق والغرب، ودبلوماسية العصر الحديث والمعاصر كصوت العقل الدولي، وأخيراً الدبلوماسية في زمن التحولات في القرن الحادي والعشرون. ونذكر هنا أن الكتاب تناول عبر فصوله الخمسة ملامح وتحولات الدبلوماسية المصرية: الفصل الأول: يقدم تعريفاً عاماً للدبلوماسية ومفاهيمها، ويعرض الدور المحوري الذي تلعبه في العلاقات الدولية، مع التركيز على الخصوصية التي تميز الدبلوماسية المصرية. ثم يقدم الفصل الثاني ملامح الدبلوماسية في مصر الفرعونية، بما في ذلك اتفاقية قادش الشهيرة، والعلاقات

رزق، يونان لبيب (1984). الخارجية المصرية (1826-1937) [تقديم] بطرس بطرس غالي. القاهرة: هيئة المصرية العامة للكتاب.

إمام، منال (٢٠٢٥). الدبلوماسية المصرية عبر العصور. القاهرة: الباسل للطباعة والنشر

يحصّر ويصنف مؤلفات الدبلوماسيين المصريين من عام 1952 إلى الوقت الحاضر. ويرجع سبب اختيار سنة البداية إلى أنها تتزامن مع «ثورة 23 يوليو» التي أطلقت عملية تغيير النظام السياسي من الملكية إلى الجمهورية القائمة حتى اليوم من جانب، ومن جانب آخر نتيجة صعوبة حصر المؤلفات في الفترة السابقة عليها. ويحاول هذا المقال تطبيق الإطار العام الذي طوره في مقالات سابقة عن إسهام الأعمال المنشورة للدبلوماسيين بشكل عام، من حيث إسهامها في الدراسات الدبلوماسية، وفي التاريخ والسير الذاتية، وفي الإعلام والدبلوماسية العمومية، وفي دراسات التنمية، وفي الشعر والنثر والأعمال الأدبية.

ويخصص المقال تفصيلاً أكثر للمؤلفات التي تتعلق مباشرة بمجال العمل الدبلوماسي، بما في ذلك مسألة فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي والسلام، والمؤلفات حول القضايا متعددة الأطراف، والسياسة الخارجية المصرية، والدبلوماسية ومهاراتها؛ وكذلك المؤلفات التي تركز على تحليل للذات وللآخر في استكشاف للهوية الوطنية متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى المؤلفات في شكل السير الذاتية و«السير الغيرية»، فالكتب التي يمكن تصنيفها ضمن اهتمامات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المقارنة، وأخيراً الأعمال الأدبية بما في ذلك الشعر. ويعتبر المقال أن مؤلفات الدبلوماسيين المصريين هي نوع فعال من الدبلوماسية العامة غير الرسمية أو الدبلوماسية العامة الجديدة، التي تضيف إلى القوة الناعمة للدولة والمجتمع.

ولحين الانتهاء من إعداد الكتاب الشامل، الذي أمل مرة أخرى أنه قد أوشك على الانتهاء، فقد قمنا بإنشاء صفحة على منصة فيس بوك مخصصة لأغلفة عدد من المؤلفات التي تم حصرها. وأدعو القراء لزيارتها على عنوانها <https://www.facebook.com/Diplomatswritersegypt> واقتراح المزيد من تلك الأغلفة التي يبرهن تنوع ألوانها وأشكالها على إبداع المؤلفين والكتاب من الدبلوماسيين. كذلك هناك صفحة مخصصة للأنشطة الحديثة في هذا الصدد ضمن الصفحة العالمية عن مؤلفات الدبلوماسيين بشكل عام، خاصة الإيطاليين والسويسريين الذين صدر بشأنهما كتابان منفصلان. وهذه الصفحة هي طور التطوير وتمثل المرجع الرقمي الأساسي لإسهام الدبلوماسيين عالمياً في الثقافة العامة من خلال النشر والتأليف <https://www.diplomacy.edu/diplomats-as-writers/egyptian-diplomats-as-writers>.

أخيراً، فإن الاحتفال بأى مؤسسة، مهنية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، لا ينفصل عن الاحتفال بمن خدموها على مدار السنوات، وعلى الأخص من رحلوا عن الدنيا والحياة. ولعل صفحة منصة الفيس بوك <https://www.facebook.com/EgyptAmbassadorsMemory> تساهم جزئياً في ذلك، فإن فكرتها تهدف إلى تخليد ذكرى السيدات السفيرات والسادة السفراء الراحلين عن عالمنا الباقيين في قلوبنا فهي مفتوحة للجميع، من الأسر والأصدقاء والمعارف تتيح لنا أن ننشر رسائل العزاء الموجهة إلى الأسر ذاتها، ونتقاسم معهم الذكريات الطيبة المشتركة التي تعيد إحياء الراحلين في أذهاننا وقلوبنا. وفي ذات الاتجاه بالذكر والعرفان، يتضمن الديوان في إصداره هذا قصيدة شعر للدكتور سري الجبالي بعنوان «فخر الدبلوماسية المصرية». ومن هنا دعوة مجددة، من المحرر للمراسلة على AmrA@Diplomacy.edu والاستمرار في المشاركة، في ديوان القراءات الدبلوماسية، بالمقالات القيمة للكتب والإصدارات المتعقمة في الإصدارات القادمة.

التجارية والدبلوماسية مع بلاد الشام والنوبة، ودور مصر في ترسيخ الاستقرار في محيطها القديم. أما الفصل الثالث: فيسلط الضوء على الدبلوماسية المصرية في العصور الإسلامية، بدءاً من الفتح الإسلامي، مروراً بعصر الأيوبيين والمماليك، وعلاقات مصر مع أوروبا خلال الحروب الصليبية، وصولاً إلى علاقاتها مع الدولة العثمانية وغيرها من القوى الإسلامية. ثم يتناول الفصل الرابع: تطور الدبلوماسية في العصر الحديث والمعاصر، من عهد محمد علي، و مروراً بفترة الاحتلال البريطاني، ووصولاً إلى العصر الجمهوري. كما عرض الكتاب الدور الريادي لمصر في حركة عدم الانحياز، والصراع العربي الإسرائيلي، والتعاون مع الدول الإفريقية والعربية، فضلاً عن الحضور المصري البارز في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. وأخيراً، يطرح الفصل الخامس تحديات وفرص الدبلوماسية العالمية في القرن الحادي والعشرين، ودور مصر في هذا السياق المتغير.

«أخلاقيات» الدبلوماسية المصرية وتطورها التاريخي:

ثم تقد لنا الباحثة خديجة ربيع الدمرداش رسالة الدكتوراه التي أعدتها وتستعد لمناقشتها خلال الأشهر القليلة القادمة تبحث فيها كيف تطورت الدبلوماسية المصرية عبر مسارها التاريخي الممتد من النشأة إلى المعاصرة، لتتحول من مجرد أداة تقليدية لإدارة العلاقات الخارجية إلى نموذج متكامل يجمع بين الفاعلية السياسية والمرجعية الأخلاقية والقانونية، وكيف استطاعت في الوقت نفسه أن توازن بين حماية المصالح الوطنية والالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير الدولية، بما أسهم في تعزيز مكانة مصر كقوة إقليمية ودولية فاعلة وقادرة على التكيف مع تحولات النظام العالمي وصناعة الاستقرار والتوافقات الدولية. وتخصص الكاتبة مقالها ليتطرق إلى أخلاقيات الممارسة الدبلوماسية في سياق التعددية العالمية، والقواعد الأخلاقية للمفاوضات الدبلوماسية، والأخلاقيات الدبلوماسية في الممارسة والتعددية. ثم تطبق ذلك على مصر فتبحث في الإستراتيجية الأخلاقية للدبلوماسية المصرية من الريادة الإقليمية إلى التأثير في النظام العالمي، متناولة الدبلوماسية المصرية في الدوائر الإقليمية (العربية والأفريقية) والدور العربي والإقليمي للخارجية المصرية (1957-1967م)، والمرتكزات القيمية والمعارية للدبلوماسية المصرية وإدارة الصراعات عبر الوساطة، والدبلوماسية المصرية في إفريقيا، والسياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية، ودور الدبلوماسية المصرية في حفظ السلم والأمن الدوليين دراسة حالة: القضية الفلسطينية (2014-2024)، والدور المؤسسي المصري في منظومة السلم والأمن الأممية، والاستراتيجية المصرية في إدارة وتسوية النزاعات الدولية، والمقاربة الدبلوماسية تجاه القضية الفلسطينية (2014-2024)، وأخيراً الدبلوماسية البيئية المصرية كأداة للتأثير الدولي والريادة المناخية (-2015 2023) من منظور الإطار المفاهيمي وتطور الدبلوماسية البيئية في السياسة الخارجية، والدور المصري في صياغة الاتفاقيات والالتزامات المناخية الدولية، والمكتسبات الدولية ورؤية مصر لمستقبل العمل المناخي.

ما كتبه الدبلوماسيون المصريون أنفسهم

ويتضمن عدداً هذا أيضاً مقالاً للمحرر بمثابة قراءة أولية للدبلوماسية العامة لمؤلفات الدبلوماسيين المصريين منذ 1952: من المهارات المهنية، القضايا متعددة الأطراف والإقليمية إلى السير الذاتية والغيرية، إلى التنمية المقارنة والمؤلفات الأدبية. ويعتبر المقال استكمالاً لمقالات سابقة في مجلة الدبلوماسي للجهود الحالي لإعداد كتاب مرجعي، نوشك على الانتهاء منه،



خديجة ربيع الدمرداش

باحثة دكتوراة فى الدبلوماسية
المصرية ودورها اقليمياً وعالمياً

السؤال الافتتاحى :
كيف تطورت الدبلوماسية المصرية عبر مسارها التاريخى الممتد من النشأة إلى المعاصرة، لتتحول من مجرد أداة تقليدية لإدارة العلاقات الخارجية إلى نموذج متكامل يجمع بين الفاعلية السياسية والمرجعية الأخلاقية والقانونية، وكيف استطاعت فى الوقت نفسه أن توازن بين حماية المصالح الوطنية والالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير الدولية، بما أسهم فى تعزيز مكانة مصر كقوة إقليمية ودولية فاعلة وقادرة على التكيف مع تحولات النظام العالمى وصناعة الاستقرار والتوافقات الدولية؟

أخلاقيات الدبلوماسية المصرية وتطورها التاريخى: رسالة دكتوراه « من الإطار النظرى وبناء المفاهيم إلى الدور الإقليمى والدولى فى تعزيز السلم والأمن وصناعة التأثير فى النظام العالمى والريادة المناخية»

ملخص

المصرية نموذجاً ملهماً فى تطوير الأدوات الاستراتيجية لخدمة السلم والأمن الدوليين.
أخلاقيات الممارسة الدبلوماسية فى سياق التعددية العالمية:

أولاً: القواعد الأخلاقية للمفاوضات الدبلوماسية:

تعد المفاوضات جوهر العمل الدبلوماسى، وهى العملية التى عرفها «هولستى» كأداة للتوفيق بين المصالح المتعارضة. ويبرز الصراع الأخلاقى هنا بين ضرورة الصدق ومتطلبات المصلحة الوطنية، حيث تتبلور ثلاثة اتجاهات رئيسية: « الاتجاه التنافسى » التفاوض كلعبة محكومة بقواعد، « الاتجاه المثالى » الالتزام المطلق بالقيم، و« الاتجاه البراغماتى » قبول التضليل المحدود. وتستند هذه الممارسات إلى أربعة مداخل نظرية تشمل: (أخلاقيات النتيجة، القاعدة، العقد الاجتماعى، والضمير الفردى). ورغم استقاء القواعد من القانون الدولى والأعراف، إلا أن التطبيق يظل نسبياً ومرتبباً بالسياق، مما يضع الدبلوماسى أمام معضلة الموازنة بين الحقيقة والمناورة السياسية لتحقيق مكاسب متبادلة.

ثانياً: الأخلاقيات الدبلوماسية فى الممارسة والتعددية:

تظل الدبلوماسية، رغم تعقيدات النظام الدولى المعاصر، مؤسسة سيادية بامتياز، وهو ما يضع الدبلوماسى فى صراع دائم بين الولاء للدولة والالتزام تجاه المجتمع الدولى؛ ولحل هذه المعضلة، يبرز مفهوم «الحكمة العملية» (Phronēsis)

يستعرض هذا المقال دراسة الدكتوراة التى أعدتها حول التطور الهيكلى والأخلاقى للدبلوماسية المصرية، من تأصيلها النظرى (Diploma) واتفاقية فيينا (١٨١٥، ١٩٦١)، مروراً بنشأتها الحديثة عهد محمد على باشا (١٨٠٥)، ومحطات الاستقلال فى ١٩١٩ و١٩٣٦. وتتجلى عبقرية هذه المدرسة فى قدرة رؤساء مصر ووزراء خارجيتها على صياغة توازن دقيق بين الواقعية والقيم؛ فمن حقبة الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠) والوزير محمود فوزى التى أرسلت دعائم الحياد الإيجابى، إلى «البراجماتية الاستراتيجية» فى عهد الرئيس أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) ومشاركة الوزراء إسماعيل فهمى، محمد إبراهيم كامل، وكمال حسن على فى مفاوضات معاهدة السلام ١٩٧٩. ثم مرحلة «الاستقرار الإقليمى» فى عهد الرئيس حسنى مبارك (١٩٨١-٢٠١١) بقيادة الوزراء عصمت عبد المجيد، عمرو موسى، أحمد ماهر، وأحمد أبو الغيط، وصولاً لمرحلة الانتقال الدبلوماسى مع نبيل العربى، محمد العربى، ومحمد كامل عمرو ونبيل فهمى. وفى العصر الراهن تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى (منذ ٢٠١٤)، انتقلت الدبلوماسية نحو «الأخلاق الوقائية» والريادة المناخية (COP27) بقيادة الوزير سامح شكرى، وصولاً للوزير الدكتور بدر عبد العاطى الذى يقود بفاعلية ملفات الأمن القومى والقضية الفلسطينية؛ لتظل الدبلوماسية

والأفريقية) « الدور العربى والإقليمى للخارجية المصرية (1957-1967م) »

تمثل الفترة ما بين (1957-1967م) مرحلة التحول الهيكلى فى العقيدة الدبلوماسية المصرية، حيث انتقلت القاهرة من حيز الفعل الوطنى إلى الريادة القومية الشاملة كنتيجة مباشرة للنتيجة السياسية لأزمة السويس عام 1956م. وقد تجلّى هذا الدور فى التصدى الحازم لمشاريع الاستقطاب الدولى، لا سيما «مبدأ أيزنهاور» عام 1957م الذى هدف إلى ملء الفراغ الاستعماري فى الشرق الأوسط. وفى ظل قيادة الرئيس جمال عبد الناصر، تبنت مصر سياسة «الحياد الإيجابي» كركيزة لرفض الأحلاف العسكرية الغربية، مما توج بقيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958م مع سوريا كذروة للمشروع الوحدوى. وقد برز فى هذا السياق الدور المحورى للسفير محمود رياض، الذى صاغ تفاهمات (1955-1957م) الممهدة للوحدة. ورغم التحديات البنيوية التى أدت لانفصال عام 1961م بفعل تباين النظم والضغوط الدولية (الاحتواء الأمريكى والتوجس الإقليمى)، إلا أن هذه التجربة أدت إلى إعادة بناء الجهاز الدبلوماسى المصرى على أسس أكثر مؤسسية عام

1962م، مع الاستمرار فى محاولات التنسيق الثلاثى مع سوريا والعراق عام 1963م، لترسيخ استقلال القرار العربى. **المرتكزات القيمية والمعارية للدبلوماسية المصرية وإدارة الصراعات عبر الوساطة:**

ترتكز الدبلوماسية المصرية على نموذج «الأخلاق السياسية» الذى يوازن بين اعتبارات القوة ومقتضيات العدالة، وهو ما منحها «رأس مال أخلاقي» فى المحافل الدولية كصوت مدافع عن قضايا التحرر، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية التى اعتبرت قضية حق تقرير مصير لا تقبل المساومة. ومع انتقال القيادة للرئيس أنور السادات، حدث تحول نحو «البرجماتية الأخلاقية»، حيث أعيد تعريف السلام كخيار استراتيجى أخلاقى بعد حرب أكتوبر 1973م،

لأرسطو كأداة لاتخاذ قرارات أخلاقية تراعى السياق، بالتوازي مع منهجية «التأمل أثناء العمل» (Reflection-in-action) لـ «دونالد شون» التى تمنح الدبلوماسى مرونة فى ضبط موافقه عبر دورة مستمرة من الفعل والتقييم. وفى ظل هذه التعددية، اتسعت القضايا الدبلوماسية لتشمل مجالات الحرب والسلام من خلال معالجة النزاعات البينية والداخلية كالأزمات فى سورية والسودان ومكافحة الإرهاب عبر منظومة «الأمن الجماعي»، ومجالات الاقتصاد والتنمية المتمثلة فى إرث اتفاقية «بريتون وودز» (1944) ومنظمة التجارة العالمية (1994) وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة (2015-2030)، بالإضافة إلى قضايا البيئة والصحة التى تدرجت من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى اتفاقيات المناخ، ودور منظمة الصحة العالمية (1948) وإعلان ألما آتا 1978، وصولاً إلى ملف الهجرة وإدارة أزمات اللاجئين عبر اتفاقية 1951 ووكالات (UNHCR) و(IOM) لمواجهة التزايد المستمر فى أعداد المهاجرين عالمياً.

دراسة حالة - التحليل الفوري لحالة باردر (بولندا):

يقدم الموقف الأخلاقى للدبلوماسى البريطانى برايان باردر تجاه اضطهاد حركة «تضامن» فى بولندا خلال

الثمانينيات نموذجاً تطبيقياً لـ «التأمل أثناء العمل». فقد واجه الدبلوماسيون الغربيون معضلة بين الحفاظ على العلاقات الرسمية وبين الالتزام بالقيم الحقوقية، وانتهى الأمر باتخاذ قرار «فورنيتي» بتقديم مذكرة احتجاج رسمية. ويثبت هذا التحليل أن شرعية القرار الدبلوماسى تعتمد على عمق التفكير التأملى، والقدرة على تخفيف التوتر الأخلاقى دون الإخلال بالالتزامات المؤسسية، مما يؤكد أن الأخلاق الدبلوماسية ليست قواعد جامدة بل هى «عملية ديناميكية» تتأثر بالسياق والخبرة الشخصية.

الإستراتيجية الأخلاقية للدبلوماسية المصرية: من الريادة الإقليمية إلى التأثير فى النظام العالمى:
أولاً: الدبلوماسية المصرية فى الدوائر الإقليمية (العربية

ماجستير علوم سياسية واستراتيجية (العلاقات المصرية - الروسية وأثارها على الامن القومى المصرى)
كلية الدفاع الوطنى - وكلية اقتصاد وعلوم سياسية جامعة القاهرة



وصولاً لمعاهدة السلام 1979م. وفي عهد الرئيس حسنى مبارك، تركز دور مصر كـ «وسيط إقليمي» يتبنى سياسة «إدارة الصراع» وتقليل الضرر للحفاظ على استقرار النظام الإقليمي. وصولاً إلى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى، تبلورت رؤية «الأخلاق الوقائية» التى تعطى الأولوية القصوى للحفاظ على «الدولة الوطنية» ومنع تفكك مؤسساتها فى ظل الأزمات التى ضربت المنطقة بعد عام 2011م، مما جعل الدبلوماسية المصرية ضامناً للاستقرار الإقليمي ضد الفوضى المسلحة.

الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا (الدول العربية الإفريقية ودور مصر فى تأمين القارة)

تشغل مصر موقع «الجسر الجيوسياسى» الذى يربط بين الفضاءين العربى والإفريقى، مستندة إلى نظرية «الدوائر الثلاث» لناصر. وتتحرك الدبلوماسية المصرية فى القارة وفق أبعاد أمنية واقتصادية حيوية، يتصدرها ملف مياه النيل كقضية أمن قومى وجودى مع دول المنبع (بما فى ذلك إثيوبيا وأوغندا). وقد شهدت الفترة منذ عام 2014م طفرة فى الانخراط الإفريقى تمثلت فى رئاسة الاتحاد الإفريقى عام 2019م وتبنى «رؤية مصر 2030» لتعزيز الدبلوماسية التنموية». وفى ملف «صنع وحفظ وبناء السلام»، برزت مصر كفاعل رئيسى بدعم «اتفاق الصخيرات» 2015م وإطلاق «إعلان القاهرة» 2020م لتسوية الأزمة الليبية، إضافة لاستضافة قمة دول جوار السودان 2023م. كما تُصنف مصر دورياً فى المراكز العشر الأولى عالمياً فى المساهمة بقوات فى بعثات حفظ السلام الأممية، مع تعزيز بُعد بناء القدرات عبر «مركز القاهرة الدولى لتسوية النزاعات» ومركز الاتحاد الإفريقى لإعادة الإعمار والتنمية فى مرحلة ما بعد الصراعات الذى بدأ عمله بالقاهرة عام 2021م.

السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية والحاجة إلى إعادة تموضع

تواجه مصر بيئة إقليمية معقدة اتسمت بظهور الفاعلين من غير الدول والحروب المركبة، مما دفعها لعملية «إعادة تموضع استراتيجى» تعالج مساعى «أمننة السياسة الخارجية». وفى إطار أن مصر كانت «دولة محورية» قبل 2011م، تحولت أيضاً نحو نموذج يدمج الأدوات العسكرية والدبلوماسية لحماية الأمن القومى، وهو ما تجسد فى مفهوم «الاستجابة للدعم» فى حالة الاحتياج والطلب، والتدخل الجوى ضد تنظيم داعش فى ليبيا 2015م. وتتميز هذه المرحلة بمركزية القرار الرئاسى وتنوع الشراكات الدولية (الانتشار الأفقى). وفى إدارة الأزمات، تمنح القاهرة الأولوية للملف الليبى لتدخله الأمنى المباشر، بينما تتبنى فى الملف السورى مبدأ الحفاظ على وحدة الدولة، وفى اليمن تركز على حماية الملاحة فى باب المندب. وتخلص الرؤية إلى ضرورة انتقال مصر من نمط «المتابعة والمرافقة» إلى «الانخراط النشط» عبر مبادرات تفصيلية تستثمر خبرتها فى بناء مؤسسات الدولة، لمواجهة صعود القوى الإقليمية المنافسة واستعادة

دورها كقائد للدبلوماسية الإقليمية.

دور الدبلوماسية المصرية فى حفظ السلم والأمن الدوليين دراسة حالة: القضية الفلسطينية (2014-2024):

تُشكل السياسة الخارجية المصرية انعكاساً استراتيجياً للتوازن الدقيق بين صون المصالح الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية، حيث تبرز القاهرة كفاعل جيوسياسى محورى وجسر حيوى بين القارات. وفى ظل الاضطراب البنىوى الذى شهده الإقليم العربى بين عامى (2014-2024)، وما صاحبه من تراجع فى فعالية النظم الإقليمية التقليدية، اضطلعت الدبلوماسية المصرية بدور ريادى فى إدارة الأزمات واحتواء الصراعات المسلحة. وقد ارتكزت هذه التحركات على ثوابت مبادئية تتمثل فى التمسك بحل الدولتين، والرفض القاطع لسياسات التهجير القسرى، وتثبيت وقف إطلاق النار، مع تفعيل المسارات الدبلوماسية متعددة الأطراف تحت مظلة القانون الدولى الإنسانى، بما يعزز من دور الأمم المتحدة فى تسوية النزاعات المزمنة.

الدور المؤسسى المصرى فى منظومة السلم والأمن الأممية:

تتبوأ مصر مكانة متقدمة ضمن القوى الفاعلة فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث تُصنف ضمن أكبر المساهمين بالقوات والشرطة الدولية، لا سيما فى القارة الإفريقية. وقد تكلل هذا الدور بمبادرات نوعية، أبرزها المبادرة المصرية المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2018م بشأن «ضبط السلوك فى عمليات حفظ السلام» و«عدم التسامح مع الانتهاكات الجنسية»، مما عزز من الصورة المؤسسية لمصر كدولة واضحة للمعايير الأخلاقية الدولية. كما يعكس انتخاب مصر الدورى مقررراً للجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام ثقة المجتمع الدولى فى خبراتها، حيث تركز الدبلوماسية المصرية على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى وتطوير معايير حماية المدنيين ومواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19. وقد تواترت الإشارات الدولية (2016-2023) بالكفاءة المصرية، خاصة فى بعثة مالى (MINUSMA)، مع تصنيف مصر ضمن أكبر ثلاث دول مساهمة بوحدات الشرطة الدولية. وعلى صعيد الإدارة المؤسسية، قادت الخارجية المصرية منهج الدبلوماسية الوقائية خلال معظم العقد الأخير، ومواصلة نهج إدارة التصعيد فى غزة وتوسيع الشراكات الدولية.

الاستراتيجية المصرية فى إدارة وتسوية النزاعات الدولية:

تعتمد الدبلوماسية المصرية نموذجاً مرجعياً يقوم على إعلاء شأن القانون الدولى والحلول السلمية، وهو ما يتجسد تاريخياً فى «نموذج طابا» للتحكيم الدولى. فقد استطاعت مصر عبر الدبلوماسية القانونية استرداد كامل ترابها الوطنى فى 29 سبتمبر 1988م بقرار تحكيمى استند إلى اتفاقية كامب ديفيد 1979م، ليرفع العلم المصرى فى مارس 1989م، مسجلةً بذلك أول حالة عربية لاسترداد السيادة الإقليمية كلياً عبر التحكيم القضائى. وتتفرع آليات الإدارة

المصرية للنزاعات إلى ثلاثة مسارات متكاملة: التفاوض المباشر، الوساطة الدولية، والتحكيم القضائي، وهى فلسفة تهدف بالأساس إلى تجنب التصعيد العسكرى وتفضيل المرجعية القانونية الدولية لصيانة الاستقرار الإقليمى.

المقاربة الدبلوماسية تجاه القضية الفلسطينية (2014-2024):

تُعد القضية الفلسطينية حجر زاوية فى منظومة الأمن القومى المصرى، حيث استند الموقف المصرى خلال عقد (2014-2024) إلى ثوابت حازمة تشمل دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن 242 و338، ورفض التهجير القسرى للفلسطينيين، وحماية وحدة الأراضي الفلسطينية. وقد قادت القاهرة جهوداً دبلوماسية مكثفة لوقف التصعيد فى غزة، خاصة فى أعقاب أحداث 2021م وحرب 7 أكتوبر 2023م، عبر شراكات استراتيجية مع قطر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وفى خضم أزمة 2023م، برز الدور المصرى فى فتح مسارات المساعدات الإنسانية عبر « معبر رفح » مع التأكيد على سيادتها ورفض العرقلة الإسرائيلية—والنجاح فى وساطة الهدن الإنسانية وتبادل الأسرى. كما وجهت الدبلوماسية المصرية رسائل حازمة بشأن السيادة المصرية على سيناء وفق معاهدة السلام 1979م، رافضة أى محاولات لتصفية القضية عبر التهجير.

الدبلوماسية البيئية المصرية كأداة للتأثير الدولى والريادة المناخية (-2015 2023).

أولاً: الإطار المفاهيمى وتطور الدبلوماسية البيئية فى السياسة الخارجية: تمثل الدبلوماسية البيئية المصرية خلال الفترة (2015-2023) تحولاً بنوياً فى العقيدة الخارجية للدولة، حيث انتقلت من حيز المشاركة البروتوكولية إلى دور الفاعل الاستراتيجى وصانع التوازنات فى النظام المناخى العالمى. وقد استند هذا التحول إلى إدراك عميق للطبيعة العابرة للحدود للتحديات البيئية مثل التغير المناخى والتصحر وندرة المياه، وإدماجها ضمن محددات الأمن القومى. ومن الناحية المفاهيمية، تطورت هذه الدبلوماسية كفرع حديث لإدارة الموارد الدولية عبر التفاوض والتعاون متعدد الأطراف، لضمان التوازن بين النمو الاقتصادى والالتزامات البيئية. وقد مر هذا المسار فى مصر بمراحل متصاعدة، بدأت بالمكانة النسبية ما بعد الاستقلال، ثم الإدماج التدريجى منذ السبعينيات، وصولاً إلى مرحلة «التمكين الاستراتيجى» التى تجسدت فى رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة، حيث أصبحت البيئة ركيزة أساسية فى صياغة التفاوض المصرى فى الأطر متعددة الأطراف ذات الصلة.

ثانياً: الدور المصرى فى صياغة الاتفاقيات والالتزامات المناخية الدولية: تنامى الدور المصرى فى صياغة الأطر القانونية للعمل المناخى الدولى عبر الانخراط الفاعل فى الاتفاقيات الأممية الكبرى، بدءاً من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقيتى

التنوع البيولوجى ومكافحة التصحر عام 1992م، وصولاً إلى التصديق على بروتوكول كيوتو عام 1997م، والالتزام ب اتفاق باريس للمناخ عام 2015م. وقد تبنت القاهرة استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ حتى عام 2050م، مع الالتزام بمبدأ «المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة». كما اضطلعت مصر بدور ريادى فى حشد الزخم الدولى لدعم القارة الإفريقية، عبر المطالبة بزيادة التمويل المناخى ونقل التكنولوجيا، والمساهمة فى تأسيس آليات تمويلية كبرى مثل صندوق المناخ الأخضر (GCF) ومرفق البيئة العالمية (GEF). وقد توج هذا المسار باستضافة مصر لمؤتمر الأطراف COP27 فى شرم الشيخ عام 2022، حيث نجحت الدبلوماسية المصرية فى قيادة مفاوضات معقدة أسفرت عن إنجاز تاريخى يتمثل فى إقرار صندوق الخسائر والأضرار لتحقيق العدالة المناخية للدول النامية.

ثالثاً: المكتسبات الدولية ورؤية مصر لمستقبل العمل المناخى: حققت مصر مكتسبات استراتيجية كبرى خلال العقد الأخير، تجلت فى النجاح التنظيمى والسياسى لمؤتمر COP27 بـ شرم الشيخ، والذى شهد مشاركة تاريخية لأكثر من 100 رئيس دولة. ولم تقتصر المخرجات على الجانب التفاوضى، بل تم إطلاق مبادرات تنموية مبتكرة مثل برنامج «نوفى» (NWFE) الذى يربط محاور المياه والغذاء والطاقة بالتمويل الأخضر، وتعزيز الشراكات فى مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة. وترتكز الرؤية المصرية المستقبلية على تكريس مفهوم «العدالة المناخية»، وتحفيز الدول الصناعية على الوفاء بمسؤولياتها التاريخية، مع تحويل العمل البيئى من عبء اقتصادى إلى فرصة للنمو الأخضر المستدام. كما تضع الدولة الأولوية القصوى لملفات التكيف مع آثار المناخ، عبر التوسع فى تقنيات الرى الحديثة والزراعة الذكية، بما يضمن حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة ويعزز مكانة مصر كقوة اقتراحية ملهمة فى النظام العالمى الجديد.

الخاتمة:

أن الدبلوماسية المصرية تمثل نموذجاً متوازناً يجمع بين حماية المصالح الوطنية والالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير الدولية، حيث لم تقتصر على الأدوات السياسية التقليدية، بل امتدت لتشمل بعداً أخلاقياً واضحاً فى إدارة الأزمات والتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية مثل العدوان الثلاثى والقضية الفلسطينية والتحديات المناخية. كما أثبتت فعاليتها فى تعزيز التعاون الإقليمى والدولى، خاصة فى إفريقيا ومجال الدبلوماسية البيئية، بما يعكس قدرتها على التأثير وصناعة التوافقات الدولية.

وتؤكد خلاصات رسالة الدكتوراه أن الأخلاقيات الدبلوماسية عنصر ديناميكى يتطور مع المتغيرات العالمية، ويُعد أداة استراتيجية لتعزيز مكانة الدولة وصورتها الدولية، مما يجعل الدبلوماسية المصرية نموذجاً للدبلوماسية المسؤولة القادرة على التكيف والاستمرار فى تحقيق الاستقرار والعدالة الدولية.



تناولنا فى مقالات سابقة فى مجلة الدبلوماسية الجهد الحالى لإعداد كتاب مرجعى، نؤشك على الانتهاء منه، يحصر ويصنف مؤلفات الدبلوماسيين المصريين من عام 1952 إلى الوقت الحاضر. ويرجع سبب اختيار سنة البداية إلى أنها تتزامن مع «ثورة 23 يوليو» التى أطلقت عملية تغيير النظام السياسى من الملكية إلى الجمهورية القائمة حتى اليوم من جانب، ومن جانب آخر نتيجة صعوبة حصر المؤلفات فى الفترة السابقة عليها. ويحاول هذا المقال تطبيق الإطار العام الذى طورناه فى مقالات سابقة عن إسهام الأعمال المنشورة للدبلوماسيين بشكل عام، من حيث إسهامها فى الدراسات الدبلوماسية، وفى التأريخ والسير الذاتية، وفى الإعلام والدبلوماسية العمومية، وفى دراسات التنمية، وفى الشعر والنثر والأعمال الأدبية.



السفير عمرو الجويلى

Amr.Aljowaily@gmail.com

قراءة أولية للدبلوماسية العامة لمؤلفات الدبلوماسيين المصريين منذ 1952: من المهارات المهنية، القضايا متعددة الأطراف والإقليمية إلى السير الذاتية والغيرية، إلى التنمية المقارنة والمؤلفات الأدبية

المجانى، بما فى ذلك على مستوى الجامعات. ومع ذلك استغرق الأمر بعض الوقت حتى أنشئت أول كلية للاقتصاد والعلوم السياسية عام 1959، مع أول دفعة تخرج عام 1963 (FEPS.n.d). لذا، يمكن اعتبار الدبلوماسيين المصريين الكتاب، خلال العقود القليلة التى تلت الاستقلال الكامل وتأسيس الجمهورية الجديدة، خبراء موضوعيين (SMEs Subject Matter Experts). وربما شعروا بواجب المساهمة فى إنتاج المعرفة فى هذا المجال، مع إدراكهم لميزة كونهم رواداً فيه فى ظل غياب كبير لـ«المنافسة» من طرف الأكاديميين فى هذه المرحلة المبكرة من التخصص فى دراسات العلاقات الدولية.

مسألة فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى والسلام

برز ضمن هذه الفئة أن ما يقرب من 15٪، خصصت لموضوع واحد هو فلسطين أو ما كان يُعرف أكثر آنذاك بالصراع العربى الإسرائيلى. ومرة أخرى، لا يُعد هذا الأمر مفاجئاً بالنظر إلى أن الغالبية العظمى من الفترة الممتدة من 1952 حتى الوقت الحاضر احتلت «مسألة فلسطين» مكانة مركزية فى العلاقات الإقليمية، وعلاقات الإقليم دولياً. وكوّست مصر، بوصفها لاعباً رئيسياً فى المنطقة، جزءاً كبيراً من نشاطها الدبلوماسى لهذا الموضوع. ومن ثم من الطبيعى أن يكتب الدبلوماسيون المصريون الكتاب عنه. ويجدر التأكيد هنا على أن نطاق هذه المنشورات لم يقتصر على الجانب «الصراعى» من مسألة فلسطين، بل امتد ليشمل جهود السلام. وهذا طبيعى، إذ إن مصر التى خاضت ثلاث حروب رئيسية مع إسرائيل فى ١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣، ناهيك عن حرب ١٩٤٨، كانت أيضاً أول من عقد اتفاقية معها، فى إطار عملية سلام هدفت إلى إنفاذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى تحقيق مصيره وإقامة دولته، واستعادة كافة الأراضى العربية الأخرى المحتلة.

مؤلفات حول القضايا متعددة الأطراف

مجال أوسع آخر جذب حصة كبيرة نسبياً من اهتمام الدبلوماسيين المصريين الكتاب هو القضايا متعددة الأطراف، سواء السياسية أو الاقتصادية. ويجدر التنويه هنا إلى أن هذه الفئة أكبر كثيراً من فئة فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى. ومع ذلك يمكن النظر إليها على

خلال هذه الفترة، تم حصر أكثر من ثمانمائة مطبوعاً منشوراً. الغالبية الساحقة من هذه المنشورات، أى تقريباً القائمة بأكملها، نُشرت باللغة العربية. المؤلفون هم فى الأغلبية الساحقة «دبلوماسيون مهنيون»، وصل معظمهم إلى درجة سفير، وهو أمر شائع فى المسار المهني للدبلوماسية المصرية الذى يتيح عادة مثل هذا التقدم فى الدرجة. كما تشمل القائمة القليل من المعيّنين سياسياً الذين اضطلعوا فعلياً بدور السفير أو الوزير. وتجدر الإشارة إلى أنه فى تصنيف المؤلفات، تم السماح بعدد محدود من «العد المزدوج» عندما يمكن إدراج الكتاب «بالتساوي» ضمن أكثر من فئة. وبالنظر إلى محدودية هذه الحالات، فإنه لا يُتوقع أن يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً فى النتائج العامة.

ومن المهم التنويه بأن هذا المقال لا يهدف إلى تقديم حصر شامل جامع أو الاستشهاد بكافة الأعمال التى تم تجميع بياناتها الجغرافية، وإنما يقتصر سعيه على تقديم بعض الاستخلاصات الأولية لتصنيف تلك المؤلفات الدبلوماسية. وفى الصورة شبه النهائية للمرجع، ستتوافر القائمة الكاملة لتلك المؤلفات من جانب، وتقسيم مقترح لتصنيفها، يتم تطويره تبعاً. وقد تفاديت فى هذا المقال، قبح الإمكان، سرد أمثلة وأسماء، حيث أعلم أنها ستكون محل النقد، إيجاباً وسلباً، مؤجلاً ذلك إلى حيث نشر المرجع بأكمله. وإنما نعرض هنا لاستنتاجات عامة وآراء مجردة.

المؤلفات التى تتعلق مباشرة بمجال العمل الدبلوماسى

تناول ما يقرب من 47٪ من من الكتب التى شملها المسح، قضايا وموضوعات متصلة بمجال العمل الدبلوماسى. لم تكن هذه الأعمال فى شكل مذكرات، بل دراسات تحليلية للموضوعات المطروحة. ويمكن تصنيفها بصورة عامة ضمن مجال «العلاقات الدولية»، وهو مجال كان من المتوقع أن تصدر عنه مساهمات أكثر من جانب الأكاديميين. أحد الأسباب المحتملة التى تفسر هذه النسبة المرتفعة نسبياً هو أن مصر فى الفترة التى شملها المسح كانت دولة حديثة الاستقلال؛ فبينما حصلت رسمياً على استقلالها فى العشرينيات من القرن العشرين، لم يتم الانسحاب الفعلى للقوات البريطانية المحتلة إلا بعد تغير النظام فى أعقاب ثورة 23 يوليو 1952. كان أحد الأهداف المعلنة للجمهورية الجديدة تعميم نظام التعليم



2026



1826



DIPLOMAT - JUN-2026

120

WWW.DIPLOMATMAGAZINEEGYPT.COM

أنها كتلة واحدة بالنظر إلى القرب الموضوعي بين موضوعاتها الفرعية. وقد حظيت المؤلفات المعنية بتلك القضايا متعددة الأطراف، بما يقرب من 20٪. وتبقى هذه النسبة كبيرة مقارنة بباقي المجالات محل البحث. أحد الأسباب هو أن مصر كانت من بين قلة من الدول الإفريقية والعربية التي كانت مستقلة، حتى وإن جادل البعض بأن استقلالها كان «اسمياً»، وقت إنشاء منظمة الأمم المتحدة. وقد شاركت في مفاوضات الميثاق وفي تطوير «النظام الدولي القائم على القواعد» لاحقاً. وكانت المعرفة التي اكتسبها دبلوماسيوها في مثل هذه القضايا «الفنية» فريدة نسبياً مقارنة بغيرهم. الدبلوماسيون الذين تخصصوا في هذه المجالات تميزوا عن نظرائهم. وغالباً ما تطلب هذا التخصص دراسات أكاديمية إضافية، ما زود الدبلوماسيين بالمهارة والمادة العلمية اللازمة لإنتاج أعمال قابلة للنشر. وفي الواقع، عند مراجعة قائمة المساهمين في هذه الفئة، يتضح على الفور أن الأغلبية الساحقة منهم يحملون درجة الدكتوراه، غالباً في المجال الذي يكتبون عنه. يجدر الذكر هنا أن اثنين من الكتاب غزيرى الإنتاج في هذه الفئة هما أصلاً من الأكاديميين، هما الدكتور بطرس غالي والدكتورة عائشة راتب، اللذان تم تعيينهما مباشرة وزيراً وسفيرة على التوالي، جالبيين معهما قائمة طويلة من المنشورات أنجزت خلال الجزء الأكاديمي من مسيرتهما المهنية.

السياسة الخارجية المصرية

إحدى الفئات الفرعية المحددة هي المؤلفات حول السياسة الخارجية المصرية. ويمكن تصنيف نحو ستة عشر عملاً ضمن هذه الفئة. وهذا أمر طبيعي مرة أخرى، إذ تعتبر الدبلوماسية عنصراً رئيسياً، إن لم تكن العنصر الرئيس، في صنع السياسة الخارجية. ومن ثم يتوقع من الدبلوماسيين الكتاب الإسهام في صياغة سياستهم الخارجية من خلال عدسة الدبلوماسية. ويجدر التنويه هنا إلى أن عدداً من المساهمين في هذا المجال، شغلاً فعلياً منصب وزير الخارجية. ومن المتوقع أن يكون اتساع زاوية النظر التي يوفرها هذا المنصب الوزاري قد منحهم مادة ورؤية كافيتين لتغطية موضوع شامل من هذا النوع حول السياسة الخارجية للبلاد ككل.

الدبلوماسية ومهاراتها

المجال الأخير، ولكن ليس الأقل أهمية، في هذه الفئة هي المؤلفات التي تتناول مهنة الدبلوماسية ذاتها ومهاراتها ذات الصلة. وهذا أيضاً مجال اهتمام طبيعي للدبلوماسيين الكتاب، حيث يكون لديهم الاستعداد والقدرة على إلقاء الضوء على مهنتهم غالباً من منظور الممارسة. في حالة الدبلوماسيين المصريين، كانت هذه نسبة معتبرة بلغت حوالي 11٪ من الإجمالي.

السبب هو في الأرجح نفسه الذي أشرنا إليه أعلاه، وهو أن هذه الفترة كانت مرحلة ناشئة نسبياً في التاريخ الحديث لمصر، يبدو أنه آثار لدى الدبلوماسيين اهتماماً يائزاً الأدبيات حول مهنتهم الدبلوماسية. يجدر التنويه أيضاً إلى أن عدداً من المنشورات حاول استكشاف الصلة بين الدبلوماسية والحضارة الإسلامية، أما الموضوعات الفرعية الأخرى فكانت الموضوعات المعتادة في هذا المجال، مثل البروتوكول والإتيكيت، والمعاجم والمصطلحات، والاتصال والمراسلات، والتفاوض.

الفئة التي تتناولها هذا القسم هي الفئة الأكثر ارتباطاً بمجال الخبرة الأساسي لدى الدبلوماسيين الكتاب، أي الدبلوماسية والموضوعات ذات الصلة بالعلاقات الدولية. ومن الجدير بالذكر أن عدداً من الدبلوماسيين قد يختار، بعد تقاعده من المناصب الحكومية الرسمية، أن يبدأ مسيرة مهنية جديدة، غالباً في مجالات ذات صلة. في حالة الدبلوماسيين المصريين، تعد مكاتب المحاماة، والتدريس، أو شركات الاستشارات في الشؤون العامة من بين الخيارات الأكثر شيوعاً. ومن الجدير ملاحظته أن عدداً من منشورات الدبلوماسيين المصريين يرتبط بمهنتهم الجديدة أو، في حالة المعينين السياسيين، بمهنتهم الأصلية (السابقة).

ج. الذات والآخر: منشورات حول الهوية الوطنية متعددة الأبعاد

بينما يتوقع من الدبلوماسيين أن يكتبوا عن جوانب من مهنتهم كما تم استكشافه في القسم السابق، فإن ما يُعد أقل توقعاً هو وجود عدد كبير من المنشورات التي كتبها الدبلوماسيون عن بلدهم ذاته، بالنظر إلى أن تركيزهم الأساسي هو تركيز دولي، خاصة تجاه بلدان الاعتماد. وفي حالة مصر، تناول حوالي 20٪ من المؤلفات، ما يمكن وصفه بـ«الذات». في هذا السياق، تناول نحو نصف هذه الأعمال مصر مباشرة، بينما تناول النصف الآخر الأبعاد المؤسسة لهويتها، وخاصة البعد العربي، إلى جانب الأبعاد الإسلامية والقطبية.

يوفر السياق التاريخي الذي كُتبت فيه هذه المنشورات، وعاش فيه مؤلفوها، تفسيراً معقولاً لذلك. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، كانت مصر، مثل العديد من الدول الأخرى، تمارس استقلالها الوطني الكامل للمرة الأولى بعد سنوات من الاستعمار. وكان من المتوقع أن تسود مشاعر الفخر الوطني، إلى جانب الفضول لاستكشاف هذا البعد من الهوية الوطنية وتطويره وإبرازه. وقد يكون هذا أكثر وضوحاً لدى بعض الدبلوماسيين الذين يعيشون هذا «التفاعل الفكري والهوياتي» مع الآخر أثناء إقامتهم في

الخارج معظم حياتهم المهنية، بينما يمثلون بلدانهم طوال الوقت. في حالة مصر، ربما كانت هذه الحدة أكثر وضوحاً في عقود حكم الرئيس ناصر، نظراً لقيادته ليس فقط على المستوى الوطني الضيق، بل أيضاً لدوره في قيادة «القومية العربية» (والاشتراكية) في المنطقة. لذلك ليس من المستغرب أن نجد أن نحو نصف المنشورات حول «الذات» في هذه الفئة تناولت قضايا عربية. يُستذكر هنا أن مصر تمثل الكتلة الديموغرافية الأكبر في العالم العربي (مترواحة بين ربعه ونصفه اعتماداً على الفترة الزمنية والتعريف الجغرافي السياسي) وتؤدي دوراً قيادياً في سياساته الإقليمية. ومن ثم فمن الطبيعي أن يتفاعل الدبلوماسيون المصريون بعمق مع هذه الهوية متعددة الأبعاد، بما في ذلك امتدادها الإسلامي.

ومن الجدير ملاحظته أن نحو ثلاثين (30) من هذه الكتب هي من تأليف دبلوماسي كاتب واحد غزير الإنتاج عموماً، يكاد، والمساهم بارز آخر في هذه الفئة (وفي فئات أخرى حددتها هذه الورقة) هو الدكتور الراحل بطرس بطرس غالي، بخلفيته الأكاديمية التي سبقت توليه المنصب الوزاري.

يتناول عدد من المنشورات في هذا القسم الإسلام، ليس بالضرورة منظور العقيدة، بل بوصفه منظومة قيم، بما في ذلك من زاوية الحداثة. وقد تم تناول العلاقة مع «الغرب» أيضاً في هذا السياق. من بين الأعمال البارزة هنا كتابات السفير حسين أمين التي تُعد عموماً مساهمات رئيسية في النقاش الفكري المحلي حول الأبعاد الحضارية للإسلام والدين عموماً (El-Banna.R.,2024).

د. المذكرات والسيرة الذاتية والغريبة

سيرة الذات

يمكن تصنيف واحد وأربعين (41) في المائة من الأعمال التي شملها المسح على أنها مذكرات أو سير ذاتية. معظمها يسرد الرحلة الدبلوماسية عبر المسيرة المهنية، ما يجعلها أقرب إلى السيرة الذاتية عندما تمتد الفترة إلى المولد ومرحلة «التكوين» في الشباب. وقد شغل عدد من هؤلاء المؤلفين فعلياً منصب وزير الخارجية، ما أتاح لهم فحص مشهد أطول وأكثر تنوعاً للدبلوماسية. ولهذا السبب ظهرت هذه الأعمال في شكل عدة مجلدات، يركز كل منها على مرحلة محددة من حياة المؤلف. تستدرج ضمن هذه الفئة سلسلة المذكرات لكل من وزراء الخارجية السابقين والأمناء العاميين لجامعة الدول العربية. وبعض من هذه المؤلفات ركز على التجربة الذاتية في دولة واحدة، بما يمكن اعتباره «دراسة حالة» ذات خصوصية كافية..

بينما تتشابه هذه المذكرات التي كتبها الدبلوماسيون المصريون في الأسلوب والمنهج مع تلك التي كتبها دبلوماسيون كتاب من أنحاء العالم في سرد قصة الدبلوماسية عبر تولى مناصب مختلفة، حاول كتاب واحد على الأقل «عكس» هذه القصة من خلال سرد قصة دولة الاعتماد عبر السفراء المصريين الذين خدموا فيها. فعلى سبيل المثال يحتوي كتاب «صربيا بعيون مصرية: ذكريات دبلوماسية ومذكرات ثقافية»، الذي شرفت بتحريره، على فصول كتبها سفراء مصر أو القائمون بالأعمال في بلجراد، بدءاً من آخر سفير لدى جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية حسين حسونة حتى آخر سفير هناك قبل قيامي بتولي ذلك المنصب في «صربيا الحديثة». وتحاول جميع الفصول تناول الأسئلة ذاتها، ما يساعد على الحفاظ على خيط ناظم عبر الكتاب، ليعالج المؤلفون قضايا وإشكاليات بحثية متشابهة بما يسلط الضوء على الاستمرارية والتغيير في العمل الدبلوماسي، والبعد المؤسسي لوزارة الخارجية بالمقر. بينما يكشف أيضاً المساحة المتاحة أو الممكنة للأفراد لإضافة منظورهم الخاص وتوجيه «الآلة الدبلوماسية» وإيقاعها بما يتناسب مع «نغمة» رئيس البعثة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه النوعية من الكتب المحررة في تعويض غياب أو ضعف الأرشفات، خاصة في وزارات خارجية الدول النامية.

سيرة الآخر

بينما تناول هذا القسم السيرة الذاتية للـ«ذات»، يجدر التنويه إلى أن عدداً من منشورات الدبلوماسيين المصريين وصف سيراً ذاتية لـ«الآخرين». تسعة عشر (19) عملاً على الأقل من هذا النوع يمكن إدراجها بسهولة ضمن هذه الفئة. ويمكن الاستشهاد بعدة أسباب لتفسير هذه الظاهرة. أحد هذه الأسباب قد يكون مرتبطاً بثقافة العالم العربي التي يمكن القول إنها أكثر افتتاً بـ«الشخص» مقارنة بـ«النظام»، دون إغفال أهمية الأخير. وهناك سبب آخر أكثر موضوعية قد يكون أن الدبلوماسيين، بحكم طبيعة عملهم، كثيراً ما يحظون بـ«نفاذ» تفضيلي إلى شخصيات عامة سواء في الداخل أو الخارج. وقد يشكل سرد تجاربهم مع هذه الشخصيات مادة مثالية للنشر، كما يمكن أن يكون من زاوية أخرى فرصة لإبراز دورهم في تشكيل آراء هذه الشخصيات ومن ثم التأثير في توجهاتها. وتنوعت السيرة المختارة بين شخصيات عامة وطنية، ودبلوماسيين أجانب مرموقين، وشخصيات دولية، جميعها مرتبطة بتاريخ البلاد أو المنطقة.

التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المقارنة

من بين الأكثر من ٨٠٠ مؤلف التي شملها المسح، تناول ما لا يزيد على 4٪، قضايا يمكن تصنيفها بصورة عامة ضمن التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المقارنة، بمعنى محاولة استخلاص الدروس وعرض الممارسات ذات الصلة



ترجمة عدد من هذه المؤلفات، خاصة تلك التي كتبها دبلوماسيون ارتقوا إلى منصب وزير الخارجية، إلى لغات مختلفة، ما جعلها عملياً مساهمة في الدبلوماسية العامة.

فئة إضافية من المنشورات التي قد تكون صادرة بلغة «أجنبية»، بمعنى غير اللغة الأم العربية، هي تلك الأعمال التي تستند إلى أطروحات أكاديمية قدمت إلى جامعات أجنبية. يمكن على الفور التعرف إلى عدد من المنشورات حول القضايا متعددة الأطراف. ومن المؤكد أن هذه المؤلفات تسهم في تشكيل الرأي لدى القراء «الأجانب»، خاصة ضمن المجتمعات المتخصصة، وبالتالي تعد شكلاً من أشكال الدبلوماسية العامة.

الاستنتاجات

يحاول هذا المقال ربط الموضوعات العامة التي تناولتها مقالات سابقة حول الإطار النظري لمؤلفات الدبلوماسيين بشكل عام على الحصر الجارى إعداده لأكثر من ٨٠٠ مؤلف للدبلوماسيين المصريين التي تم مسحها منذ عام 1952. ويجدر التأكيد هنا على التحديات التي واجهت عملية جمع البيانات حول الكتب المنشورة للدبلوماسيين المصريين، خاصة في ظل غياب قواعد بيانات إلكترونية متاحة للعامة لمثل هذه المنشورات «الدبلوماسية» على وجه الخصوص، أو حتى لجمل الكتب المنشورة في مصر. وقد استلزم ذلك بحثاً «يدوياً» في العديد من الحالات، وزيارات لعدد من المكتبات نظراً إلى أنها ليست مرتبطة بنظام موحد، وكذلك الاعتماد على «التناقل الشفهي» من خلال التواصل الفردي مع الأجيال المختلفة من الدبلوماسيين، وأيضاً عبر تنظيم ندوات مفتوحة للجمهور أصبحت الآن «سمة دائمة» لمعرض القاهرة الدولي للكتاب منذ عام ٢٠٢٣. ويعني ذلك أن هناك مجالاً لا يزال قائماً لتحسين قائمة المنشورات واستكمالها للفترة من 1952 إلى 2024. ومع ذلك، وبالنظر إلى البحث المكثف والتفاعل الواسع مع أصحاب المصلحة المعنيين الذي جرى بالفعل، لا يُتوقع أن تتغير النتائج الجديدة كثيراً من الخلاصات العامة لهذه الدراسة.

ويجدر التنويه أيضاً إلى أنه بينما أظهرت منشورات الدبلوماسيين المصريين بعض الاتجاهات والسمات العامة التي تم استعراضها في القسم السابق من هذا المقال، من حيث تغطية الموضوعات المتعلقة بالدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية المقارنة، وكتابة المذكرات والسيرة الذاتية، والأعمال الأدبية بما في ذلك الروايات والشعر، فإنها أظهرت أيضاً اهتماماً قوياً بتاريخ مصر وهويتها. وكانت هذه نسبة أعلى نسبياً عند مقارنتها بدراسات الحالات الأخرى المتاحة، وقد تم استكشاف أسباب ذلك سابقاً. ومن السمات المميزة الأخرى لهذه السلسلة من الكتابات أنه، نظراً إلى اللغة المشتركة عبر العالم العربي والتقارب الجيو-ثقافي للمنطقة، يمكن القول إن كتابات الدبلوماسيين المصريين تشكل أيضاً ممارسة للدبلوماسية العامة الجديدة على مستوى إقليمي، وليس فقط وطنياً. ومن المرجح أن ينطبق ذلك على دبلوماسيين آخرين تشترك لغتهم الأم عبر جوارهم الجغرافي أو يتجاوز انتشارها حدود بلدانهم، كما هو الحال في فضاء الفرانكوفونية على سبيل المثال. وتعد حالة الدبلوماسيين المصريين دالة، نظراً إلى أن البلاد، مقارنة بالدول النامية الأخرى، إذ تمتلك مصر جهاز دبلوماسي راسخ على مدى فترة زمنية أطول نسبياً، فضلاً عن سياسة خارجية نشطة على المستويين الإقليمي والعالمي. وتقدم هذه الحالة دروساً وخبرات يمكن أن تكون مفيدة لطيف واسع من الدبلوماسيين الكتاب عبر الجنوب العالمي.

References

- Ahram Online. (2024, July 11). Journey of Diplomacy and Literature symposium: Cables, Novels and Nobels. Retrieved December 4, 2024, from <https://english.ahram.org.eg/News/527031.asp>
- Arab Academy. (n.d.). Arabic customs and traditions. <https://www.arabacademy.com/arabic-customs-traditions/>
- El-Banna.R. (2024, November 25). Hussein Amin and the Sad Muslim. Al-Masry Al-Youm. [In Arabic] <https://www.almasryalyoum.com/editor/details/4516>
- Faculty of Economics and Political Science (FEPS).Cairo University. (n.d.). History. <http://www.feps.edu.eg/en/about/history.php>
- State Information Service (SIS). (n.d.). Yehia Haqqi (1905–1992). Retrieved December 4, 2025, from [https://sis.gov.eg/Story/101046/Yehia-Haqqi-\(1905-lang=en-us?1992](https://sis.gov.eg/Story/101046/Yehia-Haqqi-(1905-lang=en-us?1992)
- Daily News Egypt. (2021). [Article on Yehia Haqqi – exact title omitted here]
- Guyer, Jonathan, and Sarah El-Shaarawi. (2015, Winter). Candygirl. The Cairo Review. Retrieved December 4, 2024, from <https://www.thecaireview.com/midan/candygirl>

من البلدان التي عُيِّن فيها الدبلوماسي. وتظل هذه النسبة قائمة حتى عند اعتماد تعريف أكثر مرونة يسمح بإدراج المؤلفات التي تعالج الموضوع ولو بشكل عرضي. وبالنظر إلى أن مصر دولة نامية، كان من المتوقع أن يستكشف دبلوماسيوها خبرات التنمية ذات الصلة بشكل أوسع بهدف «استيراد» ما يناسب منها إلى الداخل.

أحد الأسباب الممكنة لتفسير ضالة هذه الفئة من الدراسات هو أن دراسات التنمية قد تتطلب مزيداً من التخصص في الاقتصاد والتخصصات ذات الصلة، وهي خبرات ربما لم تكن متاحة بسهولة لهذا الجيل من الدبلوماسيين الكتاب. سبب آخر أن الهمم الرئيس في هذه الحقبة التاريخية، خاصة النصف الثاني من القرن العشرين، كان ذا طابع سياسي أكثر، نظراً لارتباطه بالاستقلال وإثبات السيادة على الساحة الدولية. إضافة إلى ذلك، تمتلك مصر تمثيلاً تجارياً (واقصدياً) ملحفاً بتمثيلها الدبلوماسي. ومن الطبيعي أن تكون هذه الكوادر أكثر اهتماماً وتخصصاً في تناول مثل هذه الموضوعات. في هذه الدراسة، اقتصر المسح على الدبلوماسيين المهنيين في وزارة الخارجية أو قليل من المعينين السياسيين فيها. ومن الممكن أنه لو تم توسيع النطاق ليشمل «الدبلوماسيين التجاريين» لارتفعت هذه النسبة فعلياً.

هـ. المنشورات حول الأدب والأعمال الأدبية والفنون والشعر

يمكن تصنيف نحو 22٪، أو حتى ما يقرب من الربع، من مجموع المؤلفات التي تم حصرها الصادرة عن الدبلوماسيين المصريين ضمن الإطار العام للأدب والأعمال الأدبية والفنون والشعر. وقد سبق إيضاح في مقالات سابقة بمجلة الدبلوماسي أن الصلة الوثيقة بين الدبلوماسيين والكتابة في مهامهم المهنية اليومية تجعلهم مؤهلين بشكل خاص للكتابة الإبداعية متى توفرت لديهم الرغبة ومتى تمت تربية «بذور» هذه الموهبة الإضافية. ولذلك لا ينبغي أن يثير الاستغراب أن يحتفظ الأدب، بأشكاله المختلفة، والأعمال المتعلقة بالأدب والفنون بحصة معتبرة من منشورات الدبلوماسيين، بما في ذلك المصريين.

إلى جانب توفر المهارة، قد تكون الأعمال الأدبية، بما في ذلك الرواية والشعر، مجالاً ملائماً بشكل خاص لتوفير «ملاذ آمن» للدبلوماسيين للنشر. فالأولى بطبيعتها بعيدة عن تفاصيل الواقع كونها «تخيلاً»، بينما يعتبر الثاني تقليدياً على الرمزية بشكل كبير، متجنباً الإشارات المباشرة ومجهزاً بالتالي للحفاظ، إن رغب المؤلف، على مسافة أمنة من الإشارات الصريحة إلى الحاضر. ويمنح هذا مجداً قدرماً من الانفصال يمكن للدبلوماسيين الاستفادة منه، بحيث يمارسون مهامهم المهنية الأساسية في الحقل الدبلوماسي، بينما ينطلقون إلى «فضاء» بعيد وأمن لأعمالهم الإبداعية. من المثير للاهتمام في هذا القسم الفئة الفرعية الخاصة بالكتب المصورة (photo books). ويبرز هنا اسم السفير المصري الراحل إيهاب الشريف. ونظراً إلى أن الدبلوماسي يتوقع منه السفر على نطاق واسع داخل دولة الاعتماد، فكان من المتوقع أن يجد الذين ينشرون منهم هذا الموضوع جذاباً. ومع ذلك، وعلى الأقل بالنسبة للدبلوماسيين المصريين، لا تظهر سوى ثلاثة كتب في هذه الفئة الفرعية. قد تعزى هذه النسبة الضئيلة إلى أن التصوير الفوتوغرافي يتطلب مهارات وتدريباً إضافياً، خاصة في العقود الماضية قبل أن يصبح أكثر يسراً وإتاحة عبر الهواتف المحمولة. سبب آخر هو أن الكتب المصورة، التي تصنف أحياناً ضمن كتب طاولات القهوة، أكثر تكلفة في الطباعة وقد يكون لها عدد أقل من القراء بسبب ارتفاع سعرها.

معظم منشورات الدبلوماسيين المصريين في هذه الفئة الفرعية هي الروايات والشعر. وفيما تم تناول الأسباب المنطقية لهذا الفرضية سابقاً، يجدر التنويه إلى أن مساهمة مهمة في هذا الصدد تأتي من يحيى حقي الذي لم يكمل مسيرته الدبلوماسية، لكنه أصبح شخصية أدبية معروفة في مصر. ويعد هذا مؤشراً على أنه في مرحلة ما قد يتعين الاختيار بين «المسيرتين»، إلا أن بعض الدبلوماسيين ينجحون في الاستمرار في هذا الاستخدام المزدوج لمهارات الكتابة بين الأعمال الأدبية والدبلوماسية. يشكل هذا الفصل ميزة مهمة في مجال الكتابة الإبداعية للدبلوماسيين العاملين الذين لا يزالون في الخدمة. ومع ذلك، فإنه يتطلب مهارات ومواهب قد لا تتوافر بالضرورة للجميع.

مؤلفات الدبلوماسيين المصريين والدبلوماسية العامة

تعد اللغة العربية لغة رسمية مشتركة بين أعضاء جامعة الدول العربية، وخارجها أيضاً. وبالتالي فإن أي منشور باللغة العربية يمكن قراءته وفهمه داخل تلك الفضاءات اللغوية. وإذا ما تم توسيع تعريف «الدبلوماسية العامة الجديدة/غير الرسمية» كما تم شرحه في مقالات سابق ليشمل الأنشطة التي يقوم بها الفاعلون غير الحكوميين، فإن جميع منشورات الدبلوماسيين المصريين تعد، ولو بشكل غير مباشر، عملاً من أعمال الدبلوماسية العامة، خاصة داخل الفضاء الثقافي-اللغوي المشترك مع الجوار.

مع ذلك، لا توجد سوى قلة من هذه المنشورات التي كتبت في نسختها الأصلية بلغة أخرى. لذا من الصعب الاستنتاج أن نية مؤلفيها الأصلية كانت مخاطبة «الأخر» في إطار ممارسة الدبلوماسية العامة. ومع ذلك، تمت



فخر الدبلوماسية المصرية



أ.د. سرى الجبالي

ياسعد مصر بجيشها، وبنبل سفراء كرام
قد أدركوا قبل الوري، أن الحق يحميه الحسام
فالحق إن داهمته اللئام، لابد من سيف يُصان به المقام
والدبلوماسية تفرض رأيها وتكون درعاً حامياً أو سهام
لمصر سيف ناطق بالحق، يحمى النصر من كيد اللئام
والدرع صامد يرد غارات العدى بكل عزم والتنام
وإذا التباس الأمر شَبَّ وعم ظلم أو ظلام
سطع بدر الدبلوماسية سني الضوء وضاء الوسام
يهدى الجموع إلى المهابة والوقار والاحترام
جند يجوبون العوالم بحكمة وبقلب حُب لا يضام
يكسبن ود الناس قبل عقولهم وينير فكرهم الظلام
يسعون دوماً للصلاح وبنورهم يزهو المدى بدر التمام
هم في المعارك حافظو عهد البلاد، وصوتهم دوماً حسام
لا تنازل عن ذرة من أرضها، أو من كرامات العظام
قولو معى ياسعد مصر بأبنائها في كل حين أو مقام



فى الوقت الذى تواكب فىه وزارة الخارجية المصرية
مئويتها الثانية، نحتفل نحن أبناء الدفعة الثلاثين
باليوبيل الفضى لانتمائنا لهذا الصرح العريق. خمسة
وعشرون عاماً مضت وكأنها ومضة، لكنها فى ميزان
الخبرة والتجربة تساوى أعماراً. خمسة وعشرون
عاماً لنبتة صغيرة تفرعت من شجرة ضاربة فى عمق
التاريخ، عمرها مائتا عام من الدبلوماسية المصرية
المشهود.



الوزير المفوض
د. عبد الحميد هانى الرفاعى
نائب مدير الإدارة القضائية
elrafieabdelhamied@gmail.com

خمسة وعشرون عاماً فى ظل شجرة عمرها مائتا عام

احتراف جناحى السياسة الخارجية المصرية معاً: الجناح
الدبلوماسى بكل ما فىه من تفاوض وتمثيل ورصد وتحليل،
والجناح القنصرى بكل ما فىه من إنسانية واشتباك مباشر مع
هموم المواطن. عملت فى القطاعات السياسية الجغرافية التى
ترسم خرائط التحالفات، وعملت أيضاً فى القطاعات الفنية
المتخصصة التى تناقش أدق التفاصيل القانونية والاقتصادية
والبيئية. هذه الموازنة الدقيقة بين «الاستراتيجى»
و«الإنسانى»، بين «الكلى» و«الجزئى»، هى التى أهلتنى لواقع
لم أكن أتصوره يوم تخرجت. وقتها كنت أحلم أن أصبح
دبلوماسياً، ولم أكن أعرف أن الدبلوماسى الحق يجب أن يكون
نصفه سياسياً ونصفه الآخر «موظف خدمة مواطنين» بدرجة
امتياز.

إن ما علمتنى إياه وزارة الخارجية، بكادريها العام
والدبلوماسى، كان أكبر من أن يظل حبيب التجربة العملية.
شعرت أن من واجبى أن أترجم هذا التراكم بثقل أكاديمى
رصين. فكان القرار بأن أعود إلى مقاعد الدرس، لا لأبدأ من
جديد، بل لأضع التجربة فى قوالب علمية. وهكذا، وأنا فى
الخمسين من عمري، حصلت على درجة الدكتوراه. كان ذلك
إعلاناً شخصياً بأن التعلم لا يتوقف، وأن الدبلوماسى الذى
لا يقرأ ولا يبحث ولا يكتب، يتحول مع الوقت إلى «موظف
برقيات» لا «صانع سياسة».

**لكن، ما علاقة كل ما سبق بسياسة «الاتزان الاستراتيجى»
التي تنتهجها الدولة المصرية اليوم؟**
الإجابة تكمن فى أن الخدمة الممتدة لخمسة وعشرين

حين التحقت بالخارجية قبل ربع قرن، كنت أحمل حماسة
الشباب واندفاع حديثى التخرج. كنت أظن أنني أعرف، وأن
الدراسة الأكاديمية كافية. لم أكن أتصور أنني أقف على أعتاب
مدرسة حياة، لا تمنح شهاداتها إلا بالجلد والصبر والعرق.
اليوم، وبعد خمسة وعشرين عاماً، أقولها بيقين: ما اكتسبته
من خبرات كان من المستحيل الوصول إليه لولا تلك السلسلة
الذهبية من أساتذتنا، أصحاب السعادة السفراء الأجلاء. كانوا
لنا آباءً فى المهنة قبل أن يكونوا رؤساء. علمونا أن الدبلوماسية
ليست بدلة أنيقة وحفلات استقبال، بل هى سهر، وترقب،
وقراءة بين السطور، وصبر على التفاصيل التى يراها غيرنا
هامشية وهى فى جوهرها صلب العمل.

لقد شاءت الأقدار أن أخدم فى أربع مناطق جغرافية
مختلفة، لكل منها مزاجها، وتعقيداتها، وشفرتها الخاصة.
من الشرق الأوسط بملفاته الملتهبة، إلى أفريقيا بعمقها
الاستراتيجى وتحدياتها، إلى آسيا بتوازناتها الدقيقة، ثم
إلى عواصم صنع القرار الغربى. وتدرجت كذلك فى «القارة
العجوز»، أوروبا، حيث تعلمت أن التاريخ لا يموت، بل يعاد
إنتاجه فى كل برقية وكل محضر اجتماع. من هنا فقط، من
هذا التنوع الجغرافى والموضوعى، بدأت أفهم فعلاً ما معنى
«العمل الدبلوماسى». لم أفهمه من الكتب، بل من الملفات
التي سهرت عليها، ومن الرسائل التى صغتها كلمة كلمة،
ومن البرقيات المشفرة التى كانت تحمل بين سطورها مصير
علاقات دول.

هذا التنقل ما بين القارات والملفات دفعنى دفعاً إلى



لكن كما أكدت القيادة السياسية مراراً، نحن لا نعمل من أجل الحاضر فقط، بل نعمل من أجل المستقبل. وفي إطار هذا العمل، فإن المستهدف الحقيقي هو الجيل Z والجيل Alpha. هؤلاء لا يعرفون الورق، ولا يطبقون الطوابير، ولا يفهمون معنى «فوت علينا بكرة». عالمهم رقمي بالكامل. لذلك، فإن إتمام كافة المعاملات القنصلية بشكل رقمي شامل ليس رفاهية، بل هو المستقبل الحقيقي للخدمة، وهو ضمان بقاء العلاقة بين الدولة والمواطن في الخارج قوية وحية.

وهنا أصل إلى بيت القصيد وإلى جوهر الرسالة التي أريد إيصالها في المؤبة الثانية: أيها الأعزاء، إن الوظيفة الدبلوماسية في صورتها التقليدية الكلاسيكية تتآكل. قاعات التفاوض المغلقة لم تعد هي الساحة الوحيدة. البرقية المشفرة لم تعد هي الأداة الأسرع. ما لم نلحق بالركب العالمي في التكنولوجيا، في الذكاء الاصطناعي، في الدبلوماسية الرقمية، في تحليل البيانات الضخمة، فسنفقد الفرصة لتحقيق التفوق المعتمد للدبلوماسية المصرية.

التطوير المستمر لم يعد خياراً. يجب أن نوازي بين أمرين: الأول هو تثبيت الهوية الوطنية المصرية وجعلها صلبة راسخة في وجدان كل دبلوماسي، بحيث يكون مدافعاً عنها في كل محفل. والثاني هو جعل هذه الهوية «متطورة باستمرار»، قادرة على استخدام كل أدوات العصر، وتحدث كل لغاته، من لغة القانون إلى لغة الخوارزميات.

هذا المزج بين الأصالة والمعاصرة هو وحده القادر على جعل مؤسستنا العريقة قادرة على مواجهة ما يسمي بحروب الأجيال: الرابع والخامس والسادس. وهي حروب لا تطلق فيها رصاصة واحدة، لكنها الأخطر. حروب تقوم على فكرة «تدمير المرء لنفسه بنفسه». تبدأ بضرب الثقة، وتشويه الوعي، وتزييف الهوية، وتنتهي بتفكيك المجتمع من داخله، ومن ثم إسقاط الدولة دون غزو خارجي. سلاحنا في هذه الحرب ليس الدبابة، بل الوعي. وليس القنبلة، بل المعلومة الصحيحة. وليس الجندي، بل الدبلوماسي المثقف، الرقمي، المنتمي.

خمس وعشرون عاماً علمتني أن الشجرة العريقة التي نستظل بها، ووزارة الخارجية، تظل قوية فقط إذا كانت أفرعها، نحن، تتجدد كل يوم. جذورها في التاريخ، لكن أوراقها يجب أن تتنفس هواء المستقبل. وهذا هو عهدنا في الدفعة الثلاثين: أن نظل تلك النبتة التي تزيد الشجرة قوة، لا عبئاً عليها. أن نكون الجسر بين مائتي عام من المجد، ومائة عام قادمة من التحدي.

عاماً لم تمنحني إلا «مقدمة» فقط، نعم مجرد مقدمة، لفهم طبيعة العلاقات الدولية بتشابكاتها المرعبة. وأقول «مقدمة» بتواضع العارف، لأن كل من غاص في هذا البحر يدرك أنه بلا قاع. هذه السنوات علمتني أولاً كيف تتحرك الدول، كيف تفكر، كيف تتحالف، وكيف تتنافس. وثانياً، والأهم، علمتني طبيعة العلاقات الثنائية بكل مكوناتها: السياسية والأمنية، والاقتصادية والتجارية، والعسكرية، والثقافية والتعليمية. لكن العنصر الذي أكاد أضعه فوق كل هذه المكونات هو «المصريون في الخارج».

لقد كان الملف القنصلي هو نافذتي السحرية على مصر الأخرى، مصر التي لا تظهر في نشرات الأخبار. من خلال الخدمة في الداخل والخارج، اكتشفت أعداداً ليست بقليلة من أبناء وطني في دول لم يجر العرف ولا الخيال على تصور احتمال وجودهم فيها. من جمهوريات آسيا الوسطى إلى أدغال أفريقيا، إلى جزر في المحيط الهادئ. كل جواز سفر مصري كنت أختتمه، كان يحمل قصة كفاح. كل مشكلة كنت أحلها لمواطن، كانت تمنحني ما أسميه «متعة قضاء حاجة المواطنين». وهي متعة لا يعرفها إلا من جربها.

وقد حكمت تعاملتي مع هذا الملف نظرية شخصية أسميتها «نظرية الإسقاط». مفادها أن المواطن الذي يقف أمامك، مكبلاً ببيروقراطية معقدة، أو عالقاً في مشكلة قانونية في غربة، هو «أنا» في ظرف آخر. هو أخي، أو أبي، أو ابني. هذا الإسقاط الإنساني كان هو الوقود الذي يجعلني أقاتل من أجل حل مشكلته وكأنها مشكلتي. ومن هنا، وعلى قدر استطاعتي، وفي ظل انفتاح وزارة الخارجية الدائم للحلول «خارج الصندوق»، بدأت أجتهد للتيسير على المواطنين من خلال موقعي. اجتهد محكوم بإطار صارم من الالتزام التام والانضباط المؤسسي الذي يميز وزارتنا العريقة. فالإبداع عندنا لا يعنى الفوضى، بل يعنى إيجاد الحل الذكي داخل حدود القانون واللائحة.

إن ما نشهده اليوم من جهود الدولة، ومن خلالها وزارة الخارجية، لإزالة الكاهل البيروقراطي هو ثورة حقيقية. هذا الكاهل الذي عاصره جيلي والأجيال السابقة كان كابوساً. أذكر طوابير التصديقات، ومعاناة الحصول على مستند من السفارة، والانتظار لأيام وأسابيع. أما ما تشهده الخدمات القنصلية المقدمة للمواطنين في الوقت الراهن من ميكنة وتطوير، فهو بمثابة حلم. حلم لا يدرك قيمته الحقيقية إلا من عاش المعاناة القديمة. لا يدركه إلا أجيال الـ Baby Boomers الذين أسسوا البنية الأولى، مروراً بالجيل X الذي تحمل عبء الانتقال، ثم الجيل Y الذي بدأ يطالب بالتغيير.

أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية منصة جديدة (السفارة الافتراضية في طهران) هذا المكان مخصص لكم ايها الشعب الإيراني للحصول على معلومات مباشرة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول السياسة الأمريكية والقيم والثقافة والمعلومات الأمريكية ولقد أنشأت هذه المنصة لتكون جسر للتواصل بين الشعبين الأمريكي والإيراني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر ويوتيوب وانستجرام وتليجرام وفي تعريفنا بماهية السفارة الافتراضية لابد من الإشارة إلى إنشاء سفارة افتراضية وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961:



د. علاء مبروك

السفارة الافتراضية

فيينا، ثم دُونت في لائحة فيينا لعام 1815 وقد ترسخ مفهوم القانون الدبلوماسي بشكل أكبر بموجب العديد من الصكوك القانونية، بما في ذلك اتفاقية هافانا لعام 1928 بشأن العروض الدبلوماسية، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946 وصولاً إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الراسخة. تغطي الاتفاقية ثلاثة مجالات رئيسية: (1) العلاقات الدبلوماسية وإنشاء البعثات، (2) الحصانات والامتيازات والتسهيلات الدبلوماسية، و(3) أداء مهام البعثات الدبلوماسية. وحتى اليوم، استمر القانون الدبلوماسي في التطور تدريجياً نتيجة للممارسات الناشئة ووضع القواعد العرفية و لظالما كان إنشاء السفارات من قبل الدول عملية ديناميكية استمرت حتى عصر الإنترنت، بالتزامن مع التحول الرقمي نحو الدبلوماسية العامة «الجديدة». وقد دُرست هذه الطبيعة الديناميكية للممارسات على نطاق واسع من قبل الممارسين القانونيين وصناع السياسات والأكاديميين في دليل تالين 2.0، الذي يقدم دليلاً شاملاً حول كيفية تطبيق القانون الدولي على العمليات الإلكترونية بالتوازي مع هذا التحول الرقمي، بدأت الدول في تحسين استخدام الإنترنت بأشكال متعددة رأت أنها الأنسب لتعزيز فعاليتها سفاراتها ويمكن ملاحظة هذا التحسين في ممارسات مثل إنشاء سفارات غير مادية، بما في ذلك السفارات الافتراضية، وأحدث أشكالها، وهي سفارة الميتافيرس التي أنشأتها بربادوس.

يشير مصطلح «السفارة الافتراضية» المستخدم في هذه المقالة إلى التمثيل الدبلوماسي للسفارة دون إنشاء مقر فعلي. ويتم ذلك عبر تقنيات المعلومات والاتصالات الإلكترونية دون تواصل مباشر في عالم افتراضي على الإنترنت من جهة أخرى، يُعرّف مصطلح «سفارة الميتافيرس» بأنه مشابه لمفهوم «السفارة الافتراضية»، ولكنه يتضمن تقنيات أكثر تطوراً، مثل المنصات والأدوات، ضمن نظام التشغيل. عمومًا، تطمح الدول إلى أن تؤدي هذه الممارسة في نهاية المطاف وظائف البعثة الدبلوماسية. وقد أدى ظهور مجال جديد في القانون الدبلوماسي، نتيجة للطبيعة السلبية لاتفاقية العلاقات الدولية الافتراضية، إلى تباين الآراء بشأن آثارها القانونية ويظهر في هذا الشأن مجموعتان متميزتان من وجهات النظر. تضم المجموعة الأولى

حيث أنشأت سفارة بربادوس الافتراضية (ميتافيرس) و على مر السنين، تُعتبر السفارات ركيزة أساسية للنظام الدبلوماسي، الذي شهد تطورات في أساليبه تأثرت بشكل كبير مؤخرًا بتحسينات الإنترنت. ويتجلى ذلك في تزايد ممارسات السفارات غير المادية وصعوبات أداء مهام البعثة الدبلوماسية من خلال السفارات غير المادية، وذلك عبر أبعاد الكفاءة المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. وأثبت تراكم الوظائف المنصوص عليها في المادة 3 من الاتفاقية، مؤكدة أن أداء هذه الوظائف يكون غير فعال عند الاقتصار على وظيفة واحدة أو أكثر. وبناءً على هذا التفسير، فإن إنشاء سفارات غير مادية فقط، كالسفارات الافتراضية، ولا سيما سفارات الميتافيرس، أمر غير عملي لعجزها عن أداء العديد من الوظائف الأساسية للبعثة الدبلوماسية. ومن ثم، تبين بوضوح أن الدول لا يمكنها الاعتماد كلياً على إنشاء سفارات غير مادية، بل عليها البحث عن بدائل. حيث عملت إلى تحسين تطوير التكنولوجيا ومع هذا التطور، باتت الدول تعتمد بشكل كبير على العالم الرقمي في مهامها الدبلوماسية، من خلال الزيارات والمؤتمرات الإلكترونية. وانطلاقاً من هذا الوعي، من المعروف أن الدول كانت تُكيّف أنظمتها الدبلوماسية مع تطور التكنولوجيا، ولم تكن سفاراتها استثناءً في بدايات الدبلوماسية، كان اعتماد البعثات الدبلوماسية يتم عبر مبعوثين مؤقتين. وخلال سنوات تطبيق هذه الطريقة، وجدت الدول أنها غير فعالة لعدة أسباب، من بينها التكلفة الباهظة والمخاطر الأمنية الكبيرة على الطرق. وكخطوة تكميلية، بدأت الدول، من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، في اعتماد بعثاتها الدبلوماسية. من خلال البعثات المقيمة التي تُسمى السفارات لظالما لعبت السفارة، عبر التاريخ، دوراً هاماً في أداء المهام الدبلوماسية. و أصبحت السفارات ركائز النظام الدبلوماسي، إذ تمثل نظام حكومة الدولة المُرسلة وتؤدي دوراً محورياً في أداء وظائف المهمة الدبلوماسية. وقد ترسخت أسس تنظيمها في جوهر القانون الدبلوماسي، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. وباعتبارها تقنياً للقانون الدولي العرفي، تُنظم اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين الدول. و بدأت رحلة تبلور الأعراف الدبلوماسية في عام 1814 من خلال مؤتمر



باربادوس

الدبلوماسية يُعتبر كفوًا أم لا. تُعرّف الكفاءة بأنها القدرة على إنجاز العمل على أكمل وجه دون إهدار الوقت أو المال وقد تُحدّد العلاقة بين المُخرجات والمُدخلات هذه الكفاءة وقد يشمل ذلك استهلاك الوقت أو المال أو الطاقة. ورغم الصعوبات التي تواجه قياس الكفاءة في القطاع العام نظرًا لعدم القدرة على تحديد الآثار الدقيقة لأداء الوظائف العامة، إلا أنه لا يزال من الممكن تقييم الكفاءة من خلال مراعاة النتائج المُتحصّل عليها بالنسبة للموارد المُستخدمة، والنظر فيما إذا كان المورد المُحدّد قد حقق أقصى النتائج وعبارة أخرى، تحقيق الكفاءة يعني تحقيق أقصى النتائج بأقل قدر من الموارد. عمومًا، تتفق الدول مبالغ طائلة على أداء بعثاتها الدبلوماسية، مما يُجبر معظمها على مواجهة قيود على نفقاتها الخارجية. وهذا بدوره يدفع الدول إلى أداء مهام بعثاتها الدبلوماسية بكفاءة. ومن المنطقي أن تتجنب الدول أداء وظيفة واحدة فقط في بعثاتها الدبلوماسية، لما في ذلك من استهلاك كبير للوقت والمال والجهد، ما يُعدّ غير فعال. وي طرح منظور بديل أن كل وظيفة من الوظائف المحددة في المادة 3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية مترابطة ارتباطًا وثيقًا، ما يعني أن عدم كفاءة أداء إحدى الوظائف قد يؤثر سلبًا على أداء الوظائف الأخرى. ويُفسّر هذا أن الوظائف «التقليدية» المنصوص عليها في المادة 3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية مُصممة لتكون تراكمية، إذ إن أداء وظيفة واحدة أو اثنتين فقط يُعدّ غير فعال، ويتعارض في نهاية المطاف مع أهداف الاتفاقية وغاياتها. وبالتالي، فإن مصطلح «من بين أمور أخرى» الوارد في المادة 3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية يعني أن القائمة الواردة ليست نهائية وشاملة، وبالتالي يجوز للدول توسيع نطاق عملها لأغراض الخدمة. ومع ذلك، لا يعني ذلك أنه يجوز للدولة استبعاد الوظيفة الأساسية المنصوص عليها صراحة في هذه المادة. تقييم دور السفارة في أداء وظائف البعثات الدبلوماسية كمقر للبعثة: تم تقديم تعريف واضح لمقر البعثة بموجب المادة 1 (أ) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، والتي تُعرّفه بأنه «مبان أو أجزاء من مبان [...] تُستخدم للبعثة». تندرج هذه الدول ضمن تعريف هذه المادة، إذ تُستخدم لأغراض البعثة. والأهم من ذلك أداء وظائف البعثة الدبلوماسية من خلال السفارة. أ. هل يُعدّ إنشاء سفارة كمقر للبعثة شرطًا إلزاميًا؟ بالرجوع إلى الأساس القانوني للقانون الدبلوماسي، تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لم تشترط صراحة على الدول المُرسلة إنشاء سفارة في كل دولة مُستقبلية. هذه القاعدة غير المحددة تثير تساؤلات حول إلزامية إنشاء سفارة. إن إنشاء السفارات لا يقتصر

المتفائلين الذين يرون أن أداء الوظائف من خلال هذه السفارات غير الافتراضية يُضاهي أداء السفارات التقليدية. في المقابل، تتألف المجموعة الثانية من المتشككين الذين يعتبرون ظهور هذه السفارات مجرد تسمية خاطئة. ونشير إلى أداء وظائف البعثة الدبلوماسية من خلال سفارة غير مادية وفقًا لنظرية العلاقات الدبلوماسية الافتراضية و دور السفارة كشكل من أشكال تمثيل البعثة الدبلوماسية من حيث إنشائها وإمكانية توسعها. وإنشاء سفارة غير مادية. تُثير قضايا تنفيذ مهام البعثة الدبلوماسية، فضلًا عن أهمية الحصانة وعدم المساس بها بالنسبة لهذه السفارة، اهتمامًا خاصًا. وتكون وظائف البعثة الدبلوماسية وفقًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 حيث تنص المادة 3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على الوظائف التقليدية للبعثة الدبلوماسية وتنص على أن «وظائف البعثة الدبلوماسية تتكون من بين أمور أخرى، من تمثيل [...] وحماية [...]، والتفاوض [...]، والتحقيق من [...]، وتقديم التقارير [...]، وتعزيز العلاقات مع الدولة المضيفة [...]». وقد ذكر أن الوظائف المنصوص عليها في هذه المادة تُحدد مجمل نشاط البعثة. ومع ذلك، فإن وجود عبارة «من بين أمور أخرى» في هذه المادة تتطلب ما إذا كان يجوز للدولة أداء وظيفة واحدة فقط من وظائف البعثة الدبلوماسية. وبموجب القاعدة العامة لتفسير المعاهدات المنصوص عليها في المادة 31 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، توجد ثلاثة عناصر للتفسير: السياق، والهدف، والغاية، فضلًا عن حسن النية. مع ذلك، وبغض النظر عن الترجمة الحرفية التقليدية لعبارة «من بين أمور أخرى» والتي تعني «من بين أمور أخرى» لتحليل السياق الكامل لهذه المادة، ينبغي النظر في هدف المعاهدة وغايتها، والتي يمكن استنباطها من ديباجتها وكما هو موضح في قضية حكم الحصانات والإجراءات الجنائية، تعكس ديباجة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية هدفها وغايتها المتمثلة في «المساهمة في تنمية العلاقات الودية بين الدول» وبناءً على ذلك، تمنح امتيازات وحصانات للبعثات «لضمان الأداء الفعال لوظائف البعثات الدبلوماسية» وتتفق هذه الديباجة مع الأعمال التحضيرية لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، حيث راعى واضعوها، منذ بدايات صياغتها، الأداء الفعال لوظائف البعثات الدبلوماسية. تُعدّ الكفاءة في أداء مهام البعثات الدبلوماسية أمرًا بالغ الأهمية. ومع ذلك، ولأن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لم تُحدّد معيارًا لكفاءة أداء هذه المهام، فإن التحدي الذي يواجه هذا القسم يتمثل الآن في تحديد ما يُمكن اعتباره كفوًا وغير كفو في هذا السياق. ويشمل ذلك ما إذا كان أداء وظيفة واحدة فقط من وظائف البعثة

على كونه رمزاً لتمثيل العلاقات الثنائية بين البلدين. بل إنها تشمل وظائف متعددة، بدءاً من إقامة العلاقات السياسية وصولاً إلى إظهار حسن النية، هنا، سيكون لها وزن حاسم في تحديد «الزامية» إنشاء السفارات من خلال دورها في أداء وظائف البعثة الدبلوماسية المنصوص عليها في المادة 3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية؛ ولابد من الإشارة إلى 1 - وظيفة التمثيل حيث يبرز وجود السفارة لتمثيل ثقافة الدولة المُرسلة ولغتها وأساليب حياتها؛ كما يُعد بمثابة اعتراف من الدولة المُرسلة بوجود الدولة المُستقبلة، وهو ما يشمل الاعتراف بسيادة كل منهما 2 - وظيفة التفاوض والحماية حيث تلعب السفارات دوراً حاسماً في أي نزاع أو قضية، لا سيما في مرحلة ما قبل التفاوض ومراحل المتابعة. قد يشمل هذا النزاع أو القضية، على سبيل المثال لا الحصر، اختطاف أو/و قتل رعاياها وسداد القروض. 3) وظيفة التحقق والإبلاغ حيث تحتاج السفارات إلى كميات هائلة من المعلومات الآنية حول الوضع اليومي للدول المستقبلية، لا سيما في حالات الأزمات حيث تصبح السفارات مركزاً محورياً للتحليل الدبلوماسي لصناع القرار في بلدانهم. 4 - وظيفة تعزيز العلاقات الودية: يهدف إنشاء السفارات إلى جعل الدولة المُرسلة على أوسع نطاق ممكن من الشبكات، مما يسهل عليها اكتساب النفوذ والتعامل مع الأزمات. وبما أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لم تلزم الدول بإنشاء سفارة، فإنه بناءً على تحليل النظريات، يوجد قدر من الإلزام للدول بإنشاء سفاراتهم، إذ من شأن ذلك أن يُحسن أداء الدولة المُرسلة لوظيفة البعثة الدبلوماسية. ب. الكشف عن نهج بديل لإنشاء السفارات: بصرف النظر عن التحليل النظري، عملياً، لم تنشأ بعض الدول سفاراتها في دول أخرى «بشكل شرعي». ويُعتبر هذا الإجراء صحيحاً من الناحية المعيارية نظراً لعدم وجود قيود على حرية الدول في اختيار إنشاء سفاراتها في مواقع مُحددة من عدمه. ونتيجة لذلك، بدأت الدول في توظيف بعثاتها الدبلوماسية من خلال أساليب الاعتماد المزدوج أو المتعدد. ويستند هذا الأسلوب إلى المادتين 5 و6 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، اللتين تنصان على أنه يجوز للدول أن تزاوِل بعثتها مع السفارات في الدولة المُستقبلة الأخرى (اعتمادات متعددة أو متزامنة أو مزدوجة). وتُمارس الدول الصغيرة هذا الأسلوب بشكل متكرر لتجنب الصعوبات الناجمة عن محدودية الموظفين والموارد المادية. ومن الناحية الإجرائية، من الضروري أولاً إخطار الدولة المُستقبلة الخاضعة للاعتمادات المتعددة. عادة ما يتم إبلاغ هذه الحالة عبر مرسلة رسمية ذات أهمية قانونية وفقاً للقانون الدولي وتطبيق هذه الطريقة، يُعتمد رئيس البعثة لدى دولتين أو أكثر، ويُعترف به كسفير غير مقيم لدى الدولة التي لا يتواجد فيها فعلياً. وقد نجحت عدة دول في تطبيق هذه الطريقة، مثل سفارة الولايات المتحدة في جزر المالديف، المعتمدة لدى سريلانكا، وسفارة إندونيسيا في فانواتو، المعتمدة لدى أستراليا، وكذلك سنغافورة التي طبقت هذه الطريقة أيضاً على سفيرها لدى الدنمارك وكولومبيا. وتبرز طريقة الاعتمادات المتعددة، في كلتا الحالتين، إمكانية تجنب الدول الصغيرة إنشاء سفارات في كل دولة مُضيفة، مع الاستمرار في أداء مهامها الدبلوماسية من خلال سفراء غير مقيمين، وتقدم حلاً لهذه المسألة. مصطلح «السفارة» في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وارتباطه بالملبس بالشكل المادي للوجود. وكما هو منصوص عليه في المادة 1 (أ) من الاتفاقية، فإن «مقر البعثة» يشير إلى مباني البعثة وأراضيها. مفهوم البعثة الدبلوماسية وقد تم توضيح ذلك بشكل أكبر في دليل تالين 2.0، حيث يؤكد الخبراء على النهج القوي الذي يفترض فيه المفهوم التقليدي للبعثة الدبلوماسية وجوداً مادياً ومع ذلك، من الضروري إدراك أن العديد من العوامل، بما في ذلك التطور التكنولوجي، تؤثر على تطور ممارسات البعثة الدبلوماسية. تتضمن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، التي وضعتها لجنة القانون الدولي، قواعد راسخة من القانون الدولي العرفي. ويتكون القانون الدولي العرفي من عنصرين أساسيين: الرأي القانوني وممارسات الدول في قضية مصائد الأسماك، وكما تم

التأكيد عليه في حكم الجرف القاري، أقرت محكمة العدل الدولية أن عنصر ممارسات الدول شرط أساسي ليكون شاملاً وموحداً تقريباً وبالتالي، فإن الشكل الأساسي لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية نفسها هو ممارسات الدول. وينصب التركيز الآن على التطور المستمر لممارسات الدول في الوقت الحاضر. هل يتطور تفسير محتوى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية أيضاً بسبب هذه الممارسات؟ هل هناك أي إمكانية لتوسيع نطاق مصطلح «السفارة» ليشمل شكلاً غير مادي؟ يبدو ظاهرياً أن القانون الدولي العرفي يتمتع بقدر من المرونة وقابلية التكيف نظراً لطبيعته غير المكتوبة. ومع ذلك، من المعروف أن قواعد القانون الدولي العرفي عالمية، مما يخلق «أرضية مشتركة للفهم» قد تنطبق على جميع الدول وقد انعكس ذلك في قائمة طويلة من أحكام محكمة العدل الدولية المذكورة آنفاً، وفي أحدث منتجات لجنة القانون الدولي، وهو مشروع استنتاج القانون الدولي العرفي. وينص الاستنتاج الثامن من مشروع الاستنتاج بشكل قاطع على وجوب أن تكون الممارسة عامة. عندما يوجد تناقض مع الممارسة العامة، كما هو موضح في قضية نيكاراغوا، يمكن اعتباره مجرد ممارسة منحرفة عن الممارسة العامة، ولا يُعترف بها كقاعدة جديدة. لذلك، لا يُعد ذلك فشلاً في تطبيق الممارسة العامة. ومع ذلك، إذا بلغت الممارسة المنحرفة حداً حرجياً إذا بلغ الأمر نقطة تحول حاسمة، فقد يُعتبر ذلك دافعاً رئيسياً نحو صياغة القاعدة الجديدة ويظل العامل الحاسم هو عمومية الممارسة. فقد أدى تطور التكنولوجيا بالفعل إلى ظهور ممارسات جديدة من الدول، بما في ذلك في مجال العلاقات الدبلوماسية ولا سيما في هذه الحالة، تطور شكل السفارات. ويتضح أن هذه التطورات في الممارسات اللاحقة لم تتوحد بعد وهذا يحد من إمكانية التوصل إلى قاعدة قانونية عرفية مستقرة توسع تعريف مصطلح «السفارات» وبالتالي، قد يكون من الصعب إدراك مصطلح «السفارات» خارج نطاق السفارات المادية، بما في ذلك شكلها غير المادي. استكشاف طريقتين للسفارة غير المادية: السفارة الافتراضية وسفارة الميثافيرس. بغض النظر عن صعوبة توسيع مفهوم «السفارات» ليشمل شكلاً غير مادي، فإن للدول نهجاً فريداً في تحديد ما تراه أفضل طريقة لأداء مهامها الدبلوماسية إلكترونياً. وكيف تجسد ممارسات الدول المختلفة فكرة السفارة غير المادية؛ بما في ذلك أحدث الممارسات التي ابتكرتها بربادوس والتي تُسمى سفارة الميثافيرس. وبمنظرة عامة على الممارسات التشغيلية للسفارة الافتراضية: السفارة الافتراضية هي شكل من أشكال البعثة الدبلوماسية حيث لا يكون للدولة المُرسلة بعثة دائمة في الدولة المُستقبلة. يُزعم أن السفارات الافتراضية ستظل تضم سفيراً يقيم في بلده الأم ويتواصل إلكترونياً. ورأت الدول أنها يمكن أن تؤدي دور البعثة الدبلوماسية الرسمية في الخارج وهناك سببان رئيسيان وراء ممارسة السفارات الافتراضية. أولاً، أنها توفر على الدول المُرسلة تخفيضاً كبيراً، يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال التمثيل الدبلوماسي في الدول المستقبلية التي قد لا يوجد فيها تمثيل مادي بعد. ومع ذلك، فقد اتضح أن تعريف «السفارات» الوارد في المادة 1 (أ) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية يصعب توسيعه ليشمل شكلاً غير مادي نظراً لاختلاف ممارسات الدول، بما في ذلك السفارات الافتراضية. ولدعم هذا الادعاء، من ممارسات الدول التي تبنت هذا النهج. دولة السويد في إنشاء سفارة افتراضية تُعرف باسم «البيت الثاني للسويد». وقد أنشئت هذه السفارة ضمن صفحة ويب تستضيفها منصة وقد عملت السفارة منذ عام 2007 وأغلقت في عام 2012 خلال المراحل الأولى من تشغيلها، لوحظ أن السفارة كانت تعمل بكامل طاقتها، إلا أنه مع مرور الوقت، انخفض عدد الموظفين تدريجياً لاحقاً، استخدم أعضاء الجالية السويدية في Second Life السفارة لتنظيم فعاليات محددة، بما في ذلك إحياء ذكرى الأعياد والمناسبات الوطنية. ولم يذكر الموقع الإلكتروني الرسمي للمعهد السويدي، وهو وكالة حكومية تشرف على تطوير السفارة، سبب إغلاقها. بل إن المعهد السويدي أعلن فقط أن المشروع «كان ناجحاً».

ماذا سيحدث في حال وجود حالة من عدم الرغبة أو عدم القدرة على المعاملة بالمثل؟ هل سيصبح إنشاء السفارة حينها طريقاً مسدوداً؟ ستعتمد الإجابة على مدى حاجة كل دولة إلى التمثيل وموافقة الدولة الأخرى. في النهاية، ثمة تشابه مع مفهوم الاعتمادات المتعددة، حيث يُشترط عدم وجود تمثيل فعلي في الدولة الأخرى أو إنشاء سفارات مشتركة. تشير المعطيات الأولية إلى أن العامل الحاسم المحتمل لهذه الطريقة هو موافقة الدولة المستقبلة، كما هو منصوص عليه في المادتين 5 و6 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ويتضح من هذا السياق، أن الدولة افتراضية (أ) تسعى إلى إنشاء سفارة فعلية في الدولة (ب). ومع ذلك، لا تستطيع الدولة (ب) أن تُبادل الدولة (أ) الإجراء نفسه بإنشاء سفارة فعلية في الدولة (أ). نظرياً، طالما وُجدت موافقة بين الدولتين، ونظراً للضرورات الكبيرة التي تتطلبها الدولة (أ) لإنشاء سفارة في الدولة (ب)، فإنه يُمكن للدولة (أ) مع ذلك إنشاء سفارة. ويمكن حينها تغيير شكل تمثيل الدولة (ب) في الدولة (أ) إلى شرط آخر، مثل الاعتماد المتعدد أو الاعتماد المشترك. استكشفت كندا والمملكة المتحدة أسلوب السفارات المشتركة من خلال تقاسم مباني السفارات والخدمات من منظور مُحدد، تُشابه المفاهيم الناشئة عن الممارسات المذكورة أعلاه مفهوم سفارة الميثافيرس لسببين: غياب الوجود المادي في الدولة الأجنبية، واستخدام السفارة من قبل أكثر من دولة. ويبدو أن ممارسة السفارات المشتركة تُتيح لبربادوس فرصة لتشغيل سفارتها الميثافيرسية «الواحدة للجميع»، حيث يُمكن لعدة دول أجنبية استخدامها بشكل جماعي في العلاقات الدبلوماسية. ظاهرياً، فإن العناصر الأساسية اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب من سفارة الميثافيرس هي فقط إبرام اتفاقية أو موافقة الدول الأجنبية مع بربادوس. مع ذلك، عند تطبيق هذا العرف ضمن سفارة بربادوس الميثافيرسية، يجب إيلاء عناية فائقة لمدى جدواه العملية في العالم الحقيقي، إذ ينبغي بناؤه وتشكيله بناءً على كيفية ممارسة الدول لممارساتها ونظراً لصعوبة إنشاء أكثر من 190 بعثة دبلوماسية فعلية حول العالم، أنشأت بربادوس سفارة ميثافيرسية واحدة لإدارة شؤونها الدبلوماسية. ومع ذلك، يبرز تساؤل مُلح حول كيفية حصول بربادوس على موافقة الدول الفردية لإنشاء هذه السفارات. تصبح جدوى هذا الشرط الإجرائي اعتباراً بالغ الأهمية لبربادوس، نظراً لتأثيره الكبير على الكفاءة التي كانت الدولة تتطلع إليها في البداية. ج. تحليل مقارن لنموذجي السفارة غير المادية: كمقدمة، تستمد سفارة الميثافيرس طبيعتها من السفارة الافتراضية، حيث تعمل كلتاهما عبر الإنترنت، مما يجعلهما تشتركان في مفهوم مماثل. ختاماً، يواجه تطور القانون الدبلوماسي، المتأثر بالأعراف والتقاليد الدبلوماسية، منعطفاً تحولياً مع التأثير الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الإنترنت. ويُشكل ظهور السفارات غير المادية، التي تتمثل في السفارات الافتراضية وسفارات الميثافيرس، تحولاً يُشكك في الفهم التقليدي للوظائف الدبلوماسية، ويُثير مخاوف بشأن توافقها مع الأطر القانونية القائمة. ويؤكد هذا التحليل أنه على الرغم من الإمكانيات التي تُتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض الجوانب الدبلوماسية، فإن السفارات غير المادية تفتقر حالياً إلى الوضع الدولي العرفي والقدرة التشغيلية اللازمة لتحل محل نظيراتها المادية بشكل كامل، مما قد يؤدي إلى أوجه قصور وتناقضات مع أهداف اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وقد تُسبب السفارات غير المادية قصوراً في أداء الوظيفة الدبلوماسية، وتُصبح أساساً لعدم الامتثال لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. وبالنظر إلى المستقبل، فإن معالجة التحديات التي تطرحها السفارات غير المادية تتطلب نهجاً دقيقاً. قد يصبح استخدام سفارة الميثافيرس مهمة مكّلة للسفارة التقليدية. وستقدّم هذه السفارة غير المادية مزيداً من المساعدة الدبلوماسية. ومن خلال تبني هذا النهج، يُمكن للمجتمع الدولي تحقيق التوازن بين مواكبة التقدم التكنولوجي وضمان استمرار فعالية القانون الدبلوماسي وملاءمته وشرعيته.

والدولة الثانية هي جزر المالديف حيث أنه في عام 2007، أنشأت جزر المالديف سفارة افتراضية كـ «بوابة لعلاقات جديدة في المجال الدولي». وعلى غرار السويد، «بنت» جزر المالديف سفاراتها الافتراضية على موقع secondlife.com، الذي يُسهّل إنشاء نسخ افتراضية واقعية للهياكل الفعلية ويسمح للمستخدمين بالتفاعل مع دبلوماسيين افتراضيين. وتُشير حكومة جزر المالديف إلى أن السفارة الافتراضية تُتيح فرصاً للتمثيل الدبلوماسي والتفاوض، لا سيما للدول الأصغر والأقل نمواً ذات السبل المحدودة للتواصل الدبلوماسي التقليدي. ومع ذلك، فإن هذه السفارة غير قادرة على التوسع بسبب قيود منصة secondlife، وهو ما ينطبق على السويد على الأرجح. ومثال آخر هو الولايات المتحدة، التي أنشأت سفارة افتراضية في عام 2011 باستخدام أدوات حكومية، وهي صفحات الويب الرسمية للدول الأخرى. وقد وُجد أن الولايات المتحدة كانت تنشئ تمثيلها الافتراضي من عام 2003 إلى عام 2011، حيث تم إنشاء ما يقارب 40 تمثيلاً افتراضياً للولايات المتحدة. ومع ذلك، وعلى عكس السويد وجزر المالديف، أوضح موقع وزارة الخارجية الأمريكية أن السفارة الافتراضية ليست سفارة رسمية ولا سفارة بالمعنى الحقيقي. بل تهدف إلى أن تكون بمثابة جسر بين الأمريكيين و... مواطنو الدولة المستقبلة. ومع ذلك، بعد تحليل نشاطهم في عام 2011، تقرر إيقاف هذه المواقع الإلكترونية لعدم شعبيتها. وكما يتضح من الممارسات المذكورة أعلاه، هناك قيود على نجاح السفارات الافتراضية، والتي تؤثر عليها عدة عوامل. وبغض النظر عن الطريقة المختلفة التي تتبعها الدول في إنشاء سفاراتها الافتراضية، فقد وُجد تشابه واحد: لا تزال هذه الدول تمتلك سفارة فعلية قائمة في كل دولة مستقبلة محتملة.

ب. ظهور سفارة الميثافيرس كممارسة للعلاقات الدبلوماسية في بربادوس: على الرغم من صعوبات إنشاء سفارة افتراضية، ابتكرت بربادوس شكلاً آخر من هذه المؤسسة يُسمى سفارة الميثافيرس. ولا يزال مصطلح «سفارة الميثافيرس» يفتقر إلى تعريف محدد. مع ذلك، ونظراً لاشتقاق مصطلح «الميثافيرس» من كلمتي «ميثا» و«كون»، يمكن تفسيره على أنه بيئة افتراضية جماعية موازية للعالم المادي، حيث يتفاعل المستخدمون من خلال صور رمزية رقمية. ترى بربادوس في هذا الإنشاء وسيلة لتوسيع نطاق مهمتها الدبلوماسية، إذ إنها «غير قادرة على دعم أكثر من 190 بعثة دبلوماسية حول العالم» بسبب محدودية مواردها المالية، وهي مشكلة شائعة تواجه الدول الصغيرة، بما فيها بربادوس. وأشارت بربادوس إلى أنها ستفتتح مجعاً دبلوماسياً واحداً فقط في الميثافيرس، يُستخدم لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع جميع الدول المضيفة. ويُفهم من دوافع بربادوس أن لديها رؤية لإنشاء سفارة ميثافيرس مستقلة، لا تتبعها سفارة مادية تقليدية. وهذا يشبه وجود باب واحد يمكن من خلاله دخول دول أجنبية متعددة تربطها بربادوس علاقات دبلوماسية. على الرغم من اعتقاد بربادوس بتوافق إنشاء سفارة ميثافيرس مع اتفاقية العلاقات الدولية، إلا أن هذا الاعتقاد يثير مسائل قانونية. وهي مدى انطباق مفهوم المعاملة بالمثل على سفارة ميثافيرس «واحدة للجميع» في بربادوس. ويُعدّ مبدأ المعاملة بالمثل جوهر الدبلوماسية، وأحد أهم نجاحات مؤتمر فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ويُمكن تعريف المعاملة بالمثل بأنها حالة تُقدّم فيها دولتان نفس المزايا لبعضهما البعض. وكما تُقرّ لجنة القانون الدولي، عندما تستفيد دولة ما من حق ما، يجب على الدول الأخرى أن تُشاركها نفس الحقوق. ومع ذلك، يُمكن أن يكون هذا المبدأ إيجابياً أو سلبياً. وينطوي الأخير على ردّ سلبى على أى إجراء سلبى بمعنى آخر، سيبدو الأمر وكأنه العين بالعين والسن بالسن. وينطبق المفهوم نفسه على إنشاء السفارات. فمع إقامة الدول لعلاقات دبلوماسية، يتبع ذلك بشكل طبيعي تبادل السفارات. ويستند هذا التبادل إلى مبدأ المعاملة بالمثل، حيث لا تبقى الدول عادةً على سفارة في دولة أجنبية إذا لم تُبادلها الدولة الأجنبية المعاملة بالمثل. ويُطرح السؤال إذا:

تعيش الدبلوماسية الآن أزهى عصورها على مر التاريخ. والدبلوماسية هي فن إدارة رسالة سلام. وهي مطلوبة في العلاقات الخارجية وبالمجتمعات المحلية، خاصة وأن الصراعات الداخلية بمجتمعاتنا أصبحت أشد وأعنف من تلك الدولية. والتنافس على الموارد المحدودة خلق مجالا واسعا من التطرف واحادية الرؤية والانانية المفرطة. ومن ثم فنحن بحاجة الى الدبلوماسية كأداة فعالة لحل الصراعات وتفعيل علاقات التعاون وتبادل المنافع ونقل الخبرات والتنمية المحلية من خلال تطبيقات أنواع الدبلوماسية المختلفة،



سفيرة د. عبير بسيوني رضوان

abassiouny@hotmail.com

مصر ودبلوماسية اللوتس.. بداية الدبلوماسية وعلامتها المميزة

1977 أجل وأنبأ معاني الدبلوماسية في التاريخ الإنساني وتحدد هدفها في كلمات راسخة: «جئت إليكم اليوم على قدمين ثابتتين، لكي نبني حياة جديدة، لكي نقيم السلام.» «كلنا على هذه الأرض، أرض الله، كلنا، مسلمين ومسيحيين ويهود، نعبد الله، ولا نشرك به أحدا. وتعاليم الله ووصاياه، هي حب وصدق وطهارة وسلام.» «إن السلام ليس توقيعا على سطور مكتوبة، بل إنه كتابة جديدة للتاريخ» «يا كل ضحايا الحروب، املئوا الأرض والفضاء بتراتيل السلام. املئوا الصدور والقلوب بأمل السلام.»

وبهذا حدد المصريون منذ الأزل المعنى والهدف الحقيقي للدبلوماسية وهو «السلام». فالدبلوماسية في أبسط معانيها «رسالة سلام» في كل أشكالها: دبلوماسية ثنائية أو متعددة أو الرقمية (السيبر)، دبلوماسية رئاسية أو مكوكية أو برلمانية، شبابية أو عامة، خاصة أو وقائية أو دبلوماسية المؤتمرات والمناسبات والأزمات. دبلوماسية رسمية أو غير رسمية، شعبية أو إعلامية أو ثقافية أو اقتصادية أو تعليمية أو رياضية. دبلوماسية وقائية أم إنسانية وصلت لأكثر من 100 نوع للدبلوماسية.

ويقدم تاريخ مصر الغنى ودينها وثقافتها ونظامها القانوني أدلة دامغة على تبني «الوساطة Mediation» كأهم أدوار الدبلوماسية وثمارها. فتظهر البرديات بمصر البطلمية (305-30 قبل الميلاد) أنه كان من الشائع أن تتعامل الدولة مع النزاعات من خلال توجيهها أولاً للوساطة. فكان الموظف المسئول عن تلقي الشكاوى يوصى على الالتماسات بعبارة «من الأفضل التوسط؛ من الأفضل التوسط». فإذا لم ينجح ذلك... يتبعه الإجراء القانوني المناسب. ويمكن تتبع نفس المنهج بتفضيل الوساطة في الإسلام؛ وكان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) معروفاً بالتوسط في النزاعات بين القبائل والجماعات المختلفة وتشجيع تسوية النزاعات من خلال الوساطة. وشهد نظام العدالة (القضاء) بالوساطة الإلزامية. وبالمسيحية توجد إشارات مماثلة في

حيث تجلب الاستثمارات، وتسهل التعاون لنقل التكنولوجيا وتطوير القطاعات التجارية والزراعية والصناعية والبيئية والصحية. ويساهم هذا الدور في تعزيز القدرات الوطنية ودعم التنمية المستدامة، محولا العلوم الدبلوماسية الى نفع متبادل بدعم القطاعات الحيوية بالمجتمع.

ارتباط الدبلوماسية وتطورها بمصر:

ارتبطت نشأة الدبلوماسية بحضارة المصريين القدماء كأقدم شعوب العالم عرفتها، فأقدم السجلات الدبلوماسية التي عرفها البشر هي تلك التي عثر عليها في تل العمارنة المكتوبة بين الأسرة المصرية الثامنة عشرة وحكام أمورو في كنعان خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد. تلاها معاهدات السلام بين دولتي المدن في بلاد الرافدين من لجش وأوما نحو عام 2100 قبل الميلاد، في واحدة من مهام الدبلوماسية التي سجلها التاريخ، وبعد معركة قادش عام 1274 قبل الميلاد خلال فترة الأسرة التاسعة عشرة، عقد الملك رمسيس الثاني ملك مصر وحاكم الإمبراطورية الحيثية واحدة من أولى معاهدات السلام الدولية المعروفة، التي نجحت بأجزاء من الألواح الحجرية، «معاهدة السلام المصرية الحيثية». وهي بطبيعة الحال نتاج جهد دبلوماسي أفضى إلى إنهاء حرب أودت بأرواح الآلاف وتركت أثارها على اقتصاد البلدين، لكن الشاهد من كل هذه السردية أن الدبلوماسية دورها إنهاء حرب أو منع وقوعها، والشاهد الآخر أنها نشأت ومُورست في منطقتنا العربية. فمصر مؤسسة الفكر الدبلوماسي قاطبة بما قام به بطل الحرب والسلام الأول في تاريخ الإنسانية الملك المصري رمسيس الثاني، ويعقده لأول معاهدة سلام (ببنود وتفصيل وآليات ما زالت تدرس كأسس المعاهدات الدولية).

وليس من المفارقة أن تاريخ مصر يحظى ببطلين للحرب والسلام بتطابق نفس التسلسل العسكري والسياسي والدبلوماسي، وليجيء الخلف الرئيس الشهيد أنور السادات ليبنى على ذلك وينجز معاهدة السلام بين العرب وإسرائيل، ولتمثل خطبته في الكنيست الإسرائيلي

مستوى حوار الشمال- الجنوب بالأأم المتحدة والانتكاد والمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة العمل الدولية وغيرها).

أما ثاني أكبر المدارس الحديثة-والتي تتناقض بشكل كامل مع المدرسة الأولى- فهي المدرسة التي تسعى لتكريس الفصل بين ما هو نظري (أخلاقي وقيمي) من جهة وما هو واقعي (العولمة بكافة مظاهرها) من جهة أخرى وحيث يتم تدريس كلاهما بشكل منفصل، وتختلف هذه المدرسة عن المدارس القديمة في أنها تسمح بوجود فواعل جديدة، فهي تركز على ما يسمى «القوى الكبرى الجديدة new superpower» وتؤكد أنه لم يعد هناك مركز ولا متحدث رسمي وحيد عن العالم أو عن الدول، وتهمش دور الدولة وفي نفس الوقت ترفع من دور القطاع المدني «مستقلاً بذاته»-المجتمع المدني civil society والمجتمع الدولي International Community- والذي تطور واتسع دوره على أسس عدم كفاءة الحكومات في معالجة المشاكل الرئيسية بالمجتمعات الداخلية والدولية مثل الفقر والحرب والعنف والارهاب وتلوث البيئة.

وتنقلنا النظريات الجديدة الى الديناميكيات المستحدثة لإنفاذها وأهمها عملية «نقل الصراع» conflict transformation سواء تم هذا النقل من المستوى العالمي الى الاقليمي، ومن بعدها الى الدول ثم من

مستوى الدولة الى الشعوب، ومن الشعوب الى الأفراد، ومن الأفراد الى الهويات والديانات... الخ، فقد أدت زيادة التفاعلات بين دول وشعوب وحضارات العالم المختلفة الى زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي وإدراك الاختلافات والتشابهات، وهو ما أدى الى تصارع الهويات Conflicting Identities ونقل الخلافات الى الداخل بين الدول وداخل الفرد نفسه: ظاهرة بلقنة BALKANIZATION (أو تفتت) الدولة القومية (وهو ما يفسر تزايد نشوب الصراعات العرقية) وبلقنة الهوية للفرد (زيادة حالات الانعزال والاعترا ب للأجيال الجديدة). وفي المقابل -وكرر فعل- ظهرت «الردة» للأصولية بكل صورها في كافة المجتمعات خاصة الفقيرة أو المنعزلة والتي تواجه بشكل أكبر مشاكل العولمة ومخاطرها بدون أن تشعر بعوائد العولمة وفوائدها.

وفي هذا المحيط الجديد للعلوم السياسية ومع تعدد مستويات الأمن وتنوعها تم إعادة التأكيد على دور الدبلوماسية كسبيل لحل الصراعات الدولية -والتي أصبحت داخلية في الأساس- باستخدام منهاج اساسي يقوم على

التقسيم بين المسموح وغير المسموح red-blue divide أو بين الخطوط الحمراء -أشارة لمناطق الخلاف والعنف- والزرقاء-أشارة لمناطق التعاون والسلام- بمعنى التركيز في الصراعات على إيجاد مصلحة مشتركة وليس على إيجاد حلول أو اقناع طرف بمبادئ أو قيم الآخر المختلفة كلية وإجمالاً، أو جزئياً وتفصيلاً، أي حصر الهدف في «فهم الاختلافات -مع عدم مسها أو محاولة تغيير مقتنعاتها- والعمل فقط في مجال الأرضية «المشتركة». وبعد هذا الأسلوب نقلة واسعة في علم حل الصراع فهو يعني انتهاء عصر البحث عن التسويات «الشاملة» (التي تعتمد على مهارات الاقناع بالالتقاء في مناطق الحلول الوسط والحد الأدنى المشترك) وتركيز الجهود على «توليد» حد أعلى مشترك للتعاون بين أطراف النزاع ودعوتهم للتعايش والتعاون معاً على أرض الواقع حتى لو كانوا في قمة الاختلافات، أي التمييز الكامل بين المواقف والمصالح (التعايش بالهويات المتناقضة)، والتحرك من الشعارات للشعوب الى الحلول العملية للحكومات باعتبار المصالح هي التي ترتبط بالاحتياجات الأساسية، فهي الأعمق والأجدر أن تلبى. ويفرض هذا الأسلوب حالة اعتماد متبادل بين الاطراف المختلفة تتم فيها المبادلة

الكتاب المقدس: ففي رسالته الأولى إلى أهل كورنثوس، حث القديس بولس الناس على تسوية الأمور خارج المحكمة.

ونجد ممارسة الوساطة واضحة بالثقافة المصرية بشكل عام، وبثقافة كبار السن في الأسرة. ويتجلى هذا بشكل خاص في قري صعيد مصر، فيتم تسوية النزاعات، عن طريق «الأجاويد» أو وسيط رسمي من شيوخ القرية. وتعترف بها القوانين المصرية لتحسين جودة العدالة، ومن أهمها برامج الوساطة المرتبطة بمحاكم الأسرة وبالمحاكم الاقتصادية، فإذا لم يرضى المتنازعين يتجهون للتقاضى النظامي.

ومع اقامة الأمم المتحدة حدثت تحولات غير مسبوقه بممارسات الوساطة لتصبح الطريقة الافتراضية لحل النزاعات. وانتشرت برامج وساطة إلزامية جيدة التصميم، وطورت وسطاء أكفاء. وساهمت مصر بتوسيع ثقافة الوساطة واحتضنت قانون الأونسيترال النموذجي للوساطة على المستويين التجارى والدولى. وفي مصر الآن ثلاثة مراكز للوساطة: (1) مركز الوساطة العربي(2) (AMC) مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجارى الدولي(CRCICA) والذي يشمل خدمات الوساطة مع خدمة التحكيم التابعة له، (3) مركز تسوية منازعات المستثمرين التابع له مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التابعة لوزارة الاستثمار المصرية (GAFI).

الإطار النظرى لتطور علم الدبلوماسية ومساراته الفكرية المتعددة

ترتبط الدبلوماسية كعلم وكفروع أساسى فى دراسات العلاقات الدولية بالمدارس الرئيسية للعلوم السياسية، وتواكب وتتفاعل معه وتعكسه، فالارتباط والالتحام بينهما وثيق، فالدبلوماسية هى مرآة العلوم السياسية دولياً وداخلياً أيضاً... وفى عصر ما بعد الحداثة post- modernization، والذي عاد فيه الانسان ليبحث مرة أخرى عن دور للقيم فى عالمه بعد أن سيطرت الآلة على مقدرات حياته فى عصر الحداثة، بحث الغرب -مخترع آلات الحداثة وأكثره استخداماً لها- عن مخرجاً من عالم الماديات الذى غرق فيه بالعودة الى تقدير علوم الروحانيات -وعلى رأسها العلوم الدينية- مرة أخرى، فظهرت مدارس جديدة تؤكد على دور الأخلاق والمبادئ الانسانية Ethics & Humanities فى السياسة، بعد أن كانت «الأخلاق» مستبعدة ولفترة طويلة من هذه الدراسات وانحصرت فى فريق واحد هو «المثاليين Idealists». كما لم يكن هناك أى دور للانسان أو المواطن بصفته تلك، فكان الحديث عن السياسة هو الحديث عن نظريات ميكافللى ومن بعده هوبز ومورجانتو عن الملوك والحكام والقوة العسكرية وسبل الحصول عليها، وحتى عندما توسعت هذه النظريات فإنها قبلت -على مضض- وجود قوى اخرى غير العسكرية هى الاقتصادية ثم المؤسسية structuralism كأسس عملية واقعية، ورفضت تداخل السياسة بما وصفته بفلسفيات قيمة غير عملية.

ثم كانت «الانتفاضة» التى شهدتها فترة التسعينات بازدهار كل ما يرتبط بالإنسانية والقيم والضمير الانساني المشترك من ظواهر مثل مفاهيم التدخل الانساني والتجارة الأخلاقية وغيرها.... وأحدثها مدارس السياسات الروحية Spiritual Politics والسياسات الإلهية God's Politics (أشارة الى تحميلها بالقيم الروحية والدينية)، ومن هنا كانت سيطرة موضوعات البيئة والعدل الاجتماعى كقضايا أخلاقية فى عصرنا، كما ظهر فى الوقت نفسه فئة واسعة من المنتفعين ممن روجوا لإساءة استخدام القيم باستعمالها كواجهة لسياسات مصلحة بحتة وتطبيقاً لنظريات اقتصادية مادية مثل استخدام الدول المتقدمة للمعايير المرتفعة فى العمل والبيئة كوسائل حمائية ضد المنتج الاجنبى المستورد لحماية منتجاتها المحلية (وهى قضايا يتم اثارها كثيراً على



معاهدة السلام المصرية الحثية

القلب الدائمة)، ودهانات الواجهات او المنسوجات وألواح الزجاج وبلاط الاسقف وغيرها. فورقة نبات اللوتس تبقى نظيفة دائما رغم نموها في المياه الموحلة بألية فيزيائية وكيميائية فريدة مستمدة من سطح الورقة بتركيبها الهرمي الخشن المتناهي الصغر، والمواد كارهة للماء التي تغطي سطح الورقة بطبقة من الشمع .

واستخدم المصريون القدماء زهرة اللوتس فى طقوس الدفن والتحنيط، حيث كانت توضع على جسد المتوفى (كما فى مقبرة توت عنخ آمون) كرمز للبعث والحياة الأبدية (الخلود). فكانت اللوتس بمثابة ضمان للعودة إلى الحياة فى العالم الآخر لسماتها المميزة كرمز للنقاء والخلق. ومنع للتجدد والبعث اليومي، فالزهرة تغلق بتلاتها ليلاً وتغوص تحت الماء، ثم تشرق من جديد مع شروق الشمس فى صباح كل يوم. وكان يُعتقد أن رائحتها الزكية تعيد الحواس للمتوفى فى العالم الآخر. وزهرة اللوتس رمزاً لمصر العليا (الصعيد) بينما كانت نبات البردى رمزاً لمصر السفلى (الدلتا). وتداخل سيقان اللوتس مع نبات البردى فى الفن المصرى كان يرمز لوحدة مصر واندماجها.

ومن هذه السمات لزهرة اللوتس نستلهم توصيف الدبلوماسية المصرية «دبلوماسية اللوتس»، لتعكس شخصية السياسة الخارجية المصرية عبر العصور بالتطابق فى:

1. النقاء والثبات على المبادئ؛ فتتحرك الدبلوماسية المصرية فى محيط إقليمي مضطرب وملء بالصراعات («المياه الموحلة»)، لكنها تظل متمسكة بمبادئها الثابتة: السيادة، عدم التدخل فى الشؤون الداخلية، واحترام القانون الدولى، فتخرج -كاللوتس، نقية من المياه الموحلة.

2. التجدد اليومي والبعث بقدرة مصر على تجديد نفسها ودبلوماسيتها رغم التحديات. من ثورة 30 يونيو إلى مشروعات التنمية الكبرى، لتظهر مصر كـ«فينيكس» ينهض من الرماد، وهو ما تروجه دبلوماسيتها فى المحافل الدولية كقصة نجاح تستحق الإعجاب والدعم. وتسعى الى التوازن الاستراتيجى مع تجنب الانحياز الكامل والسعى لتحالفات متعددة.

3. الصلابة تحت الضغط (المرونة الصلبة) كاللوتس «تنحنى مع الرياح دون أن تنكسر». هذا يشبه تماماً قدرة الدبلوماسية المصرية على المناورة بين القوى الكبرى (المرونة)، مع الحفاظ على خطوطها الحمراء (الصلابة). مصر تتعامل مع الجميع، لكنها لا تفرط فى مصالحها الوطنية.

4. الارتباط بالجذور التاريخية (الخلود)؛ كما تحمل بذور اللوتس سر الحياة لآلاف السنين، تحمل الدبلوماسية المصرية إرث 7000 سنة من الحضارة. هذه المكانة التاريخية تمنحها ثقلاً وشرعية فريدة فى التعامل مع القضايا الكبرى، من فلسطين إلى ملفات المياه والتراث.

5. رمز الوحدة والاندماج، كنداخل ساق اللوتس مع البردى فى الفن المصرى القديم رمزاً لوحدة مصر. اليوم، تكرس الدبلوماسية المصرية هذا المبدأ فى دعوتها المستمرة لوحدة الصف العربى ولم الشمل الفلسطينى، وتعمل كحلقة وصل بين أطراف النزاع المختلفة.

6. العطر والجاذبية (القوة الناعمة)؛ عطر اللوتس الذى يفوح فى معابد مصر القديمة، يقابله ما تمتلكه مصر من قوة ناعمة دبلوماسية هائلة تمتد وتنتشر عبر القارات: الأزهر الشريف، الكنيسة القبطية، الجامعات العريقة، الدراما والسينما، والمطبخ المصرى. وكلها أدوات تجذب القلوب والعقول قبل الحكومات.

«دبلوماسية اللوتس» رمزاً وطنياً وثقافياً يعبر عن شخصية الدبلوماسية المصرية. وكما أن زهرة اللوتس تشرق كل صباح حاملة معها النور للحضارة المصرية القديمة، تستمر الدبلوماسية المصرية الحديثة - بشعارها اللوتس - فى العمل كجسر للسلام والتنمية فى منطقها، حاملة رسالة أمل وتجدد بخواصها المميزة بما يعمق الفكرة ويؤكد اتصال الماضى بالحاضر والمستقبل.

بين الماديات فى مقابل تجاهل المعنويات، وذلك على العكس تماماً من المذهب السابق الذى كان يعتمد على تنسيق المواقف والأيدولوجيات وحيث كان كل طرف ينظر للآخر على أنه مصدر المشكلة الحقيقية مما يعقد -فى نظر مريدى اسلوب الخطوط الحمراء/ والزرقاء- أى حل، ويباعد فى مسيرة حل الصراع أو التوصل لاهتمامات مشتركة بين اطرافه، وينشر حالة ازدواج المعايير، وبما يعكس سيطرة التفوق المادى على الأخلاقى والقيمي وهو ما يناقض مفاهيم الحضرة الانسانية. والمسار الثالث (ما بين المسارين الأول الرسمى والثانى غير الرسمى والسرى احياناً) يسمى مسار الواحدة والنصف (TRACK ONE AND HALF) والذى يتضمن أطرافاً متعددة لعلاقته من بينها مكون رسمى ومكونات أخرى غير رسمية، وهو بذلك يستخدم المسارين السابقين معاً «دبلوماسية مختلطة» تجمع المفاوضات شبه الرسمية وغير الرسمية، ويعد أفضل الطرق لحل الصراعات فى عصرنا الحالى مع تعقد مشكلاته وتداخل محدوداته والتي تختلط فيها العوامل الداخلية (كموضوعات الاقليات وحقوق الانسان...الخ) مع العوامل الخارجية (من المصالح الاقتصادية الدولية لتأمين منابع النفط أو الاستجابة لضغوط المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الانسان...الخ) ويتم تعريفه بأنه الدبلوماسية المتعلقة بالعمليات التى يتوسط فيها فاعلين غير سياسيين لأنشطة دولية مثل مساعى الأطراف الثالثة فى أنشطة حفظ السلام التى تتم بين الأطراف المتحاربة (بين الحكومة والمتمردين مثلاً)، كما تتضمن أيضاً دبلوماسية الأفراد أو المنظمات الدولية بصفتهم غير الرسمية عندما لا يمثلوا وجهات نظر دولهم التى يحملوا جنسياتها (مثل دور منظمة كارتر للسلام). وبهذا فالمسار الثالث هو مجموعة نهج تصاعدي (أو من الأسفل إلى الأعلى) لبناء السلام، نادراً ما ترتبط مباشرة بعملية السلام الفعلية، وتتعلق بالالتزام طويل الأمد بالمصالحة وبناء القدرات على المستوى المجتمعى وبناء الشبكات لفتح أبواب الحوار فى المستقبل. والاتجاه الحالى والأكثر انتشاراً للدبلوماسية هو ما يعرف «بالمسارات التكميلية» المتداخلة والمتأثرة ببعضها بما يجعلها متعددة او متكاملة (كتنسيق التعاون بين الأكاديميين والمنخرطين فى دبلوماسية المسار الثانى باعتبار أنها مواقع أكثر حياداً لتنظيم حوارات المسار الثانى بين الجهات الفاعلة المتعارضة). مع استخدام لغة الوسطاء الأصلية كشكلاً أساسياً لعملية الوساطة قدر المستطاع، مما يساهم فى إيجاد حلول أكثر استدامة تعتمد على دبلوماسية الضمير Conscience Diplomacy وهو محور دبلوماسية السلام.

دبلوماسية اللوتس ورمزيتها فى الثقافة المصرية القديمة

ارتبطت وزارة الخارجية بزهرة اللوتس وحيث تم تصميم مبنى وزارة الخارجية على كورنيش النيل على شكل زهرة اللوتس لكونها تحمل رمزية عميقة فى الحضارة المصرية القديمة. وزهرة اللوتس أفضل رمز يمكن أن يعكس فلسفة متكاملة للدبلوماسية المصرية، ويسلط الضوء على التوازن والمرونة والرمزية الحضارية والوحدة الوطنية، مع القدرة على الظهور بمظهر قوى ونقى فى بيئة إقليمية متقلبة بما يفتح قنوات دبلوماسية رسمية.

زهرة اللوتس (اللوتس المقدس أو وردة النيل) ليست مجرد نبات مائى جميل، ومحبوب، ومطلوب لأناقته بتلاتها، وللرائحة الحلوة التى تنبعث منها، ولكنها أيضاً ذات قيمة رمزية هامة بمختلف الثقافات والأديان، ولها أهمية كبيرة فى الفن والأدب والشعر، كونها رمزاً للتحويل الشخصى والتغلب على العقبات بسبب صلابتها وجمالها طويل الأمد. فهى نبات شديد التحمل. تظل بذورها قابلة للإنبات لآلاف السنين، وهى تزدهر فى ظروف مناخية قاسية. ولها استخدامات كعطر وفى الشفاء. ولهذا تظهر على جدران المعابد وتصميمات المباني تعبيراً عن النقاء، والتجديد، والتنوير بمختلف الثقافات والأديان، وتعتبر رمزاً قوياً للقدرة على التغلب على التحديات، بخواصها الفريدة (طردها الماء والأوساخ) وبتطبيقاتها بالطب والفيزياء «خاصية تأثير اللوتس» مميزة التنظيف الذاتى الناتجة من التنافر القوى مع الماء فاستخدمت فى مكافحة العدوى والبكتيريا (طبقات ذاتية التنظيف) وتطوير الأجهزة والأوعية الدموية الصناعية (تم اعتبارها تطور هام فى تغيير صمامات

منذ قدم التاريخ ترتكز الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا على عدد من الثوابت التى تشكل إطارا حاكما لبناء العلاقات مع دول القارة، ولم تكن يوما اختلاف الأيديولوجيات عائقا أمام تعزيز وتطوير هذه العلاقات بل على العكس تماما فقد تفاعلت الدبلوماسية المصرية مع كل توجهات الحكومات الأفريقية انطلاقا من مصلحة الأمن القومى المصرى و تأسيسا على مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية التى أقرت فى ميثاقها مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأفريقية المستقلة.



د. يوسف حسن

Youssehassan88@gmail.Com

البعد الأفريقى للسياسة الخارجية المصرية

كانت معظم دول أفريقيا تدين بالانتماء والولاء للكتلة الشرقية التى دعمت و ساندت أفريقيا من أجل التحرر ولذلك استحوذت على رضا الحكومات والشعوب الأفريقية التى تقوم ثقافتها على مبادئ التقدير ورد الجميل وكان لزاما على الخارجية المصرية أن تؤهل دبلوماسيتها بما يتناسب والظرف الدولى والمحلى والإقليمى من أجل إقناع الرأى العام الأفريقى بمبررات ما تم من تحولات تجاه قضايا التحرر ومن ضمنها القضية الفلسطينية لا سيما وأن مشكلة بريتوريا كانت لا تزال قائمة، واستطاعت الدبلوماسية المصرية بجهود ابنائها المخلصين للوطن والمتميزين عالميا تقريبا وجهات النظر ومن ثم عودة مصر إلى تبوأ مكانتها فى أفريقيا.

وخلال العشر سنوات السابقة من حكم الرئيس عبدالفتاح السيسى لعبت الدبلوماسية المصرية دورا رائدا فى عودة مصر إلى أفريقيا بعد قرار الاستغناء عن اقترابات سابقة ظلت لفترات طويلة هى الإطار الحاكم للسياسة الخارجية إلا أن مستجدات و تحولات جذرية إقليمية و دولية فرضت نفسها على الساحة الأفريقية تحتم على الخارجية المصرية التحول نحو الاقتراب التنموى الاقتصادى فى ظل بيئة تتسم بالتعقيد حيث تتشابك و تتعارض المصالح و الأهداف لمعظم الحكومات الأفريقية فى ظل سعى القارة الأفريقية للاندماج فى الاقتصاد العالمى، و لذلك تبذل الدبلوماسية المصرية جهودا مضاعفة عن أى وقت مضى و بوتيرة متسارعة يعد فيها عنصر الزمن عنصرا حاسما يتحكم فى مدخلات السياسة الخارجية لاسيما و أن الدائرة الأفريقية تأتى فى المرتبة الثانية بعد الدائرة العربية فى ترتيب اهتمامات و أولويات السياسة الخارجية المصرية، و من هذا المنطلق يتحرك وزير الخارجية الدكتور بدر الدين عبدالحامى فى زيارات مكوكية للتفاهم و التشاور مع نظرائه من وزراء خارجية و قادة الدول الأفريقية لمد جسور التواصل المباشر و التمهيد للقاءات القمية التى تجمع الرئيس عبدالفتاح السيسى بقيادة و رؤساء الدول الأفريقية حتى تكون مصر حاضرة بصفة مستمرة و دائمة و فى ظل اعتماد الخارجية المصرية لمتغير جديد يعتمد استراتيجية الفعل و ليس رد الفعل.

وإيماننا منها بأهمية دور مصر فى صهر شعوب القارة فى بوتقة واحدة حيث وحدة الانتماء والمصير منذ خلق الله الأرض ومن عليها وجعلها مهدا للرسالات والأنبياء وأحاطها بعنايته ورعايته إذ تجرى الأنهار والمحيطات والبحار وتوجد الأرض بثرواتها الطبيعية مما أثار حفيظة أمم أخرى مستحدثة تتفقد للتاريخ والثقافة الحضارية ودفعها لغزو القارة واستعمارها فمرت بمرحلة كفاح طويلة أكدت فيها الدبلوماسية المصرية عراققتها وأثبتت وجودها وقدرتها على التطور للتعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات وذهبت لإرساء قواعد جديدة لبناء العلاقات فى إطار يخدم قضية التحرر والاستقلال لدول القارة بأسرها دون تمييز وتحملت فى سبيل ذلك العبء الأكبر لتعزيز الدور المصرى و الحفاظ على مكانة الدولة المصرية فى كافة ربوع القارة الأفريقية وشكلت وجدان قادتها امثال نيريرى ونكروما وما نديلا فالت احترام وتقدير الشعوب والحكومات الأفريقية والذى تمثل فى مساندة مصر ودعمها لمواجهة العدوان الثلاثى ومن بعده نكسة 1967 ثم تجلى التعاون الأفريقى الدبلوماسى المصرية فى أبهى صورته بنصر أكتوبر 1973 بفضل التحركات الواعية للدبلوماسيين المصريين المتميزين فى كل انحاء العالم ولاسيما فى دول القارة الأفريقية لمواجهة الضغوط والاستقطابات التى تعرضت لها الحكومات الأفريقية تارة بالإغراء وتارة بالإكراه من الإمبريالية والصهيونية العالمية.

ثم ما لبثت أن تحملت الدبلوماسية أعباء تغيرات كبيرة حملتها أجواء السلام مع الكيان الصهيونى والتى كان من نتيجتها أن تعرضت مصر لانتقادات زلزلت العلاقات مع أفريقيا على كافة المستويات الرسمية والشعبية حتى وصلت إلى حد القطيعة من بعض دول القارة و خصوصا التى كانت تسير على أيديولوجية اشتراكية تخالف التحول المفاجئ للقيادة المصرية نحو الليبرالية الغربية، وهنا ظهر جيل جديد من الدبلوماسيين المصريين القادرين على التعامل مع الآفاق الجديدة للدولة المصرية، وتحملت الدبلوماسية المصرية وحدها عبئ التواصل و المواجهة فى آن واحد و وسط ظروف الحرب الباردة للمعسكرين الشرقى والغربى ووقتها

أستعير هذا العنوان من مقال للسفير محمد وفاء
حجازى ،الذى كثف جهده مع السفير مصطفى
العيسوى رحمهما الله لإصدار مجلة الدبلوماسية
العريقة فى مارس عام 1992 ، والتي تبوأ مكانة
متفردة فى بلاط صاحبة الجلالة ، وسجلت مكانتها
وسط العديد من الإصدارات الصحفية التى سبقتها .



عادل عبد الصمد

adelabdelamed@yahoo.com

دبلوماسية تطويق الأزمات

الفاعل فى تطويق الأزمات ، التى أوضحت وركزت على تعظيم وتنمية المصالح المشتركة ، بين مصر والعالم حولنا. وهذا هو ما تبنته الدبلوماسية المصرية منذ عهد محمد على ، وذلك كان واضحا بأتساع الدولة وبداية علاقاتها مع الدول الأجنبية وتعدد قنوات الإتصال التى نشأت بين مصر والدول المختلفة ، حيث كانت البداية بإنشاء إدارة ديوان التجارة والأمور الأفرنكية عام 1826 ، وظلت تلك الإدارة تتعامل فى الشؤون الخارجية المصرية ، حتى عهد الخديو اسماعيل ، فتكونت أول نظارة للخارجية المصرية برئاسة نوبار باشا فى 28 اغسطس 1878 م ، وظلت مصر تحت مختلف الأسماء من ديوان الأمور الأفرنكية إلى نظارة الخارجية رمزا من أهم رموز السيادة الوطنية على إمتداد التاريخ .

فى 15 مارس من عام 1922 م تم إعلان استقلال مصر، بعد إلغاء الحماية البريطانية ، وترتب على ذلك إتصالات الحكومات الأجنبية تتم مباشرة من خلال وزارة الخارجية المصرية، وعليه أصبح يوم 5 مارس من كل عام عيدا للدبلوماسية المصرية . ويقول المؤرخ د. يونان لبيب رزق فى كتابه (الخارجية المصرية - 1826 - 1937) مع النظام الملكى فى مصر وتحولها من نظام السلطنة إلى الملكية ، أصبح أعضاء السلك الساسى والدبلوماسى يعتبرون (ممثلوا الملك) وكانت تعييناتهم بمرسوم ملكى وكانت القضية الوطنية هى شغلهم الأهم وتكثيف مطالبهم بضرورة جلا الإنجليز وكانت الخارجية المصرية لها الدور الفعال فى تلك المشكلة، عن طريق المفاوضات مع الإنجليز ، وكان من الملاحظ دائما احتفاظ رئيس الوزراء

وإختارى لهذا العنوان ونحن نحتفل ب200 عام عراقية الدبلوماسية المصرية، وخير تجسيد لتلك العراقاة وهذا التاريخ المشرف للدبلوماسية المصرية، كانت معركة شرسة بعد إنتصار عسكري مصرى فى حرب اكتوبر المجيدة، عام 1973، تلاه إنتصار دبلوماسى له أهميته عبر الزمان، فى معركة قانونية ودبلوماسية وعسكرية صعبة ، بعد اللجوء للتحكيم الدولى ، أسفرت فى النهاية عن حكم تاريخى ، يقضى بإسحاب إسرائيل من الارض المصرية التى إحتلتها فى سيناء. لعبت الدبلوماسية المصرية دورا بارزا فى جميع الأدلة والوثائق التى اثبتت أحقية مصر لطابا ، واستمرت المعركة الدبلوماسية لاسترداد طابا سبعة سنوات ، وكانت معركة لنهاية اسطورة تفوق الذكاء الاسرائيلى ، وأكدت تفوق الدبلوماسية المصرية التى استطاعت ان تتغلب على المفاجآت والمناورات الاسرائيلية.

استطاعت الدبلوماسية المصرية عبر الزمان أن تحقق انجازات متنوعة ، فى كثير من الميادين والملفات الاقليمية والدولية ، خلال إضطلاعها بدور مؤثر وبناء فى نطاق الأزمات المتفجرة فى منطقة الشرق الاوسط ، التى اصبحت بؤرة الأزمات الساخنة فى العالم على إطلاقه ، ويتسم هذا الدور بسياسة ثابتة من قيمة الحضارة المصرية التى تتمسك بالسلام وأمن الشعوب وهذا هو مضمون سياسة دبلوماسية تطويق الأزمات.

وتلك هى سياسة مصر ومبادراتها الدبلوماسية التى قامت بها مصر خلال الأونة الأخيرة، بالإضافة إلى انه كان لها أثرها



السفير مصطفى العيسوى



السفير وفاء حجازى

مع الدول الكبرى ، خلال استمرار العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة ، وفتح آفاق للعلاقات مع روسيا والصين والإتحاد الإوروبى، وزاد دور الدبلوماسية المصرية فى مجال السياسة الخارجية مع حلول عام 2014 مع إزدياد التداخل بين الوضع الداخلى وقضايا السياسة الخارجية ، وظهرت مفاهيم جديدة منها على سبيل المثال دبلوماسية المؤتمرات – الدبلوماسية الإقتصادية – التنمية والبيئة – دبلوماسية المناخ – دبلوماسية القمة وقيادة الاتحاد الإفريقى 2019 – اتفاقيات ترسيم الحدود المصرية مع اليونان فى 6 اغسطس 2020 ومع دول الجوار البحرى مع السعودية ، اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية والتسليح وبذلك تم توسيع مصادر شراء السلاح بعيدا عن المشروطة السياسية.

ولا يمكن حصر انجازات الدبلوماسية وحصر العمل الدبلوماسى وإنجازاته على مدى السنوات الماضية ، التى مرت منذ إنشاء الوزارة حتى الآن.



خليج فيورد فى طابا

بمنصب وزير الخارجية ، لتمكن من ممارسة سياسة دبلوماسية تطويق الأزمات ، فى إطار مطالب مصر الوطنية ، والتفاوض مع الإنجليز ، ومن خلال تلك السياسة توصلت مصر إلى إبرام معاهدة الصداقة المصرية البريطانية عام 1936 ، وتبع ذلك إلغاء الإمتيازات الأجنبية عام 1937 ، التى كانت تعطى الأجانب وضعا يعلو على قوانين الشرعية المصرية ، وإلغاء المحاكم المختلطة المختصة بمحاكمة الأجانب داخل مصر .

وبعد ثورة 1952 طرأ التغيير الثورى على كل مؤسسات الدولة ، وبذلك شمل التغيير مؤسسة وزارة الخارجية واتسعت دائرة العمل السياسى لتشمل الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية، ومن هنا بدأت التحديات السياسية الدولية لمصر، ودخلت الدبلوماسية المصرية فى معارك شرسة ، بدايتها مفاوضات الجلاء التى حققت نجاحها بعقد إتفاقية الجلاء ، فى 18 يونيه 1954 ، مارست فيها الخارجية دورها الدبلوماسى بكفاءة وجدارة عالية ، وتلا ذلك معركة تأميم قناة السويس وحرب 1956 وتعددت المعارك ، فكانت معركة كسر احتكار السلاح وتحرير افريقيا وإقامة منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز ثم حرب 1967 وحرب اكتوبر المجيدة وطوال تاريخ مصر كانت وظلت المعارك المتشابكة والمتعددة ومتواصلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فى مواجهة الدبلوماسية المصرية .

ومنذ 30 يونيو عام 2013 شهدت الدبلوماسية المصرية تحركا نشطا فى التوجه ناحية آسيا ، وكذلك دائرة شرق المتوسط ، واستعادت مصر قدرا عظيما من التوازن فى علاقتها

«حرفوف» أول دبلوماسى فى العالم
فى كتابه المعروف «السياسة» الذى مر على تأليفه أكثر
من ألفين وربعمائة عام، ذكر أفلاطون أن «المصريين
هم أقدم شعب فى العالم، وأنه كانت لهم دوماً القوانين
والتنظيم السياسى، وأنه علينا (الإغريق) الاستفادة مما
تم اكتشافه فى هذا الأمر . فالمصريون أول من أسس
الدولة القومية كوحدة سياسية متطابقة مع الدولة
القومية الحديثة، وهذا ما ذكره المؤرخ البريطانى «طوبى
ويلكينسون» فى كتابه «صعود وهبوط مصر القديمة»
مشيراً إلى أن الدولة القومية كانت «من ابتكار المصريين».



سكرتير أول
عمرو محي الدين

الدبلوماسية المصرية الرفيعة منذ عصر الأسرات القديمة ونشأة النظام الدولى



«حرفوف» أول دبلوماسى فى العالم
(مقبرة حروف بمنطقة قبة الهوا بأسوان-مصر)

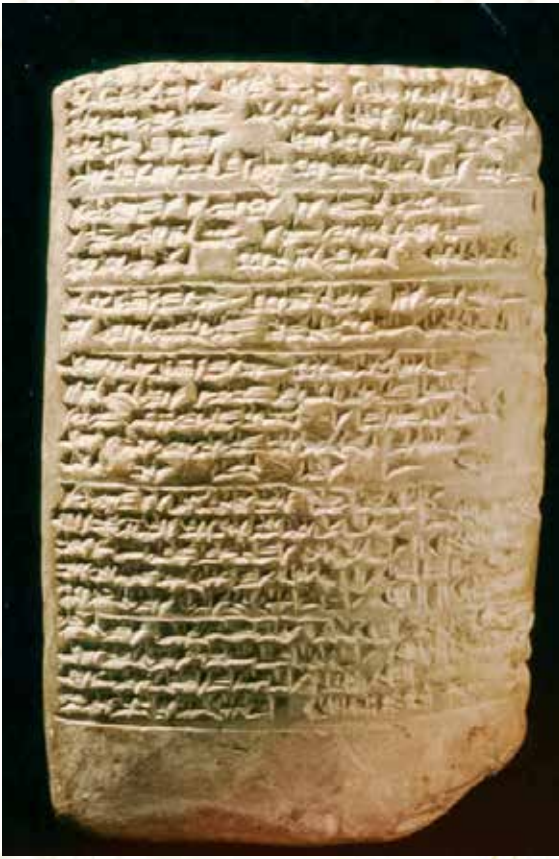
وقبرص وغيرها من ممالك، ومحفوظة فى عدة متاحف من بينها متحف
المتروبوليتان فى نيويورك والمتحف البريطانى فى لندن ومتحف اللوفر
فى فرنسا ومتاحف ألمانيا وغيرها.
تسدل خطابات العمارة التى وجدت فى العاصمة المصرية القديمة

لذا فليس غريباً على من وضعوا أساس الدولة كوحدة سياسية، أن يكونوا
هم من وضعوا أساس الدبلوماسية كأحد أدوات ممارسة العلاقات الدولية
مع العالم الخارجى قبل آلاف الأعوام من ظهور الدولة القومية الحديثة
والعلاقات الدولية المعاصرة. وإذا حاولنا البحث فى تاريخ الأمم عن «أول
دبلوماسى» فى العالم، فإننا سنجد ذلك إبان الدولة القديمة مذكوراً فى
سفرة المبعوث المصرى «حرفوف» خلال حكم الملكين «ميرين رع» و
«ببى الثانى»، التى قام بها إلى مملكة «يام» جنوب مصر فى القرن الثانى
والعشرين قبل الميلاد، واستمرت لمدة سبع أشهر قام خلالها بالتعرف عن
كثب على تطورات الأوضاع والإبراق للعاصمة المصرية، وكذلك التفاوض
مع قادة تلك المملكة، وبما يدل على القيام بوظائف الدبلوماسية على أكمل
وجه، وتبعها ثلاث سفرات أخريات شملت المفاوضات رفيعة المستوى مع
قادة المملكة التى كانت فى صراع مع قبائل «التمحو» فى ليبيا، وأسهمت
مصر من خلال هذا الدور فى إرساء السلام فى المنطقة من خلال ممارسة
تلك الدبلوماسية الرفيعة.

«خطابات العمارة» أول أرشيف دبلوماسى

فمصر باعتبارها «دولة قومية» منذ القدم كانت لها أدواتها الدبلوماسية
فى التواصل والتفاوض مع دول العالم منذ نشأة الدولة القومية وتطورها
وظهور العلاقات الدولية بين الدول وبعضها، ومع تطور العالم وبزوغ
الممالك المختلفة على الحدود المصرية فى الشرق الأدنى وعبر البحر
المتوسط، فقد تطورت أدوات الدبلوماسية المصرية، وصارت الرسائل
المتبادلة أمراً متعارف عليه بين مصر ودول العالم، ولا تزال «خطابات
العمارة» إبان عصرى «أمنحتب الثالث» وخليفته «إخناتون» خلال الأسرة
الثامنة عشر فى الدولة الحديثة فى القرن الثالث عشر قبل الميلاد، التى
تبادلاها مع ملوك العالم، دليلاً مادياً على تواصل مصر الدبلوماسى مع
كافة الدول.

فقد وجدت فى بدايات القرن العشرين فى منطقة «تل العمارة» وهو
الموقع الحديث للعاصمة المصرية القديمة «أخيتاتون» إبان فترة حكم
الملك المصرى «إخناتون» ما يربو على ربعمائة خطاب بين ملوك مصر
وملوك الدول الأخرى، ومن بينهم ملوك البابليين والميتانيين والآشوريين فى
العراق، والحيتيين فى الأناضول، وحكام القدس، وجبيل، ودمشق، ومجدو،



خطاب من الملك الميتاني «توشراتا» إلى الملك المصري «إخناتون» (المتحف البريطاني بلندن- المملكة المتحدة)

الدعم العسكري من مصر ويشير فيها إلى سيطرة الحيثيين على كافة الأراضي التي كانت خاضعة لمملكة الميتانيين، وخطابات الملك البابلي «بورنا بورياش» التي يشكو فيها من هجمات العبرانيين على القوافل التجارية، وخطابات «عبدى خيبا» ملك القدس والتي يتوسل فيها للملك المصري بأن يرسل قوات عسكرية لمساعدته على مقاومة هجمات تلك القبائل، انتهاءً بخطاب الملك «عزير» ملك «أمور» الذي ذكر فيه أن الحيثيين قد سيطروا على مدينة «عمقي» تحت إمرة القائد العسكري «لوباكو» بقوات تزيد على ٩٠ ألف جندي، تلك الخطابات التي تقص بالتفصيل تطور وتسارع الأحداث في العالم وتحولات النظام الدولي آنذاك.

«قادش» أول معاهدة سلام في البشرية

توسعت دولة الحيثيين وأسقطت دولة الميتانيين، واستفادت من انشغال إخناتون بالوضع الداخلي مع الثورة الدينية، وزادت من توسعها على حساب التواجد المصري في الشام، وقد أعاد «حور محب» الاستقرار الداخلي في مصر وحاول استعادة الدور الخارجي المصري، واستكمل ذلك خليفته رمسيس الأول وسيتي الأول ثم رمسيس الثاني والذي خاض حرب قادش ضد الحيثيين في معركة كبيرة خلدها التاريخ.

وقد تجلت الدبلوماسية المصرية في أبهى صورها على الإطلاق مع توصل مصر مع مملكة الحيثيين إلى أول معاهدة سلام مكتوبة عرفها التاريخ، بعد خمسة عشر عاماً من حرب قادش عام ١٢٧٤ ق.م التي خاضها الملك المصري «رمسيس الثاني»، وسبقها جولات من المفاوضات والبعثات الدبلوماسية المتبادلة بين العاصمتين المصرية والحيثية، حيث وصل السفير الحيثي «تارتيسيبو» إلى العاصمة المصرية «بار-رمسيس» في ١٢٥٩ ق.م لتقديم لوحة فضية منقوش عليها نص اتفاقية قادش التي أنهت فصلاً طويلاً من الصراع بين مصر والحيثيين، وأوقفت توسع الحيثيين على حساب الممالك المختلفة، لتحقيق مصر بذلك الاستقرار الإقليمي لعقود من الزمن بعد فترات من التوتر والصراع.

وتتضمن نصوص المعاهدة الاتفاق على إنهاء حالة العداء واستعادة العلاقات الودية بين البلدين، والاتفاق على عدم العدوان في المستقبل، وتسليم الهاربين من الجانبين مع ضمان المحاكمة العادلة، وغير ذلك من



خطاب من الملك الآشوري «آشور-أوباليت» إلى الملك المصري إخناتون (متحف المتروبوليتان بنيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية)

على وجود «أرشيف للمراسلات الدبلوماسية» أو بما يعنى «وزارة خارجية مصرية» تقوم بأداء دورها الدبلوماسي في تنظيم العلاقات الخارجية للدولة المصرية بشكل احترافي إبان حكم أمنحتب الثالث وإخناتون، بل وتشير إلى وجود سفراء معتمدين لمصر في العالم من بينهم السفير «حاني» والسفير «يانخام» والتي كانت لهما إسهامات هامة في التواصل مع دول العالم آنذاك لاسيما في الشرق الأدنى، ولا شك في أن هذه الخطابات مجرد جزء يسير مما تبقى من أثر للمراسلات المصرية، وأنه لا بد وأن يكون قد سبقها ولحق عليها بطبيعة الحال مراسلات أخرى بين مصر ودول العالم وبما يدل على الدبلوماسية المصرية الرفيعة منذ أكثر من ثلاث آلاف عام. من بين خطابات العمارنة، خطاب الملك البابلي «كادشمان إنليل» إلى الملك المصري «أمنحتب الثالث» والذي يشير إلى تبادل «المبعوثين» بين البلدين للتفاوض بشأن ترسيخ «علاقات أخوية» بينهما، وخطاب الملك البابلي «بورنا بورياش» إلى الملك المصري «إخناتون» والذي يعرب فيه عن الرغبة في استمرار العلاقات الودية كما كانت خلال فترات حكم الملوك السابقين.

كذلك جاءت خطابات الملك الميتاني «توشراتا»، والذي كان حليفاً للمصريين، إلى الملك المصري «أمنحتب الثالث» والتي تشير إلى تبادل المبعوثين والعلاقات الودية أيضاً، وخطابه إلى الملكة «نيا» أرملة «أمنحتب الثالث» بعد وفاة الملك، ثم إلى الملك «إخناتون» للتأكيد على استمرار علاقات الود والصداقة. وكذلك خطاب الملك الحيثي «شوبليولوما» إلى الملك «إخناتون» والذي يؤكد فيه على رغبته في استمرار العلاقات الودية كما كان الحال في عهد الملك السابق «أمنحتب الثالث».

مع توتر الأوضاع الدولية إبان فترة حكم «إخناتون» بسبب توسع مملكة الحيثيين على حساب الميتانيين انتهاءً بسقوط الدولة الميتانية ومقتل الملك «توشراتا» وسقوط عاصمتها «واشوجاني» على يد الملك الحيثي «شوبليولوما»، فقد تسارعت الأحداث بشكل كبير وبرز ذلك في خطابات ملوك الشام إلى الملك المصري «إخناتون» طالبيين منه التدخل لحماية ممالكهم من السقوط، وكان من أهمها خطابات «ريب عادي» ملك جبيل والتي يشكو فيها من تزايد هجمات القبائل العبرانية على مملكته ويطلب



مستنسخ من معاهدة قادش (الأهم المتحدة- نيويورك) (الأصل متواجد في متحف إسطنبول الأركيولوجي)



خطاب من «ريب-عادي» أمير بيبيلوس (جبيل) (يمين) و خطاب من «بريديا» أمير «مجدو» (يسار) إلى ملك مصر (متحف اللوفر بباريس- فرنسا)



خطاب من «ريب-عادي» أمير بيبيلوس (جبيل) (يمين) و خطاب من «بريديا» أمير «مجدو» (يسار) إلى ملك مصر (متحف اللوفر بباريس- فرنسا)



خطاب من الملك القبرصي إلى الملك المصري «أمنحتب الثالث» (برلين-ألمانيا) Vorderasiatisches Museum

الأول من عناصر النظام الدولي. ومع ظهور هذا العنصر وبدء التفاعلات بين الفاعلين سواء من خلال التجارة أو الحروب، بدأ هيكل هذا النظام يتشكل مع توزيع القوة والثروة بين الفاعلين، وكذلك وجدت القواعد التي قامت عليها العلاقات بين هؤلاء الفاعلين. وبما أوجد نظاماً دولياً مكتمل الأركان، قبل أكثر من ثلاث آلاف عاماً من صلح ويستفاليا الأوروبي. فالنظام الدولي الذي ساد في العصر القديم كان تفاعلاً بين فاعلين من ثلاث قارات مختلفة، ما بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، بين دول من قوميات مختلفة وعلى نطاق واسع وممتد، والتي تدلل عليها العديد من الدلائل

بنود تم التوافق عليها بعد جولات متعددة من المفاوضات، وهي نصوص سبقة في تاريخ المعاهدات الدولية والعلاقات الخارجية في العالم. ومما لا شك فيه أن معاهدة قادش تعكس أمرين، الأول هو الدبلوماسية الرفيعة التي مارستها مصر من خلال جولات التفاوض والبعثات المتبادلة وصولاً إلى النص النهائي المتفق عليه للاتفاقية، وثانياً حرص مصر على التوصل إلى سلام دائم وشامل مع دولة الحيثيين لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي. ولمعاهدة سلام قادش رمزية خاصة في الدبلوماسية الدولية في الوقت الراهن، إذ أنه لا يزال مستنسخ من الاتفاقية معلق في أحد ممرات الأمم المتحدة في نيويورك في الطريق المؤدى إلى مجلس الأمن، لتذكر العالم برسالة سلام كانت مصر على الدوام حاملة لها على مر العصور.

مصر وعلاقتها الخارجية وأصل النظام الدولي

تعتمد الفرضيات الأكاديمية الغربية حول نشأة النظام الدولي على « صلح ويستفاليا » في ١٦٤٨ كأساس لنشأة هذا النظام تحت دعوى عدم وجود دول قومية قبل ذلك التاريخ، والحق أن انحسار الفكر السياسي الحديث في التاريخ الأوروبي كان أحد الأخطاء الأكاديمية -المتعمدة أو غير المتعمدة- والتي أدت إلى حدوث أخطاء تحليلية بالتبعية. ولا يختلف اثنين من علماء السياسة والعلاقات الدولية على أن ظاهرة النظام الدولي في مفهومها الشامل تعتمد على ثلاث عناصر أساسية، فما إن وجدت هذه العناصر الثلاثة فإنه يمكن الجزم بوجود نظام دولي مكتمل الأركان، وهذه العناصر الثلاثة هي: ١- الفاعلين (الدول القومية) ٢- الهيكل (توزيع القوة والثروة) ٣- القواعد (الأحكام التي تستند إليها العلاقات الدولية). وبرغم وجاهة الأطروحات التقليدية بأن ما قبل ويستفاليا -مباشرة- لم تكن هناك دولة قومية بالمعنى الحديث نظراً لتسيد نظام الإمبراطوريات التي تتجاوز حدود القوميات، فإن العالم لم ينشأ عند ويستفاليا أو قبلها مباشرة. فبالعودة إلى تاريخ البشرية كان لزاماً على المفكرين الرجوع إلى بداية العالم والبحث عن النقطة الأولى التي نشأت فيها الدول القومية باعتبارها أول عناصر ظاهرة النظام الدولي، والنظر فيما إذا كان هناك هيكل وقواعد لهذا النظام.

ولم يخل طوبى ويلكنسون المؤرخ البريطاني الشهير بإمدادنا بهذه المعلومة في كتابه الشهير « صعود وهبوط مصر القديمة » حيث ذكر صراحة بأن «توحيد مصر في عام 2950 قبل الميلاد قد خلق أول دولة قومية في العالم» وأن «مفهوم الدولة القومية -كإقليم سياسي له شعب يتشارك الهوية- كان من اختراع المصريين القدماء». ومن ثم ومع بدء ظهور الدول القومية ابتداءً بمصر وبعدها الدولة الأكادية في العراق وصولاً إلى بدء ظهور الدولة اليونانية الموحدة في مرحلة لاحقة، قد أوجد العنصر



الملك رمسيس الثاني- المتحف المصري الكبير

خط المواجهة في ميادين العالم كحائط صد للدفاع عن المصالح المصرية، وجسور للتواصل الثقافي بين شعوب العالم، وممر للتبادل التجاري وخلق الفرص الاقتصادية التي تعود بالفائدة على مصر والعالم.

الصور التوضيحية

«حرخوف» أول دبلوماسي في العالم
(مقبرة حرخوف بمنطقة قبة الهوا بأسوان-مصر)
خطاب من الملك الآشوري «أشور-أوباليت» إلى الملك المصري

إخناتون

(متحف المتروبوليتان بنيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية)
خطاب من الملك الميتاني «توشراتا» إلى الملك المصري «إخناتون»
(المتحف البريطاني بلندن-المملكة المتحدة)
خطاب من الملك القبرصي إلى الملك المصري «أمنحتب الثالث»
ببرلين-ألمانيا) Vorderasiatisches Museum
خطاب من «ريب-عادي» أمير بيبولوس (جبيل) - (يمين) - و خطاب من
«بريديا» أمير «مجدو» (يسار)

إلى ملك مصر

(متحف اللوفر بباريس-فرنسا)

مستنسخ من معاهدة قادش (الأمم المتحدة-نيويورك)

(الأصل متواجد في متحف إسطنبول الأركيولوجي)

الملك أمنحتب الثالث وزوجته الملكة «تي»: المتحف المصري

الملك إخناتون: المتحف المصري

الملك رمسيس الثاني: المتحف المصري الكبير

معركة قادش: معبد الكرنك- الأقصر

Resources

1. Bryce,Trevor.Warriors of Anatolia: a concise history of the Hittites.Bloomsbury Academic
2. Cohen.Raymond & Westbrook.Raymond. Amarna Diplomacy: the beginnings of International Relations.Chapter Six by Betsy Bryan; The Egyptian perspective on Mitanni,John Hopkins University press.2000
3. Hassan.Selim translated by the author from Arabic to English.Encyclopedia of Ancient Egypt: Part VI
4. Oppenheim.Leo.Ancient Mesopotamia: Portrait of a dead civilization. The University of Chicago Press.1977
5. Williams.Henry.Ancient Mesopotamia.Ozymandias press.2016
6. Wilkinson.Toby (TRN). Writings from ancient Egypt. Penguin Group USA.2017
7. Wilkinson.Toby.the Rise and Fall of Ancient Egypt.United States Random House.New York.2010
8. Wilson,John A. "The Texts of the Battle of Kadesh." The American Journal of Semitic Languages and Literatures 43.no. 4 (1927).



الملك إخناتون- المتحف المصري



الملك أمنحتب الثالث وزوجته الملكة «تي»- المتحف المصري



معركة قادش- معبد الكرنك- الأقصر

المادية وعلى رأسها خطابات العمارة، فضلاً عن التعاملات التجارية الدولية القائمة على قواعد متعارف عليها دولياً وكذلك الصراعات التي قامت بين دول هذا العالم القديم وتحديد لها لمناطق النفوذ. فحرب قادش على سبيل المثال وقعت على نطاق واسع ما بين دولة أفريقية (مصر) ودولة أوروبية (الحيتيين) على أراضي آسيوية (سوريا)، والتي أفضت في النهاية إلى سلام قادش والذي كان أول وثيقة مكتوبة لمعاهدة سلام في العالم تعكس دبلوماسية رفيعة تؤكد وتدلل على علاقات دولية مكتملة الأركان في نظام دولي بأركانه الثلاثة: الفاعلين والهيكل والقواعد، لعبت فيه مصر من خلال اتصالاتها الدبلوماسية على مر العصور دوراً أساسياً أسهم في نشأة وتطور مفهوم النظام الدولي وأدواته وقواعده.

وختاماً، ستظل الدبلوماسية المصرية الرفيعة تستكمل مهامها الجسام التي بدأتها منذ آلاف الأعوام وعلى مر العصور والحقب التاريخية، يستلهم أبنائها في أروقة وزارة الخارجية العريقة من أجدادهم عبرة الأزمنة، ويتوارثون أسرار المعرفة الدبلوماسية وتقاليدها وحكماتها وخباياها، كما يتوارثون الكهان أسرار التحنيط، ويستقون دروساً من تجارب التاريخ بما حمله لمصر من لحظات صعود وأفول على السواء، لتشكل بها محمداً رئيسياً لسياسة مصر الخارجية ومفاهيمها للأمن القومي، وترسم من خلالها وجهة واثقة لصعود جديد في عالم متعدد يتشكل في لحظة تاريخية هامة، تلعب فيه الدبلوماسية المصرية الحديثة، كما فعلت في عصر الأجداد، دوراً رئيسياً في نظام العالم وعلاقات الدول كقوة صاعدة للاستقرار والسلام الإقليمي والدولي، وعاملاً مهماً في تحقيق التنمية العالمية والمنفعة والخير للبشرية، يقف دبلوماسيوها، كورثة للعلم والمعرفة والتاريخ والحكمة، في

تعددت علاقات مصر الخارجية بعد ان دخلت فى حوزة الخلافة الإسلامية ، فتارة هى إحدى الولايات وتارة هى دولة مستقلة ذات سيادة . ونحن هنا بصدد الحديث عن الدبلوماسية المصرية فى العصر المملوكى وأحد فصولها المهمة مع دولة الحبشة ، حيث تميزت هذه الفترة بعلاقات دبلوماسية وطيدة بين الدولتين، فقد كانت هناك مصالح دينية واقتصادية وسياسية مشتركة ، فالمصالح الدينية كانت تتمثل فى تعيين المطران الحبشى من قبل بطريرك الإسكندرية حيث ترتب على تعيينه عدة مسائل دينية ودنيوية وسياسية تتعلق بعدم وجوده .



د. نهى حمدنا الله مصطفى حسن
مدرس التاريخ والحضرة الإسلامية
كلية الآداب جامعة عين شمس

الدبلوماسية المصرية فى العصر الإسلامى (عصر المماليك نموذجاً)

هناك ، وتعهد بإرسال الهدايا للسلطان . وانتهت هذه المراسلة بعدم إرسال مطران وذلك لأن ملك الحبشة لم يرسلها بنفسه بل أرسلها مع صاحب اليمن ، وأمام هذا الرفض طلب مطرانا سريانيا من الشام . تسببت هذه الرسالة فى توتر العلاقات المصرية الحبشية لعدة أعوام وذلك بسبب غطرسة يكونوا أملاك ورد فعل السلطان بيبرس القوى عليه لتأتى الرسالة الثانية لتعيد إصلاح العلاقات والتي كانت مقدمة من من الملك (يجبا صهيون) إلى المنصور قلاوون 689هـ / 1290م ، وكانت على ثلاثة أقسام : القسم الأول موجه إلى بطرك الإسكندرية والثانى إلى السلطان المصرى والثالث إلى الرهبان الأحباش فى القدس الشريف . وهنا نشير إلى أهم جزء وهو الرسالة المقدمة للمنصور قلاوون الذى تعلم الدرس من والده وتوسل للسلطان المصرى فى طلب المطران وأنه سيقدم هدايا كثيرة للسلطان فى المقابل . وبشكل عام كان محتوى الرسائل ذا طابع ودى للغاية يهدف لتحسين العلاقات المصرية الحبشية ولم يرسلها عن طريق وسيط كما فعل والده .

أما المصالح الإقتصادية تمثلت فى سيطرة مملكة الحبشة على إمارات الطراز الإسلامى والتي تحوى موانئ شرق افريقيا الهامة التى تستقبل بضائع الهند والشرق الأقصى ، وهى عبارة عن إمارات إسلامية تطل على المحيط الهندى فى افريقيا .

اما العامل السياسى فتمثل فى استخدام لغة التهديد من قبل ملك الحبشة وتوجيهها للسلطان المملوكى بقطع مياه النيل من منابعها . وطلباتهم المتكررة بتعيين المطران وحسن معاملة نصارى مصر فى مقابل حسن عاملتهم للمسلمين فى بلادهم وفى إمارات الطراز الإسلامى .

و سوف نقتصر الحديث هنا بذكر أربع رسائل فقط على سبيل المثال لا الحصر . حيث كانت الرسائل المتبادلة عبارة عن ثمان رسائل خلال عصر المماليك . بدأت الرسالة الأولى فى عهد الظاهر بيبرس 673هـ / 1274م وجهها إليه الملك (يكونو أملاك) عن طريق صاحب اليمن آنذاك طلب فيها تعيين مطران للحبشة يكون بصحة جيدة وذلك بسبب سوء الأحوال المناخية

أما الرسالة الثالثة كانت عام 726 هـ/1325م، وكانت موجهة من الملك (عمدا صهيون) 712743 هـ/1312-1342م ، إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون 709-741 هـ/131-1340م ، وكان الملك يطلب فيها من السلطان أن يحسن معاملة نصارى مصر . وذلك بسبب ما بلغه من معاناتهم وأنهم فى ذل وهوان وطلب منه فتح الكنائس المغلقة . وهدد السلطان بأنه سوف يسئ معاملة المسلمين فى بلاده، ومسلمى الطراز . وسوف يغلق مساجدهم وهدد بسد مجرى النيل عماد الحياة فى مصر !!! . وكان رد السلطان عليه بأن سخر منه وضحك من كلامه وعامل مبعوثيه بطريقة مهينة جدا وذلك بسبب ما بلغ السلطان من حروب عمدا صهيون على مسلمى الطراز . والنموذج الرابع والأخير من هذه الرسائل كان عام 788 هـ/1403م حيث جاء

رسل ملك الحبشة الملك داوود بن سيف ارعد 784-814 هـ/ 1382-1411م ، للسلطان برقوق 784-790 هـ/ 1382-1388م، وقدموا الكثير من الهدايا التى تنوعت بين قماش وطرائف وقدور ذهب وجواري وطواشى وغيرها من النفائس . بهدف تعيين مطران جديد كما هو المعتاد . وختاماً يمكن القول أن هذه الرسائل قد عكست أهمية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حيث ارتكزت على عدة محاور أهمها المحور الدينى حيث ترسيم المطران فى الحبشة عن طريق كنيسة الإسكندرية فى مصر . والذى كان لهم بمثابة الخليفة على دين النصرانية . والذى يستطيع التصرف بالولاية والعزل ولا تصح ولاية أى حطى حبشى إلا بموافقة، ثم تنصيب رسمى من قبل بطرك الإسكندرية . الذى يولى عليهم مطرانا بعد مطران .

ذكر ورود رسل الحبشة إلى أبواب مولانا السلطان

٣٥٣ فى شهر رمضان سنة تسع وخمسين وستة ، ورد رسول من جهة الحبشة ترجمته : // للوك الحبش سلطان / ملك الحبشة يكرام / صيون مضمونة : أنه أرسل رسولا بسبب السلام ، ومنه لأجل البيت المقدس : توب على الحبشة ، ومائة نجمة فلو توبوا إلى الجياكل . وتأل إنقاذ ذلك الرعيان الحبش الذين بالقوس الشريف ، ويوصى عليهم بالأجتمعا من دنول / الجياكل . وقال : إنه سيرحمه يرمف بن عبد الرحمن شريف ، حزمة شحنة مثل ، ويسأل فى إنقاذ مطران لإصلاح بلاد الحبشة التى فيها القصارى والمسلمين . وقال : إنه ما هو مثل والله (٣٥٤) ، وإننى أسخط المسلمين فى جميع ملككم ، ومولا يحنظط الصلارى فى بلادى حتى نصير مشورة واحدة // ويذكر واحدة ، وتتواصل الأوسل من الجيوش . والذى تركزت البادية به عند إنقاذ المطران ، من الخدام والكورى ، والذهب والأحد ، ويصل مع رسول . وكان يطلب يبر ذلك حصة رسول يوسف ؛ لكن تأثر لأجل المطران الصلارى ، الذى أنقذ البلاد فى زمان والله - هو من أعياده المسلمين - واشتهى أن يفسر / المطران للقرى حصة رسول السلطان وصية رسول ، وأنا أنظر جواب السلطان ، يصلح المسلمين والقصارى حتى تتصلع بلاد الحبشة . ولا يقول السلطان : ما وصفنى الورايد (٣٥٥) التى حيرت البادية بها عند طلب المطران . فإنا وصل حصة رسول السلطان ورسل ، عمت ما يشتهي السلطان ويوصى // على البرك .

٣٥٥ وفى طي الكتاب ورقة مضمونها : فى سبب الكتاب ، الذى كان السلطان سيده

إلى والدى . والكتاب بخط الملك مؤلف هذه [الشرة] الشرة عن الملك الظاهر (٣٥٦) تاريخ : مستهل شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستة ، وأقابه ، وصلت مكانة حشرة الملك الجليل الميام المادل فى ملكته حتى / ملك أعرا (٣٥٧) ، أكبر ملك الحبش ، الحاكم على ما لم من الحبش ، بجاشى ، عصره سيف الملك الليسيه ، عشد دى النصرانية ، صديق للوك والسلاطين ، ومضمونه (٣٥٨) : إن كتابك تضمن طلب مطران ، ولم يحضر من جيتك رسول يكون الاختيار بحضوره ، لأن كتابك يتضمن أن المطران المطلوب ، يكون لا يبر ذميا // ولا فقة ، ومن يتصف بهذا الوصف ، لا ينجح لإيجسود رسولك . وكان كتاب السلطان الملك المظفر صاحب الدين ، يذكر أن كتاب الملك وصل إليه نجمة فاسد بطلب المطران ، وأنه أقام عنده حتى يبر الجواب ، وقد سير الجواب ، وصلت بورقة باسم صالح بن ياسين / بن عبد الرحمن بن شريف ابن أخى الرسول القرامل من الحبشة قال : إنه كان فى

والرابع قال : ما يروح رفيق ، ونحن نحفظ كل من يأتى من بلاد المسلمين ، فتسير بمرأنا بمقتلهم .

قال القاضى يحيى الدين بن عبد الظاهر - مؤلف سيرة الظاهر (٣٥٩) - فكتب جواب الكتاب عن السلطان ، وهذه نسخته :

ورد كتاب الملك الجليل الميام ، المادل فى ملكته حتى ملك أعرا ، أكبر ملك الحبش ، الحاكم على ما لم من الحبش ، بجاشى عصره ، صديق للوك والسلاطين ، سلطان الأحرار ، حرس الله نفسه ، وبني على الخير أسه فوقنا عليه ، ولهدنا ما فيه .

فأما طلب المطران فلم يحضر من جهة الملك أحد حتى كنا نعرف القرض للمطرب ، وإذا كتاب مولانا السلطان الملك المظفر ورد ، ومضمونه : أنه وصل من جهة كتاب ، وقاسد ، وأنه أقام عنده حتى يبر إليه الجواب .

وأما ما ذكره من كثرة صاكره ، وأن من جيتا مائة ألف فارس مسلمين ، فأنه تال يكثر فى صاكر الإسلام .

وأما ربح بلاده ، فالأجبال مقدرة من الله تعالى ، وما جوت أسد إلا بأجله ، ومن فرغ أجله مات ، والله أعلم .

وقد هذه السنة (٧٧٣ هـ / ١٣٧٤ م) ، ورد إلى الأبواب الشريفة للكنيسة الظاهرية / كتاب صاحب الحبشة ، وأمامه د عر الملك ، شين كتاب صاحب الدين ، وصاحب الدين . يذكر فى كتابه : أن صاحب الحبشة قد أقدمنى فى حانية عند مولانا السلطان ، وقد سيرت كتابه خلف كتابي .

ومضمون كتاب الحبشة إلى السلطان : أتل المالك يطل الأرض ، وينص بين يدى السلطان الملك الظاهر - عله الله ملكه - أن رسولا وصل إلى من والى قوس بسبب الراسب الذى جاءنا ، ضمن ما جانا مطران مولانا السلطان ، ونحن عبيده ، فبرم مولانا السلطان لا بطرك ، يبر لنا مطران يكون رجلا جيداً علماً لا يجي ذمياً ولا فقة ، ويرسله إلى مدينة حوان .

وأتل المالك يسر إلى توب الملك المظفر صاحب الدين ما يبره ، وهو يسر ، إلى توب مولانا السلطان . وما كان سبب تأخر الرسل عن الحضور إلى بنى يدى السلطان إلا أنى كمت فى بيكار ، وللك داود قد توفى وقد ملك موشه والله ، وعندى فى عسكري مائة ألف فارس مسلمين .

وأما النصارى فكثير لا يحسون ، وكلهم ظالمين ، ونعت أوارمك ، والمطران الكبير يدعوك . وعكذا الخلق كثير يتولون : الذين .

وكل من يصل من المسلمين إلى بلادنا يتكون له أهل اللالك ، ونحفظهم ونسفرهم ، كما يبروا ويشاروا . وأما الرسول الذى سيروه من عند والى قوس فهو ريش ، وبلادنا بلاد ونجة أى من مرض فيها لا يتقدر أحد يدخل إليه ، وأما من شتم راحته يبرضى فيموت .

ابن عبد الظاهر : بشرى الأبرار والصلوات . القاهرة ١٢١١ ، ص ٢٩٢ ، ٢٩١ .

ولا تجوز صحة التعميد إلا بإتصال من بطرك الإسكندرية من خلال ممثله الذى يرسله . وكان غيابه يعرض الكثير من الشئون الدينية والإجتماعية لخطر الإنهيار . بالإضافة إلى ما تمده مصر بها من كتب دينية والتى حرصت الحبشة على ترجمتها من العربية والقبطية إلى اللغة الحبشية (الأمهرية) وذلك من أجل الحفاظ على العقيدة . وكان حكام مصر فى المقابل يطالبون بحماية مسلمى الطراز وكان كل طرف يستخدم كافة قواه لدرجة أن حكام الحبشة فى أغلب رسائلهم يلوحون بورقة مياه النيل وصولاً لأهدافهم . وفيما يلى عرض لنموذجين من الرسائل التى تم تسجيلها فى المصادر الإسلامية .



د. حاتم الجوهري

فى عام 2024م أصدرت كتاب: «الدبلوماسية الثقافية
البديلة»، وفى عام 2026م أصدرت كتاب: «نظرية الجغرافيا
الثقافية الرابطة»، يتفق الكتابان فى أنهما يطرحان تصورا
جديدا لتوظيف «القوة الناعمة» المصرية والعربية فى القرن
الـ21، يتجاوز لحد بعيد الأطر التقليدية السابقة.

القوة الناعمة: بين الدبلوماسية الثقافية والجغرافيا الثقافية

الثقافى المطلق لتهمين على الآخر، سواء كان هذا المبرر رابطة
قومية عنصرية (النموذج الألماني)، أو أيديولوجى للتمدن باسم
الرجل الأبيض البروتستانتى الرأسمالى الاستعماري التوسعي
(النموذج البريطاني / الأمريكي)، أو أيديولوجى للتمدن باسم دولة
عمالية عالمية شيوعية (النموذج السوفيتي).

جواهر البديل النظري الجديد

بينما فى كتابي «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة» طرحت
مشروعا لمواجهة الأثر الراهن للجغرافيا السياسية الغربية فى
عالمنا العربى، خاصة الاختراق الأخير الحاصل والتفكيك فى
المكون الثقافى وتمدد سرديات إقليمية معادية (صهيونية
إبراهيمية، وأفروسنترزم من أثيوبيا) وسرديات منافسة (السردية
الشيعية، والسردية العثمانية الجديدة). وذلك عبر رفع المكون
الثقافى واستعادة نفوذه الجغرافى ليدفع التمدد الإقليمى الهوياتى
للوراء، معتبرا أن الأمن القومى الجديد هو سرديّة مشتركة بين
القوة الناعمة والقوة الصلبة، وفى ظل تفكك سرديات الذات العربية
القديمة بما يفرض بناء سرديّة ناعمة جديدة.

وفى كتابي «الدبلوماسية الثقافية البديلة» طرحت تصورا
لمواجهة معيارية القيم الثقافية العالمية، وتقديم نموذج وحيد
بوصفه المعيار الحقيقى للرقى والتحقق الثقافى، وقدمت فكرة
«المزيج الثقافى» العالمى أو الإقليمى بوصفه إمكانية لأن يكون
هناك تشارك من الجميع، فى بناء نموذج ثقافى تركيبي يكون لكل
المساهمين فيه قيمة متساوية، دون تفضيل أو مركزية لطرف على
آخر.. وفى التطبيق العربى لهذه الفكرة طرحت مشروع المشترك
الثقافى العربى بمؤتمراته الدولية، وطرحت مجال الدراسات
الثقافية العربية المقارنة ومنهج «الدرس الثقافى الحر».

القوة الناعمة: ما بعد جوزيف ناي

لقد عانى مفهوم «القوة الناعمة» فى الأدبيات السياسية من
هيمنة الأطروحة الغربية (أطروحة جوزيف ناي)، التى جعلت
من القوة الناعمة مجرد تابع تجميلى لخدمة «القوة الخشنة»،
خاصة بعدما تشوهت القوة الخشنة / السياسة بمرحلة الاستعمار

تضافر فى السياسات الخارجية

يقدم الكتابان فى مجال السياسات الخارجية تضافرا معرفيا
بين الفضاء الجيوثقافى من جهة الذى يعتبر الثقافة وسردياتها
الكبرى الجامعة فعلا استراتيجيا لتحقيق السيادة القومية، وبين
الدبلوماسية الثقافية البديلة التى تعتبر المكون الثقافى العربى
والإقليمى المشترك إطارا لخلق مزيج ثقافى للتبادل الثقافى
والعلاقات الخارجية المشتركة، لا يقل عن مركزية القيم والمعايير
الغربية فى نشأة وتوظيف الدبلوماسية الثقافية...

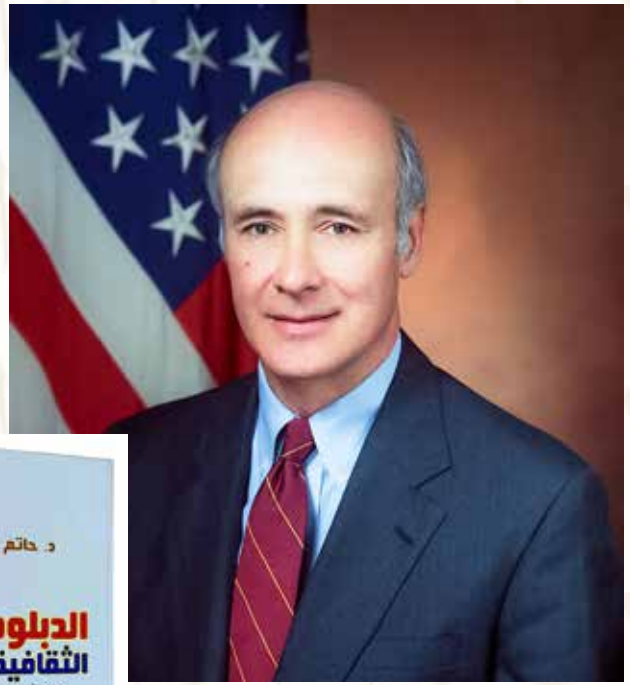
يمثل هذا التضافر فى جوهره تقويضا حاسما للمعيارية الغربية
وكسرا لـ«المركزية» المحتكرة للتخطيط العالمى، وفى الوقت نفسه
يتجاوز النمط العربى الكلاسيكى الذى قدمه البعض فى أشكال
هامشية بعيدة نوعا عن القيمة السيادية، والتنوع الحضاري /
الثقافى الفعال.

تفكيك «المركزية الغربية»

نشأت الدبلوماسية الثقافية والجغرافيا السياسية فى سياق
أوربى مركزى بحث، ولم أطرح الدبلوماسية الثقافية البديلة
وجغرافيا الثقافية الرابطة، إلا ليكونا معا سرديّة جديدة للذات
العربية فى القرن الـ21 خاصة وأن كل منهما تعمل فى نطاق
السياسات الخارجية، واستجابة للتحديات والسرديات المعادية
والمنافسة للذات العربية فى المنطقة.

تاريخيا تطورت الدبلوماسية الثقافية كمصطلح معاصر
فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونهاية مرحلة الاستعمار
الأوربى، بتوظيف نوع جديد من القوة الناعمة لتجميل وجه القوة
الغربية الخاشنة فى مرحلة الاستعمار، وتقديم القيم الثقافية
الغربية بوصفها معيارا وحيدا للثقافة والقيم العالمية يمثل
استعمارا من نوع جديد للعقل والروح.

من جهة أخرى تطورت الجغرافيا السياسية فى نهاية القرن
التاسع عشر وقبل الحرب العالمية الأولى، لتبرر للذات الغربية
حق التمدد والسيطرة على الجغرافيا والموارد والممرات الحيوية،
بإدعاء أن الجماعة التى تتمدد تملك المبرر المنطقي / الحضاري /



جوزيف ناي

وفظائرها. هذا المنظور حوّل ثقافات العالم الثالث وثقافتنا العربية بالتبعية إلى مجرد «هوامش» تبحث عن الاعتراف والشرعية وفق التقاليد المنهجية والمقاييس الأوروبية، وهو ما قاد الكثير من النخب العربية في مرحلة «ما بعد الاستقلال» إلى جمود معرفي، واستلاب فكري تراوح فيه المقاربات الثقافية مكانها دون فاعلية حقيقية، حتى وصلنا في القرن الـ21 حاليًا إلى مرحلة الانسداد.

القوة الناعمة الجديدة التي أطرحها هي شريك أساسي في بناء الفلسفة الوجودية للجماعة العربية وأمنها القومي، هي ضلع أساسي في بناء الأمن القوي دونها تعاني القوة الصلبة من غياب الغطاء الحامي، وتتعرض للتآكل والتراجع بسبب غياب السردية الثقافية التي تربطها بالجغرافيا التي تتواجد فيها.

الجغرافيا الثقافية كبنية أساسية والدبلوماسية الثقافية كأداة حركة

يتحقق الاندماج التنفيذي بين الأطروحتين من خلال معادلة حيوية تربط «الوعي الجيوثقافي» العام بـ«الممارسة الميدانية» الخاصة؛ حيث تمثل «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة» القاعدة والبنية التحتية العامة التي تعيد تأمين «مستودع الهوية» العربي بطبقاته المترابطة والمتعايشة على المستوى الاستراتيجي. وتقدم سردية ثقافية جديدة تتجاوز تناقضات الماضي وسردياته المنسدة لتحقيق السيادة على الجغرافيا وتدفع سرديات الآخرين للوراء.

بالمقابل، تأتي الدبلوماسية الثقافية البديلة لتمثل مجالاً تطبيقياً خاصاً للوعي بالتمايز الجيوثقافي، والحركة في نطاق التبادلات الثقافية العربية والإقليمية بمنطق بناء سردية عربية جامعة جديدة تخدمها المسارات الفرعية للدبلوماسية الثقافية، مبرزة مفهوم «دبلوماسية تبادل المزيج الثقافي» يوصفه التنوع الذي يلتزم بالإطار الجامع، والمزيج الثقافي المتعايش في طبقات مستودع الهوية التاريخي للبلد الواحد، وبين البلدان المتعددة على السواء. لتصبح الدبلوماسية الثقافية البديلة من أبرز نطاقات الحركة التي ترفد مشروع الجغرافيا الثقافية الرابطة لدى الذات العربية. أي أن الجغرافيا الثقافية ستؤمن «الداخل» وتجمع الشتات الجيوسياسي في «كتلة جيوقulture صلبة»، والدبلوماسية الثقافية تنطلق من هذه الكتلة لفرض شروط الوجود والتعارف الإنساني الإقليمي.

الدبلوماسية الثقافية وفلسفة «المشترك الثقافي»

إن هذا المشروع ليس مجرد فرضيات فكرية حاملة، بل هو

واقع سُجلت مخرجاته العلمية في كتب دولية عبر تطبيق فلسفة «المشترك الثقافي العربي» (في مؤتمرات مثل: المشترك بين مصر وتونس، ومصر واليمن، ومصر والعراق)، وأثبتت هذه التطبيق الميداني أنه في لحظات الاستقطاب والتناقضات السياسية الحادة، يظل «المشترك الثقافي» هو المعبر الآمن لكسر جمود الأطر القطرية الضيقة والانسدادات السياسية، والانتقال نحو السيادة الجيوثقافية الجماعية الجديدة في نطاق الدبلوماسية الثقافية.

من خلال هذا المشروع، يتم تفكيك السرديات المضادة التي تحاول تفجير «مستودع الهوية» العربي عبر تضخيم الهوامش وإشعال التناقضات المحلية، وبدلاً من ذلك نعيد الاعتبار لـ«المتون العربية» (Mainstream)-وهي الأعمدة المركزية الجامعة والحاضنة للتنوع الديني واللغوي والعرق في فضاءنا الحضاري-لتحويل التراث غير المادي من مجرد ذكرى فلكلورية ساكنة، إلى أرضية تنموية واقتصادية حية تتكامل مع التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، لتؤسس مساراً لسياسة خارجية عربية فاعلة جديدة.

مع التأكيد والتكرار على أن هذا المتن الجامع ليس عرقاً، ولا طائفة، ولا لغة أحادية، بل هو المجال الحضاري المشترك الذي يسمح بتعايش الطبقات الهويةية المتنوعة والمتجاوزة داخل سردية كبرى متفاعلة.

الجغرافيا الثقافية ومشروع «الكتلة الجيوثقافية الثالثة»

أما على المستوى الاستراتيجي فإن الجغرافيا الثقافية الرابطة ستسعى لبناء «كتلة جيوقulture ثالثة» قلبها عربي، تقدم لصانع القرار الاستراتيجي / الدبلوماسي خارطة طريق واضحة المعالم، تتحرك عبر «استراتيجية الجغرافيات الثلاث» المتوالية (والمتوازنة) كلما أمكن) والمترابطة وجوباً:

الجغرافيا الثقافية أولاً: عبر صياغة «سردية كبرى مشتركة» واستعادة المتن الجامعة وجبر تشققات الماضي من خلال الحراك العلمي والأهلي والرسمي العابر للحدود، وتجاوز الانسداد للسرديات التاريخية.

الجغرافيا الاقتصادية ثانياً: بتحويل «المزيج الثقافي والتراثي» إلى قطاع تمكين اقتصادي مستقل (اقتصاد الهوية)، وتكامل البنى التحتية للموارد الاستراتيجية عامة بين البلدان العربية.

الجغرافيا السياسية ثالثاً: بالوصول إلى تكتل فاعل ينسق سياساته الخارجية ويمارس دوره العالمي كـ«كتلة جيوقulture عالمية ثالثة»، يمكن أن نقف على قدم المساواة والندية في مواجهة صراع السرديات الكبرى بالقرن الـ21 وتفرض توازناً جديداً يحمي الأمن القومي لـ«الجغرافيا العربية».

خاتمة: دور جديد للقوة الناعمة

إن القوة الناعمة الجديدة لمصر والأمة العربية في القرن الحادي والعشرين لا تعني تحسين الصورة الذهنية لدى الآخر أو استجداء قبوله، بل تعني ممارسة لاستقلال سيادي ومعرفي في مواجهة سرديات إقليمية ودولية منافسة ومعدّية.

تعني أن تقدم الجغرافيا الثقافية الرابطة سردية ثقافية كبرى جديدة لتحقيق السيادة على الجغرافيا العربية وتدفع سرديات الآخر الإقليمي للوراء.

وأن تقدم الدبلوماسية الثقافية البديلة ردفاً لتلك السردية الكبرى عبر تبادلات ثقافية عربية وإقليمية، تؤكد على قيمة «المزيج الثقافي» الخاص بالمنطقة، وأنه ليس في حاجة لاعتراف من قيم ثقافية أخرى ترتبط بسرديات ترى في نفسها المركزية، والحق للتمدّد والسيطرة الناعمة والخشنة على الآخر.



لم تنقُص أربعون سنة على وفاة الإسكندر الأكبر حتى
انقسمت إمبراطوريته إلى ثلاث ممالك كبرى هي:
مملكة البطالمة في مصر، ومملكة السلوقيين في
سوريا والعراق وأجزاء واسعة من آسيا، ومملكة آل
أنتيغونوس في مقدونيا وبلاد اليونان. وكانت الحروب
مستعرة بين هذه الممالك الثلاث لفرض النفوذ
والهيمنة على شرق البحر المتوسط.



د. هيثم قنديل

أستاذ بقسم الآداب تاريخ جماعة عين شمس

الدبلوماسية في العصر البطلمي



صورة ٢

عملة لكليوباترا السابعة وماركوس أنطونيوس من حوالي ٣٦ ق. م. تعكس العملة تحالفاً سياسياً بين مصر البطلمية وروما، حيث استُخدمت العملة أداة لإعلان العلاقة السياسية وإظهار الاعتراف المتبادل بالسلطة. المصدر

The British Museum

1-CleMA-https://www.britishmuseum.org/collection/object/C_TC-p237

تُدار عبر أدوات مؤسسية، وأن النفوذ المصري في بحر إيجيه اعتمد على الدبلوماسية بقدر اعتماده على القوة العسكرية. (صورة ١)
وإذا كان مرسوم خريمونيديس يوضح كيف تعاملت الدبلوماسية البطلمية مع المدن اليونانية من خلال التحالفات المعلنة والاتفاقات الجماعية، فإن المشهد يتغير حين ننتقل إلى مستوى الدبلوماسية بين الممالك الكبرى؛ إذ لم يعد التفاوض يدور حول شعارات «حرية المدن» بقدر ما أصبح مرتبطاً بقضايا أكثر تعقيداً، مثل ترسيم الحدود، وتأمين مناطق النفوذ، وتنظيم الإيرادات المرتبطة بالأقاليم المتنازع عليها. وفي هذا السياق تبرز العلاقة مع الدولة السلوقية بوصفها أحد أهم ميادين العمل الدبلوماسي البطلمي، حيث لم تكن التسويات نتيجة للحملات العسكرية وحدها، ولكنها جاءت كذلك في صورة ترتيبات سياسية متكاملة جمعت بين اتفاقات السلام،

لم تنقُص أربعون سنة على وفاة الإسكندر الأكبر حتى انقسمت إمبراطوريته إلى ثلاث ممالك كبرى هي: مملكة البطالمة في مصر، ومملكة السلوقيين في سوريا والعراق وأجزاء واسعة من آسيا، ومملكة آل أنتيغونوس في مقدونيا وبلاد اليونان. وكانت الحروب مستعرة بين هذه الممالك الثلاث لفرض النفوذ والهيمنة على شرق البحر المتوسط. لكن إلى جانب الحرب لعبت الدبلوماسية دوراً بارزاً، خاصة في تاريخ دولة البطالمة، حتى تضمنَ حماية الجزر والموانئ التي كانت تسيطر عليها في بحر إيجة، وتؤمنَ هوامشها الاستراتيجية مثل قوريني (برقة في ليبيا) وجزيرة قبرص. ولم تكن الدبلوماسية البطلمية دبلوماسيةً ارتجالية، وإنما كانت دولة البطالمة تدير سياستها الخارجية بأدوات مؤسسية، يشهد بذلك المعاهدات المكتوبة التي حفظتها لنا النقوش، وإرسال البعثات الدبلوماسية وتبادلها كما تخبرنا كتابات المؤرخين في تلك الفترة. ويقدم مرسوم خريمونيديس (Chremonidean Decree) الصادر في أثينا عام 268/269 ق. م. مثلاً واضحاً على طبيعة هذه الدبلوماسية وآليات عملها في الواقع. فالمرسوم، الذي يُعلن تحالفاً بين أثينا وإسبرطة وعدٍ من المدن اليونانية في مواجهة النفوذ المقدوني، يُظهر الدور الذي لعبه بطليموس الثاني بوصفه داعماً لهذا التحالف وراعياً لحرية المدن اليونانية، ليس فقط من خلال التدخل العسكري المباشر، وإنما عبر شبكة من العلاقات السياسية والبعثات الدبلوماسية والالتزامات المتبادلة التي صيغت في وثيقة رسمية ونُقشت علناً. ويكشف نص المرسوم عن عناصر دبلوماسية واضحة مثل إرسال السفراء، وأداء قسم التحالف وفق تقاليد دبلوماسية محددة، وتعيين مندوبين للتشاور في الشؤون المشتركة، وتخصيص نفقات للبعثات الدبلوماسية. ومن ثم يبرز المرسوم بوصفه شاهداً على أن السياسة الخارجية البطلمية كانت

التي تُبقى المنافسة ضمن حدود يمكن إدارتها. وبهذا المعنى لم تكن الدبلوماسية أداة تُستخدم بعد انتهاء الصراع، ولكنها كانت وسيلة لتنظيمه والتحكم في إيقاعه، إذ سمحت للبطلامة بالحفاظ على حضورهم البحري وتأمين مصالحهم دون استنزاف مواردهم في حروب مفتوحة.

ومع دخول روما إلى ساحة شرق البحر المتوسط أخذت الدبلوماسية البطلمية تعمل داخل إطار سياسي آخذ في التحول، حيث لم يعد التفاعل مقتصرًا على ممالك متقاربة في القوة، وإنما أصبح مرتبطًا بقوة صاعدة تمتلك قدرة متزايدة على التأثير في مسار النزاعات الإقليمية وتوجيه نتائجها. وقد بدأت العلاقة في سياق اتصال دبلوماسي منظم تمثل في تبادل السفارات والاعتراف المتبادل بالمصالح خلال القرن الثالث قبل الميلاد، حين سعت مصر البطلمية إلى إدخال روما ضمن شبكة علاقاتها الخارجية باعتبارها عنصرًا يمكن توظيفه في تثبيت الاستقرار الإقليمي وصون توازن القوى القائم. ومع اتساع النفوذ الروماني في القرن الثاني قبل الميلاد اكتسبت هذه

العلاقة بعدًا أكثر تعقيدًا، إذ أصبحت المفاوضات والبعثات الدبلوماسية وسيلة أساسية لضمان حماية المصالح المصرية في ظل نظام سياسي يتجه تدريجيًا نحو مركز ثقل جديد، وبرزت الوساطة الرومانية في تسوية الأزمات الكبرى في شرق المتوسط، ليصبح اللجوء إلى روما جزءًا من الممارسة الدبلوماسية ذاتها. وتبلغ هذه المرحلة ذروتها في أواخر العصر البطلمي، حين اتخذت العلاقة مع روما صورة تحالف سياسي مباشر تجسد في ارتباط كليوباترا السابعة بماركوس أنطونيوس، حيث لم يعد التحالف يُعبر عنه عبر المعاهدات والسفارات فقط، وإنما ظهر في رموز رسمية تعكس تلاقى السلطتين سياسيًا. وتعد العملات التي حملت صورتها معًا شاهدًا على هذا المستوى من العلاقات، إذ تحولت العملة - بوصفها أداة إعلان رسمي للسلطة - إلى وسيلة لإظهار تحالف سياسي قائم على

الاعتراف المتبادل والمصلحة المشتركة داخل عالم أصبحت روما مركز ثقله السياسي. وتكشف هذه اللحظة عن التحول النهائي في وظيفة الدبلوماسية البطلمية، إذ انتقلت من إدارة توازن بين قوى متعددة إلى محاولة تأمين موقع الدولة داخل نظام دولي آخذ في التشكل حول قوة واحدة صاعدة، وهو تحول يعكس قدرة السياسة المصرية على التكيف مع تغير بنية العلاقات الدولية مع استمرار اعتمادها على أدوات التفاوض والتمثيل الرسمي وبناء التحالفات حتى لحظاتها الأخيرة. (صورة ٢)

وإذا كانت العلاقات الخارجية للدولة البطلمية قد تشكلت عبر تحالفات وتسويات ومفاوضات مع مدن وممالك وقوى صاعدة،

والزواج الملكي، والالتزامات المالية والإقليمية المصاحبة له. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أن الصلح الذي أعقب الحرب السورية الثانية بين بطليموس الثاني وأنطيوخس الثاني (253 ق. م.) جرى تثنيته بزواج برنيكي، ابنة بطليموس الثاني، من الملك السلوقي، وهو ما حول رابطة المصاهرة إلى أداة دبلوماسية تهدف إلى إنهاء الصراع وخلق التزام سياسي متبادل بين الأسرتين الحاكميتين. ويتكرر هذا النمط بصورة أكثر وضوحًا في تسوية لاحقة تمثلت في زواج كليوباترا الأولى، ابنة أنطيوخس الثالث، من بطليموس الخامس عام 193 ق. م.، وهو زواج ارتبط مباشرة بإنهاء مرحلة من الصراع على منطقة جوف سوريا (فلسطين ولبنان والأردن وأجزاء من سوريا)، حيث دخلت مسألة عائدات الإقليم ضمن ترتيبات مهر الأميرة السلوقية، لتصبح الموارد والأراضي جزءًا من لغة التفاوض الدبلوماسي نفسها. وفي هذه الحالات لم تكن المصاهرة هدفًا في ذاتها، وإنما كانت وسيلة سياسية ودبلوماسية تُدار عبر السفارات والمفاوضات الرسمية، وتُستخدم لضمان الاستقرار وإعادة تنظيم العلاقات بين قوتين متنافستين، بما يكشف عن دور الدبلوماسية كأداة لإدارة الصراع بقدر ما هي وسيلة لإنهائه. (خريطة ١).

وإذا كانت الدبلوماسية مع الدولة السلوقية قد انشغلت أساسًا بتسوية النزاعات الحدودية وتنظيم السيطرة على الأقاليم المتنازع عليها، فإن العلاقة مع مقدونيا تكشف عن مستوى مختلف من العمل الدبلوماسي البطلمي، حيث لم يعد الصراع يدور حول أرض بعينها، ولكنه هنا يدور حول موازين النفوذ في العالم اليوناني وبحر إيجه؛ فالمملكة المقدونية، منذ تثبيت حكم أنتيجونوس الثاني جوناتاس، سعت إلى إحكام حضورها السياسي في مدن اليونان والتحكم في المجال البحري المحيط بها، وهو ما دفع مصر البطلمية إلى تبني سياسة دبلوماسية تقوم على بناء شبكة من العلاقات والتحالفات تضمن لها حماية مواقعها البحرية ومصالحها التجارية دون الانزلاق إلى مواجهات

عسكرية مستمرة. وفي هذا السياق أصبحت السفارات والاتفاقات الثنائية ودعم الحلفاء السياسيين أدوات رئيسية لإدارة العلاقة مع مقدونيا، بحيث يُعاد تشكيل ميزان القوى عبر التفاهات والالتزامات المتبادلة أكثر مما يُحسم بالتدخل العسكري المباشر. وتكشف هذه السياسة عن مبدأ أعمق حَكَم الدبلوماسية البطلمية في هذه المرحلة، وهو السعي إلى الحفاظ على قدر من التوازن بين القوى الكبرى في شرق البحر المتوسط، بما يمنع انفراد قوة واحدة بالهيمنة على المجال اليوناني أو طرق الملاحة في بحر إيجه. فلم يكن الهدف إقصاء النفوذ المقدوني بقدر ما كان الحد من اتساعه عبر تحريك شبكة من التحالفات والعلاقات السياسية



صورة ١ مرسوم خريمونيديس
المصدر: Institute for Advanced Study
-https://albert.ias.edu/entities/incription/606faaab-f785
66b6da930742-4b05-b618



صورة ٣

وجه الوثيقة البردية 159004 P.Cair. Zen.
تمثل كشف حساب باللوجستيات الخاصة بمبعوثين إلى فلسطين عام ٢٥٩ ق. م.
<http://ipap.csad.ox.ac.uk/PCZ-colour/72dpi/P.Cair.Zen.I.59004r.jpg>



صورة ٤

ظهر الوثيقة البردية 159004 P.Cair. Zen.
تمثل كشف حساب باللوجستيات الخاصة بمبعوثين إلى فلسطين عام ٢٥٩ ق. م.
<http://ipap.csad.ox.ac.uk/PCZ-colour/72dpi/P.Cair.Zen.I.59004r.jpg>



خريطة: خريطة توضح موقع جوف سوريا وممتلكات البطالمة حول منتصف القرن الثالث قبل الميلاد، حيث لعبت الدبلوماسية دورًا كبيرًا في الحفاظ على هذه الممتلكات الخارجية للبطالمة لفترة طويلة المصدر:

World History

https://www.worldhistory.org/image/15183/map-of-ptolemaic-egypt-c-240-bce/?utm_source=chatgpt.com

فإن ذلك يفترض وجود جهاز إداري قادر على إدارة هذا النشاط الدبلوماسي بصورة منتظمة. وتكشف المصادر الأدبية والبردية والنقوش أن الدبلوماسية لم تكن عملاً عارضاً يرتبط بشخص الملك وحده، وإنما نشاطاً مؤسسياً ارتبط ببنية الدولة نفسها. فقد ضم البلاط البطلمي جهازاً كتابياً وإدارياً تولى صياغة المراسلات الرسمية وإعداد التعليمات الموجهة إلى البعثات، ويظهر في المصادر منصب كاتب الرسائل الملكية (epistolographos) الذي ارتبط بإعداد المكاتبات الموجهة إلى الملوك والمدن، إلى جانب موظفين مسؤولين عن حفظ السجلات وصياغة القرارات الرسمية، وهو ما يشير إلى وجود ما يمكن وصفه بديوانٍ للمراسلات الخارجية داخل الإدارة الملكية. كما لعب السفراء والمبعوثون دوراً محورياً في تنفيذ السياسة الخارجية، إذ كانوا يُرسلون للتفاوض وعقد الاتفاقات وتأكيد التحالفات وأداء الأقسام المتبادلة، وغالباً ما كانوا من كبار رجال الدولة أو من الشخصيات ذات المكانة السياسية القادرة على تمثيل مصالح الدولة وإدارة التفاوض باسمها.

وتوضح الوثائق البردية، خاصة أرشيفات الإدارة البطلمية، أن هذه البعثات لم تكن تتحرك بصورة فردية، وإنما ضمن منظومة تشمل تمويل الرحلات، وتحديد الصلاحيات، وتبادل التقارير، وهو ما يعكس درجة عالية من التنظيم الإداري تشبه في جوهرها المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الحديثة، من حيث الاعتماد على المراسلات الرسمية، والتمثيل السياسي، واستمرارية الاتصال بين الدول. ومع ذلك ظل الطابع الشخصي حاضراً بقوة، حيث ارتبط نجاح المهمة الدبلوماسية بقدرة المبعوث على بناء الثقة وإدارة العلاقات السياسية، وهو عنصر استمر في العمل الدبلوماسي عبر العصور. وهكذا تكشف التجربة البطلمية عن نموذج مبكر لدبلوماسية تجمع بين المؤسسة والأفراد، وبين القرار المركزي والتنفيذ الميداني، وهي عناصر ظلت تمثل جوهر العمل الدبلوماسي في الأزمنة اللاحقة. (صورة ٣، ٤، ٥)



صورة ٥

P.Cair.Zen. 1 59075

وثيقة بردية توضح تبادل الهدايا بين شخص يدعى توبياس Tobias، حاكم شرق الأردن، والملك بطليموس الثاني ووزيره أبولونيوس، في إطار العلاقات الدبلوماسية بين مصر وهذه المنطقة التي كان يحكمها توبياس لصالح الملك البطلمي.
<http://ipap.csad.ox.ac.uk/PCZ-colour/72dpi/P.Cair.Zen.I.59075r.jpg>



2026



1826



DIPLMAT - JUN-2026

WWW.DIPLOMATMAGAZINEEGYPT.COM

146



